الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

شرف. تضحية. وفاء

الدفاع الوطني اللبناني الدفاع الوطني اللبناني الدفاع الوطني اللبناني

MARTON INDUSTRIES s.a.r.l.

A RELIABLE NAME IN STEEL MANUFACTURING

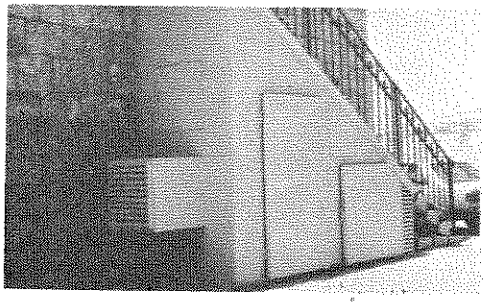

Generator Noise Control For Special Custumor Need

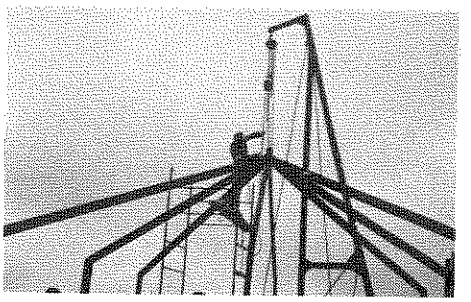

Erection of steel Structural Frame

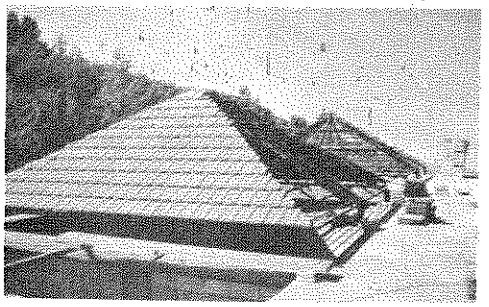

Brick Blocks Supporting Steel Structure

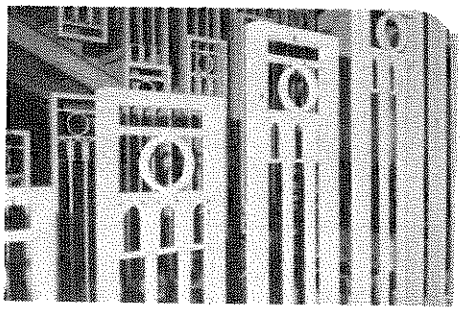

Decorative Metal Works

To Every Problem The Right Solution

- ***Unique shapes structural steel buildings & Factories.***
- ***Steel gates and doors for automatic or manual opening control.***
- ***Decorative metal works «Fer Forgé».***
- ***Generators sound proof or noise control.***
- ***Lift car station with self - closing landing or power operated doors.***
- ***All Shaped steel stairs.***
- ***Aluminium doors and windows.***
- ***Fully automatic line for bread bakery.***
- ***General electromechanical contracting.***

OFFICE & FACTORY: Bauchrieh - Industrial City - Phone: (01) 497595 - Telex: 44659 LE MARTIN
P.O.Box: 166114 Achrafieh - Lebanon.

QUELLE SOCIETE A EQUIPE LE PLUS GRAND NOMBRE DE CUISINES D'HOTELS ET DE RESTAURANTS DURANT L'ANNEE 1990 AU LIBAN ???

***

WHICH COMPANY HAS EQUIPPED THE NUMBER OF HOTEL AND RESTAURANT KITCHENS IN LEBANON DURING THE YEAR 1990 ???

ooo

STEELCRAFT

MANUFACTURERS AND SUPPLIERS OF FOOD SERVICE AND LAUNDRY EQUIPMENT

HOTEL ABCHI - STARS HALL	(KITCHEN)	EHDEN
HOTEL LA MAIRIE	(KITCHEN & CAFETERIA)	EHDEN
MARINA DEL SOL	(SNACK & KITCHEN)	ENFEH
MANDARINE(2)FAST FOOD	(SNACK & KITCHEN)	MAR ELIAS WEST BEIRUT
ABC	(SNACK & KITCHEN)	DBAYEH
HAFROUN TAKE AWAY	(SNACK & KITCHEN)	ANNAYA
AL-AJAMI	(KITCHEN)	BROUMANA
COSTA BRAVA	(SUPER SNACK-KITCHEN-LAUNDRY)	KHALDEH

BEIRUT : Industrial city, P.O.Box 90110 Jdeidet el Metn, Lebanon
Phone: 01 - 497 136, Telex : 43310 NTE LE

مالك إخوان

• أعشاب ونباتات طبيعية

• عطارة • صبغات ونكهات طبيعية

• بهارات صافية • محمص بن

كل شيء طبيعي وخالي من الغش

العنوان: تقاطع - بعد نهر الصليب مقابل كنيسة مار تقلا.

جل الديب TLF 411945-417782 _ TLX 40794 MALEK _ P.O.BOX 6060

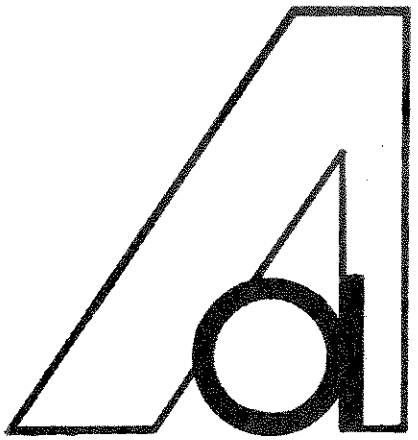

AFALCO ALUMINIUM s.a.r.l

Bureau et Usine:
Cité Industrielle. Imm. Joseph Khoury Centre Arzé Sid-El-Bouchrieh -
Tél: 883650 - 883651 B.P. 165150 - Beyrouth, Liban

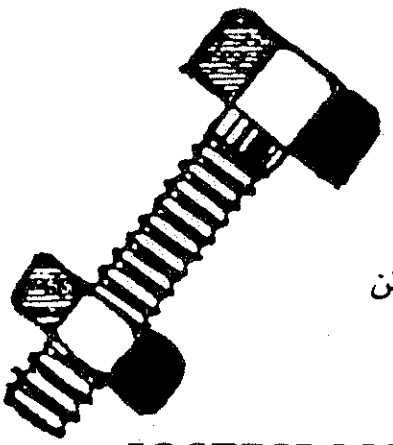

جوزف مغني وأولاده

براغي وخرضوات

تلفون ١٣٧ ٤٩٧ ـ
ص. ب ٥٥٠٦ ـ ١١ ـ س. ت ٢٠٠١ المتن
المدينة الصناعية ـ بيروت ـ لبنان

JOSEPH MOUGHANNI & FILS

BOULONS ET OUTILLAGE

TÉl. 497 137 — B.P. 11-5506 — R.C. 2001 METN
CITÉ INDUSTRIELLE — BEYROUTH-LIBAN

معمل انترانيك لوريان

حياكة وتجارة أقمشة بوليستر

المدينة الصناعية –
ملك – ورطاوار ديركالوستيان
هاتف: ٤٩٧١٣٢

STE WELCO

شركة ولكو

فروج بلدي طازج

المدينة الصناعية – البوشرية هاتف منزل: ٤١٧٥١٤ – مكتب: ٤٩٧٢٣٩
Bouchrieh Cité Industrielle. Tél. Dom. 417514 Off. 497239

SERAYDARIAN VAHE

Ste. METACHROME

Vente et Production
d'Articles Sanitaires Cuivre et Laiton

Tél : Usine : 497164
Mag. : 442460
Dom. : 411102

Telex: 44086 Metac le
B.P. 55081 Sin El Fil - Liban

Adresse:
Cité Industrielle (Baouchrié) Derrière le Frigo Grec

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة فصلية تصدر عن قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه

العدد الثالث ـ السنة الاولى ـ ١٩٩٠

هذا هو العدد الثالث في الأسواق، يضُم بين دفَّتيه مواضيع متنوِّعة تهمُّ المثقّف والجامعي وصاحب الإختصاص على حدٍّ سواء.

وقد أردناه، شأن العددين السابقين، بعيداً عن كلِّ توجيه متشدِّد أو عقديَّة جامدة أو تطرُّف عقيم. ونجحنا في ذلك بشهادة سيل الرسائل التي تدفَّقت على إدارة المجلَّة تُهنّىء بإصدارها جديدةً تسدُّ فراغاً فكرياً كان الوطن والمحيط بحاجة إلى ردمه.

والملفت في تلك الرسائل انَّ بعضها تعدَّى حدود المجاملة التقليدية ليدخل في عمق المواضيع التي نشرناها في العددين الأوَّلين من مجلتنا مؤيِّداً ما ورد في بعضها أو متعرِّضاً لبعضها الآخر بالنقد.

ولمَّا كانت «الدفاع الوطني اللبناني» قد قطعت على نفسها، منذ إصدارها، أن تكون منبراً للفكر الحر والمتحرِّر، فقد اختارت من بين الرسائل التي وردت إليها واحدةً يُعبِّر فيها صاحبها عن رأي جمهرة من القرَّاء تناولوا بالدراسة الموضوع إيَّاه وانقسموا بين مؤيِّد له أو معارض لما جاء فيه. وهي، إذ تنشر هذه المقالة ـ الرد، تفتح المجال واسعاً أمام الصراع الفكري الذي طالما ميَّز وطننا.

إن «الدفاع الوطني اللبناني» تتمنَّى أن تستقبل صفحاتها الأقلام الوطنية والمتخصّصة، تُعبِّر بجرأة عن آرائها مهما تنوَّعت، وتعالج مواضيع شتَّى، فلسفية كانت أم علمية أم اقتصادية أم عسكرية أم اجتماعية أم ثقافية أم ستراتيجية، وتطرح قضايا أساسية تهم البلد بشكل خاص، مروراً بالمحيط المباشر، وصولاً إلى مشاكل العالم بأسره. عسانا، نكون ساهمنا فعلياً في الرسالة الفكرية التي هي قدر لبنان.

المقدم الركن عزت الحداد
مدير التوجيه

رئيس التحرير: غسان شديد

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون:** ٠٠٥ ٤٩٠ ـ ٤٠٠ ٤٢٠ ـ ٤٠٠ ٤٥٢ ـ (٠١)
السعر: ١٥٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** للافراد ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في لبنان ـ ١٥٠ دولارا اميركيا في الخارج بما فيه رسوم البريد.
● **الاعلانات والاشتراكات:** مجلة «الدفاع الوطني اللبناني». ● **التوزيع:** الشركةاللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش. م. ل.

سائلان وسيولة

أين يتجه الشرق الاوسط بعد احداث الخليج العربي؟

ان الاحداث التي تشهدها اليوم منطقة الخليج العربي مع العملية العسكرية العراقية في الكويت، يمكن اعتبارها حلقة في سلسلة التحولات الجذرية الكبرى، ليس في المنطقة المشار اليها وحسب بل في منطقة الشرق الاوسط بكاملها.

هذه التطورات التي لفتنا الى احتمال حصولها قبل اكثر من سنة، والتي ألمح اليها بعض ذوي الفكر الستراتيجي من قادة العرب مؤخراً تفتح الباب واسعاً امام تغيرات جذرية تطال عمق الامن العسكري والقومي لدول المنطقة، كما تطال الامن الاقتصادي لبلدان الغرب الصناعية، لا سيما الولايات المتحدة الاميركية. وبصرف النظر عن تطور المسار والمدى اللذين قد تتخذهما العملية العسكرية العراقية في المدى المنظور، والنتائج الاقليمية والدولية التي ستترتب من جرائها، وعمق الارتجاجات التي ستحدثها في المنطقة، فان السؤال الكبير المطروح هو: أين ستذهب اموال النفط الكويتي، وبالتالي كيف ستتحرك التوظيفات المالية الخليجية بعد ان تتبلور المواقف والتحالفات اقليمياً وعلى الصعيد الدولي، في اعقاب التطورات العسكرية الاخيرة؟ هل تذهب هذه الاموال الى الاسواق القديمة اياها، أم انها ستجد لنفسها اسواقاً جديدة تكون اكثر تلاؤماً مع الستراتيجيات السياسية والاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للنفط؟ هل تتجه نحو السوق الاميركية؟ ام الى اسواق اوروبا الغربية واليابان؟ ام تنشىء سوقاً اقليمية كبرى لدولة عربية عظمى؟..

حتى الآن، يبدو ان الأزمة، في وجهها المالي، قد دخلت مرحلة ما بعد الحدث العراقي ـ الكويتي، وهي مرحلة عنوانها التنافس الاميركي الاوروبي الحاد في منطقة الشرق الاوسط. ولعل التحرك العسكري الغربي، في وقت يتابع فيه العراق حشد قواته ويتخذ اجراءات سياسية جذرية، يشير بوضوح الى مدى جدية تعامل الاميركيين والاوروبيين الغربيين مع هذا الحدث وبالتالي استشعارهم بالخطر الحقيقي على مصالحهم الستراتيجية.

فالولايات المتحدة الأميركية تسعى الى الاستئثار في اجتذاب المال النفطي لسببين على الاقل: الاول لانه يؤمن لها الزخم اللازم لتطورها الاقتصادي، والثاني لأنه يحرم منافسيها، السوفيات والاوروبيين، من وسيلة التفوق على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بحيث تبقى متبوئة عرش العملاق الاول.

دول اوروبا الغربية، من جهتها، تحاول استقطاب الاموال النفطية بعدما باتت تكنولوجيتها المتطورة عنصر انماء حيوي بالنسبة الى الدول المنتجة للنفط.

اما الاتحاد السوفياتي فلا يقل تصميماً وحرصاً من الاثنتين على توظيف التطورات المستجدة في خدمة مصالحه في منطقة ذات اهمية جيوستراتيجية خاصة بالنسبة اليه.

من هنا يبدو الصراع الى احتدام، لاسيما في غياب أية سوق عربية او اقليمية قادرة على اجتذاب المال النفطي وتوظيفه، وفي ظل الاوضاع غير المستقرة سياسياً وعسكرياً في المنطقة. هذا الصراع مرشح لأن يصبح سباقاً محموماً باتجاه شواطىء المياه الدافئة بل الحارة نتيجة الحرب على السائل المحرق والقابل للاحتراق.

هكذا يطرح الحدث العراقي الكويتي العديد من التساؤلات ذات الطابع المستقبلي، ذلك ان للعراق

ستراتيجية مقروءة جداً في بعض خطوطها العريضة. فلسنوات خلت، كان امام العراق ثلاث مشكلات حيوية:

الأولى: مشكلة حدودية امنية مع ايران. وهذه المشكلة التي حلت تقريباً، وما تبقى من ذيولها هو في طريق الحل، تسببت بنزف كبير في الطاقات من جراء الحرب العراقية الايرانية لم يقتصر على الدولتين المتحاربتين.

الثانية: مشكلة جغرافية اقتصادية مع الكويت تسببت في الحدث العسكري الاخير والذي قد يؤدي الى تطورات وارتجاجات وقيام تحالفات جديدة على أنقاض تحالفات قديمة نتيجة تبدل او سقوط بعض الانظمة في المنطقة.

الثالثة: مشكلة المياه التي ستبقى عالقة بين العراق وكل من تركيا وسوريا حتى تجد حلها بشكل او بآخر. وهذه المشكلة ستدفع البعض الى ايجاد الذرائع للسيطرة على منابع المياه بهدف الوصول الى شواطىء الخليج العربي.

وهنا يطرح تساؤل عن موقع اسرائيل من كل ذلك، بعدما تبين ان واشنطن لا تستطيع استخدام مطرقتها الاسرائيلية العسكرية في كل مكان وكل زمان، خصوصاً في المجتمعات العربية او الاسلامية.

وفي مطلق الاحوال، فان توجه اسرائيل الستراتيجي قد لا يلتقي دائماً مع اولويات السياسة الاميركية. من هنا عزم اسرائيل على الحد من اعتمادها الحصري على المساعدات الاميركية، بل محاولتها هي الاخرى الافادة من مكاسب البترودولار الاقليمي بحيث تحقق المزيد من الاستقلالية والقدرة على التأثير المباشر على مسار الاحداث. وهذا قد لا يحصل الا اذا قامت خطوط تماس جديدة بين اسرائيل وبعض الدول المنتجة للنفط، مما سيشكل نقلة نوعية في ميزان القوى الاقليمي ستكون له انعكاسات، ليس على دول المنطقة وحسب بل ايضاً على السلام العالمي.

وثمة سؤال ثان في هذا الاطار: هل ان الاتحاد السوفياتي الذي انكفأ من الشرق الاوسط كقوة عظمى، كان بعض الأنظمة المتدينة يخشى التعاون معه، سيعود الى هذه المنطقة بثوب الصديق المؤمن ياخذ موقعه، على حدود المياه الدافئة، فيكون غورباتشوف قد نجح حيث فشل كل اسلافه، ومن قبلهم القياصرة البيض والحمر على السواء؟

وأخيراً، ماذا سيكون الموقف الايراني، واين سيكون موقع ايران على خريطة المتنافسين على النفوذ السياسي والعسكري، في المنطقة من جهة، وعلى اموال النفط من جهة اخرى؟ حتى ذلك الحين يبقى الشرق الاوسط متأرجحاً بين حرارة السائل الملتهب والسيولة المثيرة للشهية والسائل المبرد الذي قد تفوق حرارته حر النفط المهدد بالاشتعال على رمال الخليج.

من الصعب التهكن بما قد يحدث في الاسابيع او الاشهر القادمة في الخليج. لكن من المؤكد ان التطورات التي تشهدها اليوم منطقة الشرق الأوسط ستترك آثاراً جذرية على مسار النزاعات الاقليمية، ومنها الأزمة اللبنانية، كما على المشاريع المطروحة لحلها.

فهرست

العدد الثالث ـ السنة الاولى ـ ١٩٩٠

* **كلمة مدير التوجيه المقدم الركن عزت الحداد** ١١

* **كلمة دولة الرئيس العماد ميشال عون:** سائلان وسيولة: أين يتجه الشرق الأوسط بعد احداث الخليج العربي؟ ١٢

* **العميد الركن الياس خليل:** قانون الدفاع: قيادة جماعية أم شلل في القيادة؟ ١٧

* **الدكتور جوزف أبو جودة:** المجتمع التعددي والمشكلة الطائفية في لبنان ٤٣

* **وائل خير:** من العام ١٩٤٨ الى اتفاقية الطائف أين امست حقوق الانسان في لبنان؟ ٦١

ملف: مخطط كيسنجر بين الحقيقة والخيال ٨٠

* **نبيل خليفة:** مقاربة سياسية لمخطط كيسنجر! ٨١

* **الدكتور فريد الخازن:** من بيروت الى عوكر: السياسة الاميركية بين الواقع وهاجس المؤامرة ٩٩

* **الدكتور مرغريت الحلو:** رأي في المؤامرة الكيسنجرية وموقع لبنان في السياسة الخارجية الاميركية ١١٩

* **العميد الركن أديب سعد:** هجرة اليهود الى اسرائيل وتفاعلاتها في الشرق الأوسط ١٢٥

* **الدكتور ميشال نعمه:** تأثير الاتصالات الجماهيرية على احداث لبنان ١٥١

* **الدكتور جان شرف:** في قراءة لكتاب «بيت بمنازل كثيرة» لبنان بين التأريخ الايديولوجي والمنهج الوضعي ١٦٥

كتب

* **الدكتور مرغريت الحلو:** ـ امارة شرق الاردن
— King Abdullah, Britain and the making of Jordan ١٩١

* **وقائع وأحداث:** اعداد النقيب انطوان نجيم ١٩٧

M Hyam Mallat: Refaire l'Etat ٢٣٤

ان المواضيع المنشورة تعبر عن رأي كتابها

manhattan
center
RESTAURANT _ STEAK HOUSE
SUPER SNACK
CAFE TROTTOIR
PASTRY
TAKE AWAY
TEL: 961967

قانون الدفاع

قيادة جماعية ام شلل في القيادة؟

العميد الركن الياس خليل (*)

لقد أثير حول القانون المعروف «بالدفاع الوطني» الكثير من الجدل والمناقشات التي لم تقتصر على السياسيين والمهتمين بالشأن العام بل تعدّتهم الى مختلف أوساط المواطنين. وهذا الاهتمام «المفاجىء» بشؤون الدفاع الوطني من قبل الشعب اللبناني ومسؤوليه، بحدّته وشموليته، يمكن اعتباره ظاهرة سياسية واجتماعية هامة تكوّنت وترسّخت خلال الأحداث الدامية التي يعيشها لبنان منذ العام ١٩٧٥.

لسنا بصدد دراسة هذه الظاهرة وتحليل أسبابها، انما لا بدّ من الاشارة الى ان الجدل الذي أُثير حول قانون الدفاع الوطني الحالي (١)، قبل وبعد صدوره، والذي لا يزال قائماً، قد بقي حتى الآن، وعلى مختلف المستويات جدلاً سياسياً، في منطلقاته ومضامينه، مع ما يتداخل عادة في هذه المضامين من بذور حزبية وطائفية ومذهبية، ولم يكن هذا الجدل على ما يبدو، ليثير فضول حقوقيّينا ورجال القانون بحيث لم توضع حتى تاريخه، دراسات دستورية ـ قانونية،

(*) نائب رئيس الأركان للتخطيط، اجازة في العلوم السياسية والادارية، دبلوم دراسات عليا في القانون العام.

(١) القانون رقم ٧٩/٣ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٩، المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ الصادر في ١٦ ايلول ١٩٨٣ والمعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ٢٦ ايلول ١٩٨٤.

تتناول قانون الدفاع الوطني، بمجمله وبمواده الهامة تفصيلاً، والتي نحن بحاجة ماسة الى ايضاحها، باستثناء بعض الدراسات المقتضبة التي نُشرت في اوقات مختلفة (٢).

تقول دراسات دستورية ـ قانونية لأن قانون الدفاع الحالي والقوانين السابقة قد تضمّنت جميعها نصوصاً كان من المفترض ان يتناولها الدستور خاصة ما يتعلّق بصلاحيات ومسؤوليات السلطات العامة العائدة لأمور الدفاع، وما خلو الدستور اللبناني من الاشارة الى علاقة هذه السلطات بالدفاع الوطني إلّا لأن هذا الوجه الجوهري من حياة الدولة انما من اختصاص السلطة المنتدبة... وكان لا بدّ لعهد الاستقلال من ان يستدرك هذا النقص في التشريعات الوضعية (٣).

في مطلق الأحوال، فان الموضوع المطروح الذي يستحق نظراً لأهميته اعطاءه حقّه من المعالجة يتناول، كما هو واضح، موضوع القيادة بمفهومها العام، ونعني بها السلطة، بشقّيها السياسي والعسكري، ذات الصلاحية في تولّي شؤون الدفاع والأمن على مستوى الدفاع الوطني، اما الشلل في حال وجوده، على مستوى القرار او على مستوى وضع القرار موضع التنفيذ، فيمكن ان يتأتى من النص ذاته لنقص فيه وغموض يكتنفه او لتناقض فيما بين مختلف النصوص.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة اثارة بعض النواحي القانونية دون الادّعاء باعطائها الصفة الحقوقية، تاركاً لاصحاب الاختصاص اعطائها حقها من الدرس والتحليل، انما لا بدّ لكي تكون الدراسة جدية وشاملة، من ان تتناول النقاط التالية:

- نظرة شاملة على قوانين الدفاع:
  - القوانين السابقة
  - القانون الحالي
- مختلف الرعائل القيادية:
  - أين تتمثل القيادة الجماعية؟
  - أين تكمن مواطن الشلل؟
- الدفاع الوطني على مستوى القرار:
  - العلاقة بين الجيش والسلطة التنفيذية
  - السياسة الدفاعية
- الدفاع الوطني على مستوى التوجيهات والتنفيذ:
  - المجلس الأعلى للدفاع
  - مؤسسة الجيش
  - المجلس العسكري

---

(٢) منها ثلاث دراسات باللغة الفرنسية للدكتور اسكندر فيّاض نشرت تباعاً في «حاليات» اعتباراً من العدد رقم ٢٣.
(٣) الدكتور ادمون ربّاط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ـ الطبعة الأولى صفحة ٧٢٣.

ـ الخلاصة

١ ـ نظرة شاملة على قوانين الدفاع

القوانين السابقة: إن ما يهمنا من إلقاء نظرة على مختلف القوانين التي تناولت ما هو موصوف بالدفاع الوطني هو موضوع القيادة وتطور فكرتها من خلال النصوص التي تعاقبت منذ فجر الاستقلال حتى تاريخه، توضيحاً للأسباب التي حملت البعض، وهم كثر، على اعطاء قيادة الجيش في ظل القانون الحالي صفة «القيادة الجماعية». فمن الطبيعي ان يتغيّر ويتبدّل قانون الدفاع مع تغيّر وتبدل الممارسات الدستورية والاتجاهات السياسية في البلاد كون الدفاع الوطني يشكل احدى الركائز الأساسية في تكوين الدولة وحياتها، وبالتالي، فقد تعاقبت عدة قوانين دفاع في لبنان منذ تسلّم وحدات الجيش اللبناني من قبل السلطات اللبنانية، وقد صُنِّفت هذه القوانين التي صدرت منذ العام ١٩٤٥ الى العام ١٩٧٦ في مرحلتين تاريخيتين توافقت مع المراحل التي مرت فيها الحياة الدستورية في لبنان (٤).

المرحلة الأولى: من العام ١٩٤٥ الى العام ١٩٥٢، وقد رعى هذه المرحلة الهامة التي رافقت مرحلة نشأة الجيش، قانونان يمكن تسمية الأول بحق قانون الدفاع، وهو المرسوم رقم K/٣٨٦٠ تاريخ ٤ ايلول ١٩٤٥، الذي حدَّد مهام وزارة الدفاع الوطني ومختلف اجهزتها، والثاني، وهو القانون الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٥٠ الذي يمكن تسميته بقانون الجيش، باعتبار ان هذا القانون اقتصر على النواحي الادارية داخل الجيش والأمور المتعلقة بالعسكريين من تطويع وترقية ومكافآت وعقوبات وغيرها دون التطرق الى التنظيم والمسؤوليات والصلاحيات على مستوى الدفاع الوطني.

المرحلة الثانية: من العام ١٩٥٣ الى العام ١٩٧٦، وقد صدرت تباعاً خلال هذه المرحلة ثلاثة قوانين دفاع هي التالية:

- المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ١٠ نيسان ١٩٥٣؛
- المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥؛
- المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٧ تموز ١٩٦٧.

بقي هذا الأخير ساري المفعول مدة ١٢ سنة، أي حتى صدور القانون رقم ٧٩/٣ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٩. واعتباراً من هذا التاريخ، يمكننا القول اننا دخلنا في مرحلة جديدة من مراحل تطور قانون الدفاع تميّزت بتبلور فكرة الدفاع الوطني وبإدراك اعمق لأهميته ونظرة اشمل لغاياته، وقد ظهر ذلك حتى في الشكل فلم تعد القوانين والمراسيم الاشتراعية تسمى «تنظيم وزارة الدفاع الوطني والجيش»، بل اصبحت تصدر تحت عنوان قانون الدفاع الوطني (٥)

---

(٤) العميد الركن الدكتور فؤاد عون في كتابه «ويبقى الجيش هو الحلّ» الطبعة الأولى، اول آب ١٩٨٨ ـ القسم الخامس ـ صفحة ٤٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٧٥.

وتُعتبر هذه المرحلة ، مرحلة ثالثة في سياق التطور التاريخي والنوعي لقانون الدفاع، وهي المرحلة التي لا نزال نعيشها دون تغيير جذري في الأسس التي رعتها، بالرغم من انه قد رافق هذه المرحلة قانونان للدفاع: القانون رقم ٧٩/٣، والمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ الصادر في ١٦ ايلول سنة ١٩٨٣. وثمة تعديل هام يمكن اعتباره بمثابة قانون دفاع جديد لما أدخله من تعديلات جوهرية على المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ ولعدد المواد التي تناولها هذا التعديل (٢٩ مادة)، صدر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ٢٦ ايلول ١٩٨٤، أي بعد سنة واحدة على تاريخ صدور القانون الذي عدّله.

فإذا عدنا مع قليل من التحليل الى المرحلة الأولى التي رعاها المرسوم رقم ٣٨٦٠/ك تاريخ ١٩٤٥/٩/٤، نلاحظ أن مسؤولية الدفاع قد تمحورت حول شخص وزير الدفاع الوطني، ولعل ذلك كان نتيجة ميل بديهي في بدايات الاستقلال الى التقيّد الحرفي بنصوص الدستور، وبالاخص المادة ٦٤ منه التي تنص: «يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة ويُناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كلّ بما يتعلّق بالأمور العائدة الى ادارته وبما خص به». وهذا ما يوحي لنا بأن موضوع الدفاع الوطني كان يعالَج في تلك المرحلة على أساس المفهوم الضيّق الذي يقضي بحصر كافة الشؤون الدفاعية ضمن نطاق وزارة الدفاع الوطني. وهكذا نلاحظ من خلال نصوص المرسوم المشار اليه إن وزارة الدفاع الوطني، مسؤولة عن «إعداد وسائل الدفاع المسلح لحماية اراضي الجمهورية اللبنانية والمحافظة على سلامة البلاد»، وفي الوقت نفسه مسؤولة عن «إعداد الأمة والبلاد لإداء واجب الذود عن كيان الوطن». ومن الواضح ان هذه المسؤولية ترتبط فقط بالشق العسكري، أي الدفاع المسلح، وعبارة «لاداء واجب الذود عن كيان الوطن» تحمل على الاعتقاد بأن الناحية العسكرية هي المقصودة من عبارة «اعداد الأمة والبلاد». كما ان وزير الدفاع الوطني من خلال هيئة اركان الدفاع الوطني الخاضعة لسلطته يتولى «تنظيم القوى المسلحة واعداد مرافق البلاد للدفاع عن البلاد» (اي انه وفقاً لهذا النص يتعين على جميع وزارات الدولة ومصالحها أن تنفّذ أوامر وتوجيهات وزير الدفاع الوطني في كل ما يتعلق بالاعداد والتحضير للدفاع عن البلاد). ووزير الدفاع من خلال المجلس العسكري الأعلى الذي يرأسه يتّخذ القرارات حول كيفية استعمال القوى المسلحة، وبالتالي، فان «تقرير استعمال القوى المسلحة» هو من صلاحية وزير الدفاع الوطني لأنه المسؤول عن تنفيذ مهام الوزارة وتعيين اهدافها... (٦) وصلاحية قائد الجيش في تقرير استعمال القوى المسلحة تقتصر على ابداء الرأي باعتبار كونه عضواً في المجلس العسكري الأعلى. ونقول مجرّد ابداء الرأي لأن النص لم يحدّد كيفية اتخاذ القرارات داخل هذا المجلس، وبالتالي، فان سلطة الوزير الدستورية تبقى الطاغية ضمن مجلس مؤلّف من عسكريين هم مرؤوسون مباشرون له.

كما نلاحظ ان المرسوم ٣٨٦٠/ك المشار اليه اعلاه لم يأتِ على ذكر صلاحيات ومسؤوليات رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء في مجال الدفاع الوطني، وهذا لا يعني ان وزير الدفاع الوطني يقرّر ما يشاء وبارادته الفردية في كل ما يتعلّق بشؤون الدفاع، وبالأخص استعمال

---

(٦) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦.

القوى المسلحة، لأنه من المتعارف عليه ان سلطة الوزير في اية حكومة لها صفتان، الأولى ادارية وناتجة عن موقع الوزير في رأس الادارة التي يتولّاها، اي الجهاز الاداري للوزارة الموكولة اليه والذي هو تحت سلطة الوزير الكاملة، والثانية سياسية باعتباره مسؤول عن سياسة وزارته التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للحكومة، والوزير هو من بين اعضائها (٧). بناء عليه،وإن لم يأتِ النص على ذكر ذلك، فإن وزير الدفاع الوطني يبقى مرتبطاً بمجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالأمور الدفاعية ذات الطابع السياسي والتي يمكن أن تكون لها انعكاسات سياسية على الصعيد الداخلي او الخارجي، وهو بالتالي ملزم بعرض هذه المواضيع على مجلس الوزراء والتقيّد التام بالقرار المتخذ بشأنها، نظراً للمسؤولية المشتركة التي تتحمّلها الحكومة مجتمعة بموجب نص المادة ٦٦ من الدستور: «يتحمل الوزراء اجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة...». ولا نجد ضرورة للايضاح بأن استعمال القوى المسلحة في أية ظروف تترتّب عليه انعكاسات سياسية هامة، وبالتالي لا يجوز لوزير الدفاع أن يتّخذ منفرداً القرار بشأنه، حتى ولو أوحى النص بذلك، على غرار ما يُستخلص من نصوص المرسوم ٣٨٦٠/ك تاريخ ٤ ايلول ١٩٤٥.

في ما يخصّ المرحلة الثانية التي سادتها المراسيم الاشتراعية الثلاثة رقم ٦٦ (١٩٥٣) ورقم ٣٣ (١٩٥٥) ورقم ١٠ (١٩٦٧)، اذا حاولنا المقارنة مع الفكرة التي كانت سائدة في المرحلة الأولى لجهة مسؤولية الدفاع الوطني، نلاحظ ان هناك نقلة نوعية هامة نستطيع أن نصفها بأنها «عكسية» لجهة تقليص صلاحيات وزير الدفاع الوطني الى حدّ اقتصارها على الأمور الادارية الروتينية، بعد ان كانت قد تحوّلت الأمور الادارية الهامة من سلطة الوزير الى قائد الجيش بموجب تفويض عام دائم نص عليه القانون، وفق ما جاء في المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ (١٩٥٣)، والمادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) التي حدّدت صلاحيات قائد الجيش الادارية ومنها:

- تأمين لوازم الجيش واشغاله على اختلاف انواعها.
- عقد النفقة في الحالات المستعجلة الطارئة في حدود الاعتمادات المرصدة قبل الحصول على تأشير مراقب عقد النفقات...
- تعيين اللجان المكلّفة القيام بالمناقصات واستدراج العروض والتسليم.
- اجراء المناقصات والتلزيم والصفقات على أنواعها وتصديقها او رفضها.
- القيام بتنفيذ الأشغال بالأمانة.
- ادارة الاعتمادات وضبط حساباتها.

---

(٧) - Le ministre «à portefeuille» est placé à la tête d'une administration determinée dont il a la direction administrative et la responsabilité politique. Cette double qualité le situe à l'articulation entre un appareil administratif, dont il est le chef et qui est tout entier soumis à son autorité hiérarchique et l'organe politiquement responsable qu'est le Gouvernement et dont le ministre fait partie intégrante
(Marcel Prelot-Institutions politiques et droit constitutionnel - 7ème édition-1978- page 713).

ـ اجراء المصالحات وقبولها وتصديقها.
ـ الخ...

ومن الطبيعي مع هذا التقليص لصلاحيات وزير الدفاع الوطني ألّا تكون لهذا الأخير اية علاقة او مسؤولية فيما يتعلّق باستعمال القوى المسلحة حيث ورد في المادة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) تحت عنوان سلطة وزير الدفاع الوطني ما حرفيته: «ترتبط قيادة الجيش العليا بوزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ مهام الوزارة العامة وتعيين اهدافها. ويتولى القائد الأعلى للجيش السلطة العسكرية العليا.» وغني عن القول بأن ورود نص يتعلّق بسلطة قائد الجيش تحت عنوان سلطة وزير الدفاع هو للتأكيد بأن السلطة العسكرية هي لقائد الجيش وليست لوزير الدفاع الوطني، وقد سمي قائد الجيش «القائد الأعلى للجيش»، وما عبارة «السلطة العسكرية العليا» بكل ما فيها من خطورة إلّا لتجعل من قائد الجيش سلطة بموازاة السلطات الدستورية التقليدية، وليس هناك سلطة فوق سلطته يمكنها اعطاءه الأوامر في مجال استعمال القوى او الشؤون العسكرية، ومما لا شك فيه ان قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب العام ١٩٥٨ كان قد تسلّح بنص مماثل ورد في المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ تاريخ ١٩٥٥/١/١٩ (المادة ١٠ منه) عندما لم يستجب لإرادة رئيس الجمهورية آنذاك باستعمال الجيش لقمع الثورة (٨). ويلاحظ ايضاً ان قوانين الدفاع التي ظلت سارية المفعول من العام ١٩٥٣ حتى العام ١٩٧٩ قد ألغت المجلس العسكري الأعلى الذي كان يتألف في ظل قانون الدفاع الأول (المرسوم رقم ٣٨٦٠/ك) من وزير الدفاع (رئيساً) ورئيس الاركان العام وقائد الجيش وقائد الدرك (كان تابعاً لوزير الدفاع) ومدير ديوان الوزارة (مقرراً)، كما ألغيت هيئة الأركان العامة على مستوى الوزير التي كانت تساعده في الاضطلاع بمهامه وتقوم بوظيفة مستشار الحكومة العسكري. كذلك يلاحظ انه لأول مرة أتى قانون الدفاع على ذكر سلطة رئيس الجمهورية وصلاحياته في المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ (١٩٥٣)، حيث ورد: «يوضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرف رئيس الجمهورية (٩)، وتبعه المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥ مكرراً العبارة ذاتها في مادته الثانية أيضاً، ثم حلّ محله المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) المتضمن «تنظيم وزارة الدفاع وتحديد قانون الجيش» حيث جاء في المادة ٢ منه: «يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية» دون ذكر القوى الجوية والبحرية، لأن الجيش يضم على السواء القوى البرية والجوية والبحرية بموجب

---

(٨) يبدو ان هذا الوضع القانوني الذي يقرّ لرئيس الجمهورية بصلاحية اعطاء الأوامر الى قائد الجيش قد اثير في احداث سنة ١٩٥٨، اذ قيل ان الرئيس كميل شمعون كان قد طلب وقتئذٍ، وبدون جدوى، الى اللواء فؤاد شهاب اشراك الجيش بعمليات قمع الثورة...»
(الدكتور ادمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، صفحة ٧٢٤، الحاشية رقم ٣٩).

(٩) ورد في «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني» للدكتور ادمون رباط، الصفحة ٧٢٣، ان النص الأول الذي تناول صلة الجيش برئيس الجمهورية هو المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ الصادر في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٥٥، بينما ورد في كتاب العميد الركن فؤاد عون «ويبقى الجيش هو الحل» في الصفحة ٥٠ ما مفاده ان النص الأول الذي اورد عبارة: «يوضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرف رئيس الجمهورية» هو المادة ٢ من المرسوم رقم ٦٦ تاريخ ١٠ نيسان ١٩٥٣، وبعد الرجوع الى النص الأساسي تبيّن ان الصواب هو ما ورد في كتاب العميد الركن فؤاد عون.

المادة الأولى ـ أ من المرسوم الاشتراعي ذاته. وهنا لا بد من التساؤل، دون ان نتوقف طويلاً ماذا تعني عبارة «يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية»؟ وما هو مضمونها؟ ذلك لكثرة التساؤلات التي طُرحت، ولا تزال موضع أخذ وردّ منذ العام ١٩٥٨ حتى اليوم، حول صلاحية رئيس الجمهورية في مجال الدفاع الوطني واستعمال القوى المسلحة، خاصة وأن هذه العبارة بالذات قد وردت، مع بعض التعديل في الشكل دون الجوهر، في جميع قوانين الدفاع التي تتالت منذ العام ١٩٥٣ بما في ذلك قانون الدفاع الحالي. هل ان وضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية تعني قيادته؟ لقد رد الدكتور ادمون رباط على ذلك، في سياق تحليله لصلاحية رئيس الجمهورية في ضوء نصوص المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧)، حيث يقول: «والجدير بالملاحظة ان وضع الجيش تحت تصرف رئيس الجمهورية لا يعني قيادته، وهي القيادة العليا التي يتولّاها ضابط من كبار الضباط، يحمل لقب عماد الجيش، يعيّن بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء، وفقاً لما نصت عليه المادة ٨ من قانون الجيش المذكور. وعلى كل حال، فاذا كان رئيس الجمهورية لا يتولّى بنفسه القيادة العليا للجيش اللبناني وقواته المسلحة، فله الصلاحية الناجمة، ليس فقط عن نص المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠، وانما ايضاً عن صفته رئيساً للدولة، باصدار الأوامر والتعليمات اليه، في جميع الأمور العائدة الى تنظيماته وتعبئاته وتحركاته، وذلك بالطبع بموافقة مجلس الوزراء وعملاً بالقواعد البرلمانية، وفي نطاق القوانين والأنظمة المرعية» (١٠). ويمكن الى حدّ ما مقارنة نص المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠: «يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية»، مع نص المادة ١٥ من الدستور الفرنسي الصادر في ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ (الجمهورية الخامسة)، حيث اعطت هذه المادة رئيس الجمهورية صفة «قائد الجيوش» مع الاشارة الى ان الدستور الفرنسي المشار اليه قد أوكل، في الوقت ذاته بموجب المادة ٢١ منه، مسؤولية الدفاع الوطني الى الوزير الأول، ومع هذا، فقد رأى بعض فقهاء الدستور ان تؤخذ هذه العبارة «قائد الجيوش» بحرفيتها نظراً لما يتمتّع به رئيس الجمهورية من صفة تمثيلية (١١). في مطلق الأحوال، وبما اننا لسنا بصدد التوقف طويلاً عند مناقشة نص المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) حول صلاحية رئيس الجمهورية، طالما ان هذا المرسوم الاشتراعي قد أُلغي بموجب القانون رقم ٧٩/٣ (قانون الدفاع)، الذي أُلغي بدوره وحلّ محلّه قانون الدفاع الحالي، وكلا القانونين قد أوضحا الكثير من جوانب الخلاف حول موضوع صلاحية رئيس الجمهورية دون أن يحسماه نهائياً.

قانون الدفاع الحالي: تجدر الاشارة الى ان ما سمّيناه بالمرحلة الثالثة في تعاقب قوانين

---

(١٠) الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، صفحة ٧٢٤.

(١١) «Le président de la République est le chef des armées. Il préside les conseils et comités supérieurs de la défense nationale» (Art. 15).

Pour traditionnelle qu'elle soit la formule sous la **Veme** Republique, doit être prise au pied de la lettre, en raison, notamment de la **représentativité** de ce dernier. Elle **prime** en conséquence, celle de l'article 21, selon laquelle le Premier ministre est responsable de la défense **nationale**, formule qui doit s'entendre au plan de l'exécution.

(André Hauriou et Jean Gicquel, Droit constitutionnel et Institutions politiques, 7ème édition-page 997).

الدفاع والتي بدأت مع صدور القانون رقم ٧٩/٣ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٩ الذي تلاه المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ الصادر في ١٦ ايلول سنة ١٩٨٣ المعدَّل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ٢٦ ايلول ١٩٨٤، قد تميَّزت عن المرحلة التي سبقتها بتطور هام فيما يتعلَّق بفكرة ونظرية الدفاع الوطني، وبتعديلات جوهرية تناولت صلاحيات ومسؤوليات مختلف السلطات. فاذا كانت المرحلة الاولى قد تميَّزت بتركيز الصلاحية والمسؤولية في شؤون الدفاع، حول شخص وزير الدفاع الوطني، واذا كانت السلطة في المرحلة الثانية قد تمحورت، في كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، حول شخصَيْ رئيس الجمهورية وقائد الجيش، فانه يمكن وصف المرحلة الثالثة الحالية بانها تتميّز بميل وسعي واضحين الى تقليص صلاحيات قائد الجيش الى حدّ تقييد ممارستها حتى في الامور الروتينية، والى التخفيف من صفة الفردية في مجال ممارسة الصلاحية المناطة اصلاً برئيس الجمهورية، عن طريق انشاء أجهزة عليا تتعاطى بشؤون الدفاع وتشارك رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات. ولا شكّ ان القانون الحالي للدفاع الوطني، أي المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ وتعديلاته، قد سجَّل خطوة متقدمة في مجال تطور فكرة الدفاع الوطني وفي نواحي التنظيم، انما لا يزال يكتنفه بعض الغموض والعيوب مثلما سنبيّن في سياق البحث، كما لا يزال الفارق كبيراً بين النص والتطبيق.

في القوانين السابقة، اي خلال المرحلتين الاولى والثانية من تاريخ تطور قانون الدفاع الوطني، كان مفهوم الدفاع ونطاقه لا يتجاوز المجال العسكري، وقد ورد في المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ ما نصه: «تكلَّف وزارة الدفاع الوطني اعداد وسائل الدفاع المسلّح لحماية اراضي الجمهورية والمحافظة على سلامة الدولة من كل تعدّ داخلي او خارجي، واعداد الامة لأداء واجب الذود عن البلاد...» واول ما يُستنتج من هذا النص أن وزارة الدفاع الوطني هي وحدها المسؤولة عن الدفاع الوطني، خاصة وانه لم ترد في النص أية اشارة الى سلطات اخرى وأن الدفاع الوطني بموجب هذا النص محصور «بوسائل الدفاع المسلَّح» وهدفه «المحافظة على سلامة الدولة»، بينما القانون الحالي، المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢، قد أعطى للدفاع الوطني تحديداً متطوراً يتماشى مع الافكار الحديثة، حيث ورد في المادة الاولى منه: «الدفاع الوطني يهدف الى تعزيز قدرات الدولة وانماء طاقاتها لمقاومة اي اعتداء على ارض الوطن واي عدوان يوجه ضده والى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين...» فالدفاع الوطني لم يعد مقتصراً على الوسائل العسكرية ولم تعد مسؤوليته محصورة بوزارة الدفاع بعد أن تطوَّر مفهوم الحرب الكلاسيكية التي كانت تتمثَّل بالاجتياحات والمواجهات المسلَّحة، وتوسَّع الى مفهوم الحرب الشاملة والحرب الثورية بكل أشكالها ووسائلها، والعمل النفساني والدعائي الهدّام، مما جعل نشاطات الدولة كلها تقريباً ترتبط بشكل او بآخر بفكرة الدفاع الوطني وهي، اي الدولة بمختلف اجهزتها، معنيَّة بالدفاع الوطني طالما أن هدف هذا الأخير هو «تعزيز قدرات الدولة وانماء طاقاتها» في المجالات كافة. ولأول مرة يظهر في النص أن هدف الدفاع الوطني هو «ضمان سيادة الدولة» بينما النصوص السابقة، اي المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) وما قبله، كانت تتكلَّم على «حماية اراضي الجمهورية والمحافظة على سلامة الدولة» اذ ان المفهوم الحديث للدفاع الوطني ينبثق مباشرةً عن فكرة وجود واستقلال

الدولة. فالمحافظة على سلامتها لم تعد كافية اذ لا يكفي أن ندافع عن الارض ونحمي مؤسسات الدولة، فكان لا بدّ من ادخال مفهوم السيادة في تحديد هدف الدفاع الوطني، والسيادة هي، بموجب مختلف النظريات الدستورية الحديثة، الصفة التي تميّز كيان الدولة عن بقية الكيانات السياسية والاجتماعية، وهي تمارَس داخلياً بموجب القوة الشرعية المتمثّلة بالقوانين والمراسيم والأحكام والقوة المادية المتمثّلة بالقوى المسلحة، وتمارَس خارجياً من خلال تمتّعها بالشخصية الدولية المتمثّلة بالقدرة على احترام وتطبيق التحالفات والمعاهدات والاتفاقات الدولية. ولا بدّ من الاشارة الى أن النص الحالي قد استعمل، بالاضافة الى عبارة اعتداء التي كانت مستعملة في السابق، كلمة «عدوان» فالاولى تعني المهاجمة المسلّحة لأرض الوطن بينما الثانية تشمل الأرض والمؤسسات والمرافق العامة والمصالح والسيادة (١٢).

أما التنظيمات التي رافقت صدور قانون الدفاع الحالي ولم تكن موجودة في المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ فقد تمثّلت إما بإدخال سلطات جديدة في السلسلة القيادية للدفاع الوطني، وإما بإنشاء اجهزة ومؤسسات خاصة ألقيت على عاتقها مسؤوليات معيَّنة. وبموجب هذا القانون، أصبح مجلس الوزراء في صلب وفي قمة مسؤولية الدفاع الوطني وهو الذي «يقرّر السياسة العامة الدفاعية والأمنية ويعيّن أهدافها ويشرف على تنفيذها» (المادة ٦)، بعد ان كانت النصوص السابقة في قوانين الدفاع (المرسوم رقم ١٠ وما قبله) قد خلت من الاشارة الى مجلس الوزراء. كذلك أُنشِئ مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية (المادة ٧) يقرّر الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية كما حدَّدها مجلس الوزراء... (المادة ٨). كما أُعيد تنظيم وزارة الدفاع الوطني فأصبحت تضمّ اربع مؤسسات رئيسية هي: الجيش، المديرية العامة للادارة، المفتشية العامة، والمجلس العسكري (المادة ١٦) بالاضافة الى الغرفة العسكرية (المادة ١٧)، اي بعبارة اخرى لقد تمّ تفريع الجيش الى اربع مؤسسات بذات المستوى ترتبط مباشرةً بوزير الدفاع الوطني. وأُضيفت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦ بنود على المادة ٧ من قانون الدفاع الحالي أُنشئت بموجبها مديرية عامة لدى المجلس الأعلى للدفاع سُمِّيت «المديرية العامة لأمن الدولة» خاضعة لسلطة المجلس وتابعة لرئيسه. وقبل الانتقال الى البحث في مدى الصلاحية المعطاة لمختلف السلطات القيادية من خلال نصوص قانون الدفاع الحالي، لا بدّ من الاشارة الى ما أُثقل به هذا القانون من مواد بلغ مجموعها ١٥٩ مادة (بينها مادة ملغاة هي المادة ٤٥)، معظمها لا تمتّ الى الدفاع الوطني بصلة، فنتساءل، على سبيل المثال لا الحصر، ما علاقة المادة ٩٧ التي تتكلّم على اعانة مالية لوالد المتطوع المتوفي لتسديد نفقات مأتم ولده بالدفاع الوطني؟ وما علاقة المادة ٦٠ التي تحدّد

(١٢) — «Soulignons, d'abord, la distinction entre l'agression et l'attaque celle-ci designe une action militaire visant la conquête d'une contrée ou d'un pays et la destruction de forces régulières adverses. L'agression, au contraire, ne revêt pas nécessairement le caractère militaire. Elle peut être fomentée à l'intérieur des frontières, par des résidents ou des étrangers. Elle atteint non seulement le territoire, mais aussi les institutions vitales, elle fausse le bon fonctionnement des services publics, elle démolit ses structures sociales, démographiques etc.»
(Docteur AlexandreFAYAD, Haliyat-Panorama de l'actualité, N°23).

مأذونيات المتطوّعين بالدفاع الوطني؟ واكثر من ذلك، ما علاقة ترقية الرتباء والأفراد وتشكيلاتهم وحقوقهم المادية وغيرها بالدفاع الوطني لترد في قانون يُسمّى قانون الدفاع الوطني؟...

إن كل هذه الامور المتعلقة بالوظيفة وشؤون العسكريين من تطويع وترقية ومكافآت وعقوبات وحقوق واوضاع صحية وغيرها، كان يقتضي ان تحدَّد في قانون خاص منفصل عن قانون الدفاع الوطني، يسمّى «نظام العسكريين» على غرار ما هو معمول به بالنسبة للادارات العامة وموظفيها، فهناك المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ الذي يحدد تنظيم الادارات بينما المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ يتناول «نظام الموظفين». ولا بدّ من التذكير بسابقة لبنانية فيما يتعلق بوضع نظام مستقل للعسكريين تتمثّل بالقانون الذي صدر في ٢/١٠/١٩٥٠ والذي سُمّي «قانون الجيش» واقتصر على الامور الداخلية في الجيش في ظل قانون الدفاع الذي كان ساري المفعول، وهو المرسوم رقم ٣٨٦٠/ك، ولنا مَثَل آخر على ضرورة الفصل بين ما يتعلّق بالجيش ونظام العسكريين وما يتعلق بالدفاع الوطني هو القانون الفرنسي رقم ٧٢ـ٦٦٢ الصادر بتاريخ ١٣ تموز ١٩٧٢ تحت عنوان «النظام العام للعسكريين». وفي معرض الكلام عن هذا النظام الفرنسي، لا بدّ من لفت النظر الى المادة الاولى منه لأهميتها، فقد حدَّدت هذه المادة من ناحية مهمة الجيش الفرنسي، الشيء الذي لم يحدَّد في قانون الدفاع اللبناني بالرغم من الـ ١٥٩ مادة التي تضمَّنها، ومن جهة ثانية توجَّهت الى العسكريين من مختلف الرتب لتوضح لهم ما يفرضه عليهم الواجب وما هو مطلوب منهم مقابل استحقاق احترام المواطنين وتقدير الامة وما يضمنه لهم القانون من حقوق وميزات ومكافآت (١٣).

٢ ـ مختلف الرعائل القيادية:

من شأن هذه النظرة الشاملة على قانون الدفاع الحالي، على ضوء ما سبقه، ان تساعد على تحديد موقع مختلف الرعائل القيادية التي تتولّى مسؤولية الدفاع الوطني واستخلاص الصلاحيات المنوطة بكل منها.

يمكن ان نلاحظ من خلال نصوص قانون الدفاع ان لدينا ثلاث مستويات في مجمل القيادة العليا التي تتولّى ادارة ومسؤولية الدفاع الوطني، اذا ما نظرنا اليها من خلال المفهوم العسكري للستراتيجيا الذي يتلخص بتنسيق وتوجيه المجهود الوطني لزيادة القدرات العسكرية

---

(١٣) — Loi N° 72-662 portant statut général des militaires, du 13 Juillet et 1972:

«Article premier: L'armée de la République est au service de la nation. Sa mission est de préparer et d'assurer par la force des armes la défense de la patrie et des intérêts supérieurs de la nation.

L'état militaire exige en toute circonstance discipline, loyalisme et esprit de sacrifice. Les devoirs qu'il comporte et les sujetions qu'il implique meritent le respect des citoyens et la considération de la nation.

Le présent statut assure, à ceux qui ont choisi cet état, et ceux qui accomplissent le service militaire dans les conditions prévues par le code de service national, les garanties répondant aux obligations particulières imposées par la loi. Il prévoit des compensations aux contraintes et exigences de la vie dans les armées».

واستعمال هذه القدرات لردّ اي «اعتداء» او «عدوان» وضمان سيادة الدولة، وهذه المستويات يمكن تصنيفها كما يلي:

- مستوى القرار، ويتمثّل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
- مستوى التوجيهات، ويشغله مجلس الدفاع الاعلى.
- مستوى التنفيذ، وتتولّى مسؤوليته وزارة الدفاع - قيادة الجيش.

ففي اي من المستويات تتمثّل القيادة الجماعية؟ هل في المستويين الأول والثاني حيث نجد السلطة السياسية ام في مستوى التنفيذ حيث تتولّى القيادة العسكرية العليا المسؤولية؟ وأين تكمن مصادر وأسباب الشلل في حال وجوده؟

القيادة الجماعية: هي تعبير مبهم الى حدّ ما، فلا وجود لنظام او تنظيم مؤسساتي يسمّى ادارة جماعية او «قيادة جماعية» فهو مجرد مفهوم عام او وصف عام لكيفية ممارسة السلطة من قبل مجموعة أشخاص يشكّلون مجلساً، ومن المفروض أن يتمتّع أفراد هذه المجموعة بسلطات متساوية، فالرئيس ليس سوى الاول بين أقران، ولا يتميّز عن غيره إلّا بمكانة الشرف، وأفضل مثال على ممارسة السلطة التنفيذية بشكل جماعي هو المجلس الفدرالي السويسري المؤلّف من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس الذي يتولّى مقام رئيس الدولة، دون ان تكون له أية سلطة على بقية الأعضاء (١٤). ومن البديهي، أن لا نتوقف عند مستوى القرار لنبحث انطباق صفة القيادة الجماعية على مجلس الوزراء. فالنظام اللبناني يختلف كلياً عن النظام السويسري، ورئيس الجمهورية يتمتّع بصلاحيات دستورية واسعة (المادة ١٧ والمواد من ٥٠ الى ٦٠ من الدستور) وسلطات قانونية خاصة (المادة ٥ من قانون الدفاع) لا مجال لمقارنتها بسلطات وصلاحيات بقية اعضاء مجلس الوزراء. وكذلك رئيس الوزراء الذي يحتلّ موقعاً مميّزاً بحكم الممارسة والتقاليد الدستورية، فليس هناك اي شك او التباس في القول ان ممارسة السلطة من قبل القيادة السياسية في لبنان لا يمكن وصفها بأنها جماعية.

مواطن الشلل: اذا ما تعمّقنا قليلاً في دراسة مسؤوليات وصلاحيات السلطة السياسية في نطاق الدفاع الوطني، وبالتحديد لجهة موضوع استعمال القوات المسلّحة نظراً لدقته، نجد أننا امام موضوع شائك أدّى الغموض فيه، احياناً، الى الانقسام، واحياناً أخرى، الى الشلل، ودائماً الى نتائج وخيمة. فمن ناحية المبدأ، أن اتخاذ القرار باستعمال القوات المسلحة هو عمل سياسي بطبيعته ونتائجه، باعتبار ان تأمين النظام العام وسلامة الاراضي اللبنانية وحماية المؤسسات تأتي كلها في رأس قائمة اهتمامات الحكم. وفي لبنان، بصفته بلداً ديمقراطياً، يتمثّل الحكم بمجلس الوزراء الذي من الطبيعي أن تُناط به مسؤولية اتخاذ القرار باستعمال القوات

---

(١٤) — «Le président du Conseil fédéral fait fonction de Chef d'Etat mais ses pouvoirs sont essentiellement honorifiques, il n'a aucune autorité politique particulière sur les autres membres du conseil fédéral à l'encontre de ce qui existe dans le système américain».
(Hauriou et Gicquel, Droit constitutionnel et Institutions politique, 7ème édition 1980, Chap. III, page 548).

المسلحة، كونها تقع ضمن المسؤوليات العامة التي نصّت عليها أحكام المادة ٦٦ من الدستور. ولكن، من ناحية ثانية، فان لرئيس الجمهورية حق التصرف بالجيش بموجب المادة ٥ من قانون الدفاع، وقد ورد النص في المرسوم رقم ١٠ (١٩٦٧) في المادة ٢ منه: «يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية»، ثم تكرَّرت العبارة ذاتها في المادة ٥ من القانون رقم ٧٩/٣ بعد أن أُضيفت اليها عبارة خجولة ومخجلة في آن معاً، هذا نصها: «وهو (اي رئيس الجمهورية) يمارس صلاحياته وفقاً للاحكام المنصوص عنها في الدستور والقوانين النافذة»، فمن المخجل أن يوضع نص خاص لتذكير رئيس الجمهورية بوجوب تقيّده بأحكام الدستور والقوانين النافذة في مجال ممارسته لصلاحياته. واننا نتساءل هل كان رئيس الجمهورية مُعفى من التقيد بأحكام الدستور والقوانين النافذة لو لم ترد هذه العبارة؟ وماذا نقول لرئيس الدائرة ورئيس المصلحة وللمدير وللضابط؟ ألا يجب أن توضع لهم نصوص قانونية خاصة تفرض عليهم التقيّد بالقوانين النافذة؟ أما اذا كان المقصود بهذه العبارة هو تحديد مدى ممارسة هذه الصلاحية وكيفية ممارستها فانها قد أتت خجولة، لم تفسِّر ولم تحدِّد شيئاً اضافياً، وقد تكرَّرت العبارة ذاتها مع النص الاساسي في المادة ٥ من قانون الدفاع الحالي بعد أن أضيفت اليها عبارة اخرى بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ (١٩٨٤)، وهي: «ولا سيّما المادتين ٦ و٧ من هذا المرسوم الاشتراعي». والمعروف أن المادة ٦ تنصّ على أن مجلس الوزراء «هو الذي يقرّر السياسة العامة الدفاعية والأمنية ويعيّن أهدافها ويشرف على تنفيذها» والمادة ٧ تتعلّق بإنشاء المجلس الأعلى للدفاع. فالموضوع، الذي لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض، والذي دارت حوله مناقشات وانقسامات سياسية حادّة أدت احياناً الى الاضطراب العام والشلل، والذي لا يزال يستوجب البت بنصوص قانونية واضحة على مستوى الدولة، هو مدى العلاقة بين رئيس الجمهورية والجيش، ومدى العلاقة بين مجلس الوزراء والجيش.

٣ ـ الدفاع الوطني على مستوى القرار

العلاقة بين الجيش والسلطة التنفيذية: من المسلَّم به كما بيّنا سابقاً، ان استعمال الجيش هو مسؤولية سياسية مُناطة بمجلس الوزراء وليست، في اي حال من الاحوال ولا في اي بلد من البلدان، مسؤولية عسكرية. ولكن، يقتضي التوضيح بان اتخاذ القرار باستعمال الجيش والاشراف على هذا الاستعمال لا يعني تولّي العمليات العسكرية التي هي مسؤولية تقنية تتولاها القيادة العسكرية، فلا يمكن مثلاً أن نتصوَّر ادارة العمليات العسكرية بواسطة المراسيم. إنما المشكلة قد أُثيرت على نطاق واسع في الصحف والأندية السياسية إثر الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨، حيث أُنزلت قوة اسرائيلية بواسطة الطوافات وتمكّنت من تدمير الطائرات المدنية اللبنانية التي كانت جاثمة على أرض المطار، ثم عادت من حيث أتت دون أن تُطلق عليها رصاصة واحدة بالرغم من أن العملية قد استغرقت مدة ٤٥ دقيقة، أي الوقت الكافي لتدخل وحدات الجيش. والمسألة التي أُثيرت على الأثر هي معرفة السلطة المسؤولة عن اتخاذ المبادرة واعطاء الأوامر بالرد؟ هل هو رئيس الجمهورية، ام مجلس الوزراء، ام قائد الجيش؟ وبتعبير آخر، من يتّخذ القرار بتحريك الجيش

في حالة مماثلة، السلطة المدنية ام القيادة العسكرية؟ وبصورة عامة، من يأمر بالرد، في حال تعرَّضت البلاد للاعتداء؟ لا بدّ هنا من التمييز بين اتّخاذ القرار بمهاجمة دولة معادية واتخاذ القرار بمواجهة عدوان، اذ لا توجد أية علاقة بين القرارين. فالقرار الاول، نظراً للنتائج الخطيرة التي تترتّب عليه، يستوجب حتماً موافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وفي بعض الحالات موافقة مجلس النواب. أما القرار بالرد فهو مختلف تماماً طالما أن المسألة هي الدفاع عن ارض الوطن التي تتعرّض للاعتداء، وهذه مهمة اساسية ودائمة لأي جيش وفق المفهوم العام، وما ورد بالتحديد في المادة الاولى من نظام العسكريين الفرنسي الذي أشرنا اليه سابقاً (١٥) وما يؤكد ضرورة أن تُناط هذه المسؤولية بالقيادة العسكرية هو السرعة الهائلة التي تتّصف بها تحركات الجيوش الحديثة وضرورة أن يأتي الرد بسرعة مماثلة. ثم ان الفترة الزمنية الفاصلة بين الاعتداء والردّ تكون عادة قصيرة جداً بشكل لا يسمح بدعوة مجلس الوزراء للاجتماع ومناقشة الموضوع لاتخاذ القرار. فمن الواضح ان قائد الجيش، الذي هو على معرفة دائمة بمستوى جهوز وحداته والوضع الدفاعي، ونظراً للسلطة المركزية القوية التي يتمتّع بها، هو السلطة الوحيدة التي تستطيع ان تعطي امراً بالرد الفوري على اي اعتداء او عدوان. ولكن يقتضي الإقرار بأن إناطة صلاحية الرد بقائد الجيش وحده تنطوي في بعض الحالات على مخاطر سياسية جمة خاصة وأن لبنان لا يزال، من جهة، دون المستوى المطلوب في مجال تكوين وتجهيز قواه العسكرية، مما يجعله يحسب ألف حساب لما يمكن ان يجرّه الرد من تصعيد عسكري، ومن جهة ثانية، لا يزال مفهوم العدوان، في الداخل، غير متّفق عليه، تدور حول تحديده من وقت الى آخر خلافات ونزاعات حادة. لذلك يمكن الاستنتاج بأن مقتضيات الحال تفرض بأن تُناط مسؤولية الرد الفوري بقائد الجيش على أن تبقى للسلطة السياسية كلمتها في الحالات التي تسمح بالمشورة والرأي حيث يعود لها وحدها صلاحية اتخاذ القرار بزج الدولة في صراع مسلح وتتحمل مسؤوليته تجاه الامة. هذا في حال الرد على اعتداء خارجي. ولكن، ماذا في حال تعرض النظام العام والمؤسسات للاعتداء، وفي حال قيام عصيان مسلح او ثورة او حرب أهلية داخلية؟

خلال الثورة الداخلية التي اندلعت العام ١٩٥٨، وقد سبق أن أشرنا اليها (١٦)، كان الجيش في وضع يتنازعه اتجاهان: الأول منبثق عن المناقبية العسكرية المترسخة في الجيش اللبناني والمفاهيم الديمقراطية التي نشأ عليها والتي تفرض ان يبقى الجيش الأداة الأمينة في ايدي السلطة السياسية لخدمة الامة اي بتصرف السلطة التنفيذية. والثاني منبثق عن واقع كون الجيش هو للشعب كله ومن هذا الشعب، فلا يجوز بالتالي في حال حدوث انقسام كبير في البلاد، خاصة عندما يتخذ طابعاً طائفياً، أن يقف الجيش مع فريق ضد فريق آخر. وكلنا نعرف الموقف الذي اتّخذه قائد الجيش آنذاك اللواء فؤاد شهاب بوضع الجيش موضع الحكم، لان الحكم الأعلى اي رئيس الجمهورية كان قد اصبح فريقاً. ومع العودة الى النقاش الذي دار

---

(١٥) انظر الحاشية رقم (١٣).
(١٦) انظر الحاشية رقم (٨).

حول هذا الموقف، الذي اعتُبر سابقة خطيرة، لجهة عدم تجاوب قائد الجيش مع السلطة التنفيذية وقمع الثورة، برغم ما اتّصف به هذا الموقف من حكمة وحرص على المؤسسة العسكرية، لا بدّ من الاعتراف بأنه، في حال اختلال التوازن السياسي الداخلي، ليس من السهل اللجوء الى القمع باستعمال القوات المسلحة دون المخاطرة بأن يواجَه هذا القمع بمقاومة قسم هام من الشعب، مما قد يؤدّي الى زعزعة تماسك الجيش المبني على مبدأ عدم الانحياز الداخلي، بالإضافة الى تدمير مصدر الاحتياط العسكري للدولة (١٧)!. في مطلق الأحوال ومهما كان الوضع، لا يجوز للجيش، إلا القيام بمهمته التقليدية وتولّي حماية المؤسسات العامة والمدافعة عن مواقعه ومراكزه والمحافظة على عناصر ومعنويات المؤسسة العسكرية وتأمين حماية المواطنين. ولكن، لا بد من الاشارة الى أنه في حال الانقسام السياسي الداخلي الى حد الثورة المسلحة، فإن حياد الجيش من شأنه أن يشجّع الثوار على المضي في ثورتهم وتوسيع نطاقها، وبالتالي، يمكن أن يعتبر انحيازاً الى جانب الثورة؛ فالوضع دقيق وحرج جدا بالنسبة للقيادة العسكرية. فمن ناحية، تفرض القوانين أن يكون الجيش أداة تنفيذية، ومن ناحية ثانية، تتحمّل هذه القيادة مسؤولية وطنية كبرى، خاصة فيما يتعلّق بالمحافظة على المؤسسة العسكرية ومعنوياتها. لذلك، وفي حال اتّخذت الانقسامات السياسية الداخلية منحىً خطيراً، يقتضي أن يكون للقيادة العسكرية كلمتها المسموعة، في تقديم النصح للسلطة المدنية، باتخاذ الاجراءات والمواقف التي من شأنها التخفيف من حدة الانقسام حتى لا يوضع الجيش في وضع حرج ويبقى الأداة التنفيذية الأمينة في خدمة سياسة الدولة.

اما خلال الحرب، التي اتُفق على تسميتها بحرب السنتين، اي «الفترة الواقعة ما بين ١٣ نيسان ١٩٧٥، تاريخ وقوع حادثة عين الرمانة، و١٠ تشرين الثاني ١٩٧٦، تاريخ دخول قوات الردع العربية الى لبنان» (١٨)!، فالوضع كان مختلفاً تماماً، ولا يمكن وصفه بالثورة الداخلية، فهو عصيان مسلّح قامت به عناصر غريبة، وان تغلّف هذا العصيان بستارة وطنية بسبب دعمه من قبل قسم من الشعب؛ وهذا الدعم الذي زاد الوضع تعقيداً من جراء اضفائه على العصيان صورة الصراع الداخلي، لم يكن ليغيّر طبيعة الصراع التي تنطبق عليها مواصفات العدوان بكل معانيه. وبالرغم من ذلك، فقد قررت السلطة التنفيذية عدم استعمال القوات المسلحة، وتقبّلت القيادة العسكرية القرار بكل أمانة انما ليس دون ألم، وبقي الجيش متفرجاً في مراكزه على الحرب الدائرة حولها الى أن دخل العصيان الى ثكناته فتساقطت الواحدة تلو الاخرى. اما النتائج، فلا نزال نعيشها خراباً ودماراً شاملاً واحتلالات متعددة الألوان والأهداف بعد أن امتدّت حرب السنتين الى سنوات وتشعّبت وتفرّعت الى حروب وانقسامات لم تنته بعد. فهل كان

---

(١٧) «Internal political stability is a product of group equilibrium, and the armed forces cannot be used easily to suppress domestic discontent without running the risk of provoking major resistance from elements of the population, a risitance that would disrupt the essential nonpartisan basis of army cohesion and also destroy the state's source of military reserves».
(Changing Patterns of Military Politics edited by Samuel P. Huntington, 1962, page 75).

(١٨) العميد الركن فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحل، صفحة ٥٥.

على الجيش أن يتمرّد على قرار الحكومة؟ في هذه الحال، لديه خيار واحد وهو ان ينقلب على السلطة المدنية فيتولّى ازاحتها ويتحمّل المسؤولية، وهذا الخيار ليس في تقاليد الجيش اللبناني. ام انه كان على رئيس الجمهورية ان يتجاوز اعتراض حكومته او بعضها ويتّخذ قراره منفرداً باستعمال القوات المسلحة؟ لا شك ان رئيس الجمهورية يستطيع في بعض الحالات اتخاذ قرار منفرد باستعمال القوات المسلحة، ويكون قراره قانونياً ليس فقط لأن القوات المسلّحة موضوعة بتصرفه بموجب المادة ٥ من قانون الدفاع وانما من حيث صفته كرئيس للبلاد وما يمثّل، ومن منطلق مسؤوليته الدستورية، باعتباره المؤتَمَن على الدستور والمحافظة على استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه (١٩). ولكن يقتضي دائماً التمييز بين امتلاك الصلاحية وبين القدرة على استعمالها. فهما شيئان مختلفان تماماً، فالقدرة او الامكانية تقرّرها الظروف والأوضاع والنتائج المحتملة وبالتالي، يعود لرئيس الجمهورية وحده تقدير امكانية او عدم امكانية اتخاذ قرار منفرد باستعمال القوات المسلحة في ظرف معين، وهو وحده يتحمّل مسؤولية هذا القرار امام الأمة والتاريخ.

السياسة الدفاعية: بعد هذه المحاولة لإيضاح بعض النقاط الغامضة في تحديد علاقة الجيش بالسلطة التنفيذية المتمثّلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والتي كانت سبباً في ظروف معيّنة لبعض الاضطراب والشلل، وربما كان هذا الغموض هو المسبّب الاساسي لنظرة التشكيك التي راودت ولا تزال بعض المسؤولين والتي عانت المؤسسة العسكرية الكثير من سلبياتها، وقبل الانتقال الى المستوى التالي الذي يلي مستوى القرار، أي المجلس الأعلى للدفاع الذي يحتل مكانه في مستوى التوجيهات، لا بدّ من الاشارة الى أن مجلس الوزراء لم يخصص منذ الاستقلال، حسب معرفتنا، سوى جلسة واحدة لبحث السياسة الدفاعية وتحديد أهدافها، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٥، حيث بحث السياسة الدفاعية الجديدة وأهدافها والوسائل اللازمة لتنفيذها، وقد حدّد في قراره رقم ١٩٨٠/٢ أهداف هذه السياسة كما يلي:

«تهدف السياسة الدفاعية ضمن مبادىء الوفاق المعلنة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ الى ترجمة سياسة الدولة العامة في حقل علاقات لبنان بالخارج والى الحفاظ على استقلاله ووحدة اراضيه وسلامتها وسيادة الدولة ضمن حدودها المعترف بها وصون النظام السياسي والحريات العامة ضد كل ما يشكّل تهديداً لها او خطراً عليها او يشلّ عمل المؤسسات العامة. وبالتخصيص تهدف السياسة الدفاعية في الظروف الحالية الى:

١ ـ مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان وإزالة آثاره واستعادة جميع الأراضي

---

(١٩) يمكن مقارنة مسؤولية رئيس الجمهورية اللبنانية بمسؤولية رئيس الجمهورية الفرنسية بصفته رئيس البلاد:
«Le Président de la République a le titre de «Chef des armées», Cette appellation... implique aussi une autorité personnelle direct sur tout ce qui a trait à la défence nationale, en tant que découlant de la garantie de l'indépendance nationale et de l'intégrité du territoire».
(Marcel Prelot, Institutions politiques et droit constitutionnel, 3ème édition, p. 653).

والحفاظ على لبنان بجميع أجزائه، لا سيما ضد أطماع اسرائيل التوسعية والعدوانية والتمسك باتفاقية الهدنة.

٢ ـ مقاومة كل ما يمسّ بأمن الدولة الداخلي وتوطيد الأمن وبسط الشرعية وحكم القانون على جميع اجزاء لبنان وصون حريات المواطنين وحقوقهم وتأمين سير مؤسسات الدولة سيراً طبيعياً.

٣ ـ تعزيز طاقات لبنان في جميع المجالات للدفاع عن قضاياه وعن القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية في اطار التضامن العربي ومساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقه في تقرير مصيره مع التمسك برفض التوطين».

يقتضي الاعتراف للحكومة، في حينه، بأنها كانت الاولى التي عمدت (للمرة الاولى والاخيرة حتى الآن) الى تحديد السياسة العامة الدفاعية وفق ما نص عليه قانون الدفاع (المادة ٦)؛ ولكننا نتساءل ماذا فعلت الحكومة في حينه والحكومات التي تلت لتطبّق سياستها الدفاعية، وماذا فعل المجلس الأعلى للدفاع في مجال اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية التي حدَّدها مجلس الوزراء (المادة ٨)؟

٤ ـ الدفاع الوطني على مستوى التوجيهات والتنفيذ:

المجلس الاعلى للدفاع: انشىء هذا المجلس بموجب المادة ٧ من قانون الدفاع ليسد فراغاً في مستوى التوجيهات وليكون الحلقة الضرورية بين مستوى القرار ومستوى التنفيذ، ليس فقط على صعيد القوات المسلحة وانما على صعيد جميع قطاعات الدولة التي تساهم بشكل او بآخر في تنفيذ السياسة الدفاعية، وقد شُكِّل هذا المجلس من:

ـ رئيس الجمهورية	رئيساً
ـ رئيس الوزراء	نائباً للرئيس
ـ وزير الدفاع	عضواً
ـ وزير الخارجية	عضواً
ـ وزير الداخلية	عضواً
ـ وزير الاقتصاد	عضواً

وأُنشئت أمانة عامةللمجلس الأعلى ترتبط مباشرة بنائب رئيس المجلس (المادة ١٠) كما أُنشئت لاحقاً بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١ (١٩٨٤) لدى هذا المجلس مديرية عامة سُمِّيت «المديرية العامة لأمن الدولة». ومن اجل تأكيد الشلل من خلال غموض النص فقد جعل هذا الاخير هذه المديرية، بآن معاً وفي البند ذاته، «خاضعة لسلطة المجلس وتابعة لرئيسه» (البند ٥ من المادة ٧ بعد التعديل). واننا نتساءل كيف يمكن لمديرية ان تكون خاضعة لسلطة ما وتابعة لسلطة أخرى في آن معاً، ومَن سيحدّد مدى التبعية ومجالات الخضوع؟ نترك ذلك للحقوقيين الاختصاصيين اذا كانوا يستطيعون التفسير.

ومن المستغرب ان لا يلحظ النص اي مستشار تقني للمجلس الأعلى للدفاع بعد ان أُلغي البند ٣ من المادة ٧ (بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١/٨٤) الذي كان ينصّ على ما يلي:

«يشترك قائد الجيش في جلسات المجلس الأعلى للدفاع بصفة استشارية»، مع العلم ان مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الاميركية المؤلّف من رئيس الجمهورية ونائبه ووزيري الدفاع والخارجية يضم بصفة مستشار دائم كلاً من رئيس الاركان المشتركة ومستشار الامن القومي.

والمعلوم ان مهام المجلس كما حدّدتها المادة ٨ من قانون الدفاع تتمحور حول إقرار الاجراءات التطبيقية لتنفيذ «السياسة الدفاعية»، وتوزيع المهام الدفاعية على الوزارات والاجهزة المعنيّة، واعطاء التوجيهات والتعليمات اللازمة بشأنها، وفضلاً عن ذلك، فهو «يقرر خطة العديد والتجهيز الموضوعة لهذه المهام». واننا نتساءل هل يستطيع المجلس اقرار كل هذه الامور بدون أخذ رأي ومساعدة مستشارين تقنيين مسؤولين؟ أم أن المقصود هو أن يبقى المجلس الأعلى مشلولاً ليس له اية فعالية. وليس أدلّ على ذلك سوى عدد الجلسات التي عقدها هذا المجلس منذ تاريخ انشائه العام ١٩٧٩، بحيث لا نذكر منها سوى واحدة عقدت بتاريخ ١٩٨١/٧/٢١ تقرَّر خلالها الطلب الى قيادة الجيش وضع برنامج لتسليح الجيش مع أولويات وتحديد المهل اللازمة. ونشير هنا الى ان قيادة الجيش وضعت في حينه «خطة للتسلح» رُفعت الى المراجع المختصة في شهر آب ١٩٨١.

السؤال المطروح هو: هل للمجلس الأعلى للدفاع الصلاحية في أن يطلب من قيادة الجيش مباشرة القيام بعمل ما؟ من هنا نصل الى السؤال الأهم: كيف يبلّغ المجلس الاعلى للدفاع مقرراته، وكيف يعطي «التوجيهات والتعليمات اللازمة» بشأن تنفيذ المهام الدفاعية التي وزّعها «على الوزارات والاجهزة المعنية»؟

إن المادة ٨ خاصة في الفقرة (١) والفقرة (٢) منها تجعل المجلس الأعلى للدفاع «يتمتّع بالصلاحية الكاملة فيبدو وكأنه سيد الدفاع. فهو ليس فقط يتولى الفصل في المسائل المتعلقة بالأمن وتلك العائدة لتنظيم القوات المسلحة وتمويلها وعديدها وعتادها بل يحدّد ايضاً الوسائل العسكرية والسياسية الواجب تحريكها. بكلمة مختصرة، إنه يتولّى تحديد الستراتيجيا الدفاعية» (٢٠) بالاضافة الى ذلك يتابع تنفيذ التوجيهات والتعليمات «التي اعطاها» ومتابعة التنفيذ هذه، تتضمن تلقائياً تصحيح الخطأ وتقويم الخلل، اي بتعبير آخر، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، تولّي الادارة العامة لهذه العمليات وهذه الادارة لا تعني بالطبع التدخل في

---

(٢٠) — Le conseil supérieur de défense, jouit d'une plénitude de compétence. Il apparaît bien, aux termes de l'article 8, comme le maître de la défense. Non seulement il tranche les problèmes relatifs à la sécurité, à l'organisation générale des forces armées, à leur financement, à leurs effectifs, à leur équipement, mais il détermine aussi les moyens militaires et diplomatiques. En un mot, il fixe la strategie de défense».
(Docteur Alexandre Fayad, Etude de la loi sur la défense nationale, Haliyat N° 23).

التفاصيل التقنية. ولكن، كيف يستطيع المجلس الأعلى للدفاع ذلك وهو لا يتمتّع بأية سلطة نظامية او صلاحية تأديبية، فهو من ناحية لا يستطيع توجيه أوامر او تعليمات للوزير الذي يتمتّع بسلطة دستورية (المادة ٦٤ من الدستور) بينما هو، اي المجلس، لا يتمتع بها، كما ان القانون لم يعط هذا المجلس اية سلطة نظامية تفرض ارتباط الادارات والمؤسسات والاجهزة به في مجال معيّن، اي مجال الدفاع الوطني. كما يمكن قول الكثير حول المجلس الاعلى للدفاع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كيف تؤخذ القرارات داخل المجلس، أبالإجماع ام بالاكثرية؟ هذا ما لم يحدّده القانون، ولم يحدّد ايضاً متى تصبح اجتماعات المجلس قانونية، ولم يحدّد ما اذا كانت ثمة حالات يجتمع فيها المجلس حكماً أو يُدعى حكماً الى الاجتماع ويكون اجتماعه قانونياً بمن حضر. انها حالات تفرض نفسها لما تتّصف به من خطورة وإلحاح، ويمكن ان تطرأ في اي حين طالما أنها تتعلق بالدفاع والأمن: هذا القليل الذي اوردناه هو فقط للدلالة على الغموض والنقص في النصوص المتعلقة بالمجلس الأعلى للدفاع والتي تؤدّي حتماً الى الشلل او عدم الفعالية، اذا لم يغطّ هذا النقص بشخصية كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء؛ وفي مطلق الاحوال، من الضروري والملح استصدار النصوص اللازمة لإزالة كل غموض وسد النقص بغية تفعيل المجلس الأعلى للدفاع للقيام بدوره الهام كحلقة ضرورية بين مجلس الوزراء او المستوى الأعلى للقرار، من جهة، وبين مستوى التنفيذ اي القوى والادارات والأجهزة المنفذة، وفي طليعتها، مؤسسة الجيش، من جهة ثانية.

مؤسسة الجيش: تخضع مؤسسة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني وهو المسؤول عن تنفيذ جميع مهامها (المادة ١٥)، باعتبارها إحدى المؤسسات التي تتألّف منها وزارة الدفاع الوطني وهي: الجيش، المديرية العامة للادارة، المفتشية العامة والمجلس العسكري (المادة ١٦). وهذه المؤسسات جميعها خاضعة لسلطة وزير الدفاع الوطني وهو المسؤول عن جميع مهامها. ولدى وزير الدفاع غرفة عسكرية تتألف من عدة دوائر ادارية هي:

دائرة الرقابة الادارية، دائرة العلاقات العامة والاعلام، دائرة الملحقين العسكريين ودائرة الشؤون القانونية (المادة ١٧). والغريب في الامر هو أن النص قد حدَّد مسؤولية وزير الدفاع بشأن تنفيذ جميع مهام المؤسسات التابعة لوزارته انما لم يحدّد مهام هذه الوزارة التي ليست بالضرورة عملية حسابية تقضي بجمع مهام المؤسسات التي تتألف منها. مع الاشارة الى أن مهام المؤسسات هذه لا تزال غامضة اذ اكتفى النص بتحديد مهام رؤسائها (المواد ٢٠ ـ ٢٣ ـ ٢٤)، الّا اذا اعتُبر أن مهام الرئيس هي مهام المؤسسة ذاتها، والمستغرب هو ان يأتي النص على ذكر المهام الموكولة الى الجيش:

«يتولى قائد الجيش اعداد الجيش للمهام الموكولة اليه...» (المادة ٢٠) دون ان يأتي على تحديد هذه المهام في أي مكان منه ولا في المرسوم التطبيقي رقم ٣٧٧١ تاريخ ١٩٨١/١/٢٢ (تنظيم الجيش وملاكاته)! فما هي مهام الجيش التي تكثر الاجتهادات حولها؟ من الضروري أن تحدَّد مهمة الجيش الاساسية والعامة بموجب نص تشريعي. وهذا يُعتبر من المسلَّمات، فلا

يجوز أن يبقى الجيش دون مهمة عامة محدَّدة بوضوح، لا بل يقتضي بالاضافة الى المهمة الأساسية العامة أن تحدَّد له بموجب نص مهام مرحلية (لحقبة معيّنة من الزمن)، على اساسها تُحدَّد الاعتمادات اللازمة للتجهيز والعديد. ففي فرنسا، مثلاً، حدَّد القانون رقم ٧٢ـ٦٦٢ تاريخ ١٣ تموز ١٩٧٢ (نظام العسكريين) في مادته الاولى مهمة الجيش الفرنسي العامة (٢١)، وفي حقبات اخرى، تمَّ تحديد مهام مرحلية لهذا الجيش نذكر منها، على سبيل المثال، القانون رقم ٨٢ ـ ٦٠٦ تاريخ ٨ تموز ١٩٨٣ (الموافقة على البرنامج العسكري للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) الذي حدَّد الاعتمادات المقرَّرة لهذه المرحلة وتضمَّن الملحق المرفق بهذا القانون المهام التي يجب على القوات المسلحة الفرنسية ان تكون جاهزة للاضطلاع بها في اي وقت خلال تلك المرحلة (٢٢). لن نتوقف طويلاً عند مسؤولية وزير الدفاع الوطني التي تشمل تنفيذ جميع مهام المؤسسات التابعة لوزارته، والجيش هو من ضمن هذه المؤسسات، وبالتالي، فإن الوزير مسؤول عن تنفيذ مهام الجيش. وبغية إزالة اي غموض او إبهام يجب أن تُفهم هذه المسؤولية بمضمونها العام دون النواحي التنفيذية في مجال العمليات والتدريب والانضباط والتجهيز وغيرها. فهذه من صلاحيات قائد الجيش وحده ويتحمل مسؤوليتها العامة تجاه السلطات المدنية، وفي مطلق الاحوال، فإن تشكيل الغرفة العسكرية لدى وزير الدفاع (المادة ١٧) من شأنه ان يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن مهمته الفعلية تنحصر في المجال الاداري.

أما قيادة الجيش التي يتولاّها ضابط برتبة عماد يُسمَّى «العماد قائد الجيش» (المادة ١٩) فقد انحصرت مسؤولياتها بمؤسسة الجيش بعد أن تفرّع الجيش بموجب قانون الدفاع الوطني الحالي الى أربع مؤسسات رئيسية مستقلة تُحدَّد اصول العمل فيما بينها «بموجب تعليمات تصدر عن وزير الدفاع الوطني بناء على اقتراح المجلس العسكري» (المادة ٢٣ ـ ثانياً والمادة ٢٤ ـ ب) (٢٣). أما صلاحيات قائد الجيش حتى داخل مؤسسة الجيش التي يتولّى قيادتها، فهي آخذة بالانحسار تدريجياً مع صدور قوانين الدفاع المتعاقبة اعتباراً من العام ١٩٧٩ (القانون رقم ٣/١٩٧٦).

فقد اعيدت الى وزير الدفاع الصلاحيات التي كانت ممنوحة لقائد الجيش بتفويض دائم بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ (١٩٦٧) ومعظم الصلاحيات المتبقّية اصبح يمارسها بمشاركة المجلس العسكري وبقية المؤسسات. ونستطيع التأكيد ان الفكرة السياسية العامة التي سادت، ولا تزال، قانون الدفاع الوطني منذ العام ١٩٧٩، ترمي في الدرجة الاولى الى تقليص سلطة قائد الجيش والحدّ من صلاحياته وتقييد ممارسته لهذه الصلاحيات حتى أصبح في وضع يمكن أن يوصف بأنه الرئيس الذي يتحمّل أوسع مسؤولية لأخطر مهام مع أقلّ ما يمكن من الصلاحيات المحدودة والمقيدة، خلافاً للمبدأ القائل بأن تُمنح الصلاحية بقدر

---

(٢١) انظر النص في الحاشية رقم ١٢.

(٢٢) — Loi N° 83-606 portant approbation de la programmation militaire pour les années 1984-1988 (et document annexé).

(٢٣) حتى تاريخه لم تصدر اية تعليمات تتعلق بهذا الموضوع.

المسؤولية وما تتطلّبه المهمة (٢٤). وهذا الوضع قد حمل أحد قادة الجيش على القول: «لم اعد أستطيع الخروج من مكتبي دون موافقة المجلس العسكري».

المجلس العسكري: شُكّل بموجب المادة ٣٧ من القانون رقم ٣/٧٩ وأعيد تشكيله بموجب المادة ٢٦ من قانون الدفاع الحالي دون أي تعديل يُذكر ويتألف حالياً من:

ـ قائد الجيش	رئيساً
ـ رئيس الاركان	نائباً للرئيس
ـ المدير العام للادارة	عضواً
ـ المفتش العام	عضواً
ـ امين عام المجلس الاعلى للدفاع	عضواً
ـ ضابط عام (يعين لمدة سنتين)	عضواً

وترتبط بالمجلس أمانة سرّ تُدعى «امانة سرّ المجلس العسكري»، ويلاحظ أن عدد اعضاء المجلس قد أتى متوافقاً مع عدد الطوائف الستة الرئيسية التي تمثّلت فيه. منذ بداية عهد المجلس العسكري العام ١٩٧٩، وإثر الترقيات الشهيرة في ذلك العام، التي أحدثت خللاً كبيراً في تراتبية الضباط فَقَدَ هذا المجلس ثقة واحترام ضباط الجيش فسُمّي تهكّماً: «المجلس الطائفي»، لما رافق أعماله من طغيان للاعتبارات الطائفية على كل ما عداها. وفي أواخر العام ١٩٨٦، وتحديداً بتاريخ ١٦ كانون الاول من هذا العام، عرضت نتائج مباراة الدخول الى المدرسة الحربية على المجلس العسكري، فوقع خلاف بين أعضائه نتج عنه تجميد إعلان هذه النتائج الى أن أُلغيت بعد مرور الزمن وبقيت المدرسة متوقفة عن العمل ومشلولة من ١٩٨٦/٨/١ تاريخ تخريج آخر دورة حتى ١٩٩٠/١/١٥، تاريخ دخول أول دورة جديدة، التي ستتخرج مبدئياً على دفعتين، اي العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٣. وهذا الحدث الذي هو الأول من نوعه في تاريخ الجيش اللبناني كان الأخطر في نتائجه، ان لجهة حرمان الجيش من أفواج جديدة من الضباط كان من الممكن ان يصل عددهم الى ستماية ضابط شاب، او لجهة الخلل الكبير الذي أحدثه في التناسق القائم في الهرمية التراتبية الذي يرتكز على نسق تخريج دورات الضباط من المدرسة الحربية.

ومنذ العام ١٩٨٤ حتى العام ١٩٩٠، توقف منح المكافآت لمستحقّيها من أقدميات ووسام الحرب وحتى وسام الجرحى، الذي يستحق حكماً لكل من يُصاب اثناء العمليات، وذلك للسبب ذاته اي الخلاف في الرأي بين مختلف اعضاء المجلس العسكري. زد على ذلك التأخير الذي كان يتكرّر في تأمين حاجات الجيش بسبب الخلافات حول دفاتر شروط الصفقات. ولسنا بحاجة لأن نورد أمثلة اخرى لإثبات واقع الشلل الذي أصاب مجالات عدة من النشاطات القيادية

(٢٤) — «A commander is granted no greater authority than is necessary for his mission». (CGSC-RB 101-32, June 1983 - page 1-11).

وواقع الخلل الذي ضرب التقاليد والمفاهيم العسكرية مع ما نتج عن هذين الواقعين من تأثير سلبي على معنويات العسكريين من مختلف الرتب وإضعاف فعلي لسلطة القيادة. فهل المجلس العسكري هو المسؤول عن كل ذلك؟ وهل اعضاء المجلس يتحمّلون المسؤولية جماعياً أم أن لكل رئيس مؤسسة مسؤوليته الخاصة؟ وهل الخلل هو نتيجة النصوص ام بسبب الواقع والممارسة؟

ـ كل هذه الاسئلة سنحاول الإجابة عليها باقتضاب، ويقتضي بادىء ذي بدء أن نشير الى أن المجلس العسكري ليس سلطة قيادية في سلسلة السلطات داخل وزارة الدفاع الوطني، ولا يتمتّع بأية سلطة نظامية او تأديبية. وهو من ناحية ثانية ليس مجلساً استشارياً، فهو يتّخذ قرارات ويتمتّع بصلاحيات ذاتية حدّدها القانون (المادة ٢٧) وهذه الصلاحيات يمكن تصنيفها كما يلي:

ـ الموافقة على التنظيمات والتشكيلات والترقيات والأقدميات والأوسمة التي تتطلّب استصدار مراسيم.

ـ الموافقة على الأمور التي تصدر بقرار من وزير الدفاع الوطني وتتضمّن: شروط انتساب المدنيين الى المعاهد العسكرية، انشاء وتنظيم هذه المعاهد، احالة الضباط امام المجلس التأديبي، متابعة الدورات في الخارج، فئات ومواصفات اللوازم والمؤن والأسلحة والمعدات والذخائر والأعتدة والمنشآت والآليات والنماذج، لائحة المرشحين للدخول الى المدرسة الحربية، قيد الضباط على جدول الترقية، تعيين رؤساء واعضاء لجان التلزيم والاستلام وتعيين المصفّين...

ـ يضع التعليمات الدائمة المنصوص عنها في قانون الدفاع، وجداول العديد والتجهيز لمؤسسات وزارة الدفاع.

ـ يدقّق في الصفقات وينظر في دفاتر الشروط وله الحق في أن يوافق عليها او يعدّلها وتُرفع الى وزير الدفاع بعد الموافقة عليها (وبتعبير آخر، لا تُرفع لوزير الدفاع إلّا في حال الموافقة عليها من قبل المجلس).

يتبيّن جلياً أن هذه الصلاحيات تشمل معظم الأمور التنظيمية والادارية المتعلقة بالجيش وحتى اموراً قيادية، باعتبار أن تشكيلات الضباط وترقياتهم ومنح المكافآت هي من صلب الأعمال القيادية في المفهوم العسكري نظراً لتأثيرها على الإنتاجية والمعنويات وتنفيذ المهمات. وبما أن معظم هذه الأعمال والأمور التي تشملها تلك الصلاحيات تتمثّل بصيغ اقتراحات يضعها قائد الجيش وتعود لصلاحياته، فقد أصبحت هذه الصلاحيات مربوطة ومقيّدة قانوناً بموافقة المجلس العسكري. وهذه الموافقة تتقرّر بالأكثرية داخل المجلس وفقاً لما جاء في نص المادة ٢٨: «تصدر قرارات المجلس العسكري بالأكثرية، وعند تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً». لكنّ الممارسة أتت دوماً، وبحكم الواقع، خلافاً لروح النص وأحكامه، وهذا الواقع الذي نشير اليه قد تمثّل بأوجه ثلاثة:

أولاً: منذ الأساس أراد المشترع أن يطبّق على المجلس مبدأ التوازنات الطائفية، فألّفه من ستة اعضاء موازية لعدد الطوائف الرئيسية.

ثانياً: الحركة السياسية المركّزة منذ العام ١٩٧٥ ضد مؤسسة الجيش وقيادتها باعتبارها الدعامة القوية والأداة الأمينة في خدمة الشرعية المتمثّلة. في القمة، برئيس الجمهورية، الذي «وُضع الجيش بتصرفه». فكان لا بدّ من العمل على إضعاف هذه القيادة ومراقبة قائد الجيش من الداخل وتقييد صلاحياته، فتمّ ذلك عن طريق عدة وسائل كان أهمها إنشاء المجلس العسكري.

ثالثاً: الطريقة التي اتُّبعت في تعيين اعضاء اول مجلس عسكري أو على الأقل بعضهم، واصبحت تقليداً متّبعاً، والتي قضت بأن تختار كل طائفة العضو الذي ترغب في أن يمثّلها، فأصبحت هذه الطائفة وتلك هي التي تفرض مَن تريد أن يمثّلها في المجلس، لا بل أصبح الزعيم السياسي المتنفّذ في هذه الطائفة او تلك هو الذي يختار من يمثّل طائفته، ولا نغالي اذا قلنا انه في الواقع أصبح الزعيم السياسي هو الذي يعيّن العضو الذي يمثّله ويمثّل طائفته.

انطلاقاً من هذه الأوجه الثلاثة التي أحاطت بانشاء وتأليف المجلس العسكري والتي فرضت واقع الممارسة التي اتّصفت بها اعماله، لم يعد للأكثرية أي معنى او مضمون، اذ يكفي أن يعارض أحد اعضاء المجلس حتى تترجم معارضته بأنها تعبير عن معارضة طائفته او بالاحرى الزعيم السياسي الذي يمثّلها، وبالتالي، تتوقف المعاملة او تتجمّد المسألة المعالجة حتى ولو كانت محقّة وقانونية لا شائبة عليها، ومهما نتج من ضرر يلحق بالجيش من جرّاء توقفها. وأفضل مثال على ذلك هو التوقف عن اعلان نتائج المدرسة الحربية العام ١٩٨٦، وقد قيل يومها (كون مناقشات المجلس تبقى سريّة) إن أحد اعضاء المجلس طلب استبدال عناصر طائفته الناجحين باسماء عناصر اخرى أُدرجت في لائحة كانت قد سلّمت اليه. ولمّا لم يجاره بقية اعضاء المجلس، جُمّد اعلان النتائج. لا بدّ من التوقف هنا قليلاً لنتساءل: كيف يمكن أن يقع خلاف حول اعلان نتيجة مباراة طالما لم يطعن أحد من الأعضاء بصحتها؟ ولماذا لا تطبَّق النصوص والاجتهادات المستقرة وهي الضمان الأوثق للمصلحة العامة؟ تفرض هذه وتلك انه بنتيجة المباراة تؤخذ العناصر «وفق ترتيب تصنيف النجاح»، واستناداً للمادة ٩٥ من الدستور وتحقيقاً للعدل والوفاق، أصبح الاجتهاد مستقراً في لبنان على أن تؤخذ العناصر «وفق ترتيب تصنيف النجاح في كل طائفة على حدة»، فكيف يمكن أن يقع خلاف حول اعلان هذه النتائج، طالما الامتحانات صحيحة والعلامات واضحة والتصنيف ظاهر والتوزيع الطائفي متّفق عليه؟ لقد أصبح بحكم الواقع والممارسة لكل عضو من أعضاء المجلس العسكري حق النقض، «الفيتو»، داخل المجلس. بناء عليه، وإن لم يكن هذا المجلس يتمتّع في الأصل بأية سلطة قيادية او نظامية، او بالتساوي فيما بين الأعضاء لجهة الصلاحية، فإننا نستطيع القول إن اعضاء المجلس أصبحوا فعلياً متساوين من حيث تمتّعهم، كل بمفرده، بحق النقض ولم يعد لعبارة «وعند تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً»، الواردة في المادة ٢٨، اي مضمون فعلي. فقد ذهب الرؤساء اي قادة الجيش، وتحت ضغط هذا الواقع، إلى أبعد من ذلك في التخلي عن

صلاحيتهم وفقاً لما حدّدها القانون لجهة التعامل مع المجلس العسكري، وقد حصرت المادة ٢٧ صلاحية المجلس العسكري في معظم الأمور، خاصة تلك التي تتعلّق بالترقيات والتشكيلات والمكافآت، بالموافقة (او عدم الموافقة) على اقتراح رئيس المؤسسة اي قائد الجيش فيما يتعلق بمؤسسة الجيش، وليس للمجلس بالتالي أن يجري على هذا الاقتراح أي تعديل، وعليه أن يقرّر اما الموافقة وإما عدم الموافقة. ولكن قادة الجيش منذ البدايات الأولى لعهد المجلس العسكري قد تخلّوا عن هذه الصلاحية مفضّلين حمل الملف الى المجلس ودرسه بالمشاركة توصلاً الى حل وسط، غالباً ما تُراعى فيه التأثيرات السياسية والنزعات الطائفية على حساب الاعتبارات العسكرية. ومن المعروف أن الحلول الوسط تبقى الأسوأ في المضمار العسكري وفي مجالات الدفاع الوطني. ولكن، هل لقائد الجيش الخيار؟ إنه يمثّل «ام الصبي» بالنسبة للجيش ويدرك تماماً أن عدم موافقة المجلس تعني توقف المعاملة والإجراء والشلل، كما يعي ما سيحدثه هذا الشلل من اضطراب في المؤسسة وتأثير على المعنويات وانخفاض في مستوى الجهوزية، وهو الذي يتحمل وحده مسؤولية النتائج. وهذا الشلل الذي يمكن أن يحدث بسبب موقع وموقف أحد او بعض اعضاء المجلس يتأتّى احياناً عن الابهام والنقص في بعض النصوص. فقد ورد مثلاً في المادة ٢٧ـ ج، حول تشكيلات الضباط لبعض الوظائف الهامة ما يلي: «وفي حال عدم موافقة المجلس العسكري على اقتراح قائد الجيش، يُعرض الأمر على المجلس الاعلى للدفاع الذي يقرّر: إما الموافقة على اقتراح قائد الجيش او اعادته الى قائد الجيش ليقدّم اقتراحاً آخر». من الواضح أن هذا النص قد أعطى للمجلس الأعلى للدفاع سلطة نظامية، ولا نغالي اذا قلنا لا دستورية، باعتبار أن هذه السلطة وُضعت فوق سلطة الوزير، او على الأقل فيها تجاوز لسلطة الوزير الدستورية: ثم مَن الذي يعرض الأمر على المجلس الأعلى للدفاع، الوزير ام قائد الجيش ام المجلس العسكري؟. من المعروف أن الأصول القانونية والدستورية تفرض في الأمور التي تستوجب استصدار مرسوم أن يُرفع الاقتراح الى الوزير الذي يعطيه مجراه القانوني، اي يرفعه الى مجلس الوزراء اذا كان استصداره بموافقة مجلس الوزراء، او يرفعه لتوقيع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بعد أخذ توقيع الوزراء المعنيين. فأين موقع المجلس الأعلى للدفاع من الموضوع؟ وبأية وسيلة يعيد المجلس الأعلى للدفاع الاقتراح الى قائد الجيش «ليقدّم اقتراحاً آخر»، وما ذنب الجيش وقيادته اذا رفض وزير الدفاع قرار الإعادة الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع، في حال اعتبره تجاوزاً لصلاحياته؟ وما علاقة المجلس الأعلى للدفاع بتشكيلات الضباط حتى يقرّر بشأنها؟ فهو غير مؤهّل لذلك، لا من الناحية التقنية ولا من حيث المسؤولية العامة التي يتولّاها بموجب نص المادة ٨ ـ١ من قانون الدفاع. هذا فيما يتعلق بالتشكيلات. أما فيما يتعلق بترقيات الضباط، فالغموض أوضح وأخطر لأن القانونَ ربط اقتراح رئيس المؤسسة بموافقة المجلس وحدّد بأن «تصدر هذه الترقيات بمراسيم بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني». فما العمل اذا لم يوافق المجلس العسكري مثلاً على اقتراح قائد الجيش وأصرّ قائد الجيش على اقتراحه؟ لم يحدّد القانون كيفية الخروج من هذا الاشكال، وبالتالي، فالنتيجة الحتمية هي توقف الترقيات مع ما لذلك من تأثير معنوي واضطراب في ملاكات الضباط، وقد حدث ذلك لسوء الحظ اكثر من مرة.

٥ ـ الخلاصة:

خلال البحث عن الشلل وأسبابه في مختلف المستويات القيادية العليا التي تتولّى شؤون الدفاع الوطني والقوات المسلّحة، لم نتطرق الى بقية المؤسسات التي أُنشئت داخل وزارة الدفاع الوطني لتكون مستقلة وتنتزع بعض صلاحيات قائد الجيش دون أن تشاركه في تحمل المسؤولية، ذلك أن هذا الموضوع يتطلّب بحثاً طويلاً مستقلاً، انما لا بدّ من الاشارة الى أن قائد الجيش هو الذي يتحمّل وحده مسؤولية «إعداد الجيش للمهام الموكولة اليه... ورفع مستواه القتالي وقيادة العمليات العسكرية» (المادة ٢٠) بينما مؤسسة أخرى مستقلة تماماً عن قيادة الجيش هي المديرية العامة للادارة تتولّى «تأمين مختلف حاجات الجيش والخدمات اللازمة له» (المادة ٢٣ـ٢). والسؤال المطروح هو: إذا لم تؤمَّن هذه الحاجات في الوقت المناسب، فكيف يمكن لقائد الجيش أن يرفع المستوى القتالي لجيشه وأن يتحمّل مسؤولية العمليات العسكرية؟ وكيف يستطيع «المحافظة على مستوى التجهيزات والأعتدة بعد تسلّمها من الإدارة العامة» (المادة ٢٠) اذا لم تُؤمَّن للمشاغل العدة اللازمة وقطع البدل الضرورية عند الحاجة اليها؟ كيف يجرؤ قائد على تولّي مسؤولية عمليات عسكرية اذا لم يكن هو المسؤول عن تأمين اللوجستية لقواته، وبالأخص المحروقات والذخيرة والتغذية؟

إن مسؤولية تأمين هذه الأمور لا يمكن سلخها عن مسؤولية القيادة العسكرية، فهي تدخل في صميم اعداد الجيش وتؤلّف مع العمليات العسكرية كلاً واحداً لا يتجزأ. بالنتيجة، لقد أدّى تعدد المؤسسات والمديريات والمصالح، علاوة على المجلس العسكري والجهاز الاداري المختص والضعيف على مستوى الوزير، الى اضعاف القيادة العسكرية وتمييع المسؤولية على مختلف المستويات؛ أما بالنسبة للمجالس التي استُحدثت، فقد سبق وبيّنا ان إنشاء المجلس الأعلى للدفاع كان بمثابة خطوة متطورة في مجال تنظيم الدفاع الوطني باعتباره يشكّل حلقة ضرورية بين مستوى القرار ومستوى التنفيذ، ولكن السؤال المطروح يبقى: هل انشاء المجلس العسكري كان بحكم الضرورة ام لمجرد أنه يشكّل اداة لمراقبة قائد الجيش وتقييد صلاحياته؟

ـ ليس المجلس العسكري بدعة في القانون اللبناني أوجدها القانون رقم ٧٩/٣، فقد سبقه الى ذلك المرسوم رقم K/٣٨٦٠ الصادر في ٤ ايلول ١٩٤٥ والذي أوجد مجلساً عسكرياً أعلى برئاسة وزير الدفاع لمساعدة هذا الأخير على الاضطلاع بمسؤولياته، وهو الذي يدعوه للاجتماع عند الحاجة ويحدّد جدول أعماله. هذا النوع من المجالس نجده على مستوى وزارة الدفاع وعلى مستوى الوزارات الخاصة بالقوات المسلّحة في كثير من الدول، وعلى سبيل المثال، فاننا نجد على مستوى وزارة الدفاع الأميركية «مجلس سياسة القوات المسلّحة»، والهدف منه تقديم النصح لوزير الدفاع في الأمور المتعلّقة بالسياسة العامة للقوات المسلحة والمواضيع الأخرى التي يطرحها عليه الوزير. وهناك، على مستوى كل من وزارات القوات البرية والجوية والبحرية، مجلس يسمّى «المجلس العام»، الهدف منه توفير نوع من اللقاء حيث تتمّ مناقشة الأمور الهامة المتعلّقة بالسياسة العسكرية للقوات البرية (او الجوية او البحرية) وابداء الرأي حولها بحريّة تامة، وفي الوقت نفسه، إفساح المجال لأعضاء المجلس للتشاور حول المواضيع

المتعلقة بمسؤولياتهم (٢٥) .

يمكن الاستنتاج بأن مجلساً عسكرياً عاماً هو حاجة ضرورية للجيش اللبناني شرط أن يكون على مستوى وزارة الدفاع الوطني وبرئاسة الوزير وأن يجتمع الزامياً، مرة في الأسبوع على الأقل، وأن يبحث الأمور العسكرية العامة، كأن يساعد الوزير في وضع السياسة العسكرية انطلاقاً من السياسة الدفاعية الموضوعة من قبل مجلس الوزراء ووفقاً لتوجيهات المجلس الأعلى للدفاع، ودرس الخطط المتوسطة والبعيدة المدى لتطوير القوات المسلحة وخطط الانشاءات، وتتّبع تنفيذ هذه الخطط، والبحث في السبل الآيلة الى رفع مستوى الجهوزية، والتداول في كافة الأمور العسكرية العامة او الطارئة، وبالأخص الحفاظ على التقاليد العسكرية ومعنويات المؤسسة وسمعتها. أما المجلس العسكري المشكّل بموجب المادة ٢٦ من قانون الدفاع والمحدّدة صلاحياته بموجب المادة ٢٧ منه، فان المنطلق الأساسي للفكرة التي انبثق عنها، كان خاطئاً باعتبار أن الظروف السياسية التي سادت العام ١٩٧٩، تاريخ انشاء المجلس العسكري بموجب القانون رقم ٣/٧٩، أوجبت وجود جهاز خاص يتأمّن فيه التوازن الطائفي ويكون أداة فعّالة لمراقبة أعمال قائد الجيش وتقييد صلاحياته. وفي الواقع، فان المجلس العسكري لم يقيّد فقط صلاحيات قائد الجيش انما ايضاً صلاحيات الوزير التي اصبحت معظمها مقيّدة، قانوناً، بموافقة المجلس، وعملياً، لم يعد الوزير حراً في بتّ الأمور الادارية التي تعود أصلاً لصلاحيته الدستورية. والمجلس العسكري، من منطلقات الواقع والممارسة التي أوضحنا سابقاً أصبح بالفعل بمثابة أركان فوق الأركان مما أضعف أركان الجيش حتى بدت وكأنها أمانة سرّ ضخمة تعمل لصالح المجلس العسكري. وهذا الأخير تقتصر صلاحياته على تلك التي حدّدها القانون انما، بحكم النظرة السياسية اليه، فقد أخذت هذه الصلاحيات بالتوسع والازدياد، إما نتيجة التوسع في تفسيرها وإما بفضل المراسيم التي تصدر من وقت الى آخر وتضيف الى الصلاحيات المحدّدة بموجب القانون صلاحيات جديدة (٢٦) . ولا بدّ هنا من لفت النظر الى أن في هذه المراسيم «تجاوز لحدّ السلطة» وهي بالتالي عرضة للنقض أمام مجلس شورى الدولة.

نستخلص مما تقدم أن القيادة في مفهوم الدفاع الوطني تشتمل على عدة مستويات، ولا

---

(٢٥) - **Armed Forces Policy Council:** The purpose of the AFPC is to advice the secretary of defense on matters of broad policy relating to the Armed Forces and to consider and report on such other matters as the secretary of defense may direct.

- **Army policy Council:** The purpose of the Council is to provide a forum for the discussion of Army subjects of significant policy interest. The council also provides an apportunity for Council members to consult with other members on matters rising within their specific areas of responsibility.

(The Department of the Army Manual, April 1982, page 7-6, 7-7)

(٢٦) من هذه المراسيم: المرسوم رقم ٥٣٩٧ تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠ (تحديد تعويضات العسكريين) الذي نص في المادة ١٩ـ٢ على ما يلي: «يصدر بقرار من وزير الدفاع الوطني بناء على اقتراح قائد الجيش وموافقة المجلس العسكري التعليمات التطبيقية...» وفي المادة ٢٢ منه نص مماثل ـ والمرسوم رقم ٢٦٦ تاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧ (تعديل بعض احكام المرسوم رقم ٥٣٩٧ تاريخ ٨٢/٩/٢٠) الذي ورد في آخر المادة الرابعة منه: «تُحدَّد بقرار يصدر عن وزير الدفاع الوطني بناء على اقتراح قائد الجيش وموافقة المجلس العسكري قواعد وشروط هذه العلاوة».

وجود في اي منها لما يسمّى «قيادة جماعية»، او ما يشبه القيادة الجماعية، وما الشلل الذي يلف من وقت الى آخر قضايا الدفاع الوطني ويؤدّي الى تجميد الممارسة القيادية على مختلف المستويات الاّ نتيجة للغموض والابهام اللذين يشوبان بعض النصوص القائمة والتي لم يُستصدر بشأنها أية توضيحات او تفسيرات او اجتهادات قانونية. وفي غالب الأحيان يتأتّى هذا الشلل من جراء التناقض القائم داخل المجتمع اللبناني حول المفاهيم الأساسية والنظرة الى الدفاع الوطني والقوات المسلّحة. كل هذه السلبيات تنعكس نتائجها على المؤسسة العسكرية التي «تحمّلت ثقل الدولة وساندتها باستمرار» (٢٧)، وبقيت رغم كل شيء الأداة الأمينة في يد الشرعية والركيزة الأساس للبنان السيّد الموحّد.

(٢٧) «L'Armée (Libanaise) a toujours supporté le poids de l'Etat et s'est toujours porté à son secours» (L'Armée et l'Etat au Liban, Adel A. Freiha, page 225).

المجتمع التعددي
والمشكلة الطائفية في لبنان

د. جوزف ابو جودة *

من يدرس واقعاً اجتماعياً عليه الانطلاق من دراسة الجماعات البشرية التي تكوّنه. ويدلّنا الاختبار والملاحظة على ان الجماعات المكوِّنة للمجتمع اللبناني هي الطوائف والأحزاب والأديان. يمكن القول اذن إن المجتمع اللبناني هو الذي تتعايش فيه هذه الجماعات وتتصارع وتتفاعل.

ويجب ألّا نخلط في هذه المقاربة بين أمرين: الأول هو العمل التحليلي القائم على فهم الواقع وتركيبه وربط الظواهر بمسبّباتها واستشراف النتائج التي يمكن حصولها دون تبسيط للحقيقة الاجتماعية أو تحويرها. ذلك ان هذه الأخيرة ترتبط بألف سبب وسبب، وتتغيّر كمّاً ونوعاً بتغيّر سبب أو أكثر. أما الثاني فهو موقف الملتزم بهذا الواقع، أي القابل به والمدافع عنه والمستعدّ للتضحية في سبيل بقائه. العمل الأول هو تسليط أضواء على موضوع بالغ التعقيد. أما الثاني فوقف الحياة على مجموعة قيم وعلى وجهة في التصرف وفي قبول مسؤولية هذين العمل والتصرف. ومحاولتنا هذه تحمل في طيّاتها عمل الباحث الذي لا يُسقط ما في توجه الطوائف الحضاري من خصب وثروة انسانية.

---

* دكتور في علم الاجتماع السياسي. أستاذ في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني.

إن البحث في شؤون المجتمع اللبناني يؤكّد الحاجة الى مفهوم الدين كشأن حضاري، ومفهوم الطائفة كمقولة اجتماعية سياسية، ومفهوم الطبقة كمقولة اجتماعية اقتصادية، ومفهوم الطائفية كنمط في العلاقات بين الأفراد والجماعات. وتشكّل هذه المفاهيم الأدوات النظرية التي لا بدّ منها للفهم. وإذا كان الحديث عن العائلات والأديان والطبقات في المجتمع اللبناني لا ينطوي على غضاضة، فلا غضاضة كذلك في الحديث عن الطوائف والطائفية. وقد يكون هذا الحديث وحده الطريق المؤدّي الى فهم الواقع اللبناني فهماً كاملاً وصحيحاً.

لذلك لا بدّ من معالجة بحثنا من خلال عناوين ثلاثة:

١ ـ لبنان مجتمع تعدّدي
٢ ـ كيف نفهم الطوائف والطبقات؟
٣ ـ من الطوائف الى الطائفية.

١ ـ لبنان مجتمع تعددي

هل المجتمع اللبناني مجتمع تعددي (pluraliste)، أم انه مجتمع متعدّد (plural). المقصود بالمجتمع المتعدّد ذلك الذي يتألّف من جماعات تفصل بينها صراعات دموية وتفرض نفسها بشكل وحدات مقفلة، مكدّسة، ومتباعدة. وتكون العلاقة التي تربط الانسان بالجماعة فريدة بحيث لا تتّسع للانتماء الوطني الذي يفرضه وجود الدولة. وهكذا تتخدّر الصراعات الأفقية (الطبقية) بحيث يلعب هذا التخدير لصالح الإبقاء على القديم وترسيخ الاتجاه المحافظ في الحياة الاجتماعية. أما المجتمع التعدّدي فهو الذي يتألّف من جماعات مختلفة في آرائها ومواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكنها تتمتّع بحرية التعبير عن هذه المواقف والآراء والعمل بها. وهي، إذ تعي هذا الاختلاف فيما بينها، تحاول جاهدة أن تنشىء قواسم مشتركة من ضمنها الخضوع لسلطة سياسية واحدة (١).

نستنتج من ذلك ان المجتمع اللبناني هو مجتمع تعدّدي إذا تغلّب التناغم والانتظام والهرمية بين جماعاته، وهو مجتمع متعدّد إذا انغلقت هذه الجماعات على نفسها وتباعدت وتقوقعت. هذا يعني أن مواقع الجماعات وأدوارها في حركة تحوّل المجتمع اللبناني هي التي تحدّد ماهيته في حقبة تاريخية معيّنة.

أول مرة طُرحت فيها تعددية المجتمع اللبناني بصورة جديّة وعلنية، وبعد دراسات تمهيدية، كانت في بيان الجبهة اللبنانية بعد خلوة سيدة البير، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧. وقد جاء في البيان المذكور: «اعتماد تعدّدية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة اساساً في

---

(١) راجع بهذا الشأن:
- Mattei Dogan et Dominique Pelassy: Sociologie politique comparative, Coll. Politique comparée, Ed. Economica, Paris, 1982, p.p. 89-90.
- Guy Rocher: Introduction à la sociologie générale, (en 3 vol.), Coll. Points, Ed. HMH, Paris, 1968, vol. 2, p. 52.

البنيان السياسي الجديد للبنان الموحّد وتعزيزا للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه شؤونها وبخاصة ما تعلّق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة» (٢).

في مقابل طرح تعددية المجتمع اللبناني الذي سُمِّي خطأً «الطرح الطائفي»، هناك طرح وحدوي سُمِّي خطأً كذلك «الطرح الديمقراطي». فالمقدّمات النظرية التي استُعملت للوصول الى هذا الطرح هي، في التحليل الماركسي، اعتبار الطوائف والأديان بنيات فوقية لا تتغيَّر بذاتها، وفي المفهوم القومي العربي اعتبار الطوائف جماعات مرشّحة لتذوب في بوتقة عربية واحدة هي، في نهاية التحليل، ذات عمق حضاري اسلامي (٣).

هذان الطرحان الماركسي والعربي يجدان مدخلهما في إلغاء الطائفية السياسيـة، وهي الخطوة التي تعني، كما سنرى، اخراج النظام السياسي اللبناني من قواعد التمثيل الطوائفي المتوازن ليصبح قائماً على قاعدة الأكثرية العددية (٤).

استناداً الى التحديد الذي أوردناه سابقاً حول المجتمع التعددي، والمجتمع المتعدد، والى الطروحات التي قُدِّمت حول هذا الموضوع، نتساءل ما الذي يشكّل نقطة الانطلاق في تعددية المجتمع اللبناني؟

نقطة الانطلاق في هذه التعددية هي موقف فلسفي من الانسان، من جهة، وموقف سياسي للانسان والجماعة من كيفية انتاج حياتهم، من جهة أخرى. الموقف الفلسفي هو الذي تتحدَّد فيه طبيعة العلاقة مع الغير المختلف انطلاقاً من كونه انساناً حراً، عاقلاً. إن قبول هذا الغير يخلق في المجتمع انسجاماً بين الكثرة القائمة على الاختلاف والوحدة القائمة على التوازن الذي يهدف الى الترقّي الاجتماعي والانساني. أما رفض هذا الغير المختلف فانه يدفعه الى الالتصاق بعصبيّته. وإذا اشتدّ الضغط على هذه الأخيرة اشتدّ التصاق أفرادها بها. فلا يعود تخطّيها ممكناً وتصبح المغالاة في المواقف والآراء هي المسيطرة. وكلما ازدادت المغالاة داخل هذه الجماعة ازداد انغلاقها واتّسعت الهوّة الفاصلة بينها وبين غيرها.

أما الموقف السياسي للانسان والجماعة فهو الذي يؤدّي الى نشوء إرادة واعية ترمي الى

---

(٢) مجلة «العمل الشهري» عدد ١، آذار، ١٩٧٧، صفحة ١١٤. راجع أيضاً كراس «لبنان الذي نريد أن نبني» المتضمن نص بيان دير عوكر، بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٠، باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والاسبانية.

(٣) أنظر مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان (١٦٩٧-١٨٦١)، منشورات معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١، صفحة ١١؛ ومعن زياده، في مجلة مواقف عدد ٤٦، ١٩٨٣، صفحة ٣٣. انظر أيضاً برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، صفحة ٨٣.

(٤) إلتقى على هذا المطلب برنامج «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية»، المعلَن في ١٩ آب ١٩٧٥، و«بيان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى»، المؤرّخ في ١١ ايار ١٩٧٧، و«ثوابت اللقاء الاسلامي» المُعلنة في ٢٠ ايلول ١٩٨٣. لم نذكر في هذا الإطار مواقف الشخصيات الدينية والسياسية لضيق المجال.

بناء مجتمع حرّ وكيان مستقل تنبثق فيه سلطة غير مرتهنة لغيره، تحافظ على حقوق الأفراد والجماعات وتوقظ عندهم الحس الوطني السليم الذي من شأنه التمييز الواضح بين العدو والصديق.

ذلك أن أعداء الانسان ثلاثة: وجودي وكياني وسياسي. الأول هو العامل على الغائه، والثاني هو الهادف الى طمس شخصيته والثالث هو الذي يحاول التغلّب عليه بمساعدة الخارج. وأصدقاؤه اثنان: واحد يرغب له الخير ويعمل معه على تحقيقه، وآخر يقول رغبته في الخير ويعمل سراً من أحد المواقع الثلاثة المذكورة. وهذا يدخله في خانة العدو.

ثم ان الموقف الفلسفي من الانسان والموقف السياسي للانسان والجماعة من كيفية انتاج حياتهم يجدان جذورهما وتبريرهما في المسيحية والاسلام. إن التقاء هذين الدينين هو لقاء بين عقيدتين تعتبران الايمان بالله والقواعد الاخلاقية ومحبة القريب قيماً تضبط سلوك الناس وتصرفاتهم. لذلك يمكن مقاربة هذا اللقاء على مستويين: كيفية ممارسة العقيدة، من جهة، والعلاقة التي ترسمها هذه العقيدة بين الروحيات الزمنيات، من جهة أخرى.

ما يدخل في ممارسة العقيدة لا يقع تحت الحصر بل يمكن ترتيب سلوك الناس ضمن خانات ثلاث: نظرة المسلم، انطلاقاً من الاسلام، الى المسيحية والمسيحي؛ ونظرة المسيحي، انطلاقاً من المسيحية، الى الاسلام والمسلم؛ ونظرة المسيحي الى المسلم وبالعكس، خارج إطار معطيات الوحي.

أما العلاقة بين الروحيات والزمنيات فتختلف في العقيدتين. تميّز المسيحية بين الشأنين فتتولّد أشكال حضارية متعدّدة تختلف باختلاف المحيط. المسيحية ممارسة روحية تحرّك الواقع نحو التسامي. فهي اقتداء لا تصديق وتنفيذ لكلمة المسيح «أدّوا إذن لقيصر ما لقيصر ولله ما لله» (٥) أما الاسلام فلا يميّز بين الشأنين لأنه «نظام حياتي كامل لا يترك مجالاً لأي نظام آخر، ولا يدع منفذاً للشعور بالحاجة الى تنظيم جانب من جوانب الحياة لأن الشريعة الاسلامية بقواعدها الكلية وبالفقه الذي بُني على أصلَيْها الكبيرين ـ الكتاب والسنّة ـ شاملة، مستوعبة لكل ما تقضي به سنّة الحياة من نظَم واحكام» (٦). الحضارة في الاسلام إذن ناتج العقيدة، فلا فوارق بين اقليم وآخر وبين جماعة وأخرى.

نفهم الحضارة نمطاً في التفكير والتعبير وبنية ذهنية وسلوك. هذا يعني انها معطى تاريخي لا يُنتج مرة واحدة وينتهي كل شيء، بل عملية خلق دائم انطلاقاً من حضور الانسان في العالم. والحضارة، من جهة أخرى، هي هذه القابلية عند الفرد والجماعة على إحداث توازن بينهما من ضمن معطيات المحيط الطبيعي والبشري. وهو توازن يؤمّن لهم الاستقرار والبناء والابداع.

---

(٥) انجيل متى ٢٢/٢١.

(٦) عمر فروخ: تجديد في المسلمين لا في الإسلام، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨١، صفحة ٧٠.

وليس في المسيحية تمييز بين الناس ترسمه العقيدة. الجميع مدعوّون اليها. إنها منفتحة على الخارج منها وعلى الخارج عليها. أما في الاسلام فهناك حدود بين المؤمنين وغير المؤمنين: المؤمنون أمة هي «خير أمة أخرجت للناس» (٧). وهناك فرق بين المعبدين كما يقول الامام الخميني: «لا تكتموا الناس ما تعلمون ولا تدعوا الناس يتصوّرون أن الاسلام كالمسيحية الحالية، وأن لا فرق بين المسجد والكنيسة، وأن الاسلام لا يملك اكثر من تنظيم علاقة الفرد بربّه» (٨).

هذا النص غاية في الأهمية. فاستعمال الإمام الخميني مفهوم «المسيحية الحالية» يعني انه يميّز بوضوح بينها وبين النصرانية الوارد ذكرها في القرآن. ولا يميّز الاستعمال الشائع بين النصرانية والمسيحية. ففي حين أن الأولى مذهب كان له أتباعه عند ظهور الاسلام، نجد الثانية رسالة ومؤسسة. والفرق بينهما كبير يكون من المفيد أن يكرَّس له بحث مستفيض.

ومهما يكن من أمر، فإن الدخول في عالم ايمان الناس هو صيغة يلتقي فيها معهم على ممارسة ايمانهم بشكل آخر. باستطاعة الانسان أن يقيم عدالة ويبني ديمقراطية إذا ارتقى من مستوى الصراع الى مستوى الحوار (٩). وقد يكون الصراع مدخلاً الى الحوار شرط أن يتوافر له الترقي اللازم. ومن شأن هذا الحوار أن يرسم الأطر السياسية والدستورية بغية ترسيخ قواعد مجتمع تعدّدي في لبنان يحقّق سعادة الانسان والمواطن.

٢ ـ كيف نفهم الطوائف والطبقات؟

الطائفة، لغوياً، جماعة من الناس يجمعها رأي واحد أو مذهب واحد تمتاز به عن سواها. وليست كل جماعة طائفة. هذا التمييز مردّه الى أن هناك جماعة يجمع أفرادها رأي واحد. وهناك جماعة يجمع أفرادها مذهب واحد. الأولى تتكوّن على سطح الحياة الاجتماعية لغاية عابرة أو لمصلحة آنية ثم تنحلّ بانحلال الأسباب التي كوّنتها. أما الثانية فلها صفة الديمومة، لأن المقصود بالمذهب هو المعتقد الديني الذي يذهب اليه الانسان أو فئة من الناس، فيصبح محور نشاطهم ورموزهم وقيمهم ومستقبلهم.

والطوائف في لبنان واقع تاريخي، لأن التاريخ اللبناني هو تاريخ هذه الطوائف أو الأقلّيات في مسيرتها الطويلة نحو الاستقرار. فهو اذن تاريخ تعايشها وحوارها وصراعها وتحوّلاتها

---

(٧) سورة آل عمران، ١١٠.

(٨) آية الله الخميني: الحكومة الاسلامية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، صفحة ١٠.

(٩) المحاولة الأهم في إطار حوار المسيحية والاسلام في لبنان قامت بها الندوة اللبنانية من خلال مجموعة محاضرات شارك فيها نخبة من رجال الفكر والدين: انظر محاضرات الندوة السنة ١٩، النشرة ٨ ـ١١؛ ١٩٦٥. وهناك محاولة لوضع أسس حوار مسيحي ـ اسلامي قام بها الاستاذ الحداد بعنوان «سلسلة في سبيل الحوار المسيحي الاسلامي» رقم ١، المطبعة البولسية، دون تاريخ. راجع ايضاً في هذا الإطار:

Youakim Moubarak: Recherches sur la pensée Chrétienne et l'Islam dans tous les temps moderne et à l'époque contemportaine, Pub. de l'Université Libanaise, Section les études historiques, Beyrouth, 1977.

والأشكال التي اتّخذتها في هذه التحوّلات. إنه تاريخ قبولها أو رفضها للآخرين، وقبول الآخرين ورفضهم لها، والانعكاسات الاقليمية والدولية من جراء هذين القبول والرفض.

والطوائف في لبنان واقع اجتماعي، اقتصادي، سياسي. فهي واقع اجتماعي كونها جماعات هجرت ديارها الأصلية واستقرّت هنا هرباً من الاضطهاد وطلباً لحرية المعتقد. ولم يكن بإمكانها المحافظة على معتقداتها لو لم تناضل للاحتفاظ بحقها في العيش الحر، المستقل. ويُفهم استقلالها بأنه ما يكفي لسلطاتها الروحية والزمنية كي ترعى شؤونها وتضمن اعتراف الآخرين واحترامهم لهذه الرعاية. وهي واقع اقتصادي كونها تطرح وجودها المادي من زاوية ارتباطه بالأرض والمحيط. وهي واقع سياسي انسكبت في تنظيم مؤسَّسي مستمر في الزمان والمكان.

إن تمركز الطوائف في هذا الجزء من العالم ليس وليد الصدفة. فقد تحقّق في اطار جغرافي ساعدها على الاستمرار بالرغم من أن المصالح الدولية والاقليمية لم تكن دائماً عاملة لصالحها. فوعورة المسالك جعلت اقتلاعها عملية صعبة. ولم تسمح قساوة المناخ للطارئين بالوصول الى أبعد من حدّ معيّن. وعدم وجود فاصل بين الجبل والبحر جعل الاتصال بالخارج ممكناً والانفتاح على المغامرة بعداً من أبعاد شخصية أفرادها (١٠).

شكّل هذا الاطار الجغرافي، أي الجبل والبحر، بوابة العبور الى الشرقين الأدنى والأقصى، وجعل من الطوائف المفاتيح الضرورية لعبور هذه البوابة. وهذا ما جعل الطوائف في وضع قوي ومأساوي في وقت واحد. لقد وُجدت على خط حيوي يقوم عبره الاتصال بين حضارات العالم القديم. فكان لا بدّ من أن تجرفها السيول حين تتقرّر العلاقات الدولية انطلاقاً من المصالح وحدها.

ولا تكفي معالجة شؤون الطوائف بتحديدها فقط بل يجب النظر في شؤونها كجماعة يسهم في تكوينها الدين واللغة والعرق والإرادة والتراث والحضارة. بمعنى آخر، ليست الطوائف جماعات تجمع على المصلحة فقط.

وليس المجتمع اللبناني مجتمعاً طائفياً، أي أنه لا يُنسب الى طائفة واحدة على الرغم من ان النزعة الكيانية عند إحدى طوائفه جعلت منه ما هو عليه. المجتمع اللبناني مجتمع طوائف. إنه إذن مجتمع طوائفي. قَدَرُه، حتى إشعار آخر، في التعددية وليس في التشابه.

إن الجماعات التي استقرّت في لبنان رأت فيه أرضاً يسهل الدفاع عنها ويصعب اقتحامها. ورأت فيه المكان الأفضل الذي يبني فيه الانسان مصيره ويحافظ على تراثه وعقيدته. وقد قرّب بين هذه الجماعات الاضطهاد. فالمضطهَدون، كما المعذَّبون، يلتقون في ما بينهم. لذلك، حصل تقارب في أول الأمر ثم تحوّل الى تجاور في السكن فالى بناء نظام سياسي يحمي هذه المكاسب.

---

(١٠) بشأن تمركز الطوائف وتوزّعها الجغرافي، أنظر كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧. وبشأن أثر البحر والجبل في تكوين عقلية اللبناني أنظر:
Joseph Mouannés: Les éléments structuraux de la personnalité libanaise, Pub. de L'USEK, 1973.

وحدها الجماعات التي سكنت المدن نزلت هنا لإنفاذ مهمة الدفاع عن الشاطىء ضد الآتي من البحر، وأحياناً، ضد سكان الجبل الذين يتّصلون بهؤلاء القادمين. لذلك، شكّلت مدن صيدا وبيروت وطرابلس حصوناً سيطرت عليها القوى الإقليمية. وقد استفادت هذه القوى من وجود ممثّلين لها في مدن الشاطىء اللبناني كي تمنع قيام أي نظام سياسي في الجبل يمكن أن يشكّل محوراً لرفض نفوذها. وعوضاً عن ان تحكم الجماعات الطائفية في الجبل بطريقة مباشرة ـ وهو أمر بدا مستحيلاً لأسباب متعدّدة ـ فقد عمدت الى ربط هذه الجماعات تارةً بولاة صيدا وتارةً بولاة بيروت وأحياناً بولاة طرابلس. فدخل مصير هذه الجماعات، في أغلب الأحيان، دائرة المصالح السياسية والمالية لهؤلاء الولاة.

في لبنان سبع عشرة طائفة معترف بها قانوناً حدَّدها الملحق رقم ١ بالقرار رقم LR ٦٠، تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦، والقانون الصادر بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥١ (١١).

تنظّم شؤون هذه الطوائف وتحدّد استقلالها وتعيّن المراجع التي تفصل في أحوال رعاياها الشخصية مجموعةٌ نصوص لها قوة القانون (١٢). وترسم هذه النصوص خطوط الحدود والتقاطع والتلاقي بين الجماعات الطائفية. يتناول الشأن التنظيمي في هذه النصوص ظواهر واحدة، كالزواج والارث والتبنّي والطلاق، لكنها ظواهر متباينة في أصولها وتركيبها وتحوّلها وانحلالها. ولأن شؤون الأحوال الشخصية لا تقتصر على وجه واحد من أوجه حياة الانسان والجماعة، فان تتبّع خطوط تشابهها وتباينها يقود الباحث الى المصادر، أي الى القيم المختلفة التي فرضت هذه الأنماط في التنظيم.

فالزواج، عند المسيحيين، رابط مقدَّس بين رجل وامرأة لا تتمّ مفاعيله إلّا إذا عُقد أمام سلطة كنسية؛ في حين أنه عند المسلمين عقد نكاح يحصل أمام المأذون. وهو، عند الطوائف الكاثوليكية، غير قابل للانحلال في حين يسمح بالطلاق عند الطوائف الارثوذكسية والإسلامية. إن تعدّد الزوجات مباح عند السنّة والشيعة في حين أنه محرَّم قطعاً عند الدروز والطوائف المسيحية.

الزواج إذن ظاهرة عنصراها الرجل والمرأة. وخلفيّات هذه الظاهرة علاقات متوازنة أو مضطربة ترتبط بالتركيب الاجتماعي والقيم الدينية والاخلاقية في المجتمع. فالعلاقات المتوازنة تعكس وضع المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، باستثناء ما فرضته الوظيفة الطبيعية لكل منهما. أما العلاقات المضطربة، فتعكس وضعاً تكون فيه المرأة في مركز التبعية.

وكي تكتمل الصورة التي نحاول رسمها للطوائف في لبنان، يجب التأكيد على المركز الحقوقي والسياسي والتشريعي الذي تحتلّه هذه الطوائف في النظام السياسي اللبناني. ففي

---

(١١) أنظر نص هذا الملحق في مجلة المنارة، السنة ٢٧، العددان ١ و٢، ١٩٨٦، صفحة ٨.

(١٢) أنظر هذه النصوص في وثائق هوفلان ـ نصوص الأحوال الشخصية المرعية الاجراء في لبنان ـ جمعها ماهر محمصاني وابتسام مسرّة، منشورات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٠؛ أنظر أيضاً، عبد المنعم بكار: قضايا الأحوال الشخصية، بيروت، ١٩٧٠.

النطاق الحقوقي، تتمتّع الطوائف بالشخصية المعنوية والاستقلال في شؤونها الذاتية. وفي النطاق التشريعي، يجب التمييز بين أمرين: التشريع في نطاق الأحوال الشخصية والتشريع في نطاق تنظيم شؤون الطوائف الذاتية. فالنصوص التي وضعتها الطوائف المسيحية لتنظيم شؤون الأحوال الشخصية عندها، اكتسبت قوة القانون. ولذلك يحتاج تعديلها الى صك تشريعي. أما استقلال الطوائف في ادارة شؤونها الذاتية، فقد صدرت النصوص العائدة له عن المجلس النيابي وقد أُعطيت صلاحية تعديل هذه النصوص للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى في ما يختصّ بشؤون السنّة وللمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في ما يختصّ بشؤون الشيعة (١٣).

أما المركز السياسي للطوائف فعائد الى كون التمثيل في المجالس النيابية والحكومة هو تمثيل طوائفي بالاضافة الى توزيع الوظائف في الادارة والقضاء والجيش على الطوائف (١٤). هذا يعني أن هذه الأخيرة تلعب دور الأحزاب السياسية، من جهة، ودور مصدر السلطات، من جهة اخرى، ودور تقاسم المنافع، من جهة ثالثة. مما يجعل عملية الفصل بين العمل السياسي والعمل الإداري والعمل العسكري والعمل الطائفي مستحيلة.

ظل واقع الطوائف هذا معمولاً به الى ان تحرّك الوضع برمّته مع صدور قانون ١٩٥٦/٥/٢٨ الذي أعطى المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى حق تعديل ما يراه ضرورياً في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٥٥/١/١٣. واعتُبرت قرارات المجلس في هذا الصدد نافذة بذاتها. وصدر التعديل بالقرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ عن المفتي خالد بصفته رئيساً للمجلس. وكان التعديل أخطر عمل غيّر قاعدة توازن الطوائف. فقد أسقط تسمية «الطائفة السنّية» واستعمل، في مادته الأولى، «المسلمون السنّيون».

لقد نجح إذن خط التحوّل الاسلامي، منذ الاستقلال، في إخراج الطائفة السنّية من وضعها كطائفة في النظام اللبناني الى وضع ديني حيث تستقطب الطوائف الاسلامية الاخرى، باعتبار أن الاسلام لا يمكن أن يكون ديناً وطائفة في وقت واحد. هنا نجد جذور مطلب الغاء الطائفية السياسية، ويعني إبطال توزيع الرئاسات الثلاث الاولى في الدولة على الطوائف. وكان المطلوب هنا رأس الموارنة. غير أن الاوضاع التي قامت في تلك السنة جعلت الناس يصرفون أنظارهم عن هذا التعديل لانشغالهم بالوضع المتوتر على صعيد منطقة الشرق الأوسط.

بدأ التحوّل حركته الأولى في الحديث عن مواطنين مسلمين ومسيحيين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية، وذلك في الوثيقة المعروفة «بالميثاق الوطني للهيئات الاسلامية» الذي صدر في السنة ١٩٥٥ (١٥). وقّع الميثاق رئيس المجلس الاسلامي: حسين العويني؛ رئيس الهيئة

---

(١٣) انظر القانون الصادر في ١٩٥٦/٥/٢٨ بالنسبة للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى والقانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ بالنسبة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

(١٤) إن قوانين الانتخاب التي وُضعت منذ أوائل الثلاثينات قد وزّعت مقاعد المجلس النيابي على اساس تمثيل الطوائف. واعتُمد اساس ٢٣٠٠٠ ناخب لكل مقعد نيابي، بالقرار رقم ٢ تاريخ ١٩٢٤/١/٢. أما نسبة ٦ الى ٥ لصالح الطوائف المسيحية فقد جرى اعتمادها بالقرار رقم ٣١٢ تاريخ ١٩٤٣/٧/٣١، وطُبّقت في جميع القوانين اللاحقة.

(١٥) انظر نص الميثاق في: فتحي يكن: المسألة اللبنانية من منظور اسلامي، منشورات المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت، طبعة اولى، ١٩٧٩، صفحة ١١٩ـ١٢١أ.

الوطنية: الدكتور محمد خالد؛ رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية: الدكتور محمد كنيعو؛ رئيس الخلية الاجتماعية: عبدالله المشنوق؛ رئيس رابطة الأُسَر البيروتية: الدكتور نسيب البربير؛ رئيس حزب النجاده: عدنان الحكيم.

والشيء الخطير في الميثاق ليس فقط حجم المطالب الاسلامية بل ايضاً توافق الموقّعين على عدم قبول أي منصب رسمي إذا كان قبوله يعني خروجاً على الارادة الاسلامية. وكانت النتيجة أن الموقّعين جعلوا من أنفسهم ممثّلين للسنّة والشيعة والدروز. ولم يصدر منذ ذلك الحين نص مخالف لهذا الاتجاه. وفي هذا الإطار، لا يغرب عن بال المراقبين تلك المقاطعة التي نفّذها المسلمون ضد الرئيس سامي الصلح عندما قبل، سنة ١٩٥٨، منصب رئاسة الحكومة دون موافقة التيار الناصري الذي كان آنذاك قد بلغ أوجه في لبنان.

إن الميثاق الوطني للهيئات الاسلامية كان تجربة أولى لتكتيل الطوائف الاسلامية في لبنان ثَبُت نجاحها. وطُبِّقت إبان أحداث ١٩٥٨، فنجحت في شل أعمال الدولة وفي تأجيج صراع سياسي حادّ لم ينقصه المبرّر للانتقال الى استعمال السلاح.

على أن قمة عرمون التي عقدت لرفض الحكومة العسكرية المؤلّفة في أيار ١٩٧٥ قد ضمّت السنّة والشيعة والدروز بتغطية سورية فلسطينية. فهي تقع على امتداد «الميثاق الوطني للهيئات الاسلامية» مروراً بإخراج السنّة من وضع طائفي الى وضع ديني. وقد توزّعت الأدوار بصورة واضحة بين الطوائف المشتركة في قمة عرمون على الشكل التالي: وقف السنّة في أعلى درجات الخصومة السياسية مع الموارنة، واتّخذ الشيعة دور الصدام العسكري مع هؤلاء. أما الدروز فعلى الحياد ظاهراً، بينما لعب أحد زعمائهم دور استقطاب اليسار، وبالتالي، إبطال فعالية الموارنة عن طريق تصنيف المسيحيين وطنيين وغير وطنيين واتّهام رئاسة الجمهورية بأنها عون للموارنة على غيرهم من اللبنانيين.

من خلال هذا الإطار، يمكن فهم الخلفية التي تحكّمت بالأحداث خلال السبعينات وتمثّلت بمطالب وشعارات أبرزها دلالة: رفض العلمنة، لا سلطة لغير المسلم على المسلم، إلغاء الطائفية السياسية، تبنّي مبدأ الديمقراطية العددية، إلغاء الاستغلال الطائفي ـ الطبقي. كانت جميع هذه المطالب تصبّ في خانة واحدة هي إسقاط الدور الماروني الفاعل في إطار رئاسة الدولة. وهذا ما حقّقته وثيقة الطائف بصورة ممتازة (١٦). والطرح الذي استُعمل سلاحاً للوصول الى هذه الغاية هو المرادفة بين الطوائف والطبقات.

نحدّد الطبقة بأنها ظاهرة ناتجة عن التوزيع غير العادل لخيرات المجتمع والحرمان من المشاركة في صنع القرار على مستوى السلطة لرفع استغلال الانسان للانسان.

إن الدينامية التي تولّدها الطبقات الاجتماعية ناتجة عن كون هذه الطبقات تميّز بين الناس على أساس مصالحهم الاقتصادية ودرجة الوعي التي تولّدها هذه المصالح. من هنا أن

(١٦) لنا عودة الى هذه الوثيقة بصورة مفصّلة نظراً لخطورتها على الصعيد الوطني.

وجود الطبقات الاجتماعية في مجتمع متجانس من شأنها أن تحرّك فيه عوامل التغيير شرط ألاّ تتقاطع هذه الطبقات مع انقسامات اخرى أقوى منها وأشد. لذلك، يعتبر جورج بالانديه أن الطبقات الاجتماعية هي أنظمة غير متجانسة متعدّدة الأبعاد ذات طاقة مخزونة وعالية. فهي تشكّل محور التوتّر الدائم الذي تتصارع فيه قوى الترابط في المجتمع وقوى التغيير (١٧).

ولا تتحدَّد الطبقات الاجتماعية بأنها واقع وطني بل انطلاقاً من الواقع الوطني. ذلك أن الصراع الوطني يشكّل خلفية الصراع الطبقي. يقول جوليان فروند: «ليس هناك صراع بين الطبقات خال من نزاعات دينية أو صراعات وطنية» (١٨). وعليه، فإن الصراعات المتعادلة في المجتمع تخلف توازناً هشاً والصراعات المتقاطعة تولّد عنفاً لا مثيل له.

في هذا النطاق، حاول اللاعبون في أحداث لبنان، من الداخل كانوا أم من الخارج، أن يقرنوا الصراع الطائفي والصراع الطبقي في عملية الاستغلال ظنّاً منهم بأن عملية التغيير تتسارع وتؤدّي الى انهيار النظام. وقد عبّروا عن اقتران الصراعين بمقولة الطائفة ـ الطبقة.

بدأ كل شيء، في هذا الإطار، مع يقظة الشيعة من ضمن الخط الديني. فقد أذاع المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، في ١١ شباط ١٩٧٤، مطالب الطائفة بغية اصلاح النظام السياسي اللبناني ورفع الحرمان عنها. وعُرفت الطائفة الشيعية منذ ذلك الحين «بطائفة المحرومين».

ولدعم هذه المطالب، بدأ الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، سلسلة مهرجانات في مناطق ذات أغلبية شيعية. قال في ٢ شباط ١٩٧٤ في ياطر: «كلنا ثوار ومستعدّون لحمل السلاح». وقال في ١٨ شباط في بدنايل: «سنستخدم البندقية لتحقيق مطالب الجنوب». وقال في ٤ نيسان في بعلبك: «السلاح زينة الرجال، ونحن مع هذا السلاح». وقال في ١٣ تموز في صور موجِّها كلامه الى الصيّادين: «استعملوا السلاح ضد المسؤولين». وقال اخيراً في ١٤ ايلول في اجتماع الهيئة الشيعية العامة: «لا مفرّ من حمل السلاح وهو متوافر ومعه الذخيرة».

لقد أوجد الامام بخطبة هذه الظروف الملائمة لتكوين إطار صالح للعمل العسكري. فالشيعة هم المحرومون، أي الفئة المستغلة. والمستغِلون هم المسؤولون. والطريقة الوحيدة لرفع الحرمان هي القوة. غير أنه بقي غامضاً في تحديده للحرمان وللمسؤولين عنه.

ويبدو أن المهرجانات التي أطلق فيها الامام الصدر حركته قد شكّلت، بالمفهوم الماركسي، الممارسة الثورية الفعلية. كان ينقصها التنظير. من هنا نشأت نظرية محسن ابراهيم، امين عام منظمة العمل الشيوعي في لبنان، وهي مقولة الطائفة ـ الطبقة التي وردت في النص التالي: «إن التطابق النسبي بين الموقع الذي تحتلّه جماهير الجنوب والبقاع ـ منظوراً اليها من زاوية

---

(١٧) أنظر في هذا الشأن:

Georges Balandier: Sens et puissance, Bibliothèque de sociologie contemporaine, PUF, Paris, 1971, p.267 etc.

Julien Freund: L'essence du politique, Ed. Sirey, Paris, 1965, p. 539.

هويتها الطائفية ـ كجماهير مقهورة في سلّم الامتيازات والحرمانات الطائفية؛ والموقع الذي تحتلّه ـ منظوراً اليها من زاوية انتمائها الطبقي ـ كجزء لا يتجزّأ من الطبقات اللبنانية التي تعاني وطأة الاستغلال والقمع؛ إن هذا التطابق النسبي هو ما يجعل حركة المطالبة بحقوق الطائفة الشيعية اكثر حركات المطالبة الطائفية اتصالاً بالصراع الطبقي الاجتماعي واكثرها تماساً مع نضالات الحركة الشعبية وقواها التقدمية... وموقف اليسار من الحركة هو أنه يحتضن عدداً من القضايا التي حملتها هذه الحركة، لأن نضال اليسار يندرج تحت عنوان الخبز والديمقراطية» (١٩).

وعلى خط النظرية التي وردت في مقالة محسن ابراهيم، كتب جورج حاوي، الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني ما يلي: «نحن نعيش واقعاً من تمركز وتركّز الامتيازات الطائفية على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي وخاصة على الصعيد السياسي. وإن الفئات العليا الاقتصادية ووريثة الإقطاع السياسي في الطائفة المارونية هي التي تحتكر القسم الأكبر من هذه الامتيازات» (٢٠).

وأسهم المفتي خالد في رسم هذا الإطار النظري بقوله: «إن التركيبة الطائفية التي انعكست على التربية وعلى الاقتصاد وعلى الجيش وعلى الإدارة أدّت الى خلق طبقة طائفية عليا وطبقة طائفية سفلى. ولقد عمل الطائفيون بخبث على ربط هذه الطبقية الطائفية بطبقية دينية. وهذا ما جعل السؤال السياسي ينزلق الى مجال السؤال الديني» (٢١).

واكمل كمال جنبلاط الصورة على النحو التالي: «بعض الموارنة بيض آريون أقحاح مصنَّفون من جنس الملائكة وجمهور اللبنانيين وسائر الطوائف زنوج أو من العناصر السوداء التي تناضل لأجل حقوقها البدائية» (٢٢).

بذلك اكتملت الحلقة. فانطلاقاً من مقولة الطائفة ـ الطبقة، تشكّل الطائفة المارونية خاصة والطوائف الكاثوليكية، بصورة عامة، الطبقة البورجوازية الحاكمة المستغِلة التي تمثّل إقطاع الأرض والهيمنة المالية والمصرفية والصناعية؛ بينما اعتُبرت الطائفة الشيعية خاصة والطوائف الاسلامية، بصورة عامة، الطبقة الكادحة المستغلّة.

وأضيف الى هذا الصراع شكل آخر هو اتهام الطوائف الكاثوليكية، والموارنة بصورة خاصة، بتوجّهاتهم نحو الغرب. لذلك لم تُذكر الطوائف الارثوذكسية لانها اعتُبرت مندمجة في حياة محيطها. وكان التوجّه نحو المغرب الحجى الأقوى التي سهّلت اعطاء الدور الاقتصادي الوسيط، الذي يشغله لبنان، مضامين استغلالية أدخلت في روْع الشيعة أن خيراتهم منهوبة بفضل ارتباط فئة المستغِلّين بالغرب. لم يعد العمل السياسي مقصوراً على إزالة «الطائفية

(١٩) أنظر النص الكامل في جريدة النهار، تاريخ ٢٤ ايلول ١٩٧٤، تحت عنوان: «اليسار وحركة المطالبة بحقوق الطائفة الشيعية».
(٢٠) مجلة الأخبار، تاريخ ٩ آب ١٩٧٥.
(٢١) أنظر حديث المفتي كاملاً في جريدة المحرر، تاريخ ٢٣ حزيران ١٩٧٥.
(٢٢) جريدة الانباء، تاريخ ١٢ شباط ١٩٧٦.

البغيضة» بل تعدّى ذلك الى المطالبة بإزالة «الطوائف البغيضة». والتوجيه الذي أُعطي لبعض الأحداث أثمر بسرعة. فقد أشعلت مقولة الطائفة ـ الطبقة العلاقات بين الطوائف حتى وصلت الى حدود التمزّق. فكان انفجار المشاعر والغرائز. وامتدّ الصراع الى خلفيات اخرى.

وكي يكون هناك تسريع في عملية التغيير، فقد حدّدت منظمة العمل الشيوعي، في تقريرها السنوي للعام ١٩٧٥، موقعها بالنسبة للشيعة والموارنة: فمع الشيعة تحالف ومع الموارنة صدام. وكان هؤلاء المنظّرون يعلمون أنه عند احتدام الصراع بين الطائفة والطبقة، فإن الأولوية للأولى. مما يعني أن الطبقة عَرَضٌ يمكن أن يتبدّل مع تبدّل الأحوال. والأمثلة في التاريخ كثيرة على هذه الأولوية.

إن ثورة طانيوس شاهين الاجتماعية ضد الإقطاع في كسروان، سنة ١٨٥٩، لم تصل الى القائمقامية الدرزية لأن الفلّاحين الدروز مرتبطون باقطاعييهم في ما هو أعمق من العلاقة المادية. والثورة الآتية من الشمال لم تكن صالحة لقائمقامية الجنوب خوفاً من أن يدفع إقطاعيو الدروز الثمن ويعود الموارنة الى تسلّم الحكم. لذلك، نجحت ثورة طانيوس شاهين في إطارها المحلي وتوقفت عندما وصلت اليها أخبار المذابح التي جرت في الشوف وزحلة وحاصبيا وراشيا. وتنادى فلّاحو كسروان لمساعدة إخوانهم. غير أن الدولة العثمانية قطعت عليهم الطريق وتركت هؤلاء يواجهون وحدهم «ثورة» من نوع آخر.

لقد ارتسم الصراع الطبقي ضمن مجتمع متجانس. ولم يكن ليحصل بصورة متشابهة، وفي وقت واحد، ضمن مجتمعين مختلفَيْ العقيدة والنهج. فالتأكيد إذن على أن مضمون الصراع الطائفي طبقي بحاجة الى إثبات. وربما كان الأصح هو الافتراض بأن الصراع الطبقي في مجتمع تعدّدي ترتسم فيه دوماً خلفيات طائفية أو فئوية.

ويلاحظ المؤرخون، من جهة أخرى، أن الموارنة والدروز والشيعة ريفيّون. لا بدّ إذن من وجود قواسم مشتركة بينهم. أما في الواقع، فقد تبيّن، بعد فحص سجلّات الاحصاء في قرى الجنوب والبقاع والشوف، عدم وجود أثر لسكن متجاور بين الدروز والشيعة في الوقت الذي تمّ فيه تجاور سكني ماروني ـ درزي وماروني ـ شيعي ذهب بعيداً في عملية التقارب بين الطوائف. وهذا دليل على أن ما يفرّق مذهبياً أقوى مما يجمع ريفياً. يضاف الى ذلك ما كتبه جورج قرم في هذا الشأن. قال: «لقد اتّسمت نظرة اليسار العربي الى الواقع اللبناني بالغباء في نقطة الانطلاق. ففي الوقت الذي حاورت فيه مصر اسرائيل وعقدت معها أول اتفاق سلام في السنة ١٩٧٥، وفي الوقت الذي توضع فيه طاقات دول الخليج البترولية في أيدي الغرب، فإن اليسار العربي لا يرى سوى موارنة لبنان يدلّ عليهم بأنهم سبب سقوط العرب أمام اسرائيل. ويبدو الأمر مدهشاً باعتبار أن جميع الذين تغنّوا بالعروبة وعملوا على نهضتها في القرن التاسع عشر كانوا من الموارنة. وتصل تحليلات اليسار الى التهريج عندما تتحدّث عن صراع طبقي بين الموارنة، كطبقة بورجوازية والجماهير الاسلامية، كطبقة بروليتارية. هذا يعني أننا نسينا أن هناك اقطاعية فاعلة عند الدروز والشيعة وثروة مدينية لها أهميتها عند الأرثوذكس. وهذا يعني

ايضاً أننا نسينا أن الاقطاعية المارونية قد ماتت بعد أحداث القرن التاسع عشر وأن معظم الموارنة من اصل ريفي فقير... وأن الموارنة الأغنياء لم يجمعوا ثرواتهم من استغلالهم الجماهير الاسلامية بل من تعبهم في ديار هجرتهم في اربعة «اقطار الدنيا» (٢٣).

ولا بدّ من أن نذكر أخيراً، بشأن مقولة الطائفة ـ الطبقة، أن أحد الباحثين الاجتماعيين قد قام بدراسة حول زراعة التبغ في لبنان، واختار لدراسته عيّنة مؤلّفة من قضاءين: البترون والنبطية. كلاهما مجتمع متجانس. الأول ماروني والثاني شيعي. في القضاءين يزرعون التبغ. والدولة تحدّد الأسعار للجميع وتشتري من الجميع. فهي إذن ربّ عمل واحد. ولأن ربّ العمل هو واحد، فمن اللازم أن تكون العملية الاستغلالية هنا في أعلى مستوياتها. وانطلاقاً من مقولة الطائفة ـ الطبقة وبحكم الهوية الطائفية لرئيس الدولة، فإن التحليل المذكور يؤكّد على استغلال الدولة للشيعة في النبطية ومراعاة الموارنة في البترون لجهة الأسعار والكميات وتقدير المواسم.

خلافاً لهذا التأكيد، تقدّم الدراسة الأرقام التالية: في السنة ١٩٧٠، كان معدّل سعر شراء كيلو التبغ الواحد في المزارع في النبطية ٦١٤ غرشاً لبنانياً، وفي البترون، ٦٣٤ غرشاً. هذا الفارق يعود الى نوعية التبغ ولا يشكّل بالتالي سبباً للتمييز الفئوي. ومن جهة ثانية، فإن العائد السنوي للدونم الواحد هو ٧٣٠ ل.ل. في النبطية، و٥٤٦ ل.ل. في البترون. وهذا عائد الى خصب التربة في النبطية. إن متوسط الدخل السنوي لمزارع التبغ في النبطية يصل الى ٢١٣١ ل.ل. في حين لا يتعدّى هذا الدخل ١١٤٣ ل.ل. في البترون (٢٤).

إن الدخل المرتفع لمزارع التبغ في النبطية يرتسم في الواقع بصورة معكوسة. فعوضاً عن أن يوفّر له هذا الدخل مسكناً مستوفياً جميع الشروط، نراه ينتج حياته كما في الجاهلية؛ في حين أن الفلاح في البترون يزرع جلولاً غاية في الاتقان ويعيش في منزل بُني معظمه بالحجر ومستوف جميع شروط السكن. ونقدّر بأن السبب في هذا الارتسام المعكوس هو أن النمو الاقتصادي عند مزارع النبطية يلتهمه النمو الديمغرافي. فلا يعود من الممكن خلق توازن بين الاثنين.

يبقى أن نقول: ليس صدفة أن ينقسم الموارنة ويتقاتلون اليوم، في المنطقة الشرقية من بيروت وفي كسروان وجبيل؛ وأن ينقسم الشيعة ويتقاتلون، في الضاحية الجنوبية من بيروت وإقليم التفاح. هذا التقاتل يعني إضعاف طرفي الصراع الأقوياء واللذيْن كان أدواته في وقت واحد.

وإذا كان المجتمع اللبناني قد استوعب التعدّدية على صعيد الأديان والطوائف، فهو يألف

---

(٢٣) Georges Corcu: Le Proche-Orient éclaté, Coll. Textes à l'appui, Ed. Maspéro, Paris, 1983, p.p. 182-183.

(٢٤) ميشال مرقص: زراعة التبغ في لبنان وتأثيرها على تنمية المجتمع الريفي، منشورات معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، ١٩٤٧، الجزء الأول، صفحة ١٣٢ و١٠٨ـ١٠٩ و٧٨ـ٨٠؛ أنظر أيضاً نقد مقولة الطائفة ـ الطبقة في محاضرة عصام خليفة التي أُلقيت في ١٩٧٧/١١/١١ ونُشرت في كراس في «سلسلة منشورات الديمقراطيين العلمانيين»، رقم ٣، دون تاريخ.

التعدّد على صعيد الأحزاب. إن الأولى لها مدلول حضاري سياسي، أما الثاني فله فقط مدلول سياسي.

إن التعدّد الحزبي ثنائي الاستقطاب. فهو مشدود بين الكيانية والوحدوية. تؤكّد الأحزاب الكيانية على لبنان كغاية بحدّ ذاته، بينما تؤكّد الأحزاب الوحدوية على لبنان كوسيلة. وليس الواقع على هذا القدر من البساطة كما ليست النظرتان الى لبنان مجرد نظرتين، بل تعكسان موقفين عقائديين يصلان الى تباين في مفهوم الانسان: هل ان الانسان في لبنان هو انسان لبناني كوّنته الارادة والأرض والتاريخ أم أنه انسان عربي كوّنه الدين واللغة، أم سوري كوّنته البيئة؟

عندما غابت الدولة بمؤسساتها منذ بداية أحداث السنة ١٩٧٥، أصبح التعدّد الحزبي تورّماً سرطانياً. ففقد الغاية من وجوده ووقع في تعدّد الإقطاع وإغراء المال وتأثير الزعامات المحلية.

تصبح التعدّدية إذن بدعة إذا اعتبرنا تعدّد الأحزاب انعكاساً لتعدّدية الطوائف. ولا يثبت أمام النقد الادّعاء القائل بأن لكل طائفة أحزابها.

٣ ـ من الطوائف الى الطائفية

الطوائف واقع تاريخي، اجتماعي، اقتصادي، سياسي، حضاري. أما الطائفية فهي مجموعة العلاقات التي تنسجها الطوائف بين أفرادها ومع غيرها من الجماعات معبِّرة بذلك عن وجودها وتطلّعاتها.

والطائفية أعقد مسألة في تكوين المجتمع اللبناني وتركيب نظامه السياسي. فهي سبب وجود الأنظمة وليست نتيجة لها. كما أنها ليست، كما يُقال، وليدة عوامل خارجية سيطرت على تاريخ لبنان منذ القرن التاسع عشر. فحيث الطوائف هناك وجود للطائفية وتطلّعات سياسية للطائفة.

أما الطائفية السياسية فهي تمثيل الطوائف في الدولة والإدارة والقضاء والجيش. ويُقصد بها، بصورة خاصة، توزيع الرئاسات الثلاث الأولى على الطوائف مما يعني ارتباط هذا الوجه من أوجه الطائفية بمسألة السلطة.

ليست المشكلة إذن ظرفية بل مشكلة بنيوية أساسية. فمشروع الطوائف السياسي هو تمثيلها في الحكم لكي تحقّق خياراتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأدقّ ما في مشكلة الطائفية السياسية هو أن ميثاق ١٩٤٣ أعطى رئاسة الدولة للموارنة ورئاسة المجلس للشيعة ورئاسة الحكومة للسنّة. وهناك نص دستوري يعطي الرئاسة الأولى حق تعيين وإقالة الرئاسة الثالثة. كانت بعض ممارسات الرئاسة الأولى منذ الاستقلال قد كوّنت لدى الفئات الاسلامية شعوراً بأن هناك تسلّطاً من قبل الحكم وهناك انعدام مشاركة. إذن، هناك غبن يلحق بهذه الفئات. لذلك بدأت منذ السنة ١٩٥٦، كما مرّ بنا، تتكوّن فكرة إخراج

السنّة من الميثاق بالمطالبة بالغاء الطائفية السياسية كي يُعاد ترتيب مواقع الطوائف وتوزيعها على مستوى السلطة.

ويقول الداعون الى الإلغاء إنه إذا زالت الطائفية السياسية تحقّق العدل والحرية والمساواة للجميع وتساوت الفرص أمامهم. والمقصود بالعدل والمساواة أن تُفتح الطرق أمام جميع المواطنين للوصول الى أي مركز من المراكز العليا في الدولة.

وتقول الفئات المسيحية إن في الطائفية مساوىء ليس أقلّها هذا التفتيش الدائم عن توازن دقيق تمضي فيه الطوائف وقتاً طويلاً لاحتساب حصصها في الدولة وإعادة احتسابها. المسألة أعقد من مسألة الغاء، لأن الإلغاء هنا يتناول مواقع مجموعات لم يُتّفق على مواقع غيرها لها كي تُلغى. هذا الاتفاق يجب أن يراعي مسيرة الطوائف التاريخية ومدى إسهام هذه الجماعات في تحقيق الوطن. وليست معظم الفئات المسيحية ضد الغاء الطائفية السياسية إذا كان هذا الإلغاء لا يلاقي الدين في منتصف الطريق بل يحصل ببرمجة تنظّم الانتقال من حالة الى اخرى متقدّمة. فإما أن تُلغى الطائفية كلياً وإما أن تُنظَّم بشكل مقبول.

وتندرج المواقف من الطائفية، بشكل عام، ومن الغاء الطائفية السياسية، بشكل خاص، ضمن ضمن نماذج خمسة لا يمكن اعتبارها قوالب جامدة للطروحات المقدَّمة، بل انها فرز وتمييز بين مواقف وتيارات فكرية ومفاهيم مليئة بالتوجّهات والاختيارات المختلفة.

أول هذه النماذج هو النموذج الكياني، أي الطرح الذي يجعل التلازم تاماً بين التركيب الطائفي والكيان اللبناني. وهو يطرح المسألة الطائفية على أنها كل مجتمعي. فوجود الطوائف في لبنان يعود الى الزمن الذي وُجدت فيه جماعات جعلت من هذه الأرض مأوى لها ثم منزلاً ثم وطناً، هرباً من الاضطهاد ومحافظةً على حريتها(٢٥).

النموذج الثاني هو النموذج الماركسي. والمقدّمة النظرية التي يتبنّاها المفكّرون الماركسيون هي التالية: «إن نمط انتاج الحياة المادية هو الذي يحدّد تطور الحياةالاجتماعية والسياسية والفكرية عامة. فليس وعي الناس هو الذي يحدّد واقعهم بل، على العكس من ذلك، فإن واقعهم الاجتماعي يحدّد وعيهم. وانطلاقاً من هذه القاعدة النظرية، حاولنا التفتيش عن جذور المسألة الطائفية في لبنان لا في أذهان الناس كما يعيشونها طائفياً بل في نمط الانتاج الذي جعلهم يفكّرون ويتصرّفون طائفياً (٢٦).

---

(٢٥) أنظر كمال يوسف الحاج: الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، ١٩٦١. انظر ايضاً الرئيس بشارة الخوري: مجموعة خطب، منشورات وزارة الانباء اللبنانية، بيروت، ١٩٥١.

(٢٦) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان (١٦٩٧ـ١٨٦١)، منشورات معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١، صفحة ١١. أنظر أيضاً، على سبيل المثال لا الحصر، فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠؛ مهدي عامل: القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية، منشورات مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠؛ وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ـ١٩٢٠)، منشورات معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

النموذج الثالث هو النموذج الاصلاحي المتمثّل بالمطالبين بالغاء الطائفية السياسية مع الابقاء على الأنظمة والمؤسسات الطائفية في مستويات الحياة الاخرى، ورفض العلمانية وتكريس الارتباط العربي للبنان. العاملون في هذا النطاق هم رجال الدين والسياسة من الطائفة السنّية، بشكل خاص، والذين يلتقون مع المثقفين المسيحيين الملتزمين بالعروبة (٢٧).

النموذج الرابع هو النموذج الأصولي المتمثّل بالذين يطالبون بالغاء النظام الطائفي الغاء كلياً، والاستعاضة عنه بالديمقراطية العددية أو بالحالة الاسلامية. والموقفان يرفضان العلمانية بصورة قاطعة ويقبلان المسيحية في اطار مشروع ثقافي، وليس في اطار مشروع سياسي. هؤلاء هم أصلوليّو الشيعة الذين تشبّعوا بالثورة الايرانية (٢٨).

يبقى النموذج الخامس وهو النموذج العلماني القائم على التغيير الجذري عن طريق الغاء الطائفية، شكلاً ومضموناً، من حياة الناس والاستعاضة عنها بحالة علمانية تحقّق العدل والمساواة بصورة فعلية وتميّز تمييزاً واضحاً بين الشؤون الزمنية والشؤون الروحية. يتمثّل هذا النموذج بالأحزاب التي التزمت تحقيق العلمانية أو جعلت منها أساساً لممارساتها وأنظمتها، وبأصحاب التفكير الحر الذين يتطلّعون الى دور حضاري للبنان على صعيد الشرق الاوسط، خارج الاطار السلفي أو المصالح الاقتصادية(٢٩).

انطلاقاً من جميع المعطيات التي استعرضناها، ومن هنا النماذج وما ترسمه من تداخل بين الجماعات السياسية في لبنان، لا بدّ من الانتهاء الى الملاحظات الخمس التالية.

١ ـ إن التطور السياسي والاجتماعي في لبنان يخضع بصورة دائمة لتأثير تقاطع مجموعتين من الضواغط هي، من جهة، العلاقات بين الطوائف التي تعيش على أرضه، ومن جهة أخرى، الضواغط التي تحدثها الظروف الاقليمية والدولية السائدة، بواسطة هذه الطوائف

---

(٢٧) أنظر مقالة حسين القوّتلي في مجلة «الفكر الاسلامي»، السنة ١٣، العدد ٤، نيسان، ١٩٨٤، تحت عنوان «اللبننة بديل العلمنة». أنظر ايضاً طرح الدكتور سليم الحص في جريدة النهار، تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٧، وكلام المفتي خالد في كتابه «المسلمون في لبنان والحرب الاهلية»، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٨، صفحة ١٤٥؛ وأنظر اخيراً الطرح الذي يقدّمه منح الصلح في مجلة المنبر العدد ١٢، شباط، ١٩٨٧، صفحة ٦٧.

(٢٨) يورد Bruno Etienne في كتابه L'Islamisme radical Ed. Hachette, Paris, 1987 اسماء الذين وقّعوا على دستور الدولة الاسلامية في العالم والذين اجتمعوا في جَمَران في ١٩٨٦/١/٣٠، وهم: محمد مهدي شمس الدين (الذي أصبح آية الله)، محمد حسين فضل الله، سعيد شعبان، محمد علي الجوزو، محرم العارفي، ماهر حمود، صلاح الدين أرقدان، محمد علي عساف، محمد حسين فقيه، حسين سرور، عبدا لله عساف، محمد جواد مغنّية، احمد حمدان، عبد الله حلاق، صادق الموسوي، حسين وعلي الموسوي (صفحة ٢٥٥). أنظر ايضاً مشروع الشيخ محمد مهدي شمس الدين كاملاً بشأن الديمقراطية العددية في جريدة العمل، تاريخ ٢٠ تموز ١٩٨٥، ومشروع الشيخ محمد حسين فضل الله في مجلة النهار العربي والدولي، تاريخ ٩ـ١٥ شباط ١٩٨٧.

(٢٩) أنظر امين ناجي: الكتائب والعلمانية، منشورات الكتائب اللبنانية ، بيروت دون تاريخ. أنظر ايضاً انطون سعاده: مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته، بيروت، ١٩٧٢. وكذلك جوزف مغيزل: العروبة والعلمانية، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠. ولتفصيل مواقف الأحزاب السياسية في هذا الشأن، انظر كتابنا: Les partis politiques au Liban, Ed. de L'USEK, 1985.

أو ضدها. فعندما تتغلب الضواغط الاقليمية على العلاقات بين الطوائف، فإن العلاقات التي تقيمها الطوائف مع الخارج تؤدّي الى اهتزاز قواعد الميثاق. ويكون الناتج هو الاحتكام الى السلاح والحرب الأهلية. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الأوضاع الإقليمية غير مشدودة الى قطب خارجي، فإن التوازن يسود العلاقات بين الطوائف وتأتي الأحداث دون أثر يُذكر على واقع الأشياء.

٢ ـ حول الأساس الذي لا بدّ من مواجهته لفهم سياق مجمل الأحداث في الشرق، كتب الدكتور زين نور الدين زين ما يلي: «على الذين يريدون أن يتفهّموا الشرق الأدنى العربي فهماً صحيحاً، ولكي يستطيعوا أن يصدروا أحكاماً صحيحة، يتحتّم عليهم أن يدرسوا الإسلام والمؤسسات الاسلامية. كما يجب أن يدرسوا مشاكل الأقليات وعلاقاتها مع الأكثرية الحاكمة في هذه المنطقة. أما إذا أعوزتهم المعلومات الأساسية عن الإسلام ومؤسساته فإن الدراسات التي يقدّمونها لا تنفذ الى الجوهر بل تبقى دراسات سطحية. وأولئك الذين لا يرون في الشرق الأدنى العربي سوى موقعه الجغرافي وأهميته من الناحية الستراتيجية أو طرق التجارة التي تمرّ عبره ومطاراته الدولية أو ثروته النفطية يقترفون خطأ مبيناً يؤسف له. إن السبب الرئيسي للعجز والفشل في تفهم الشرق الأدنى العربي هو عدم فهم العنصر البشري والقيم الانسانية في هذه المنطقة. فإذا أراد المرء تقييم الوضع في هذه البقعة من العالم تقييما صحيحاً، عليه أولاً أن يفهم الإسلام، تلك القوة الروحية التي هي مصدر جميع الحوافز وجميع الأعمال التي تصدر عن غالبية السكان العرب في الشرق الأدنى. وبدون هذه المعرفة، يستحيل عليه أن يدرك جوهر القضايا والمشكلات العميقة التي تعانيها المنطقة. إذ أن كثيراً من هذه المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطاً محكماً بالدين. وللإسلام كقوة روحية وسياسية أثر عميق يفوق أثر القومية العلمانية»(٣٠). وما لم يفصّل الدكتور زين الكلام عليه هو علاقة الاكثرية الحاكمة بالأقليات. هذه العلاقة تشكّل جوهر المسألة المعروفة بالمسألة الشرقية، وهي تأكيد هذه الأقليات على هويّتها وحريتها الدينية. فالأقلية هنا ليست أقلية عددية بل أقلية حضارية وناقلة حضارة. وما دامت الاكثرية على دين العروبة، فالمشكلة قائمة. بعض الأقليات مشكلتها مع العروبة، وبعضها الآخر مشكلتها العروبة. ومشكلة العروبة هي في غياب الأقليات.

٣ ـ الملفت في التيار الأصولي أن دعاته هم رجال دين لهم مواقعهم في التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني. ففي كلامهم اكثر من معنى، وفي مواقفهم اكثر من مدلول، وفي نهجهم غموض لجهة استعمال مفاهيم سياسية لغايات دينية ومذهبية. إن الديمقراطية العددية تطبّق في المجتمعات المتجانسة التي وصلت الى ممارسة الحرية بكل أشكال: حرية الانسان وحرية غيره. وهذا ما يسمح للأفراد بالانخراط في مؤسسات سياسية، كالاحزاب، ومؤسسات اجتماعية اقتصادية، كالنقابات، انطلاقاً من ثقافتهم وقناعتهم وخيارهم. كل ذلك ممكن بناؤه إذا قام المجتمع على التمييز بين الاشياء تمييزاً علمياً واضحاً. فالحديث عن ديمقراطية عددية في

(٣٠) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨، صفحة ١٣٠ـ١٣١.

مجتمع متعدّد معناه أن المقصود هو التحضير لتسلم السلطة. أما الحالة الإسلامية فتعبير ديني عن واقع مذهبي يرمي الى الاستقطاب باسم الدين. وبالإضافة الى طابعها المذهبي في نقطة الانطلاق، تعمل الدعوة الى الحالة الاسلامية على الغاء كفاح الأقليات التاريخي. وهذا ما لا تقبله الأقليات بحال من الأحوال.

٤ ـ بقي التيار العلماني وهو لا يعني الإلحاد ولا يتناقض مع الأديان، بل يميّز بين مؤسساتها والمؤسسات السياسية، وعلى رأسها الدولة. فهو إذن عامل على نقل المجتمع من حالة طوائفية الى حالة علمانية دون المرور بالوسائط، التي هي في مطلق الأحوال إفرازات للحالة الطائفية. يضاف الى ذلك أن الطرح العلماني ليس موجّهاً ضد أحد. فالقول إن طرح العلمانية هو طرح خبيث، باعتبار أن الفريق الذي يتبنّى هذا الأمر يعرف سلفاً أن الفريق الآخر يرفضه، هو قول مجحف. لقد قام العمل السياسي في لبنان حتى الآن على المدرسة القديمة التي لا تتخلّى عن «المواقف بالتضاد». فإن قال زيد نعم قال بطرس لا. أما الطرح العلماني كحالة تلي الحالة الطوائفية، فهو يعني قفزة كبرى نحو ترقّي الانسان على جميع الأصعدة. كما ان العلمانية لا تعني اخيراً الارتباط بالغرب، بل تعني تجربة غربية جديرة بأن تُنقل الى لبنان الطامع في الوصول الى مصاف الدول المتحضرة(٣١).

٥ ـ لقد قام النظام الطوائفي في لبنان كتعبير عن وجود الطوائف والأديان. وكانت الطائفية السياسية مشروع الطوائف في شراكة السلطة. فالتفلت من قيود التوازن القائم يجعل التحوّل الاجتماعي والسياسي مرتهناً بنقطتي جذب: الاولى طائفية، من شأنها الإبقاء على نظم الطوائف الخاصة، ولكن دون مشاركة الكل أو بمشاركة سياسية مبتورة. والثانية دينية، تحاول استقطاب الجماعات المذهبية تحت ستار تأمين مصالحها. فاذا تقاربت المذاهب ـ وهي لن تذوب في نقطة الجذب الدينية ـ فهذا يعني أن ضغط محيطها وطبيعة صراعها قد جمعاها. أما الطوائف فباقية في مواقعها، طالما بقيت المعطيات التاريخية والاجتماعية التي أفرزتها. وهكذا، ينحصر الصراع بين الدين الجامع لمذاهبه والطوائف العاملة، من ضمن دينها، للبقاء في مسيرتها. إذ ذاك تقوى عوامل الرفض لدى الفرقاء. ويعود الصراع من جديد الى العنف في كل مرة تمتدّ من الخارج يد العون لفريق ضد آخر، أو ضد الآخرين.

(٣١) تقضي العلمانية الصحيحة بوجود تشريع مدني واحد للأحوال الشخصية، والغاء المحاكم المذهبية وامتيازات المؤسسات الدينية والتمثيل الطائفي والديني في الدولة والحكومة والقضاء والجيش، والغاء التمييز بين المواطنين في قضايا الإرث، وتحرير الانسان من نير الإقطاع الاقتصادي والمالي والسياسي.

من العام ١٩٤٨ الى اتفاقية الطائف

اين امست حقوق الانسان في لبنان؟

وائل خير *

في صيف ١٩٨٩، عمَّت شطراً واسعاً من العالم حالة ذعر، واستبدّ القلق بقادة أنظمة كانوا لأسابيع قليلة مضت يعتلون بأقدام أثقلتها السنون منصات تزيّنها الأزهار وتخفق فوقها الأعلام الحمر، ويعلنون تحت صور ضخمة لشخصيات ملتحية اشتهرت كما لم تشتهر قط شخصيات في التاريخ، بان «نظامهم الانساني يثبت يومياً تفوقه على الانظمة الاستغلالية».

ليس قلق هؤلاء القادة وذعرهم دون مبرّر. فمن أقصى آسيا حتى وسط المانيا دوّت صرخة «الحرية» «وحقوق الانسان» بعشرات اللغات ومئات اللهجات. وكما تهاوى احد اقوى الأنظمة المطلقة الاوروبية منذ مئتي صيف تحت وطأة الشعارات عينها، بدأ يتساقط الواحد تلو الآخر مما ظُنّ انها أثبت أنظمة القرن العشرين.

وحيث لم يكن ذعر كان ذهول. ذهول ملايين الاشخاص وهم مسمَّرون أمام شاشاتهم الصغيرة يشاهدون رجلاً أعزل يتقدّم بخطى ثابتة ويواجه رتلاً من الدبابات الثقيلة في بيجنغ فتتوقف الدبابات.كما يُعجبون بآلاف الاشخاص وهم يعتلون في برلين حائطاً، حائط ذلّ حمته

---

* محام ومحاضر في كلية الحقوق. عضو مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)

حقـول ألغامٍ وأسلاكٌ شائكة مكهربة وكلابٌ مدرَّبة وأبراجُ مراقبة. وفجأة، أخذ الحائط يتناثر تحت ضربات مطارقهم ثم يتهاوى كما تهاوى شعار ذل وذعر في باريس لقرنين مضيا.

شارك لبنان في مهرجان الحرية ذاك. فالحشود العسكرية ومئات الدبابات وقطع المدفعية المعدّة تمهيداً للاجتياح عند انتهاء «انذار الـ ٤٨ ساعة» لم تدفع بالناس الى الملاجىء بل، على العكس، احتشدت الوف فعشرات الالوف فمئاتها لتؤلّف بحراً بشرياً وصفه أحد البارزين في الدفاع عن حقوق الانسان بأنه «حشد الحرية» الذي يحمي ما بات رمزا لكرامة شعب وحقه في الحرية والحياة.

نودّ أن نترك للمؤرّخ ولعالم السياسة والمتخصص بالعلاقات الدولية أن يتناول خلفيات الحركة الشعبية اللبنانية وملابساتها وعواملها وأثرها من نجاح او فشل. حسبنا كمقدمة لبحثنا عن حقوق الانسان في لبنان خلال الخمس عشرة سنة من الحرب ان نسجّل بأن مفاهيم حقوق الانسان ما زالت حيَّة في وطننا. ما زال في وسعها أن تسطّر بطولات بالرغم من عنف الحرب وما انزلت بالشعب اللبناني من دمار وبؤس وهجرة.

ما هي خلفيات حقوق الانسان في لبنان؟ ما هو سجل حقوق الانسان في سنّي استقلاله؟ وما هي حالتها خلال الحرب؟

لا أخال أن حقوق الانسان كانت لتزخر بما لها من زخم في لبنان لو لم يشارك مندوبه مشاركة بارزة في وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العام ١٩٤٨. بفضل ذلك الحدث باتت حقوق الانسان وثيقة العلاقة بذكرياتنا التاريخية الوطنية. وكان للمصادفة يد في ذلك. فقد شاء لبنان الحديث العهد بالاستقلال أن تكون له اطلالة أخّاذة على العالم الخارجي، وكان لميشال شيحا، شقيق اللبنانية الاولى آنذاك والمؤتمن على أسرار رئيس الجمهورية، ولهنري فرعون، الشخصية البارزة في الحزب الدستوري، فضل اكتشاف ذلك الاستاذ الجامعي الذي يكاد يكون غير معروف خارج اوساط طلابه وزملائه في الجامعة الاميركية في بيروت، بالرغم من دراسته الرياضيات والفلسفة عند اهم مفكري عصره: وايتهد في هارفرد، وهايدغر في هايدلبرغ. لم تقف الصدفة عند حد تعيينه في السلك الخارجي بل لعبت دوراً ايضاً في تسميته وزيراً مفوضاً للبنان في واشنطن وهيئة الامم المتحدة التي كانت بصدد إعداد وثائقها الأساسية ومنها اعلان عالمي لحقوق الانسان. كان من الممكن، لا بل من الطبيعي أن يلعب لبنان دوراً لا يتعدّى حجمه المتواضع، لكن الاجواء الغربية لهيئة الأمم، التي ستتبدّل في أواخر الخمسينات وما بعدها، كانت مؤاتية لشارل مالك المتشرب الحضارة الغربية، والممثل لدولة منتمية الى كتلة آسيوية ـ افريقية، حتى يُنتخب عضوا في لجنة إعداد الاعلان فرئيساً لها (١).

كان من الممكن للبنان بعد هذه الانطلاقة الملائمة، أن يصبح واحة حقوق الانسان في صحراء أنظمة القمع الإقليمية لو لم تطرأ أحداث داخلية وخارجية حولّت مسيرته.

(١) المعلومات حول الشخصيات الواردة في الدراسة مستقاة في معظمها من مقابلات مع أصحاب العلاقة جرت في فترات مختلفة.

فحقوق الانسان في لبنان مرَّت بمرحلتين، ونحن على عتبة مرحلة ثالثة.

المرحلة الاولى: تعزيز حقوق الانسان، ١٩٤٨-١٩٥٩.

المرحلة الثانية: تردّي حقوق الانسان المدنية وتعزيز حقوقه الاجتماعية، ١٩٦٠-١٩٨٩.

المرحلة الثالثة: حقوق الانسان في ظل اتفاقية الطائف.

سنعالج الموضوع في قسمين: الاول يتناول المراحل الثلاث. بينما القسم الثاني يعرض لحقوق الانسان خلال حرب لبنان.

القسم الاول: حقوق الانسان في لبنان

المرحلة الأولى: تعزيز حقوق الانسان ١٩٤٨-١٩٥٩

وصف الاعلان العالمي نفسه بأنه «المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافةً (الديباجة). فالاعلان العالمي، خلافاً للأفكار الفلسفية المجرَّدة حول الانسان، هو تشريع دولي يتّخذ شكل اتفاقية دولية يكاد يُجمع الفقه الدولي على اعتبارها ملزمة للدول ـ الأطراف التي وقّعتها.

فما هي محتويات الاعلان، وما نصيب لبنان من تطبيق محتوياته في كل مرحلة؟

اذا استثنينا الديباجة والمواد الثلاث الاولى والمادة ٢٨ (عرض نظري لحقوق الانسان)، والمادة الرابعة (إذ تمَّ القضاء على الاسترقاق) والمادتين ٢٩ و٣٠ (وهما احتياطيتان بقصد الحيلولة دون التحايل على تطبيق الاعلان)، فان الالتزامات الفعلية التي تنص عليها المواد ٥-٢٧ الاجرائية هي التالية:

أ ـ الحقوق القضائية.	(المادة ٥ ـ ١١)
ب ـ حماية الحياة الخاصة.	(المادة ١٢)
ج ـ حرية الإقامة والانتقال واللجوء بسبب الاضطهاد.	(المادة ١٣ و ١٤)
د ـ الحق بالجنسية.	(المادة ١٥)
ه ـ حق الزواج دون قيد.	(المادة ١٦)
و ـ حق التملك	(المادة ١٧)
ز ـ حرية الضمير والمعتقد والتفكير (الدين والعبادة).	(المادة ١٨)
ح ـ حرية الرأي والتعبير.	(المادة ١٩)
ط ـ حرية العمل السياسي.	(المادة ٢٠)
ي ـ حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة.	(المادة ٢١)
ك ـ حقوق العمال والحقوق الاجتماعية.	(المواد ٢٢ ـ ٢٥)
ل ـ الحق بالتعليم والاشتراك في الحياة الثقافية.	(المواد ٢٦ و٢٧)

فما هو رصيد المرحلتين الاولى والثانية من هذه الحقوق؟ وما هو موقف اتفاقية الطائف منها؟ نشير هنا الى أننا،بعد الفراغ من هذا العرض، سنفرد فصلاً خاصاً لوصف أثر حرب لبنان على هذه الحقوق.

أ ـ الحقوق القضائية.

ينتهي استعراض الحقوق القضائية في المرحلة الاولى الى نتيجة مقبولة، وربما كان ذلك بسبب قرب اتصال لبنان بتراث قضائي اوروبي متميّز. لكن الحقوق القضائية في تلك الفترة لا تخلو من شوائب أبرزها اثنتان: محاولة الانقلاب التي قام بها الامير نهاد ارسلان وانتهت مصالحة عشائرية بدلاً من الفصل فيها عن طريق القضاء. والثاني محاكمة انطون سعادة التي أُثير الكثير من اللغط حول سرعة البتّ بها واصدار الحكم وتنفيذه، وما أُشيع حول اعتماد المساواة الطائفية في إعدام من أدانتهم المحكمة.

تمَّ في المرحلة الاولى الاعتراف «بالشخصية القانونية لكل انسان» (المادة ٦). فلا علم لنا بحالات حيل فيها دون اي كان وحقه «باللجؤ الى المحاكم الوطنية لإنصافه...» (المادة ٨)، ولم يُعرف عن أحد أنه قد «قُبض عليه او حُجز او نُفي تعسفاً» (المادة ٩)، فيما قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية يتماشى من حيث النص والتطبيق مع منطوق الإعلان العالمي القائل: «كل شخص متّهم بجريمة يُعتبر بريئاً الى أن تثبت إدانته قانونياً.

أصدر القضاء اللبناني في تلك الفترة أحكاماً ستبقى مدعاة فخر العاملين في حقل حقوق الانسان، نخصّ بالذكر منها حكماً أصدره القاضي يوسف جبران في قضية الخوري طانيوس منعم حمى بموجبه حق المتّهم بالتعبير عن آرائه.

ابتدأت المرحلة الثانية في خريف ١٩٥٨ باتفاقية لم تُنشر توصّل اليها في جديدة يابوس على الحدود اللبنانية ـ السورية رئيس لبنان المنتخب حديثاً آنذاك، اللواء فؤاد شهاب، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة التي تشمل سوريا، جمال عبد الناصر. كان من نتائج هذه الاتفاقية استتباب الأمن في لبنان. لكن الحريات، بما فيها الحقوق القضائية، تمَّ التضييق عليها من حيث التطبيق دون أن يرافق هذا التضييق تعديل في القوانين. وقد بلغ التضييق ذروته في التحقيق مع المتّهمين بالاشتراك في محاولة انقلاب ١٩٦١ ومحاكمتهم. ويذكر بفخر موقف مَن سيصبح فيما بعد أحد اركان حقوق الانسان في لبنان، القاضي عبد الباسط غندور، الذي تمسَّك بالمبادىء القانونية في وجه شتى محاولات التأثير على حرية ضميره القانوني.

تمثّل اتفاقية الطائف تصوراً لمرحلة جديدة في تاريخ لبنان. وقد تطرَّقت الاتفاقية الى إصلاح المحاكم في باب خاص من الفصل الثاني المتعلّق بالاصلاحات، فنصَّت على تشكيل مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وهو اجراء ايجابي لا مأخذ عليه اطلاقاً.

كما نصَّت الاتفاقية على انشاء مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبتّ النزاعات في الطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. وهذا ايضا اجراء سليم

يلقى ترحيب دعاة الاصلاح.

لكن الفقرة التي تليه أثارت وجوم المتعلّقين بحقوق الانسان اذ أنها حصرت الحق بمراجعة المجلس الدستوري في رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء في المواضيع المتعلّقة بتفسير الدستور، وايضاً رؤساء الطوائف فيما يتعلق بشؤون الاحوال الشخصية وحرية المعتقد الديني وحرية التعليم الديني. إن استئثار نخبة ما بحق المراجعة في أمور اساسية وحجب ذلك الحق عن سائر المواطنين، اجراء لا يخالف فقط ما تعارفت عليه الأنظمة الديمقراطية، لكنه ينتهك ايضاً الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتي ألزمت دولةُ لبنان نفسها بتطبيقها وهي، بالتحديد، ديباجة الإعلان العالمي والمادة (٧) منه والمادة (١٤) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية.

غير أن أخشى ما يخشاه المعنيّون بحقوق الانسان هو أثر الاتفاقيات التي لا بدَّ أن يوقّعها لبنان مع سوريا، ولا شك بأن اتفاقية أمنية ستكون في عدادها. أيُعقل أن ينجح لبنان الضعيف المتفسّخ في المحافظة على رؤياه لحريات الانسان، اذا ما جلس على طاولة مفاوضات حول الحريات مع دولة قوية لها نظرة تختلف عن نظرته؟

ب ـ حماية الحياة الخاصة.

تمتّع المواطن طوال المرحلة الأولى بحماية معقولة لحياته الخاصة. ومن الصعب احصاء القرارات التي صدرت عن المحاكم بإبطال ما أدلى به الفرقاء من اثباتات اذا ثبت الحصول عليها عن طريق انتهاك حياة الانسان الخاصة، من حرمة المسكن او حرية المراسلات. كما ان الرقابة على الهاتف اعتُمدت بشكل محدود جداً. وأظهرت المرحلة الثانية عناية أقل بحماية الحياة الخاصة في لبنان: يتجلّى ذلك في مراقبة أوسع للهاتف وفي تدخّل اجهزة الأمن في حياة بعض المواطنين الخاصة ووضعهم تحت المراقبة. وفي ذلك انتهاك للمادة (١٣) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ليس في اتفاقية الطائف ما يدلّ على نيّة انتهاك الحياة الخاصة، إلّا ما لا بدّ من استنتاجه من الفصل الرابع من الاتفاقية الذي ينصّ على «انه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان»، والذي ينتهي الى «التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما».

يخشى دعاة حقوق الانسان أن تكون الاتفاقيات الامنية بينهما على حساب حريات اللبنانيين، ومنها حق الانسان بحماية حياته الخاصة (المادة ١٢ من الاعلان العالمي).

ج ـ حرية الاقامة والانتقال واللجوء.

وفى لبنان بهذا الالتزام خلال المرحلة الأولى على نطاق واسع. لكن هذه الحقوق تراجعت في المرحلة اللاحقة وتهدّدت تهديداً جدّياً في القسم الرابع من اتفاقية الطائف.

لقد بلغت حرية الاقامة في لبنان حدّ التفلّت وانعدام الضبط. لكنّ ما يؤخذ على القوانين اللبنانية في جميع المراحل هو ايلاء مدير عام الامن العام صلاحيات استنسابية واسعة تصل الى حدّ إخراج الأجانب من الأراضي اللبنانية دون الحاجة الى حكم صادر عن محكمة صالحة ـ وهذه ثغرة مشينة في التشريع اللبناني يطالب العاملون في حقل حقوق الانسان بضرورة استدراكها.

أما لجهة حق السفر والانتقال فلبنان يمثّل استثناءً بارزاً في منطقة تضع معظم أنظمتها قيوداً صارمة على حق المواطن في الحصول على جواز سفر، وتفرض سمة خروج على مَن ينوي مغادرة وطنه. لم يتراجع هذا الحق في الحصول على جواز سفر في المرحلة الثانية في لبنان، لا بل تمّ تنظيمه بحيث أصبح أيسر منالاً لكل مواطن اذ مكّنه من حيازة جواز السفر من مركز القائمقامية بدلاً من الانتقال الى العاصمة.

لكن حق اللجوء الى لبنان بدأ بالتراجع منذ نهاية الخمسينات اثر الاتفاقية الأمنية بين الرئيسين شهاب وعبد الناصر حتى بلغت في السبعينات حدّ منح دمشق حق الاستشارة في تسمية مدير عام الامن العام (٢) . ومن شأن هذا التقليد، الذي ما زال اختيارياً، أن يأخذ شكل الإلزام في الاتفاقيات التي تنصّ وثيقة الطائف على توقيعها بين لبنان وسوريا والتي هي موضع قلق المهتمّين بحقوق الانسان.

د ـ الحق بالجنسية.

تساوت جميع المراحل في انتهاك الحق بالجنسية، وهو ما يلقى تنديداً خاصاً من العاملين في حقل حقوق الانسان. ففئة «المكتومين» والذين هم «قيد الدرس» ضمن المجتمع اللبناني هي فئة يتزايد عددها باستمرار مما يشكل وصمة عار للبنان الذي نتمناه موئلاً لحقوق الانسان وحرياته، فما «قيد الدرس» إلّا بدعة قانونية والتفافاً على الفقرة (٢) من المادة (١) والفقرة (١) من المادة (٣) من قرار رقم ١٩٢٥/١٥، المعدَّل بقانون ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ المختصّ بالتابعية اللبنانية، وهما تنصّان على ما يلي:

المادة (١) (٣): يُعدّ لبنانياً:

٢ ـ كل شخص مولود على أراضي لبنان الكبير ولم يثبت أنه اكتسب بالبنوّة عند الولادة تابعية اجنبية.

المادة (٣): يجوز أن يتّخذ التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبناء على طلب يقدّمه:

١ ـ الاجنبي الذي يثبت إقامته سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان.

المؤسف ان المستفيدين من احكام الفقرة (١) من المادة (٣) نادراً ما كانوا من غير ذوي الثروة واليسر.

---

(٢) Patrick Seale: Assad The Struggle for The Middle East

(٣) مجموعة التشريع اللبناني ـ الجزء الثاني ـ جنسية.

هـ ـ المساواة بين الرجل والمرأة في الحق بالزواج دون قيد.

لم يشتهر لبنان بأنه مثال يُحتذى في المساواة بين المرأة والرجل. فالقوانين اللبنانية ما تزال تميّز بينهما وتولي الرجال حقوقاً تحجبها عن النساء. ففي قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والتجارة وأصول المحاكمات وجوازات السفر تمييز بينهما. وتأتي الممارسات الاجتماعية لتزيد حدّة التمييز كالمساواة بينهما في التوظيف والاستخدام والأجور والترقيات. حتى دخول بعض الكليات الجامعية كان محظّراً على الفتيات الى فترة غير بعيدة.

لكن امراً واحداً يكاد ينفرد به لبنان دون سائر دول المنطقة هو حق المرأة بالزواج دون قيد، بسبب الدين ولنا عودة اليه عند تطرقنا الى حرية الضمير.

تبقى مأثرتان للمرحلة الأولى: أولاهما ايلاء المرأة حق الإنتخاب والترشيح لمقاعد المجلس النيابي منذ العام ١٩٥٣، وثانيهما المساواة في الارث بين الرجال والنساء بموجب قانون الارث لغير المحمّديين الصادر العام ١٩٥٩ (٤).

و ـ حق التملك.

حافظت جميع المراحل على حق التملك بحيث أعطت كل لبناني ـ وغير اللبناني ضمن شروط ـ الحق في حيازة الملكية التي لا تُنتزع إلّا بموجب قرار ولقاء تعويض عادل.

ز ـ حرية الدين والمعتقد والتفكير.

ان ممارسة حرية الدين والمعتقد هي اوضح سمة من سمات الحياة العامة في لبنان. وبلغت هذه الحرية من الرسوخ مقداراً حصّنها دون التردي في المرحلة الثانية شأن بعض الحريات. مصدر حرية الدين والمعتقد في لبنان ليس فقط الدستور ـ وقلّما كانت الدساتير كشفاً لاوضاع الحقوق الفعلية ـ بل هو بالدرجة الاولى قانون ٧ كانون الاول ١٩٥١ (٥) حول «قيد وثائق الأحوال الشخصية»، الذي تحصر المادة (٤١) منه بالسلطة العامة دور اعلان حق المواطن بتبديل دينه او مذهبه دون تمييز بين المواطنين او بين الاديان. انه قانون وضعي وتطبيق فعلي انفرد به لبنان دون سائر دول الشرق الاوسط.

لكن هذه الحرية ليست خالية من الشوائب. فمما يُثير قلق العاملين في سبيل حقوق الانسان هو ان هذه الحرية لا يتمتع بها الّا من انتمى او يودّ الانتماء الى «الطوائف التاريخية» التي عددها قرار المفوض السامي ٦٠ ل. ٪ (٦) ولا تتعداهم الى من ينتمي الى طوائف او مذاهب غيرها او يرغب في الانتماء الى طوائف او مذاهب غير مدرجة في عداد «الطوائف التاريخية» شائبة أخرى تسيء الى حرية الدين والمعتقد نقف عليها في قانون العقوبات. فالمادتين ٤٧٣ و ٤٧٤ (٧) منه بحاجة الى تعديل بحيث يرفع السيف المسلّط عن الدراسات المتعلقة بالاديان او بالشعائر.

---

(٤) مجموعة التشريع اللبناني ـ الجزء الاول ـ أحوال شخصية.
(٥) مجموعة التشريع اللبناني ـ الجزء الاول: أحوال شخصية
(٦) المرجع السابق نفسه.

واذ المادة ٤٧٣ توقع عقاباً على كل من «جدّف على اسم الله علانية» نراها خالية من ضوابط تحول دون الاسراف في تفسير وتقييد صور التجديف واشكاله بحيث تمكّن نيابة عامة ضيقة الافق واصوليته المنحى من فرض نظام ديوان تفتيش على الحريات الدينية. وعين القلق يساور دعاة حقوق الانسان اذ لا يرون في المادة ٤٧٤ تحديداً او تفسيراً للمراد بـ «تحقير الشعائر الدينية»

اما حرية التفكير، وتدخل فيها الحريات الاكاديمية، فللبنان ان يباهي بالمستوى اللائق لتطبيقها اذ لا تتدخل السلطات العامة في الحياة الاكاديمية ولا تضع حداً لحرية البحث الاكاديمي او تقوّض دعائمه.

يساور العاملين في حقل حقوق الانسان القلق على هذه الحقوق اذا كان لاتفاقية الطائف ان تطبّق. فالاتفاقية تقيّد جميع الحريات والحقوق بما فيها التفكير بالمصلحة العامة التي لن تكون سوى مصلحة الحكام في بقائهم في الحكم. وقد تحاشى واضعوها الاشارة الى الاتفاقيات الدولية التي استقر الفقه الدولي على اعتبارها ضابطاً لاسراف السلطات الدستورية.

ح ـ حرية الرأي والتعبير.

ثُمة فرق بيّن في لبنان. بين حرية الأديان وحرية الصحافة (الرأي والتعبير). واذا كانت الحريتان تمارسان على نحو واسع في لبنان، فاننا نجد الاولى تمارس في حماية القانون فيما الثانية تمارس رغماً عنه. حرية الدين والمعتقد تتمّان في ظل قانون ٧ كانون الاول ١٩٥١ حيث بلغ التشريع اللبناني ذروة ليبراليته في المادة ٤١ منه. اما حرية التعبير ـ المطبوعات والمسرحيات ـ فلا تحميها القوانين بل، على العكس، لو كان للمراسيم الاشتراعية رقم ١ و ١٩٧٧/٢ (٨) ان تطبق بحذافيرها لكان لبنان سجناً كبيراً يناصب القيّمون عليه حرية الرأي والتعبير عداءً لا هوادة فيه.

وما يجب ان يكون مدعاة خجل اللبنانيين وحافزاً لهم لاصلاح قوانينهم هو ان قوانين سلطة الانتداب وقراراتها جاءت اكثر حماية لبعض الحريات التي صبا اللبنانيون الى تطويرها وتحصينها بعد تمتعهم بنعمة الاستقلال.

حسبنا المقارنة والمفاضلة بين قرار المفوض السامي رقم ١٥٧٦، الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ (٩) والمرسوم الاشتراعي رقم ٢ الصادر في ١٩٧٧/١/١.

فالتشريعان يتناولان الرقابة على المسرحيات. لكن، فيما القرار الاول ينص على «لجان من الاعيان» تقوم بأعمال الرقابة المسبقة، نجد المرسوم الاشتراعي الذي صدر عن سلطات الاستقلال بعد أكثر من نصف قرن من التمدن ينيط دور الرقابة المسبقة بمديرية الامن العام.

اما المرسوم الاشتراعي رقم ١ الصادر في ١٩٧٧/١/١ فهو أشد هولاً اذ يخضع جميع المطبوعات للرقابة المسبقة من قبل المديرية العامة للأمن العام التي «يعود لها ان تلغي كلياً او جزئياً ما هو مُعَدّ للنشر. كما لها أن تمنع صدور النشرة المعروضة على الرقابة اذا رأت داعياً

(٧) مجموعة التشريع اللبناني ـ الجزء الرابع ـ عقوبات.
(٨) مجموعة التشريع اللبناني الجزء الخامس ـ مطبوعات.
(٩) المرجع نفسه.

لذلك» (المادة ١).

المرسوم الاشتراعي رقم ١ هو قمة ثأر سلطة قصيرة النظر من حرية ضاقت بها. يصف غسان تويني بضعاً منها فيقول:

«حضر (محمد حسنين هيكل) اجتماع تحرير في «النهار» فاستغرب كيف اننا نقرّر، مثلاً، مهاجمة رئيس الجمهورية في عدد اليوم التالي. «كده مجموعة شبان من رأسهم» بدون مراجعة مرجع ولا رقيب. وان القاعدة نفسها تطبّق على موقفنا من هذه الدولة او ذاك الزعيم. ولم يصدّق محمد حسنين أنه كان يجلس الى الطاولة التي اتُّخذ عليها قرار انتخاب اكثر من رئيس جمهورية في لبنان، في حضور نواب ووزراء طبعاً بدل مجلس التحرير انما باشتراك صحافيين (١٠)».

صحيح ان العديد من الصحافيين من ابرز الصحافيين، عرفوا السجن في تلك الفترة. ولكن أليست التضحية بحرية الجسد والحركة في سبيل حرية الرأي افضل من التضحية بحرية الرأي خوفاً من السجن؟

غير أنه تؤخذ على المرحلة الاولى، رغم حسناتها، خطوة باتجاه تقييد حرية الصحافة. فالمرسوم الاشتراعي رقم ٧٤، الصادر تاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣ (١١) حول «تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية» قضى بايقاف إصدار تراخيص بالمطبوعات السياسية بهدف تخفيض عددها الى «٢٥ مطبوعة يومية سياسية وعشرين مطبوعة سياسية موقوتة» (دورية).

يصبو الناشطون في حقل حقوق الانسان الى رفع شتى ضروب الرقابة والقيد عن حرية التفكير والتعبير وإطلاق هذه الحريات وتعميمها بواسطة السمع والبصر والقراءة. أما حماية الآخرين والحيلولة دون الشطط في استعمال حرية التعبير فتبقى، كما هي الحال في الدول الديمقراطية محصورة في اطار المحاكم وفي أصول محاكمات موجزة تُنزل أقسى الغرامات المالية بالمدعى عليه اذا ما ثبت لها سوء النية وتزوير الوقائع او المبالغة فيها والتسبّب بالتعرض لسمعة الغير.

ط ـ حق تأسيس الجمعيات والاشتراك فيها.

لم يبلغ لبنان منزلة المجتمعات الديمقراطية التي لا تضع قيوداً على أي نشاط حزبي، مهما كانت عقيدته إلّا في أضيق الحدود. لكن لبنان لم ينحدر، حتى الآن، الى درك المجتمعات السلطوية حيث لا توجد أحزاب البتة او لا يرخَّص فيها إلّا للحزب الحاكم ولجبهة أحزاب مدجَّنة يرئسها.

ينشط معظم أحزاب لبنان في اطار تراخيص قانونية صدر بعضها في عهد الانتداب وبعضها الآخر في نهاية الخمسينات، وكذلك في النصف الاول من السبعينات. غير ان بقاء بعضها خارج اطار الترخيص يسيء لوضع حقوق الانسان في لبنان.

---

(١٠) غسان تويني يتذكر: جريدة الحياة اللبنانية ـ طبعة لندن ـ الحلقة السادسة ٢١ حزيران ١٩٩٠.

(١١) مجموعة التشريع اللبناني الجزء الخامس ـ مطبوعات.

والأمر لا يخلو من طرافة إذ يتعذّر على المتغنّي بنعمة الحرية والاستقلال أن يسوق مثل الجمعيات دليلاً على ظلم الأتراك وطغيان العثمانيين. ذلك أن قانون الجمعيات الصادر في «٣ اغسطس» ١٩٠٩ (١٢) والمهور بطغراء السلطان محمد رشاد هو اوفى بالحريات من المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٣ للعام ١٩٨٣ الذي ألغاه واستبدله بأحكام تقيّد حرية تأسيس الأحزاب.

فالمادة (٢) من قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٠٩ تنص على ما يلي:

«إن تأليف الجمعية لا يحتاج الى الرخصة في أول الأمر، ولكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها».

فيما المادة (٣٣) من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٣ (١٣) تنص على انه:

«لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية إلّا بترخيص مسبق يعطى بمرسوم ويُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية».

لكن المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٣، بالرغم من تحفظات دعاة حقوق الانسان حول معظم فقرات المادة (٤) منه التي تنصّ على الأحوال التي يُحظر فيها تأسيس الجمعيات، يلقى ترحيبهم لجهة مندرجات الفقرة (٥) من المادة المذكورة، اذ تحظر تأليف الجمعيات:

(٥) - «اذا كانت تتّسم، لجهة تأليفها او نشاطها او تسمية دوائرها او لجهة تدريب اعضائها او زيّهم او تجهيزهم او شاراتهم بتسمية التشكيلات العسكرية او شبه العسكرية سواء كانت مستقلة او ملحقة بجمعية».

ي - الحق في ادارة الشؤون العامة.

للمواطن في المجتمعات الديمقراطية دور في ادارة الشؤون العامة. فهو يدلي دورياً برأيه عبر التصويت في الانتخابات المحلية والمناطقية والوطنية. كما يُستفتى المواطن حول الشؤون المصيرية كلما طُرحت على الرأي العام.

فاذا وضعنا جانباً الاستفتاء، وهو اجراء لم يعرفه لبنان، نجد ان مشاركة المواطن في الانتخابات المحلية تقليد كان لبنان سباقاً اليه في المنطقة. فنظام متصرفية جبل لبنان، الصادر في ٩ حزيران ١٨٦١، ينصّ في المادة الخامسة منه على التالي: «ويرئس كل قرية شيخ ينتخبه الأهلون ويعيّنه المتصرف». وبعد تعديل النظام واتّخاذه شكله النهائي تحت اسم نظامات جبل لبنان الصادر في ٦ ايلول ١٨٦٤، نصّت المادة الرابعة على انه: «... لكل قرية شيخ يختاره الأهالي ويوليه الحاكم» (١٤).

---

(١٢) مجموعة التشريع اللبناني - الجزء الثاني - جمعيات.
(١٣) مجموعة التشريع اللبناني - الجزء الثاني - جمعيات.
(١٤) وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠ (عبد العزيز نوار)

كما منح نظام المتصرفية الأهالي حق انتخاب اعضاء مجلس الادارة وهو الهيئة العليا في المتصرفية التي تراقب اعمال المتصرف. فالمادة العاشرة من النظامات تنص على أن «اعضاء مجلس الادارة ينتخبهم الاهالي في كل قرية...».

لقد تواصل هذا التراث دون انقطاع تقريباً حتى ١٩٦٤، تاريخ آخر انتخابات بلدية و ١٩٧٢ عندما جرت آخر انتخابات نيابية. منذ ذلك الحين ولبنان محروم من كل أشكال الانتخابات الشعبية مما يشكل انتهاكاً متمادياً للمادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

لم يكن التطبيق خلواً من الشوائب، بل عابته ثلاث: تحديد الدوائر الانتخابية، الضغط والاكراه، واغراء المال.

يلعب تحديد الدوائر الانتخابية دوراً بارزاً في توجيه سير الانتخابات دون الحاجة الى تزوير مباشر لنتائجها. واتّسمت المرحلة الاولى بالاستعانة بهذا التحديد على نطاق واسع لتوجيه الانتخابات النيابية. فالدائرة الانتخابية الواسعة على مستوى المحافظة كانت عاملاً مساعداً للوجهاء وذوي الملكيات العقارية الواسعة، وهم قوام وعصب الحزب الدستوري. حتى اذا انتُخب الرئيس شمعون أعاد النظر في الدوائر الانتخابية وجعلها على مستوى القضاء بصورة عامة مع سلخ من هنا وإلحاق من هناك بحيث تأتي الانتخابات بمجلس نيابي يكون على مقدار من الولاء له.

برز عنصر الضغط والإكراه في المرحلة الثانية مصطحباً معه الترغيب بالمال. ولعب المال دوراً مزدوجا. فهو، من جهة، يؤمّن مكاناً لذوي اليسر على لائحة الزعيم القوي. ومن جهة اخرى، يغري المقترعين ويشتري أصواتهم. أما الإكراه فقد استشرى طوال انتخابات الستينات التي ارتُكبت انتهاكات واسعة فيها. فاحتُجز العديد من الوجهاء المحليين وحصل إرهاب بحق آخرين وعُرقلت العمليات الانتخابية بشتى الطرق، بما فيها اجراء التفتيش الدقيق على السيارات التي تنقل منتخبي المعارضة حتى انه لم تُستثنَ إطارات السيارات الأربع من التمزيق او التنفيس.

انتخابات العام ١٩٧٢ كانت دون انتخابات الستينات ضغطاً من قبل السلطة. لكن عنصر المال كان أشدّ استفحالاً، وتحديد الدوائر أساء الى صحة تمثيل الطوائف بحيث بات بعض الطوائف «رهائن» لطوائف اخرى. ومع تصاعد الحرب، ازدادت الهوة بين المواطنين ومن يُفترض بهم تمثيلهم خاصة نواب «الطوائف الرهائن» كالأقليات ومعظم الروم الأرثوذكس وبعض الشيعة.

غير أن ما ستلده الأيام هو أمرّ وأدهى. فبعد صرف النظر عن الانتخابات البلدية والنيابية والتجديد الذاتي للنواب، سوف يستأثر لبنان «بمفخرة» تعيين النواب. والطريف ان التعيين سوف يتمّ من قبل الحكومة! فأي رقابة على أعمال المجلس الوزاري ومحاسبته هي تلك التي سوف يجريها نواب عُيِّنوا من قبل هذا المجلس بالذات؟

فتحت عنوان «الإصلاحات السياسية» (أ) المجلس النيابي، يرد ما يلي:

فقرة (٦) يزاد عدد اعضاء مجلس النواب الى (١٠٨) مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتُملاء في صورة استثنائية، ولمرة واحدة، بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها».

لكن، من محاسن وثيقة الطائف أنها أفسحت للمواطنين مجال الاشتراك في الحياة العامة بانشاء مجالس للقائمقاميات، وفي ذلك تعزيز للمادة (٢١) فقرة (أ) من الاعلان العالمي والمادة (٢٥) فقرة (أ) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية.

ك ـ الحق بالضمانات الاجتماعية والعمل والراحة ومستوى معيشة لائق.

شهدت المرحلة الاولى بداية التشريعات الاجتماعية. لكن قفزتها الكبرى حدثت في المرحلة الثانية.

ففي ١٩٤٦/٩/٢٣ صدر قانون العمل اللبناني، وبعده بثماني سنوات، أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٥٤/٧٩٩٢٠ حول «انشاء نقابات عمال».

لم تكن مأثرة الفترة الشهابية تعزيز حقوق الانسان المدنية والسياسية. لكنها بذلت جهداً بيِّناً في مجال اعطاء المواطن حقوقه الاجتماعية وتحديث الدولة.

فقد أصدرت الحكومة في ١٩٥٩/٦/١٢ ستة مراسيم اشتراعية[١٥] طوَّرت بموجبها الجهاز الإداري. فأنشأت مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، ونظَّمت الادارة، وديوان المحاسبة، وأعادت النظر في ضريبة الدخل ورسوم الانتقال. وكان انشاء مصرف لبنان فيما بعد خطوة كبيرة نحو تنظيم النظام المالي وتحديثه.

كما صدر في العام نفسه مرسوم اشتراعي أنشأ مصلحة الانعاش الاجتماعي، وفي العام ١٩٦١ صدر قانون مجالس تنفيذ المشاريع الإنشائية. وفي ٤ ايار ١٩٦٢، صدر مرسوم ينظّم المدارس الرسمية للتعليم المهني، وبتاريخ ٢٦ ايلول ١٩٦٣، وُضع قانون الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ.

ل ـ الحق بالتعليم والاشتراك في الحياة الثقافية.

فشلت جميع حكومات لبنان في تأمين التعليم «مجاناً، في مراحله الاولى والأساسية على الاقل» كما نصت عليه المادة (٢٦) من الاعلان.

غير أن الفترة الشهابية خطت خطوات واسعة في توفير التعليم وجعله في متناول فئات اجتماعية ما كان ليتوفَّر لها لولا تلك الاصلاحات. فالى جانب نشر المدارس الرسمية في جميع جهات لبنان، بات التعليم الجامعي ممكناً ومتيسراً لمن لم تكن له طاقة على تحمّل نفقات الدراسة في الجامعات الاجنبية او لمن يفتقد الى اتقان لغات التدريس الأجنبية فيها.

---

(١٥) مجموعة التشريع اللبناني ـ الفهرست الزمني الجزء الاول

ففي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٩، صدر مرسوم تحت رقم ٢٥١٦ يضع نظاماً لكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية أُلحقت به أنظمة كليات اخرى، تمَّ جمعها في قانون الجامعة اللبنانية الصادر في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٧، الذي نصَّ على ثماني كليات ومعاهد أُضيف اليها فيما بعد كليات الطب والهندسة وطب الاسنان. وبات التعليم العالي اكثر تيسُّراً وأقل كلفة عندما صدر المرسوم رقم ٦١٤ في ١٩٧٧/١١/١١ القاضي بانشاء فروع للجامعة اللبنانية في المحافظات.

ما هو مصير حرية التعليم في ضوء نصوص وثيقة الطائف؟

وضعت وثيقة الطائف في بابها الثاني مشروعاً لاصلاح التربية والتعليم استوقفت الفقرة الأخيرة منه المهتمّين بقضايا حقوق الانسان. فهي تنصّ على:

«إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزّز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية».

وجد دعاة حقوق الانسان في «الانصهار الوطني» مخالفة وانتهاكاً لاحكام المادة الخامسة الفقرة (أ) من اتفاقية الاونيسكو للعام ١٩٧٨(ولبنان أحد موقّعيها) التي ترى: «ان الثقافة، وهي من صنع البشر جميعاً وتراث مشترك للانسانية والتربية بأوسع معانيها، تقدمان للرجال والنساء وسائل للتكيف ذات فعالية متزايدة ابداً، لا تتيح لهم فقط أنهم يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، بل ايضاً ان عليهم واجب احترام حق الجماعات البشرية كافة في التمتّع بذاتيتها الثقافية وفي تنمية حياتها الثقافية الخاصة بها في الاطارين الوطني والدولي، على أن يكون مفهوماً ان لكل جماعة أن تقرّر بملء حريتها أن تصون القيم التي تعتبرها من المقدمات الأساسية لذاتيتها. وأن تتولى عند الاقتضاء مواءمة تلك القيم أو إثرائها» (١٦).

من البديهي القول إن هذا المضمون يتعارض مع طرح «الانصهار الوطني».

حقوق الانسان خلال سنوات الحرب (١٧)

منذ خمس عشرة سنة ولبنان في ظلمة حرب هوجاء لا تبدو في الافق نهاية لها. سقط العديد والكثير ضحية الحرب. لكن حقوق الانسان كانت أبرز ضحاياها.

فلنعد ثانية الى جدول حقوق الانسان.

الحقوق القضائية

هُدرت الحقوق القانونية هدراً يكاد يكون تاماً. فقد توقف العمل في قصر العدل ومعظم المحاكم او كاد. وإن تحرَّك فضمن أدنى الحدود. وحلَّت محل المحاكم الرسمية هيئات لا صفة

(١٦) مقررات الطائف وحقوق الانسان ـ منشورات مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)

(١٧) معظم المعلومات الواردة في هذا الفصل مستقاة من محفوظات مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)، وبعضها نُشر في تقارير المؤسسة السنوية للعامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

قانونية لها تفصل في النزاعات بشكل مزاجي وعشوائي، دون الرجوع الى أحكام قانون او أصول محاكمات ودون حضور محامين. تنزل ما شاءت من أحكام، بما فيها احكام الإعدام، وتنفذّها بواسطة مسلّحين مقنّعين. وتعمد احياناً الى ايجاز الأصول وتقصير المهل كأن يطلق احد زعماء المسلّحين النار على رأس أحد أتباعه تأديباً له أمام عدسات المصوّرين.

وحتى ميليشيا وزير العدل آنذاك نفّذت أحكاماً بالإعدام خارج اطار القانون مما حدا بأحد كبار القضاة ـ لم يشأ أن نذكر اسمه ـ الى توجيه كتاب احتجاج الى الوزير.

أمـا السجون والمعتقلات وأماكن التوقيف فظنّي، واكاد أقول يقيني، ان القيّمين عليها هم من المرضى والشذاذ الذين يطربون لمآسي الآخرين ويتلذّذون بالتعذيب ويشغفون بكل جديد مستحدث من أساليبه.

وبديهي أن لا حرمة للأموات عند مَن لا يحترم الاحياء، فجثث الذين أُعدموا والذين قضوا تحت التعذيب او بسبب سؤ التغذية، تُتلف او تُطمر في حفر جماعية او تُرمى في البحر او تحت الجسور او في أماكن النفايات. اما القلة المحظوظة التي خرجت من تلك الدياجير فتراها مشبعة بالذعر تمسك عن الخوض او حتى الإشارة الى تجربتها المرعبة. والشبه كبير في أساليب التعذيب والمعاملة بين مختلف الفئات المسلّحة. فالقليل الذي يخرج من حلقة الصمت الفولاذية تلك يروي عن حشد أعداد كبيرة من الموقوفين في حجرات صغيرة مظلمة ـ كثيراً ما تكون في أقبية تحت الأرض ـ والبعض منهم قد وُضع في زنزانات فردية دون المترين طولاً، وقد ذكر أحدهم أنه بقي مقيّداً لفترة طويلة حيث أُزلجت احدى يديه بقيد حديدي مثبت في الحائط والأخرى بقيد مثبت في أرض الحجرة.

أشكال التحقيق تتماثل. فتُعصب عينا المعتقل ويُدفع دفعاً الى الاستجواب متعثراً على السلالم، يهوي حيناً ويستوي حيناً آخر حتى يصل الى غرفة التحقيق وقد بلغت معنوياته الدرك الأسفل. والتعذيب والعنف الجسدي بات جزءاً لا يتجزّأ من اجراءات التحقيق.

زيارة المعتقلين محظورة حظراً تاماً، ربما لأن الاعتقال يتمّ في سرية تامة، وتتفادى الجهات المحتجزة الاعتراف باجراءاتها. أما في الاحوال الاستثنائيـة التي كانت تُجـاز فيها زيـارة الموقوفين، فكان يتمّ إجلاس المعتقل بعيداً عن الزائر بحيث يتبادلان الحديث بصوت عالٍ ودون الاستعانة بألفاظ أجنبية.

كانت المعلومات المتوافرة لدينا عن الغذاء والاوضاع الصحية متضاربة. بعضهم قال ان طعام المعتقلين كان لا يختلف عن طعام المقاتلين، والبعض الآخر أفاد بأن ما كان يُدفع به اليهم كان ضئيل الكمية وقليل النظافة غالباً.

واخيراً مع أن الفرق ما زال شاسعاً بين اجراءات الجيش في المتنين وممارسات الميليشيات في سائر المناطق، غير أن بعض التجاوزات تمّت مؤخراً في اطار الاجراءات الأمنية التي تُتّخذ في مناطق الجيش.

الحياة الخاصة

تعود بداية استباحة الحياة الخاصة الى المرحلة الثانية في الستينات. لكن تلك الاستباحة، على شدة وطأتها احياناً، تكاد لا تكون شيئاً يُذكر ازاء الدرك الذي بلغته في ظل حكم المسلّحين. فخلال سنتين من حكم الأصوليين لطرابلس، فُرضت أحكام على المأكل والمشرب واللباس وأماكن عبادة الأقلية في المدينة. اما لجهة الرقابة على الهاتف، فبينما كان هذا التعدي محصوراً في المسؤولين - حتى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في عهد الرئيس حلو - والمشبوهين، فقد توسّع خلال حكم المسلّحين ليطال جميع المواطنين دون استثناء.

لا علم لنا بأن المسلّحين تعرَّضوا للمراسلات. ربما لنقص في التجهيزات او بسبب توقف الخدمات البريدية في لبنان.

لقد فرض المسلّحون مؤخراً على بعض القاطنين في مناطق سيطرتهم تعبئة استمارات شخصية، والطريف في الأمر ان ملاحظة أُضيفت الى أسفل الاستمارة تحذّر من «السهو والخطأ».

وفي بعض المجمّعات السكنية القريبة من الخطوط الأمامية يتوجّب على الزائر أن يستحصل على إذن خطي يذكر فيه اسم من سيزور ووقت الزيارة، وان يختم ويوقّع في اثناء الدخول وعند الخروج. وعليه ان يتقيّد بزيارة من ورد اسمه في الاذن دون غيره.

الاقامة والانتقال واللجؤ

لم تعد الاقامة حقاً للمواطن بل باتت امتيازاً يمنحه المسلّحون او يحجبونه لأسباب ينفردون في تقريرها. مئات الألوف أُخرجوا بالقوة من أماكن سكنهم وأملاكهم او هربوا منها اتقاءً لأخطار على حياتهم. قلة منهم استطاعت تأمين أماكن لائقة او شبه لائقة لاقامتهم. أما القسم الأكبر فقد لجأ الى اماكن مؤقّتة انتقل بعدها الى خرائب في اماكن خطرة او حلّ في أملاك مهجَّرين من طائفة أخرى. وأصاب هؤلاء ما يصيب عادة المقتلَعين من بيئتهم الطبيعية والذين يعانون البؤس والفاقة. فقد تفشّت في أوساطهم عادة تعاطي المخدّرات وزراعتها والاتجار بها، وكذلك ممارسة البغاء، وكثيراً ما تمّ ذلك في حماية المسلّحين ولحسابهم.

أحد (كبار الزعماء غمز مؤخراً من قناة بعض محازبيه الذين يتاجرون بعاملات من التابعية السريلانكية). اما السفر الى الخارج فيكون تحت مراقبة السلطات الأمنية السورية في مطار بيروت ومرفأ طرابلس وسلطات المسلحين في غيرها من المرافىء. ويشعر المسافر بالعجز ازاء ما يمكن ان يقوم به هؤلاء من اجراءات تعسفية قلما استطاع المواطن المراجعة لرفعها.

الجنسية

إن حجب الحق بالجنسية عن عشرات الألوف من مستحقيها طوال فترة الاستقلال قدم ضحايا الانتهاك وبغيرهم من المقيمين - وبخاصة الفلسطينيين منهم - على إتلاف قيود الأحوال

الشخصية في مطلع الأحداث. فقد أُحرقت قيود النفوس في صيدا وجرى تزوير إخراجات قيد في المناطق المسيحية بواسطة المسلَّحين، وغالباً ما تمّ ذلك لقاء بدل مالي.

حق الزواج دون قيد

أدَّت الحرب الى نتائج غريبة على مستوى الزيجات المختلطة بين الطوائف والمذاهب. فان تزايد هذه الزيجات الذي نشط في الستينات والسبعينات (والذي بولغ كثيراً في حجمه) بدأ بالتقلّص مع استشراء الحرب. وحتى الزواج بين ابناء المذاهب المختلفة لدى المسلمين أخذ بالتراجع بينما ارتفع الزواج المختلط بين مختلف المذاهب المسيحية ارتفاعاً كبيراً.

لقد سُجّلت في طرابلس خلال سيطرة الأصوليين حالات اضطهاد للمسيحيين المتزوجين من مسلمات، اذ استخرج الأصوليون من قيود الاحوال الشخصية قيود الزواج تلك وخيّروا أصحاب العلاقة بين أن يشهروا إسلامهم او ان يتركوا زوجاتهم مما أجبر معظمهم على ترك المدينة.

حق التملك

أساءت الحرب الى حق التملك فتمَّ وضع اليد على أملاك المهجَّرين من قبل المسلَّحين. ولم يقتصر الاعتداء على ملكية اولئك الذين ينتمون الى أديان مختلفة بل طال من يجمعهم الدين انما تفرّقهم السياسة، كما هي حال اعضاء حزب الكتائب في مناطق نفوذ الرئيس فرنجية وأملاك بعض آل حماده في بعقلين والقرى المجاورة.

وفي دورات العنف الأخيرة، هاجر عدد كبير من المسيحيين وعائلات العسكريين من مناطق نفوذ مسيحية الى مناطق مسيحية أخرى، أما تحت الضغط او على سبيل الحيطة.

وسُجِّل العديد من حالات إحتلال المهجَّرين شققاً فارغة في مختلف المناطق في حماية المسلَّحين. يمكن فهم هذه الاحتلالات على المستوى الانساني، لكن ما لا يمكن تبريره هو اقتصار الاحتلالات على ملكية المواطن العادي دون ملكية صاحب النفوذ او الثروة. كما انه كان حريّاً بالمشترع تنظيم عملية الانتفاع بهذه الشقق بحيث يجري اخلاؤها اذا انتفت الحاجة اليها، وضمان حسن استعمالها من قبلِ شاغليها، وربما كان بالامكان أن تسدِّد الخزينة العامة بدل ايجار او بعض البدل لقاء الانتفاع بها كما حدث في اوروبا اثناء الحرب العالمية الثانية.

حرية الدين والعبادة

قلّصت الحرب حرية الدين والعبادة. وفي كثير من الأحوال قضت عليها بتدمير أماكن العبادة نفسها. لكن، في المقابل، نشط التعبيد الديني على نحو لم يسبق له مثيل في لبنان. ويتبدّد هذا التناقض متى ادركنا أن الطوائف تمارس حريتها دون قيود في مناطق نفوذها. بينما تكاد تكون مقيَّدة دون حرية خارج مناطق نفوذها.

من مظاهر الحرب ايضاً إقبال شديد على ممارسة الشعائر الدينية وانخراط واسع للشباب

في صفوف رجال الدين. لكنّ الأكثرية الساحقة من هؤلاء هي إما ممّن لم يعرفوا في حياتهم أية تجربة وجودية وتعايشية مع سائر الأديان او ممن افتقدت تجربتهم الوجودية مع ابناء أديان مغايرة الى الحدّ الادنى من الحرية والكرامة من جراء معيشتهم مهيضي الجناح في ذمة طائفة لا تكتم احتقارها لهم. لذلك نراهم إما متهافتين الى استرضاء تلك الطوائف ودعم مطالبها، ولو كانت على حساب حقوقهم، وإما معتمدين موقفاً متصلباً ازاء مطالب سائر الطوائف ومشاعرها ولو كانت محقّة.

تلك جميعاً إمارات على ظاهرات لا تساعد اساساً لتوطيد حقوق الانسان في المستقبل.

حرية الرأي

قضت الحرب على اختلاط الآراء وقوّضت حرية التعبير عنها وباتت رقاع حرية الرأي تنطبق تمام الانطباق على الخرائط العسكرية، فشجاعة الشجعان في المقام الاول وحرية الرأي في المقام الثاني.

معيار حرية الرأي هو حماية أولي السلطان لمن لا يرى رأيهم. فاذا اعتمدنا هذا المعيار وجدنا الصحافة مقيَّدة غير حرة، اذ لا نراها تجرؤ على كتابة كلمة واحدة ضد أولي الأمر والنهي في مناطقها، بينما تصبّ حممها دون هوادة على خصومهم. لكن الإنصاف يقضي بأن نستثني منطقة المتنين في لبنان حيث تصدر صحافة يومية تكتب ما لا أخال صاحب السلطة، تمنّى قراءته.

أما الدوريات، وبخاصة الدينية منها، فمن الغريب أن توزيعها ما زال طليقاً. فمجلة المنطلق الأصولية، مثلاً، ما زالت تُباع في منطقة المتن. وتوزيع الكتب ما زال يتم تبعاً للخارطة الجغرافية لا العسكرية. إلاّ أن لهذه القاعدة استثناءات من المصلحة ألاّ تستمرّ طويلاً.

حرية العمل السياسي

الخرائط العسكرية هي ايضاً حدود العمل السياسي. فقد شُجبت امتدادات جميع الأحزاب وتقلّصت في حياض لها تحميها بنادق مسلّحيها ومسلّحي جبهات سياسية تنخرط فيها او تترأسها. لكن، صدر مؤخراً عن الرئيس ميشال عون تصريح يعد بإطلاق حرية العمل السياسي في منطقته في إطار القانون. وبدأ فعلاً وضع النيّة موضع التنفيذ العملي.

الحق بالمشاركة في ادارة الشؤون العامة

هو الحيِّز الوحيد الذي سجَّلت فيه الحرب تقدماً على الفترة الطبيعية. قلّما يهمّ القول إنه اجراء اضطرت اليه القوى الفعلية اثر غياب القوى الرسمية. فالواقع يبقى ان ثمة هيئات شعبية نشطت في جميع المناطق اللبنانية، وبنسب متفاوتة من حيث النجاح، لكنها في جميع الأحوال عوَّضت غياب خدمات الدولة وأمّنت حاجات المواطن الأساسية.

حقوق العمال والحقوق الاجتماعية

إن الأزمات والدمار والرسوم الإضافية والخوّات والتعطيل وفقدان مصداقية تسليم الانتاج اللبناني، واخيراً، الزيادات الاعتباطية على الأجور والمفاعيل الرجعية التي وصفها أحد الصحافيين «بالرشوة الاجتماعية»، جعلت من العمال طليعة ضحايا الحرب فعمّت البطالة صفوفهم، وبدلاً من ان يقبضوا المعاشات بشرف وكرامة بات العمال على لوائح ذلّ المساعدات العينية والصدقات. كما أدّت الحرب الى وضع العراقيل امام استفادة العمال من تقدمات الضمان الاجتماعي.

تجدر الاشارة ايضاً الى اجراء غريب من نوعه، وهو ربط حق الموظفين بمعاشاتهم، بمن فيهم القضاة والاكاديميين وضباط الجيش، بتوقيعهم على اعلان ولاء للحكومة، وهو اجراء لا ينتهك حقوق الانسان والقوانين فقط بل يفتقد الى بديهيات الشجاعة والشرف من جهة متّخذيه.

الحق بالتعليم

من ضحايا الحرب ايضاً التعليم في لبنان. فبعد تردّ تدريجي لمستوى التعليم وتقطّع اجراء الانتخابات الرسمية ثم توقيفها، اقفلت دور العلم في الشطر الأعظم من لبنان معظم السنتين الفائتتين.

وحتى بعد إعادة فتح المدارس، يتردّد معظم ذوي التلامذة في إرسال اولادهم الى مدارس معرَّضة للقصف اليومي في أماكن قد تقفل لأي حادث أمني، بحيث يُحتجز الطلبة بمن فيهم الأطفال لأيام عدة. ليس ذاك بالخطر النظري بل هو تجربة اليمة عاشها الطلبة وذووهم في شهر شباط المنصرم.

* * * *

لقد مرّ لبنان، منذ إقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان العام ١٩٤٨، بمرحلة أولى إتّصفت بحماية معقولة للحقوق المدنية، لكنها افتقدت الى وعي كافٍ للحقوق الاجتماعية بما فيها حق التعليم. تلت المرحلة الاولى مرحلة ثانية عُني فيها القيّمون على الشؤون العامة بالحقوق الاجتماعية والتعليم، انما رافقها انحسار للحقوق المدنية. ونحن الآن حيال مرحلة جديدة حيث تقلق المعنيين بشؤون حقوق الانسان القيودُ التي وضعتها وثيقة الطائف، التي تعهّدتها دول لم تُعرف بشدّة تعلّقها بحقوق الانسان، ويزداد القلق حين يتعلق الأمر بحرية التعبير والتعليم وخاصة تعيين النواب. لكن لبنان ما زال في خضمّ حرب أطاحت بحقوق الانسان بمعظم اشكالها او كادت.

عرف العام ١٩٤٨ احداثاً مهمة. فهو ليس فقط عام اعلان حقوق الانسان، انه ايضاً تاريخ وفاة نيكولاي برديايف، وكان برديايف اصرّ على كلمة «انتقال» بدلاً من «وفاة».

أرى أن أختم بحثي بقول للمفكر الروسي عن الحرية (١٨) :

«ليس المجتمع ولا الأمة ولا الدولة بأشخاص. فالأنسان كشخص يمثّل قيمة تعلوها. لذلك، فمن حقوق كل انسان ومن واجباته ان يدافع عن حرياته الروحية في وجه الدولة والمجتمع. وغالباً ما نجد في حياة الدولة والأمة والمجتمع قوى داكنة شيطانية تسعى الى إخضاع الانسان والاشغاف به، فيصبح أداة لتحقيق غاياتها».

(١٨) History of Russian Philosophy - N. Lossky

مخطط كيسنجر
بين الحقيقة والخيال

«المؤامرة الكيسنجرية» أو «مخطط كيسنجر» أو «خطة كيسنجر»، عبارات قلما خلا منها تحليل سياسي او مقال صحفي او حتى دراسة رصينة، منذ العام ١٩٧٥. كثيرون كتبوا في ذلك، والغالبية اجمعت على وجود مشروع كيسنجري لضرب التعايش في لبنان.

وقد نشرت «الدفاع الوطني اللبناني» في عددها الأول دراسة للدكتور فريد الخازن بعنوان:

العلاقات اللبنانية ـ الاميركية في سياسة التوازن الاقليمية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩.

ركّز فيها على «مختلف جوانب الدور الأميركي في الأزمة اللبنانية، والذي يتميّز عن سواه بأنه رافق الأزمة اللبنانية بكل تقلباتها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٩٧٥ حتى اليوم». وتلقّت إدارة المجلة، من جملة ما تلقّت، تحليلاً كتبه الصحافي والباحث نبيل خليفة بعنوان «مقاربة سياسية لمخطط كيسنجر» ردّ في جزء منه على الدراسة وفنّد بعض ما ورد فيها.

وقد رأت المجلة نشر التحليل المذكور في إطار ملف بعنوان«مخطّط كيسنجر بين الحقيقة والخيال» ويتضمن إضافة إلى مقال الإستاذ خليفة دراسة توضيحية للدكتور فريد الخازن بعنوان: «من بيروت إلى عوكر:السياسة الأميركية بين الواقع وهاجس المؤامرة»، ومقالاً للدكتور مرغريت الحلو بعنوان «رأي في المؤامرة الكيسنجرية وموقع لبنان في السياسة الخارجية الأميركية».

انّ طرح الدراسات الثلاث المتضاربة في ملف واحد محاولة لالقاء الضوء على موضوع لطالما أثار جدلاً لم يحسم بعد.

مقاربة سياسيّة لمخطّط كيسنجر!

نبيل خليفه *

سيصدر قريباً للباحث والصحافي نبيل خليفه كتاب بعنوان: «لبنان في ستراتيجيّة كيسنجر». هذا الكتاب يعيد المأساة اللبنانية الى جذورها الحقيقية بعد أن ضاع اللبنانيون (او ضُيّعوا) في التفاصيل. فمنذ بداية الحرب اللبنانية (١٩٧٥) والحديث قائم حول «المؤامرة الكيسنجرية». ولكن، على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الموضوع، نظراً لارتباطه بالسياسة الاميركية وتجليّاتها الاقليمية والدولية، فإنه لم تقم دراسة علمية توضح حقيقة ومبررات وأبعاد «مخطط كيسنجر» حول لبنان والمنطقة. ويرى مؤلّف الكتاب أنه من دون هذه الدراسة «يصعب، بل يستحيل فهم الكثير من مسار الحرب اللبنانية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. كما يصعب (ويستحيل) من دونها فهم السياسة الاميركية حيال لبنان على امتداد السنوات العشرين الماضية... وربما على امتداد السنوات العشرين القادمة!».

الكتاب في ثلاثة اقسام (مع ملاحق بعضها يُنشر لأول مرة):

- القسم الأول فيه مقاربة سياسية لمخطط كيسنجر يعرض فيه المؤلِّف نظرة بعض اللبنانيين

* صحافي - باحث، مدير مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث (مَبْدا).

(من سياسيين وإعلاميين وأكاديميين) الى هذا المخطط.
- الثاني فيه مقاربة جيو - ستراتيجية لفكر كيسنجر ولموقع لبنان ووظيفته في هذا الفكر.
- اما القسم الثالث فيدور حول هذا التساؤل: هل كان امام لبنان، (ولا يزال أمامه)، فرصة للخروج من «قَدَريّة» الفكر الكيسنجري؟!.

مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» تنشر القسم الأول من الكتاب، وفيه ثلاثة آراء (لسياسيّينْ وأكاديمي)*:

- العميد ريمون اده الذي يتّهم كيسنجر بأنه وراء كل ما حصل ويحصل في لبنان.
- العماد ميشال عون الذي يرى ان اميركا (عبر كيسنجر) هي وراء الكثير مما يحصل في لبنان.
- الدكتور فريد الخازن الذي يبرّىء كيسنجر (والولايات المتحدة) وينفي وجود مثل هذا المخطط!

كما تنشر جزءاً من «المقاربة السياسية لمخطّط كيسنجر» وهو يستعرض فكرتين رئيستين:

- مدى صحة وجود مخطّط كيسنجري عام.
- بعض المقوّمات الأساسية لفكر كيسنجر الستراتيجي.

١ - ثلاثة آراء في «ستراتيجية كيسنجر».

العميد ريمون اده.

قصة ريمون اده، عميد حزب الكتلة الوطنية، مع مخطط كيسنجر هي قصة طويلة ولعلّها الأكثر اثارة واهتماماً بين السياسيين اللبنانيين. فهو أول وأكثر من تكلّم على مؤامرة كيسنجر... ولا يزال. وهو اول من نبّه الى مخاطر هذه المؤامرة ونتائجها المدمرة على لبنان والمنطقة... وهو اكثر الذين اقتنعوا بوجودها وتابعوها في خطوطها العريضة والدقيقة، وسعوا لمواجهتها بالوعي المطلوب في لبنان واوروبا واميركا. وباختصار، فالعميد اده هو «اختصاصي» في موضوع مؤامرة كيسنجر: في تاريخها، ووجودها، وأهدافها، والأدلة عليها، وتجلّياتها، وأطرافها، ومدى استمرارها... وطرق مواجهتها!

- يشدّد العميد اده في تصريحاته، على أنه أوّل من تنبّه ونبّه الى وجود مؤامرة كيسنجرية على لبنان والمنطقة. وميزته في ذلك، ليست كونه السبّاق في الاطّلاع على المؤامرة فقط، بل في مسارعته الى كشفها والتحذير منها. وهو بهذا يلوم الرئيس فرنجيه من طرف خفي عندما صرّح الرئيس فرنجيه «بأن كيسنجر أبلغه العام ١٩٧٤ أن الحل هو باعطاء الجنوب للفلسطينيين» قائلاً:

* من الاسماء التي يعرض المؤلف وجهة نظرها في موضوع «مخطط كيسنجر»: الرؤساء فرنجيه وسركيس، وبشير الجميل. الشيخ بيار الجميل، الاباتي شربل قسيس، الشيخ محمد حسين فضل الله والسادة: كمال جنبلاط، محسن ابراهيم، فؤاد بطرس، اتيان صقر، الامير فاروق ابو اللمع، انطوان خويري، اميل خوري، نبيل خليفه.

«لقد تأخر تصريح سليمان فرنجيه هذا من ١٩٧٤ حتى ٤ ايار ١٩٧٨ حيث قال في مقابلة مع مجلة الجمهور. ,ليته فعل هذا بعد مقابلته مع كيسنجر (١).

■ ـ كيف، ومتى، وعلى يد من اطّلع العميد اده على مخطط كيسنجر؟.

جواب العميد عن ذلك واضح: فهو لم يتخيَّل ولم يستيقظ مثل هذا المخطط ـ المؤامرة بل أطّلع عليه من مصادر اميركية:

● اول المصادر «صحافي اميركي معروف» (لم يذكر العميد اسمه في تصريحاته) «وقد اطّلعت عليها (يقصد المؤامرة) في هذا الاوتيل (برنس دي غال في باريس) وأنا في طريق عودتي من الاتحاد السوفياتي (آب/اغسطس ١٩٧٤)، والذي أطلعني عليها صحافي اميركي معروف. مثل غيره من الصحافيين الاميركيين الكبار، اطّلع على امور كثيرة مهمة، ربما أكثر من بعض اعضاء مجلس الشيوخ (٢)» وفي تصريح له بعد احدى عشرة سنة، يكرّر العميد القول: «وقد نبهني الى هذا المخطط الكيسنجري صحافي اميركي صار الآن في ذمة الله (٣)». ويقول ايضاً: «في آب ١٩٧٤، التقيت شخصية اميركية في باريس قالت لي: إن ما يجري في قبرص هو تنفيذ لسياسة كيسنجر وسوف يجري قريباً في لبنان (٤)». ولهذا يقول العميد: «إن قبرصة لبنان وبلقنة المنطقة تعبيران لا انفكّ أرددهما منذ العام ١٩٧٤ (٥)».

● المصدر الثاني هو أحد اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي وعضو لجنة الشؤون الخارجية برفقة زميل له (ولم يذكر العميد اده اسميهما) «التقيت به في بريطانيا، قال لي: «اميركا تعتبر أن الشرق الأوسط يضم بلداناً يمكن الاستغناء عنها. وسألته: ما هي الدول التي لا يمكن الاستغناء عنها. اولاً حسب المنظار الاميركي؟ اجاب: اسرائيل سوريا والعراق. وعندما سألته عن الدول التي يمكن الاستغناء عنها أجاب: لبنان (٦)» وقد اطلع الشيخان الاميركيان العميد، في اللقاء ذاته، على خريطة للشرق الاوسط لا اثر للبنان فيها!.

● المصدر الثالث «اتصالات العميد بالدوائر الاميركية في واشنطن ونيويورك وهي تدفعه الى الاعتقاد، ويا للأسف، بامكان تقسيم لبنان، الأمر الذي لن يُغضب اسرائيل (٧)». وقد تمّت هذه الاتصالات من خلال زيارات العميد للولايات المتحدة. «المعروف، يقول العميد، انني زرت اميركا مرتين قبل ان اتّخذ موقفي: الأول في كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٧٥، والثانية في

---

(١) السفير، ٢٤ـ٩ـ١٩٧٩.

(٢) الديار، ١ـ٧ كانون الأول ١٩٧٥. نُشر في: ريمون اده: كلمات ومواقف ١٩٥٣ـ ١٩٧٨ ص ٢٧ـ ٢٨.

(٣) الافكار، عدد ٢٣٦، ٢٩ـ١٢ـ١٩٨٦.

(٤) الوطن العربي، عدد ٤١٠، ٢١ـ١٢ـ١٩٨٤.

(٥) الافكار، مصدر سبق ذكره.

(٦) الوطن العربي، عدد ١٤٨، ١٤ـ١٢ـ١٩٧٩.

(٧) انطوان خويري ـ حوادث لبنان ١٩٧٥ الجزء الأول ـ دار الابجدية ١٩٧٦. من تصريح للعميد خلال وجوده في نيويورك ٢٦ـ١٢ـ٩٧٥ ص ٥٨١.

كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٦، وقابلت جوزف سيسكو الذي كان مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرقين الأدنى والأوسط وغيره. وناقشت معهم الوضع من موقع مسؤوليتي كرئيس حزب وكنائب (٨)».

■ ـ ما هي اهداف مؤامرة كيسنجر في نظر العميد اده؟

يمكن اختصار أهداف مؤامرة كيسنجر على لبنان، بالعودة الى تصريحات العميد اده، على الشكل التالي:

● تقسيم لبنان وتقاسمه بين سوريا واسرائيل. «ان خطتك، يقول العميد في كتابه لكيسنجر (٩)، لا تقضي باعطاء كل لبنان لسوريا بل جزء منه فحسب: البقاع وطرابلس وسهل عكار التي أعادتها فرنسا الى لبنان بناء على طلب اللبنانيين العام ١٩٢٠. ويكون ضمّ هذه الأراضي الى سوريا تعويضاً للجولان الذي لن تتنازل عنه اسرائيل على رغم كل الجهود التي يمكن أن تبذلها». ويضيف العميد: «وتدّعي أنسنة السوء أنك قرّرت تقسيم لبنان الى ثلاثة اجزاء: الاول شمالي طريق الشام ـ شتورة يخصص للمسيحيين. الثاني، ويقع جنوب الطريق المذكورة حتى نهر الليطاني يعطى للبنانيين المسلمين وللفلسطينيين.
والثالث، يقع بين الليطاني والحدود اللبنانية الاسرائيلية، تحتلّه اسرائيل من أجل مسألة مياه». «لأن مشكلة لبنان مع اسرائيل اولها مياه وآخرها مياه».

● توطين الفلسطينيين في القسم الاسلامي من لبنان. «نعم، أنا اتّهمت كيسنجر (يقول العميد) بانه هو الذي تبنّى مشروع موشي ديان الذي يرى أن حل القضية الفلسطينية يبدأ بتوطين الفلسطينيين في الدول العربية التي يتواجدون فيها (١٠)». «إن لبنان يتعرّض لخطر القبرصة. كأنه الحل الوحيد الممكن فيصبح جزء منه ذا غالبية اسلامية على أن يقيم فيه ٤٠٠ الف فلسطيني وتظل بيروت العاصمة المشتركة (١١)».

● تدمير المقاومة الفلسطينية المتواجدة عسكرياً وسياسياً واعلامياً في لبنان. «فكيسنجر (يقول العميد) هو واضع المؤامرة الاميركية ـ السورية ـ الاسرائيلية ليجعل من لبنان مقبرة المقاومة الفلسطينية.. ويقسّم لبنان عدة أقسام وتضع سوريا يدها على سهل البقاع وطرابلس وسهل عكار تعويضاً لها عن الجولان (١٢)».

وفي الحالتين (حالتي التوطين والتدمير) يرى العميد: «أن القضية اللبنانية ما أثيرت في

---

(٨) الديار، مصدر سبق ذكره. نشرت في: ريمون اده، كلمات ومواقف. ص ٢٧.
(٩) كتاب مفتوح وجّهه العميد اده الى كيسنجر في ١٢ـ٦ـ١٩٧٦، اي بعد اسبوع من دخول الجيش السوري الى لبنان، ونُشر الكتاب في الدستور. لندن. عدد ٢٣٧ تاريخ ٢٧/٨/١٩٨٤ مع جواب كيسنجر عليه.
(١٠) المستقبل، عدد ١٧٨، ٢٦ـ٧ـ١٩٨٠.
(١١) من حديث إده في نيويورك ٢٦ـ١٢ـ١٩٧٥ ـ نقله انطوان خويري، حوادث لبنان، الجزء الاول، مصدرسبق ذكره، ص ٥٨١.
(١٢) من حديث اده ٢٢ـ٦ـ١٩٧٦ ذكره انطوان خويري، حوادث لبنان، الجزء الثاني، ١٩٧٦، ص ٥١٣.

الاساس ضمن المؤامرة الكيسنجرية، التي ما زالت قائمة، إلا بنيّة ربط هذه القضية (اللبنانية) بالقضية الفلسطينية وايجاد حل للثانية على حساب الأولى (١٣)». وفي هذا يقول العميد: «أنا لا أقول إن كيسنجر خان بلاده. ولكنه كي يحافظ على اسرائيل وكي تبقى (اسرائيل)، قضى على لبنان. لأي سبب؟ بسبب الاربعماية ألف فلسطيني المطلوب توطينهم في لبنان (١٤)».

● المحافظة على اليهود واسرائيل وتقوية الدولة العبرية، وبالتالي تقوية الوجود الاميركي في الشرق الاوسط. «كيسنجر أراد، كيهودي، أن يحافظ على اليهود في المنطقة ـ مع أن اليهود في اسرائيل اعتبروه خائناً ـ وكوزير خارجية اميركا، أراد أيضاً أن يخدم بلاده عن طريق تقوية اسرائيل التي تمثّل الخط الدفاعي الأميركي الأول في المنطقة البترولية (١٥)».

● بلقنة المنطقة وخلق دويلات طائفية الى جانب اسرائيل بحيث يستتبع تقسيم لبنان، تقسيم سوريا والعراق. وفي هذا يقول العميد: «ما زلت أؤكّد أننا امام مخطط اميركي يهدف الى تقسيم لبنان. وهو تقسيم سيؤدّي في حال حدوثه، في المدى القريب او البعيد، الى انفجار الوضع في سوريا. والهدف من هذا خلق عدة دول ذات طابع طائفي الى جانب اسرائيل، تكون بمثابة دول عازلة (Zone-Tampon) تساهم في تثبيت الدولة اليهودية. المخطط هو بلقنة المنطقة» (١٦). ولدى العميد «صورة فوتوغرافية لوثيقة سلّمها لشخصية روحية كبيرة تكشف المؤامرة وتتحدث عن تقسيم لبنان وسوريا والعراق، وذلك من أجل ضمان سيطرة اسرائيل على هذه المنطقة». وفي هذا السياق، يقول اده «أنه العام ١٩٧٥، أبلغ بطريرك الموارنة وبعض القيادات المسيحية (١٧) ان هناك مؤامرة سورية ـ اميركية ـ اسرائيلية ترمي الى تقسيم لبنان حيث تأخذ اسرائيل حصة منه وتسترجع دمشق المناطق التي سُلخت في بداية الانتداب (١٨)».

● ضرب النموذج اللبناني بوجهيه:
- الليبرالي المزعج للدول العربية (للأنظمة العربية).
- التعايشي (المسيحي ـ الاسلامي) المزعج لإسرائيل.

وفي هذا يعتبر العميد «أن الديمقراطية الليبرالية التي كان هذا البلد رمزاً لها. كانت تزعج العديد من الدول العربية. كما أن النموذج اللبناني ـ أرض الأخاء بين الطوائف والتعايش بين الديانات المختلفة ـ كان يزعج اسرائيل... من اجل هذا كان من الضروري التضحية بلبنان (١٩)».

---

(١٣) من حديث للعميد ٢٣ـ١٠ـ١٩٧٩، ذكره انطوان خويري، حوادث لبنان، ١٩٧٩، الجزء الثاني، ص ٤٨٣.
(١٤) ريمون اده، كلمات ومواقف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
(١٥) المصدر السابق.
(١٦) من مقابلة مع العميد أجراها اريك رولو، صحيفة لوموند، ١٦ـ١٢ـ١٩٧٥، ونُشرت في: ريمون اده، القبعات الزرق في لبنان، تصريحات ومواقف، منشورات جمعية فرنسا ـ لبنان الجديد ـ ١ (بدون تاريخ)، ص ١٢.
(١٧) يشير اده الى الاجتماع الذي عُقد في بكركي بناء لطلبه بحضور البطريرك خريش والرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل بتاريخ ٧ـ١٠ـ١٩٧٥.
(١٨) انطوان خويري: حوادث لبنان، الجزء الثالث، تصريح اده بتاريخ ١٠ـ١٠ـ١٩٧٦، ص ٦٢٧.
(١٩) من مقابلة أجراها مع العميد اده، للصحافي الفرنسي جان جيراس: لوموند، ١٤ـ١ـ١٩٧٧، نُشرت في: «القبعات الزرق في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

باختصار، يوجز العميد اده المخطط (الكيسنجري الاميركي) بما يخصّ لبنان ضمن المعادلة التالية: «لقد سبق لهنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركية السابق، أن صرّح: اذا كنتم تريدون الحل أعطوا لبنان لسوريا. وفي آخر زيارة قمت بها الى اميركا، كرّر مسؤول اميركي على مسمعي هذا الكلام. وفي آب ١٩٧٤، التقيت شخصية اميركية في باريس قالت لي إن ما يجري في قبرص هو تنفيذ لسياسة كيسنجر وسوف يجري قريباً في لبنان، وذلك من اجل السماح لاسرائيل باحتلال الجنوب، ولسوريا بالاستيلاء على البقاع وعكار وطرابلس. على أن يقسَّم الجزء الباقي في لبنان قسمين يفصل بينهما طريق بيروت، ضهر البيدر: قسم يمتدّ شمال الليطاني يستوطن فيه الفلسطينيون. وقسم شمالي يمتدّ حتى زغرتا ويعطى للموارنة. وتصبح بيروت بذلك عاصمة فدرالية او كونفدرالية او مدينة حرة (٢٠) ». وعلى ضوء هذه المعطيات وضع العميد اده خريطته «المشهورة» حول تقسيم لبنان (وفق المخطط الاميركي) وكتب عليها بخط يده بالفرنسية يقول: «أنا طبعاً ضد تقسيم لبنان» ووقّعها (٢١) . وواضح أن لدى العميد خريطة ثانية تتعلّق بالمنطقة أطلعه عليها اثنان من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي في لندن، وقد شُطب لبنان عنها.

■ ـ ما لم يقله اده... قاله بويز:

عضو حزب الكتلة الوطنية، المحامي (والنائب السابق) نهاد بويز، كشف اسمَيْ الشيخين الاميركيين اللذين اجتمع بهما العميد في لندن. قال إنه بينما كان في طريقه الى اميركا زار العميد في فرنسا «فأخبرني أنه التقى الشيخين جونسون وماكلوي (عضوا لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ)، في لندن، وناقش معهما الأزمة اللبنانية. وفوجىء بهما يقولان له: «إسمع يا مستر اده. هناك في الدنيا نوعان من الأوطان. واحد يمكن الاستغناء عنه وآخر لا يمكن الاستغناء عنه. ويؤسفنا أن نقول لك إن بلدك لبنان من النوع الذي يمكن الاستغناء عنه. ثم عرض عليه خارطة جديدة للمنطقة العربية لا تظهر عليها الدولة اللبنانية (٢٢) ».

وفي لقاء على شرف بويز بواشنطن، كان الشيخان جونسون وماكلوي بين المدعوّين وكذلك المبعوث الاميركي دين براون. فَسُرَّ بويز لوجود الشيخين بين الحضور، وسألهما:

«س: هل اجتمعتما بريمون اده في لندن؟
ج: أجل... اجتمعنا به.
س: هل تحدثتما بالأزمة اللبنانية؟
ج: بكل تأكيد.
س: هل قلتما له إن لبنان بلد يمكن الاستغناء عنه؟

---

(٢٠) الوطن العربي، عدد ٤١٠، ٢١ـ٢٧ كانون الأول ١٩٨٤.
(٢١) «Je suis bien entendu contre la partition du LIBAN», Raymond Eddé.
(٢٢) الاسبوع العربي، عدد رقم ١٠٤٠، ١٧ـ٩ـ١٩٧٩، ووردت في: خويري، حوادث لبنان، الجزء الثامن، ١٩٧٩، دار الأبجدية ١٩٨١، ص ٣٢٦.

ج: هذا ما حصل.
س: هل عرضتما عليه خارطة للمنطقة العربية لا يظهر عليها لبنان؟
ج: وهذا ما حصل ايضاً.
س: هل نعتبر أن اميركا زعيمة العالم الحر قد تخلّت عن لبنان الحر وباعته للشيطان؟
ج: ما قلناه للعميد وما نقوله لك الآن هو واحد من احتمالات عدة. قد يصحّ وقد لا يصحّ، ولكنه ليس قراراً معّداً للتنفيذ. إنه خيار من الخيارات التي يمكن اللجوء اليها، في يوم من الأيام وفي حال من الحالات (٢٣)».

هذا ما صرّح به الشيخان جونسون وماكلوي للمحامي نهاد بويز، ... أما الصحفي الاميركي الذي التقى العميد اده في باريس (آب ١٩٧٤) وأطلعه على مخطط كيسنجر فلم نعثر على ما يشير الى هويته.

■ - إن الوسيلة، التي تختصر كل الوسائل، لتحقيق أهداف المخطط الاميركي هي «الحرب الاهلية»: في إشعالها وصبّ الزيت عليها، وتسعيرها و«الاهتمام» بابقائها مستمرة أطول مدة ممكنة، وذلك بإشراف المخطِّط الأساسي (الولايات المتحدة) والمستفيدين الرئيسيين: اسرائيل وسوريا. ومن يقل «حرباً أهلية» يقل أمرين: التدمير والتهجير.

● تدمير: الدولة والعمران والاقتصاد والبنية التحتية للدولة ككل، ولكل طائفة على حدة: سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وحضارياً...

باختصار «تدمير لبنان لتحيا اسرائيل (٢٤)».

● تهجير: المسيحيين خاصة ومن ثمّ الشيعة، لكي يسهل توطين الفلسطينيين إما على حساب هؤلاء او على حساب اولئك وعلى حساب الأثنين معاً. «سبّبوا الحوادث، يقول العميد، كي يهاجر المسيحيون. وبعض المسلمين هاجروا.. وكثيرون من الشيعة يعودون الى افريقيا». وهدف الاميركيين في ذلك: «أن يبقى هناك لبنان المسلم الذي سيكون بين طريق الشام والليطاني، والذي سيوطّن فيه او يقيم فيه او يسكن فيه الاربعماية الف فلسطيني الذين لا تريدهم اسرائيل ولا يريدهم الملك حسين. وسوريا لا تقبلهم ولا أحد يريدهم. ففكّروا أنه قد يحصل تبادل سكان مثلما صار بين تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الأولى، وفكّروا بفتح باب الهجرة وتشجيعها (٢٥)».

ويلاحظ العميد ان الوجود المسيحي في الشرق يشكّل منذ فترة غير قصيرة أزمة بالنسبة للغرب. ويروي حواراً «حصل بين والده الرئيس اميل اده والجنرال سبيرس ممثل بريطانيا، العام ١٩٤١، اعتبر فيه سبيرس «وجود المسيحيين في هذه المنطقة ظاهرة غير طبيعية»، وأن أمامهم

---

(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) ريمون اده: كلمات ومواقف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٨-٢٩.

حلين: إما أن يدخلوا الاسلام كما فعل البيزنطيون، وإما أن يهاجروا وهم معتادون على الهجرة (٢٦) ». فإما أن نسلم أو أن نهاجر «هذه هي مشيئة اميركا. وعندما أقول اميركا أعني اللوبي اليهودي. وعندما اكتشفوا أن هذا الأمر لم يحصل كانت المؤامرة وكان الخراب وكانت الهجرة (٢٧) ».

■ ـ حول استمرار مخطط كيسنجر، يرى العميد اده أن هذا المخطط لا يزال قائماً ومعمولاً به في السياسة الاميركية تجاه لبنان والمنطقة منذ اوائل السبعينات حتى اليوم. ولكن العميد يعترف بأنه كان يأمل من بعض الادارات الاميركية، وخاصة ادارة الرئيس كارتر، أن تتخلّى عن هذا المخطط، يقول: «لقد كنت آمل خيراً بجيمي كارتر الذي يتكلّم عن حقوق الانسان وفي جيبه نسخة من الكتاب المقدس. كنت آمل من هذا الرجل الانساني أن يحافظ على دولة صغيرة ونموذجية، مثل لبنان، تحترم حقوق الانسان. وهي دولة ديمقراطية، وفيها جامعة اميركية بفضلها تعلّم الألوف اللغة الانكليزية وساهموا في دخول الاقتصاد الاميركي الى هذه المنطقة ودولها البترولية خصوصاً (٢٨) ». وبلغ أمل العميد بكارتر في مرحلة معينة (ولكنها قصيرة) حدّاً جعله يرى «أن الادارة الاميركية لم تعد تؤيّد مخطط كيسنجر المتعلق بتقسيم لبنان. المسؤولون الاميركيون أخبروني بذلك بأنفسهم، وقالوا إن سياسة اميركا حيال لبنان هي المحافظة على سلامته وضمان حدوده المعترف بها دولياً. وفالدهايم قال: إن الأمم المتحدة لن تقبل بتقسيم لبنان ابداً. واستنتجت من ذلك أن لبنان سيبقى كما هو (٢٩) ». ولكن العميد يُبقي احتمال استمرار المؤامرة وارداً: «فالرئيس كارتر قد يُضطر (او اضطر) الى تبنّي هذه المؤامرة إرضاء لاسرائيل (٣٠) ». ويذهب فالكوم كير الرئيس السابق للجامعة الاميركية في بيروت الى القول: «يمكن لنا أن نحلل ستراتيجية كامب دايفيد (وهي انجاز كارتر) على أنها في الجوهر امتداد لديبلوماسية كيسنجر في العمل الاميركي المنفرد ولتكتيك الخطوة خطوة (٣١) ».

■ ـ ماذا فعل العميد اده في مواجهة مخطط كيسنجر؟

لم يواجه العميد اده مخطط كيسنجر من موقع المسؤولية الرسمية (لا كرئيس جمهورية ولا كوزير)، بل من موقع مسؤولية كرئيس حزب (حزب الكتلة الوطنية) وكنائب (عن منطقة جبيل). ولعل «قلّة حظوظه في الرئاسة» ناتجة بالضبط عن موقفه «التاريخي» من السياسة الاميركية عامة في لبنان والمنطقة منذ العام ١٩٥٨، ومن مخطط لكيسنجر بشكل خاص منذ اوائل السبعينات. ولا يخفي كيسنجر هذا الأمر حين يقول للعميد «نحن مع اصحاب الحظوظ ولسنا

---

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) ريمون اده: المصدر السابق.

(٢٨) المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢٩) من تصريح ريمون اده لمجلة ماندي مورننغ الصادرة في ٢٧ـ١٠ـ١٩٨٠؛ أورده انطوان خويري في: حوادث لبنان، الجزء العاشر، ١٩٨٠، (٢)، ص ٣٠٢.

(٣٠) تصريح ريمون اده لوكالة الصحافة الفرنسية، ٩ـ١٠ـ١٩٧٨. ورد في أ. خويري، حوادث لبنان، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، ص ٥١٣.

(٣١) مالكوم كير: السياسة الاميركية في الشرق الأوسط، كيسنجر كارتر والمستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٤، ص ١٩٣.

مع أصحاب العقول» (٣٢). بناء عليه، يمكن اختصار مواقف العميد في مواجهة المخطط الاميركي بالأمور الاساسية التالية:

● كشف المخطط المذكور، وشرحه، وبيان أهدافه، والتنبيه الى مخاطره على اللبنانيين والفلسطينيين والعرب، والتحذير منه في اكثر من مكان وزمان وفي عدة مناسبات وعبر العديد من وسائل الإعلام، والتوكيد على ادوار اميركا واسرائيل وسوريا وبعض الجهات اللبنانية في تنفيذ هذا المخطط... وهي أمور كان يكثر الحديث عنها (ولا يزال) كلما مرت الحرب اللبنانية بمرحلة جديدة مأساوية دامية.

● السعي الشخصي لإقناع المسؤولين الاميركيين بالتخلّي عن هذا المخطط. وفي هذا الاطار، تندرج زيارته للولايات المتحدة مرتين (كانون اول ١٩٧٥ وكانون الثاني ١٩٧٦) ومقابلة جوزف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرقين الأدنى والأوسط. و«تعذّر» مقابلته لكيسنجر لأسباب ذكرها كيسنجر في ردّه على العميد! واتصاله مع بعض السلطات الرسمية الاميركية وبعض اعضاء مجلس الشيوخ وممثّلي الصحافة، وكذلك مع المجلس المركزي في سنسناتي للخمسين مليوناً من الكاثوليك الاميركيين... «آملاً ان أتمكن من وقف تنفيذ مخطط كيسنجر واحباطه» (٣٣).

● محاولة إقناع كيسنجر شخصياً بخطأ مشروعه لما يشكّله من ظلم على الدولة اللبنانية التي لم تظلم احداً في التاريخ، وذلك في كتابه المفتوح لكيسنجر الذي وجهّه اليه في ١١ـ٦ـ١٩٧٦ ونشرته وسائل الاعلام في اليوم التالي، وفيه يركّز العميد على أن لبنان بلد حريات واقتصاد ليبرالي وتعايش مسيحي ـ اسلامي، ويعيش اكثر من نصف مليون من ابنائه في اميركا بينهم العالم والاستاذ ورجل الاعمال... وجبران. وهو بلد ما اساء قط الى أحد من جيرانه...».

● اتّخاذ موقف مبدئي من الحرب اللبنانية ورفضه المشاركة، هو وحزبه، فيها باعتبار أن الدخول في هذه الحرب والمشاركة فيها هما دخول في مخطط كيسنجر وتنفيذ له.

● رفض الدخول والمشاركة في المؤتمرات التي عُقدت «لمعالجة» الأزمة اللبنانية، ومن أهمها مؤتمرات جنيف ولوزان والطائف... ليقينه بأن هذه المؤتمرات هي بشكل او بآخر جزء من السيناريو الاميركي ـ الاقليمي... وبالتالي، لن ينتج عنها خير للبنان ما دامت جزءاً من اللعبة الكبرى».

● ربط ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية اللبنانية بشروط قاسية وصفها مسبقاً، وتقضي بسعيه لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (في حال انتخابه وهو في باريس) للعمل على إخراج القوات الاجنبية من لبنان: الاسرائيلية والسورية... وإلّا فسيقدم استقالته للشعب

---

(٣٢) رد كيسنجر على العميد مصدر سبق ذكره.

(٣٣) ريمون اده، كلمات ومواقف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

اللبناني. وموقفه هذا يرتبط بموقفه المبدئي من الحرب والمخطط الاميركي لأنه يكشف مدى استمرار اميركا في هذا المخطط او مدى تخلّيها عنه. فهو لن يكون في الرئاسة شاهد زور. وكلامه الى اللبنانيين واضح: «لا تنظروا حلاً في لبنان ما دامت اسرائيل تحتلّ شبراً من أراضيـنا» (٣٤). واستطراداً، لن تخرج اسرائيل من الجنوب إلا بضغط اميركي، ومثل هذا الضغط لن يحصل إلّا يوم تتخلّى الولايات المتحدة عن مخطط كيسنجر!

هذه هي باختصار المقوّمات الأساسية لمقاربة العميد ريمون اده السياسية لمخطط كيسنجر وهو، في هذه الناحية، من اكثر السياسيين اللبنانيين تركيزاً، توكيداً على هذا المخطط وعلى مفاعيله وامتداداته اللبنانية والاقليمية، حتى بات هذا المخطط بمثابة «المعيار الوحيد» الذي يفسّر ويشرح العميد، من خلاله، كل ما يحدث على الساحة اللبنانية بحيث اصبح العميد «رائداً» في هذا الموضوع، وصار العديد من السياسيين والإعلاميين يردّدون طروحاته ويستذكرونها.

العماد ميشال عون.

تميّز إعلام العماد عون بإبراز «المؤامرة الكيسنجرية» على لبنان بالأسلوب الدعائي (إظهار صورة كيسنجر على التلفزيون وعليها لفظة: المؤامرة). وتزامن هذا التصعيد مع ظهور موقف الولايات المتحدة «السلبي» من «حرب التحرير» التي أعلنها العماد عون ضد الجيوش الأجنبية في لبنان، وخاصة الجيش السوري (١٤-٣-١٩٨٩). لم يجد العماد عون تفسيراً لهذا الموقف الأميركي (من حرب التحرير) إلّا في استمرار سياسة كيسنجر (بل مؤامرة كيسنجر) الهادفة الى تقاسم لبنان بين سوريا واسرائيل. ويشرح العماد عون الأسباب والدوافع على الشكل التالي:

■ - «نشعر ان هناك مؤامرة. مؤامرة السكوت المتآمر الذي يشمل بالعطف سوريا في لبنان. إذا نظرنا الى الشرق الأوسط وما يحصل فيه نرى أن اسرائيل لا تريد التخلّي عن الجولان (هناك قرار بضمّه)، وحكومة شامير لا تريد التخلّي عن الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته يريدون بدائل. أين هي؟ - من صيدا الى الجنوب. هذه المنطقة ستكون للفلسطينيين الذين سيهربون من الضفة. والى الشمال، منطقة نفوذ سورية. هذا هو التآمر الدولي الذي يرعى مهمة سوريا في لبنان. أنا اتطلّع الى الأرض وأرى ماذا يُرسم عليها. لماذا السكوت؟ وما هو السبب؟ لأن اميركا في خط سياسي (٣٥) ».

■ - من «التآمر الدولي» المستور الى التآمر الأميركي المكشوف: يخرج العماد عون من التعميم الى التخصيص على ضوء التجربة في حرب التحرير. ويقول:

---

(٣٤) من حديث ريمون اده لوليد عوض، «الافكار» عدد ٢٣٦، ٢٩-١٢-١٩٨٦.

(٣٥) الديار، ١٢-٤-١٩٨٩.

«كيسنجر هو وزير خارجية اميركا (الآن). والأدارة الأميركية (الحالية) تطبق سياسة كيسنجر. لم يحصل تغيير في السياسة الخارجية الأميركية (منذ زمن كيسنجر). فحتى لو بكوا في البيت الأبيض من الآن حتى عشر سنوات على الضحايا في لبنان ـ لن اصدّق أن الادارة الاميركية تريد توقيف حرب الإبادة. إن تصرفاتهم هي مجرد محاولة امتصاص لنقمة الشعب الاميركي وتغطية للجريمة السورية. إن اميركا ليست مهتمة بلبنان، بل هي باعت لبنان لسوريا. لأنه في أي حل في الشرق الأوسط يصبح لبنان بمثابة جائزة ترضية. إنهم يبحثون عن حل على حساب أحد. وهو لبنان. وهذا هو التعاون الاسرائيلي ـ السوري ـ الأميركي. كيسنجر قال عن (الرئيس) الأسد: فليسامحْني الله لأنني أحب هذا الرجل. إنه يحبه لأنه لن يسمح بتوحيد لبنان (٣٦)».

وباختصار، يؤكّد العماد عون «ان المخطط الاميركي ما زال هو نفسه، مخطط كيسنجر، الذي يهدف الى تقاسم لبنان بين سوريا واسرائيل (٣٧)» و«ان الولايات المتحدة هي التي تدير المؤامرة (على لبنان)، وأنا لم أغيّر رأيي في ذلك، وكل يوم يثبت ذلك اكثر من يوم (٣٨)». ولهذا، فإن الردّ الوحيد الممكن والمناسب، في رأي العماد عون، على أطراف المؤامرة. هو في إعلان وممارسة «حرب التحرير» إبتداءً بالأقربين وصولاً للأبعدين... «لأن هذا هو الخيار الوحيد الباقي أمامنا».

الدكتور فريد الخازن*.

في دراسة له بعنوان «العلاقات اللبنانية ـ الأميركية في سياسة التوازن الاقليمي ١٩٧٥ـ١٩٨٩ (٣٩)»، يعرض الدكتور فريد الخازن تطور السياسة الأميركية تجاه لبنان منذ التدخل العسكري الاميركي في لبنان عام ١٩٥٨ إنما، بشكل خاص، منذ اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥. وطبيعي أن يتناول دور هنري كيسنجر في رسم هذه السياسة. فما هو رأيه في هذا الموضوع بالذات؟

■ ـ ينفي د. الخازن أن يكون كيسنجر وراء إشعال الحرب في لبنان او أن تكون لديه مخططات جاهزة للقيام بذلك. يقول: «بالرغم من تعدّد النظريات المتعلّقة بالسياسة الأميركية تجاه الأزمة اللبنانية والتي تتناقلها وسائل الاعلام منذ ١٩٧٥ حتى اليوم، ومع الاعتذار المسبق من المنظرين والمحلّلين السياسيين (٤٠)، فان وزير الخارجية الأميركية السابق هنري

---

(٣٦) الأنوار، ٣ـ٩ـ١٩٨٩

(٣٧) السفير، ١٢ـ٩ـ١٩٨٩

(٣٨) النهار، ٢٣ـ١٠ـ١٩٨٩

(*) دكتور في العلاقات الدولية وأستاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت.

(٣٩) نُشرت في مجلة **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد الأول، السنة الأولى، ١٩٨٩، ص ١٠ـ٢٩.

(٤٠) في الهامش، يكتب د. الخازن الملاحظة التالية: «الصحف اللبنانية مليئة بأخبار مخططات كيسنجر لإشعال الحرب في لبنان. أنظر على سبيل المثال مقالات اميل خوري في جريدة النهار. لن نذكر طبعاً تنظيرات السياسيين، وعلى رأسهم العميد ريمون اده حول هذا الموضوع. قراءة كيسنجر للحرب في لبنان موجودة في كتابه:
Henri KISSINGER Years of Upheaval (LITTLE, Brown and company, 1982) pp. 787-789»

كيسنجر لم يشعل الحرب في لبنان، ولم تكن لديه مخططات جاهزة للتنفيذ، لا في صيدا ولا في عين الرمانة ولا في بيروت». ويأخذ دكتور الخازن على القائلين بوجود مثل هذا المخطط أنهم لا يميّزون «بين واقع الانهيار الحاصل على الأرض والحاجة الى مخططات لتحويل لبنان الى ساحة صراعات اقليمية (٤١)».

■ ـ ويذهب د. الخازن أبعد من ذلك «فيستخفّ» بالطروحات «المؤامراتية». ويعتبر أن من أسخف الكتابات عن الحرب في لبنان تلك التي تربط انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها بسياسة رجل شغل منصب وزير خارجية لفترة معيّنة، شهدت المنطقة خلالها أحداثاً وتطورات تفوق بأهميتها ما كان يدور على الساحة اللبنانية من خلافات داخلية وتدخلات خارجية (٤٢)».

■ ـ ولا يعطي الدكتور الخازن كيسنجر أية ميزة أو خصوصية داخل الادارة الأميركية، معتبراً «إن نظرة كيسنجر الى لبنان مشابهة لنظرة أي مسؤول اميركي في موقع صنع القرار في السياسة الخارجية الاميركية». والسبب في ذلك هو أن «موقف واشنطن من المعادلة الاقليمية بعد حرب ١٩٧٣، ومن توازن القوى داخل لبنان وخارجه، اتّخذ شكله النهائي في منتصف السبعينات، وذلك بغض النظر عن هوية وزير الخارجية الأميركي وآرائه». هذا يعني أنه لا «فضل» لكيسنجر في شيء. «فكيسنجر أو سواه من المشرفين على سياسة واشنطن الخارجية كانت أمامه وقائع معينة تعامل معها بالطريقة التي تؤمّن المصالح الأميركية بالدرجة الأولى ومصالح حلفاء اميركا الرئيسيين في الدرجة الثانية (٤٣)».

■ ـ ولكن الدكتور الخازن لا ينفي بشكل تام وجود مسؤولية اميركية (كيسنجرية) في الانهيار الذي حصل في لبنان. إلّا أنها ليست مقصودة ابداً. فهي تعود «الى السياسة التي اتّبعتها واشنطن والتي رسمها كيسنجر لمعالجة النتائج التي خلّفتها الحرب (حرب ١٩٧٣). لقد كان للتحرك الأميركي الذي أدّى الى فكّ ارتباط عسكري على الجبهتين المصرية والسورية، ولديبلوماسية الخطوة ـ خطوة التي اتّبعها كيسنجر انعكاسات سلبية على موقع لبنان على الخارطة السياسية في المنطقة.» ويصرّ الدكتور الخازن على القول بأن «هذه السياسة الاميركية لم تكن إلّا **ردّة فعل** على واقع خلفته الحرب، وليست نتيجة تخطيط اميركي رسمت خطوطه الكبرى قبل اندلاع حرب السنتين» (٤٤).

■ ـ ويتناول الدكتور الخازن مهمة الموفد الأميركي دين براون فيصفها بأنها «مهمة خاصة لمحاولة **إنهاء القتال** في لبنان بأقل كلفة ممكنة لواشنطن»، ويضيف: «قيل الكثير عن مهمة السفير براون وعن آرائه وعن النصائح التي أعطاها لبعض القيادات المسيحية، لكن كل ذلك يأتي ضمن اطار التوجّه العام للسياسة الأميركية تجاه الحرب في لبنان. فالهدف الأساسي من

---

(٤١) المصدر السابق، ص ١٦.
(٤٢) المصدر السابق.
(٤٣) المصدر السابق، ص ١٦ـ١٧.
(٤٤) المصدر السابق، ص ١٧

التحرك الاميركي كان انهاء القتال في لبنان» (٤٥) !

... وباختصار، يعطي الدكتور الخازن صك براءة شبه كامل لكل من كيسنجر والسياسة الاميركية تجاه لبنان. فواشنطن «لم تكن وراء الأزمة الوزارية (١٩٦٩) والتي انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة. وواشنطن لم يكن لها يد في النزاع الفلسطيني - السوري للسيطرة على الوجود الفلسطيني داخل لبنان. ولم تحاول واشنطن تفشيل زيارة الرئيس فرنجيه لإلقاء خطابه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك سنة ١٩٧٤، بالرغم من التفسيرات التي أعطيت...» ويذهب دكتور الخازن الى حدّ القول (مستنداً الى وليم كوانت، تلميذ كيسنجر) «ربما تكون أحداث منتصف السبعينات في لبنان قد فاجأت واشنطن بشكل او بآخر». من هنا «الارتباك الاميركي.. وعدم وجود سياسة اميركية واضحة تجاه الأزمة اللبنانية» (٤٦).

٢ - مخطط كيسنجر: حقيقة.. ام خيال؟

إن اول سؤال يطرح نفسه هو: هل هناك ما يؤكّد وجود مخطط كيسنجري حول لبنان؟ ام أن هذا الكلام مجرّد افتراض وهمي لا معادل له في الواقع! ذلك أن قراءة متأنيّة للمقاربات السياسية الثلاث التي أوردناها حول هذا الموضوع تدفع الى طرح مثل هذا التساؤل:

- فالعميد ريمون اده يربط كل ما يحدث في لبنان بمخطط كيسنجر.
- والدكتور فريد الخازن يعتبر كيسنجر بريئاً من هذه التهمة.
- والعماد ميشال عون يقف في حدّ وسط بين الموقفين، وعنده أن وزير الخارجية الاميركي الأسبق مسؤول عن بعض ما يحدث وليس عن كل ما يحدث في لبنان!

إن طرح هذا الموضوع المعقّد والدقيق يدخل في باب «مصطلح التاريخ» بمعنى التثبّت من صحة النص او ما كان يطلق عليه أستاذنا الدكتور أسد رستم «تأصيل الأصول». وفي هذا السياق، يبدو مهمّاً ايراد الملاحظات التالية:

أ - إن الحديث عن مخطط كيسنجري «خاص» بلبنان هو، في رأي الأباتي شربل قسيس (٤٧)، أحد أركان الجبهة اللبنانية ورئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٠)، هو تحجيم للسياسة العالمية وتعبير عن قلّة الدراية في فهم الواقع الدولي وسياسات الدول الكبرى. والصحيح القول أن هناك سياسة اميركية تتناول منطقة الشرق الأوسط كلها، ومنها لبنان:

- وأن مهندس هذه السياسة هو بالتأكيد هنري كيسنجر.

---

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) المصدر السابق، ص ١٦.

(٤٧) من حديث مسجل للأباتي قسيس مع الكاتب في ٢٤-٣-١٩٩٠.

● وأن الاميركيين غير قادرين (او غير راغبين) على/وفي الخروج عن هذه السياسة حتى يومنا هذا.

● وأن دقائق وتفاصيل المخطط الكيسنجري المكتوب (Rapport) هو بالتأكيد في الأرشيف السرّي جداً للولايات المتحدة (وليس مطروحاً على طاولة الصحفيين والسياسيين الأميركيين وغيرهم..). وحتى بين المسؤولين الاميركيين، فإن قلّة قليلة يُفترض أن تكون قد اطلعّت عليه (من كبار المسؤولين في الادارة) وربما يكون عددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة! والى هذه «الوثيقة» كان يشير العميد ريمون اده عندما سُئل مرةً: «هل تملك وثائق تدين كيسنجر؟» فأجاب: «في أمور من هذا النوع لا تتوفر الوثائق». وأضاف: «ليس عندي ما يمنع أن ينفي كيسنجر علاقته بما حدث في لبنان. بل إني أرحّب بأن يصرّح كيسنجر ان لا دخل له بالوضع السياسي الذي يتخبّط به لبنان» (٤٨).

باختصار: من غير المعقول أن يكون تقرير كيسنجر الستراتيجي الذي يدخل في عداد الوثائق السرية المرتبطة بالأمن القومي الاميركي موضع تداول بين الناس. ولكن ذلك لا يمنع من ظهور مؤشرات خطية وشفهية، نظرية وعملية (من خلال الأحداث على الأرض) تبيّن وتؤكّد وجود هذا المخطط واتجاهاته العامة!.

ب ـ من هذه المؤشرات «الكيسنجرية» (في عناوينها العامة دون الدخول في التفاصيل):

■ ـ تصريحات كيسنجر حول الأزمة اللبنانية نختار منها قوله:

«إن الحرب في لبنان **قد فتحت فرصاً غير عادية للديبلوماسية الاميركية** الدينامية في الشرق الأوسط بأجمعه... وان موقف الإدارة الاميركية هو موقف سليم وحكيم كونه يشجّع على انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان، وإقامة حكومة مركزية قوية في لبنان **مع بقاء قوات سورية صغيرة في شمال وادي البقاع** (!) **وقوى صغيرة اسرائيلية تبقى على الحدود الشمالية من منطقة الجليل** (!)... **وان رعاية مثل هذه المشاريع عند تنفيذها** لا تقلّ في أهميتها عن نتائج تلك المشاريع ذاتها» (٤٩).

■ ـ مذكرات كيسنجر، وقد تناول موضوع لبنان، فيها، على مدى ثلاث صفحات في «السنوات العاصفة» (٥٠). ففي ردّه على طلب الرئيس فرنجيه وأركان حكومته (٥١) بمساعدة الاميركيين للبنان، «على حل مشكلة الفلسطينيين بايجاد وطن لهم حيثما كان خارج لبنان» علّق كيسنجر بالقول:

«كنت أحاذر أن أقول للرئيس فرنجيه أنه، بحسب ما سمعت في الشرق الأوسط، لن يكون

---

(٤٨) المستقبل، عدد ١٧٩، ٢٦ـ٧ـ١٩٨٠.

(٤٩) هنري كيسنجر ـ واشنطن بوست، ١٦ـ٦ـ١٩٨٢.

(٥٠) Henri Kissinger: Les Années Orageuses, Tome 2, Fayard, Paris, 1982, P: 967-968-969.

(٥١) خلال لقاء كيسنجر بالرئيس فرنجيه وأركان الحكومة في قاعدة رياق، ١٦ـ١٢ـ١٩٧٣.

قريباً من تحقيق أمنياته بإراحته من «ضيوفه المفترسين». ففي رأي جميع الحكام العرب الذين كنت قد التقيتهم، باستثناء السعوديين ربما، فإن قلّة من الفلسطينيين كانت لا تزال لديها رغبة في العودة الى الضفة الغربية، مهما كانت نوعية النظام هناك. اكثر من ذلك، فإن اسرائيل كانت تشدّد بالتأكيد على أن كل قطعة أرض تُعاد الى العرب ستكون منزوعة السلاح. وحيث أن الفلسطينيين لن يقبلوا ابداً أن يُنزع سلاحهم، في أي مكان، فإن لبنان لم يكن لديه اي حظ بأن يتخلّص عما قريب من وجود «زوّاره» المدجّجين بالسلاح».

بكلام آخر، فإن التوطين الفلسطيني برأي كيسنجر، واقع لا محالة في لبنان.. ولم يبق إلاّ معرفة (او ترتيب) على حساب مَن سيقع هذا التوطين!

■ ـ التقرير الذي وضعته سكرتيرة عملت لدى كيسنجر وتولّت ضرب تقريره السرّي حول ما سُمّي «مخطط كيسنجر لتمزيق العالم العربي» (٥٢). وفي ما بقي في ذهنها من ذلك التقرير أن «لبنان هو بلد هشّ التركيب قابل للتعدّد والانقسام... وأنه نقطة إشغال دول الهلال الخصيب ومركز انفجار مشكلة الأقليات... كما ان الصحراء الغربية هي نقطة إشغال دول المغرب العربي!» والملاحظ أن التقرير وُضع العام ١٩٧٤ اي قبل اندلاع حرب لبنان (١٩٧٥) وحرب الصحراء الغربية (١٩٧٦).

■ ـ ردّ كيسنجر على كتاب العميد ريمون اده له (٥٣). وهذا الردّ هو أبلغ اعتراف صريح وعلني من جانبه حول مسؤوليته في أحداث لبنان. والأكيد أن د. فريد الخازن لم يطلّع على ردّ كيسنجر هذا، وإلاّ لما برّأه مما يحدث في لبنان. ومما جاء في رد كيسنجر قوله: «لقد حاولنا، ولا نزال، أن نتآمر على أنظمة عديدة في العالم العربي.. ولكن الزلازل لا تحدث إلا في **الأرض المشقوقة. إن لبنان بلد مثالي لتحقيق المؤامرات، ليس ضده فقط** بل ضد العالم العربي ككل. من هنا اكتشفت في تناقضاته **عناصر جديدة لنصب فخ كبير للعرب جميعاً**».

ويضيف كيسنجر ان لديه بالنسبة للبنان «**خطة مرسومة** وأهدافاً مطلوبة»، ويعترف وزير الخارجية الأميركي الأسبق بدوره في افتعال أحداث لبنان (نظراً لوجود تربة خصبة) قائلاً: «إن الأحداث الدامية التي **افتعلناها** أمّنت لنا أرضية مثالية **لتقسيم النفوس الموحّدة، وتدمير صيغة التعايش**، وإحداث خلل في النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة» (٥٤).

... إن هذه المؤشرات كافية لإعطاء صورة عن نظرة كيسنجر الى لبنان!

٣ ـ نحو مقاربة جيو ـ ستراتيجية.

إن كل مقاربة سياسية لنظرة كيسنجر الى لبنان تبقى، على أهميتها، غير كافية لفهم

---

(٥٢) لدى الكتاب صورة عن هذا التقرير.

(٥٣) نُشر كتاب العميد اده في الصحف بتاريخ ١٢ـ٦ـ١٩٧٦، اي بعد اسبوع من دخول الجيش السوري الى لبنان. ثم أُعيد نشر كتاب العميد وردّ كيسنجر عليه في مجلة الدستور، لندن، عدد ٣٢٧، تاريخ ٢٧ـ ٨ ـ١٩٨٤.

(٥٤) المصدر السابق.

وتحليل هذه النظرة، وبالتالي، للتعاطي معها. فمن المهم جداً ربط هذه المقاربة السياسية بمقاربة جيو ـ ستراتيجية تحدّد بشكل واضح ودقيق مركز ودور لبنان في فكر كيسنجر الستراتيجي العام وفي نظرته الى الشرق الأوسط، بشكل أخص، والى الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل اكثر تخصيصاً. هذا يعني (او يفترض) استعراض المكوِّنات الأساسية لفكر كيسنجر الستراتيجي، ومنها:

● إن فكر كيسنجر الستراتيجي هو خلاصة فلسفته التاريخية، وهي القائمة على الربط بين رجل الدولة والتاريخ:

فمن جهة أولى، هناك التطور التاريخي الذي يحمل معه عنصر **الضرورة**.
ومن جهة ثانية، هناك رجل الدولة الذي يملك عنصر **الاختيار**.

وفي فلسفة كيسنجر «ان الحياة العامة لكل شخصية سياسية تمثّل نضالاً مستمراً لانتزاع عنصر الاختيار من ضغوط الظرف التاريخي» (٥٥). إن التناقض بين عنصري الضرورة والاختيار يخلق توتّراً بين القدرة على الاختيار ومحدودية الاختيارات، مما يخلق نواقص في الحلول للمشاكل الانسانية. وعلى هذا يضع كيسنجر خياره بين نمطين من النظم الدولية:

■ ـ النظام المستقر: نظام الاستقرار والشرعية بالمفهوم الدولي، وليس الاقليمي او الوطني.

■ ـ والنظام الثوري: نظام انقلابي على النظام الدولي يتضمّن أعلى درجات الصراع.

وطبيعي أن يكون خياره الى جانب النظام المستقر (Stable Order) «حيث ينخفض الصراع الى نوع من التنافس والتوتّر بين عناصر النظام الدولي» (٥٦)، الذي يقوم بدوره على قاعدتي الشرعية والاستقرار. والمهم (بالنسبة لنا كلبنانيين) أن فكر كيسنجر الستراتيجي **لا يربط بين الشرعية والعدل**. «فالشرعية بالنسبة له هي إطار **مقبول**، وليس بالضرورة **عادلاً**، من قبل الأطراف الرئيسية في النظام الدولي» (٥٧). وعلى **ضوء هذه القاعدة** ينبغي فهم الموقف الاميركي من **اتفاق الطائف**، مثلاً، ومن الشرعية في لبنان!

... تلك بعض ملامح أولية لفكر كيسنجر الستراتيجي العام، والذي على ضوئه يمكن فهم بعض توجّهاته بالنسبة للبنان.

---

(٥٥) هنري كيسنجر، سنوات البيت الأبيض (مذكرات)، ص ٥٤.
(٥٦) د. عبد المنعم سعيد: هنري كيسنجر وفكره الستراتيجي، الفكر الستراتيجي العربي، عدد ١٣ـ١٤، نيسان ـ تموز ١٩٨٥، ص ٢٨٠.
(٥٧) المصدر السابق.

خلاصة.

يُعتبر كيسنجر أحد ابرز رجال السياسة الدولية والفكر الستراتيجي في هذا القرن، ليس بالنسبة للولايات المتحدة فقط، بل بالنسبة للعالم أجمع. إن خياراته الستراتيجية بالنسبة للشرق الأوسط عامة، ولبنان خاصة، لا تزال أساس الموقف الاميركي مما جرى ويجري وسيجري في لبنان على المدى المنظور. فهو «يبشّرنا» «بأن الحرب لن تتوقف في بلادكم إلّا اذا هدّدت أمن اسرائيل لأن كل ما يحدث في المنطقة يجب أن يخضع لهذا المنطق». وكان تلميذه دين براون، ومندوبه الى لبنان العام ١٩٧٦، قد سُئل: متى تنتهي الأزمة اللبنانية؟ فأجاب: «حين يحصل حل للقضية الفلسطينية!».

إن وعي مخطط كيسنجر بالنسبة للبنان، في أبعاده التاريخية والجيو ـ ستراتيجية، هو شرط أولي وأساسي لاستيعاب هذا المخطط وتأمين الحدّ الأدنى من المواجهة الوطنية والقومية له. وهذه المواجهة تتطلّب، في أولوية ما تتطلّب، رجال دولة من «صنف خاص». وبأسف وحرقة، نستعير من كيسنجر ذاته هذا التعريف لرجل الدولة الناجح، وكأنه «وصية» الى رجال الدولة اللبنانيين، يقول: «إن نجاح رجل الدولة لا يكون فقط بما يستطيع تحقيقه من أهداف، وإنما بمقدار ما يستطيع أن يتجنّب من كوارث» ... وحتى الآن لم نحصد في بلادنا سوى الكوارث!!

iskan

Assurance &
Reinsurance Co.,s.a.l.

ALL CLASSES OF INSURANCE

HEAD OFFICE: ISKAN CENTER BLDG KALAA SIN EL FIL
Phones: 498943 - 498983 - 498976
Telex 42204 ISKAN LE P.O. Box: 11 5118 BEIRUT LEBANON

من بيروت الى عوكر

السياسة الاميركية بين الواقع وهاجس المؤامرة

د. فريد الخازن *

لا نعلم اذا كان وزير الخارجية الاميركي سابقاً هنري كيسنجر، على اطلاع على كل ما كُتب ويُكتب عن المخططات والمؤامرات التي حاكها لتخريب لبنان. ونجهل ايضاً اذا كان كيسنجر على علم بجميع المخططات التي حملت اسمه في الصحافة اللبنانية وردّدها الكثير من السياسيين والمحلّلين اللبنانيين منذ ١٩٧٥ حتى اليوم. لكن، بغض النظر عن مدى اطلاعه على تلك التفاصيل، فمن غير المؤكّد أن كيسنجر أو سواه من السياسيين الاميركيين الذين شاركوا ويشاركون في رسم السياسة الاميركية تجاه لبنان والشرق الاوسط يكترث بكل ما يُكتب او يُقال عنهم، بل ايضاً بما يحصل على ارض لبنان. فلبنان، ولسوء الحظ، يدخل في حسابات الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، وفي أولويات سياستها الخارجية عندما يشكّل حدثاً سياسياً او عسكرياً يتعدّى بأهميته إطار السياسة الداخلية اللبنانية. فقط عندما يشهد لبنان كارثة انسانية (مئات القتلى والجرحى)، تُمسي الاحداث في لبنان مادة اعلامية تستحق أن تتناقلها وكالات الاخبار العالمية. في ما عدا ذلك، يبقى الملف اللبناني على الرف، يديره موظفو

* دكتور في العلاقات الدولية، أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت.

وزارة الخارجية الاميركية، كما يديرون ملفات عدد كبير من دول العالم الثالث بالروتينية المعهودة التي تُعرف بها معظم البيروقراطيات الادارية.

والواقع ان الهَوَس المتحكّم باللبنانيين حول مخطط كيسنجر قلّ مثيله في اي بلد آخر كان لكيسنجر فيه سياسة تآمرية او دور اساسي في تنفيذ السياسة الاميركية. فما من بلد يتحدث فيه الناس بثقة وبمعرفة تامة بمجريات الأمور عن دور شخص شغل منصب وزير خارجية اميركا لفترة معيّنة، كما يتحدّث اللبنانيون بمختلف فئاتهم: من مسلمين ومسيحيين، من سياسيين وصحافيين، من أصحاب علم وغير علم، من رجال ونساء، ومن شيوخ وشبّان. فعند تضارب الآراء في نقاش حول السياسة الدولية او المحليّة قلّما يلتقي اللبنانيون على مسألة كما يلتقون حول عبارتين تختصران خمس عشرة سنة من الاقتتال الدامي: «مخطط كيسنجر» و«المؤامرة الكبرى» لتدمير لبنان.

مؤامرة عدم الاقرار بالمؤامرة.

من هنا، فانه ليس من العجب أن تقابل دراستي حول العلاقات اللبنانية ـ الاميركية (١) بالاهتمام من قبل المراقبين، ومنهم الاستاذ نبيل خليفه، الذي كتب بحثاً بعنوان «مقاربة سياسية لمخطط كيسنجر» (٢) يستعرض فيه ثلاثة آراء، واحداً للعميد ريمون اده وآخر للعماد ميشال عون وثالثاً لما ورد في الدراسة المذكورة أعلاه، ليخلص الى التأكيد على وجود «مؤامرة كيسنجرية» لافتعال الحرب في لبنان، ما زالت مستمرة حتى اليوم؛ إنما اللافت في الأمر هو أنه لم ترد في الدراسة المذكورة كلمة «مؤامرة»، فضلاً عن أن كلمة «مخطّط» وردنا مرة واحدة في النص للدلالة على ما يُكتب ويُقال حول الموضوع. لكن يبدو أن الاستاذ خليفه اكتفى بتسليط الضوء على بعض نقاط ثانوية وَرَدت في الدراسة ليخلص الى الاستنتاجات المعروفة والمألوفة التي تتناقلها وسائل الاعلام اللبنانية. فبدل ان يضع الاستاذ خليفه ما أَلْمَحت اليه عن كيسنجر، بطريقة موجزة وسريعة في سياق الموضوع، اجتزأ بعض المقاطع (صفحة واحدة، اي حوالي ٣٠ سطراً ومن اصل ٢٠ صفحة، اي حوالي ٧٠٠ سطراً) ليقول إن الدراسة تهدف الى اعطاء «صك براءة لكيسنجر وللسياسة الاميركية تجاه لبنان».

في الواقع، إن «مشكلة» الدراسة التي وضعتُها هي أنها تشذّ عن القاعدة، اذا جاز التعبير. ذلك أن كل ما يُكتب عن العلاقات اللبنانية ـ الاميركية ولا يدخل في متاهات المغامرات والمؤامرات الكيسنجرية يكون رأي البعض النص قد استبدل «المؤامرة» بمؤامرة من نوع آخر، أخطر بأبعادها الفكرية وربما السياسية من المؤامرة نفسها: وهي «مؤامرة» عدم الاقرار بالمؤامرة. من هنا نحاول أن نفهم دهشة الاستاذ خليفه وعتبه عندما يؤكّد «استخفافي بالطروحات المؤامراتية»، و«نفيي أن يكون كيسنجر وراء إشعال الحرب في لبنان، وأن تكون لديه

١ ـ فريد الخازن، «العلاقات اللبنانية ـ الاميركية في سياسة التوازن الاقليمي: ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩»، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد الاول ١٩٨٩، ص: ١٠ ـ ٢٩.

٢ ـ نبيل خليفة، «مقاربة سياسية لمخطط كيسنجر»، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد الثالث، ١٩٩٠.

مخططات جاهزة للتنفيذ»، ليصل الى القول الجازم (والذي يكرّره اكثر من مرة): «باختصار، يعطي الدكتور الخازن صك براءة شبه كامل لكل من كيسنجر وللسياسة الاميركية تجاه لبنان».

هكذا أراني أقف في قفص الاتهام الى أن أثبت براءتي من تهمة تبرئة كيسنجر واميركا من خراب لبنان. «دفاعي» الوحيد هو الدراسة التي كتبتها على صفحات هذه المجلة والتي لم اتطرّق فيها لا الى المؤامرات الكيسنجرية المعهودة ولا الى براءة واشنطن من الحرب في لبنان، لا لسبب الاّ أن الجدل حول جنس الملائكة (والمؤامرة هي جدل حول آراء الملائكة في السياسة الدولية) هو جدل لا يهمّني، لا من بعيد ولا من قريب. فعند كتابتي الدراسة اتّبعت منهجية علمية تبعدني قدر المستطاع عن نفق المؤامرات المظلم لأن موضوع العلاقات اللبنانيـة ـ الاميركية ليس «أسرار الآلهة»، بل هو واقع سياسي يتبدّل مع تطور العلاقات بين البلدين وفي ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية. وهكذا، نصل الى الوجه الآخر من «المشكلة» التي تشكّلها الدراسة. و«المشكلة» هنا تكمن في صعوبة تصنيف الدراسة في خانة المألوف عند القارىء اللبناني الذي اعتاد على قراءة تحليلات عامة للسياسة الاميركية في لبنان تدور حول ادوار معيّنة قام بها مسؤولون لتنفيذ مؤامرة إشعال الحرب فيه. وهكذا، تصبح تطورات الحرب في لبنان ملازمة لأسماء يتناقلها الناس للدلالة على مسبِّبات الحرب وعلى مفتعليها. فمن لم يحاول سبر أغوار مهمات المبعوثين الاميركيين بدءاً بـ «دين براون» سنة ١٩٧٦، مروراً بـ «أبريل غلاسبي» و«ريتشارد مورفي»، وانتهاء بالسفير «جون مكارثي»، يكون غير عالم بأسرار السياسة الاميركية ويبقى على هامش الأحداث والتاريخ!

إن المنهجية التي اتّبعتها في معالجة الموضوع منهجية شاملة تتخطى الأشخاص لتضع لبنان في موقعه السياسي والستراتيجي اي في اطار نظامه الاقليمي، ولتتناول الموضوع من منظار السياسة الاميركية تجاه المنطقة، وليس من منظار ما يجب على واشنطن أن تفعله، بحسب رأي السياسيين اللبنانيين، خدمة للمصالح اللبنانية والتي تختلف القيادات اللبنانية على تحديدها. وهذا واضح من عنوان الدراسة «العلاقات اللبنانية ـ الاميركية في سياسة التوازن الاقليمي: ١٩٧٥ـ١٩٨٩»، الذي لا يحصر الموضوع بالعلاقات الثنائية بين لبنان واميركا، لأن ليس لواشنطن سياسة واضحة تجاه لبنان، أقلّه منذ منتصف السبعينات، بل لأميركا سياسة شرق اوسطية يشكّل لبنان فيها الحلقة الأضعف. ذاك أن أهميته بالنسبة الى واشنطن لا يمكن تبريرها باسم الدفاع عن مصالح ستراتيجية (عسكرية او اقتصادية) بل من خلال ما احتواه لبنان (وما زال) من انعكاسات لأزمات لها أبعاد اقليمية ترتبط بالمصالح الاميركية في المنطقة (النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني، النزاع السوري ـ الفلسطيني، صراعات الأنظمة العربية، الحرب العراقية ـ الايرانية، المدّ الايراني، والارهاب). فبتركيزه المتجزىء على بعض المقاطع التي ورد فيها اسم كيسنجر، يكون الاستاذ خليفه قد تجاهل المساهمة الاساسية للدراسة، وهي تحليل أسباب انحسار أهمية لبنان الستراتيجية في السبعينات، في الإطـار الاقليمي، بالنسبة الى اميركا.

تجاه هكذا قراءة نحتار ما نقول، خصوصاً وأن نصاً مكتوباً في اطار دراسة تحليلية تحدّد

الموضوع والفترة الزمنية وتوضح المراجع، يخضع لمعايير مختلفة عن تلك التي تُستعمل لتقويم آراء في السياسة، او تصاريح صحفية، او أخبار عن مخطّطات ووثائق سرية نجهل مصدرها ومحتواها. وقد تكون الوثيقة السرية عند البعض أفضل دليل على وجود المؤامرة، لكن الوثائق غير متوفرة لدينا؛ حتى ولو وُجدت، فإننا لا نعتقد أن حرباً كحرب لبنان، تختصر جميع حروب المنطقة، يمكن أن تنفّذ بحسب خطة رُسمت في واشنطن او في اي عاصمة اخرى. وحتى لو سلّمنا جدلاً بوجود مخطط جاهز للتنفيذ، فمن المستبعد جداً أن تكون شخصية عالمية ككيسنجر مولجة بالاشراف على التنفيذ. فكيسنجر، مستشار رؤساء دول وأكبر الشركات العالمية، وواحد من أهم الكتّاب المعاصرين في السياسة الدولية لا يملك، كما نعتقد، الوقت والاهتمام الكافيين لمتابعة تفاصيل الحرب في لبنان وحتى للتعليق عليها.

الجمود الفكري والسياسة المتحركة.

في الواقع، إن تقويم الاستاذ خليفه للنص يعكس نمطاً فكرياً نجده عند الكثيرين من الكتّاب والمحلّلين، وهو ينبع من ثقافة سياسية لا تعتمد التحليل العلمي والموضوعي، خصوصاً في السياسة الدولية، بحيث تصبح الأحداث والتطورات مادة للنظريات حول المؤامرات. ومن المفيد التوقّف، ولو قليلاً، عند هذا المعنى في التحليل لأن له انعكاسات خطيرة على مسار الأحداث في لبنان. وهذا النمط الفكري يبرز في كيفية قراءة النصوص ـ بالمعنى الواسع للكلمة ـ وهو على مستويين: مستوى العرض والتحليل، ومستوى المواقف والسياسة الخارجية.

اولاً، في العرض والتحليل، يأتي تصنيف الدراسة في خانتين، فإما على الكاتب أن يقرّ بوجود مخطط ما لفهم أبعاد الحرب في لبنان، او يتبنّى قراءة مضادة تنفي وجود اي مخطط. وهنا تدخل التعابير الحقوقية لوصف «الحالة الرفضية»، فتصدر الأحكام، يُبرّأ المتّهم أو ينفّذ العقوبة (الفكرية) التي يستحقّها فتصبح الدراسة العلمية عندئذٍ محاكمة بدل أن تكون محاولة فهم بطريقة موضوعية، تحدّد عناصر الأزمة وتفصل الواقع عن الخيال، فيعرف القارى اسباب السياسة الخارجية الاميركية واهدافها ويتعرف الى طبيعة المؤامرة ـ إذا سلّمنا بوجودها ـ من أين تبدأ ومتى تنتهي؟ أما الموقف الوسط بين النفي والتأكيد، فهو موجود بقدر ما يساعد على تسليط الاضواء على المؤامرة لا ليُساعد على كشف الجانب الآخر، أي «اللامؤامرة». من هنا تصبح الدراسة العلمية، أقلّه من منظار واضعها، مرافعة حقوقية يُصدر القاضي بعد مطالعتها أحكاماً تبرّىء مَن في قفص الاتهام أو تدينه. ففي السياسة، خصوصاً السياسة الدولية في النظام الدولي المعاصر، وتحديداً في منطقة الشرق الاوسط وفي لبنان، حيث تتداخل الحروب والازمات والصفقات والمخططات والمؤامرات، من المستحيل إصدار الأحكام والجزم بأمور معقّدة كحروب لبنان، حيث لا أحد يمسك إلّا البعض من خيوطها المتشابكة والمتعددة.

اما المستوى الآخر فهو يطال الواقع السياسي العام، من مواقف مبدئية، الى وضع الخطوط العريضة لستراتيجية تحرّك، الى اتخاذ القرار. وهنا تُطرح مسألة التحجّر الفكري الذي يتمثّل بالرفض المبدئي لأي طرح لا يتوافق مع الآراء والأفكار المسبقة حول الموضوع. وما لا يريد

فهمه قسم كبير من اللبنانيين، من سياسيين وصحافيين ومراقبين، هو اننا نعيش في نظام دولي واقليمي متحرّك يختلف عن النظام الذي عرفه أجدادنا في القرن التاسع عشر مثلاً، او حتى في النصف الأول من القرن الحالي. فبينما كان الملك او وزير خارجية، او في بعض الاحيان القنصل المحلي، يقرر في الماضي سياسة بلده، صارت اليوم السياسة الخارجية في البلدان الديمقراطية تخضع لضوابط سياسية وادارية تحدّدها المؤسسات الدستورية، بالاضافة الى الرأي العام والأحزاب والمؤسسات الاعلامية، فضلاً عن عوامل اخرى غير سياسية. أما اولئك الأشخاص الموجودون في موقع المسؤولية فقراراتهم تخضع وتتأثر بتلك الضوابط، وهم في معظم الاحيان، مهما ارتفعت شعبيتهم وعلا شأنهم، يظلّون غير قادرين على اتّباع سياسة لا تلقى تأييداً شعبياً كبيراً. واذا كان لهم الدور الأساسي والمحرّك في مرحلة اولى من ولايتهم او في بداية أزمة معيّنة، فإن دورهم يصير ثانوياً في مراحل لاحقة. فكم من مرة أصبح واضع السياسة، من رئيس او وزير، أسير سياسته بعد تفاقم الأزمة التي سعى الى حلها او احتوائها. والامثلة على ذلك كثيرة، خصوصاً في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الاميركية في فيتنام وايران، واخيرا في لبنان سنة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

إن اميركا هي من البلدان الغربية الأكثر عرضة للانتكاسة والفشل في سياستها الخارجية، وذلك لأسباب تتعلق بالنظام السياسي (ولاية الرئيس، دور الكونغرس، دور الاحزاب السياسية، الصحافة الخ...)، وبطريقة تعاطي الرأي العام مع الأزمات التي تقع خارج الحدود الاميركية والتي تؤدي الى خسائر في الارواح (٣) والمنطقة الاكثر عرضة لتقلّبات السياسة الاميركية بطريقة مفاجئة وجذرية هي الشرق الاوسط، حيث توجد اسرائيل، من جهة، حليفة اميركا الاولى، وحيث تواجه واشنطن أزمات شبه مستعصية، من جهة اخرى. وداخل هذه المنطقة، يأتي لبنان في أسفل القائمة من حيث الاهتمام ومن حيث قدرة إقناع ادارة اميركية بتبنّي سياسة واضحة تستدعي توظيف رصيد سياسي وعسكري، لفترة غير قصيرة، بهدف المساعدة على انهاء الازمة اللبنانية.

وبالرغم من هذا التوجه السلبي، فان السياسة الاميركية تجاه لبنان شهدت تبدلاً، إن لم نقل انقلاباً، وبين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ على اثر الاجتياح الاسرائيلي، الذي قلب المعادلات الداخلية والخارجية ووضع واشنطن امام واقع جديد أجبرها على اتّخاذ المواقف وتحديد سياسة واضحة تجاه لبنان لا تقتصر على الوعود الكلامية المعهودة بدعم «سيادة ووحدة واستقلال لبنان» فحسب، بل تتعدّاها الى وضع خطة تحرّك واضحة المعالم والأهداف يشرف على تنفيذها السفير فيليب حبيب ويعاونه فريق عمل يتحرك بدعم رئاسي مباشر وبموافقة من الكونغرس. والترجمة العملية لهذه السياسة كانت إرسال قوات المارينز وتسليح الجيش اللبناني وتدريبه. هكذا، ولأول (وآخر) مرة منذ ١٩٧٥، تعاملت واشنطن بجدية مع الازمة اللبنانية. النتيجة كانت الفشل، لكن

٣ ـ يمكن تخصيص دراسة مستقلة حول هذا الموضوع نظراً لارتباطه المباشر بطريقة صنع القرار وتنفيذ السياسة الخارجية الاميركية. انظر مثلاً،

William Quandt, **Camp David, Peacemaking and Politics** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1986), pp. 6–62.

هذا شيء والإرادة المبدئية لمعالجة الأزمة شيء آخر. ولعل أهم أسباب الفشل الاميركي في لبنان آنذاك هو قصر النفس السياسي عند واشنطن وخوف الإدارة من انعكاس هذا الفشل على مصداقية الرئيس ريغان وشعبيته، خصوصاً بعد تفجير مبنى السفارة الاميركية ومقر المارينز في بيروت.

وهنا يظهر التباين بين القراءة اللبنانية والاميركية لما حصل. ففي رأي بعض اللبنانيين، كان يجب على اميركا استخدام قواتها البرية والبحرية والجوية لضرب القوات السورية وحلفائها، مهما كانت النتائج. لكن هذا ما لم تفعله واشنطن ارضاءً لأحد، لأنها لم ترسل قواتها الى لبنان للدخول في حروب اقليمية لها انعكاسات دولية بل لتقديم الدعم السياسي والعسكري المحدود (من خلال تقوية الجيش اللبناني) للحكومة اللبنانية لتجاوز المرحلة الدقيقة بعد الاجتياح الاسرائيلي. وهكذا فان اميركا أرادت المساعدة، وواشنطن هي التي تقرر المساعدة والفترة الزمنية التي تتطلّبها المهمة لا الحكومة اللبنانية، أو أي من القيادات والاحزاب اللبنانية. تجدر الاشارة هنا الى أن كيسنجر كان من الذين انتقدوا ادارة ريغان على عدم الربط بين الأهداف السياسية والقدرة العسكرية في لبنان، داعياً الى تحجيم الوجود العسكري السوري في لبنان بالوسائل العسكرية لكي تمكّن واشنطن من الوصول الى الاهداف التي تسعى الى تحقيقها، ومنها بسط سلطة الدولة اللبنانية وإخراج جميع الجيوش الاجنبية، والاّ، فانه يرى من واجبها الانسحاب (٤).

باختصار، إن قراءة الحدث السياسي، وكأنه ثابتة في المكان والزمان، تضعنا دائما في مأزق البحث عن المجهول والمخطَّط له و«المكتوب»، فنَدور في حلقة مفرغة لا خروج منها نظرياً، إلاّ باكتشاف المؤامرة. والمؤامرة هي أسهل اكتشاف واسهل المُبررات. فكلمة واحدة كافية لاختصار واقع التاريخ وواقع السياسة بأبعادها المحلية، الاقليمية والدولية. والتسليم بالمؤامرة عند حصول اي حدث، مهما كانت اهميته، يشكل عاملاً نفسيا اساسياً عند المؤمن بوجود المؤامرة وباستمراريتها في المكان والزمان. فمن جهة يدخل الحدث في صلب القضايا التي تؤثر على ميزان القوى الدولي، ومن جهة اخرى يكون المؤمن بوجود المؤامرة على اطلاع مباشر وكامل ليس فقط على مجريات الامور بل ايضا على اسرارها. وفي كلا الحالين ينال المسلّم بالمؤامرة

---

٤ ـ مقابلة تلفزيونية أجرتها شبكة «اي.بي.سي» (ABC) الاميركية بعد إسقاط طائرتين اميركيتين كانتا تنفّذان غارات على مواقع سورية في منطقة البقاع اللبنانية. ولكيسنجر مقالات وتصاريح حول حرب ١٩٨٢ يؤكد فيها وجوب انسحاب جميع الجيوش الاجنبية من لبنان واعادة بناء دولة قوية تبسط سلطتها على كافة الاراضي اللبنانية. ويتابع كيسنجر قائلاً: «وهذا المبدأ يظل صحيحاً حتى لو بقيت قوة سورية صغيرة في شمال البقاع وقوة اسرائيلية محدودة على حدود الجليل». انظر:
Henry Kissinger «From Lebanon to the West Bank to the Gulf, **Washington Post**, June 16, 1982.
أنظر ايضاً المقابلة التي أجرتها مجلة الايكونوميست مع كيسنجر حول حرب ١٩٨٢ ومبادرة ريغان للسلام (اول ايلول ١٩٨٢)، وفيها يعدّد أهمية ما حصل في لبنان لتقوية قوى الاعتدال في العالم العربي ولتحريك مبادرات سلام جدّية في المنطقة. أنظر:
«After Lebanon: an Interview With Dr. Kissinger», **The Economist**, November 13, 1982. The Text appeared in Henry Kissinger, **Observations: Selected Speeches and Essays: 1982-1984** (Boston: Little, Brown and Company, 1985), pp. 93 — 110.

الطمأنينة النفسية بأهمية القضية التي تستهدفها المؤامرة، وثانيا بقدرته على كشف خيوط المؤامرة والاطلاع على الحدث في مختلف جوانبه.

فاذا كانت نظرة اللبنانيين الى ماضيهم وحاضرهم جامدة، فإن العالم حولهم في تبدّل مستمر: ثورة التغيير السلمية التي تشهدها اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، والتي قد تفوق بأهميتها ونتائجها اكثر الثورات الدموية التي عرفها هذا العصر، هي أكبر نقيض لمقولة المؤامرات التي لا نعرف بدايتها من نهايتها. حتى التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط منذ ١٩٧٥ هي وحدها كافية لحمل واشنطن على مراجعة حساباتها في المنطقة: من كامب دافيد الى الثورة الايرانية مروراً بإعلان عرفات الدولة الفلسطينية وانتهاءً بحرب الخليج. إنَّ أي مخطط، أكان يحمل اسم كيسنجر او اسم اي مسؤول آخر، قابل للتبديل وحتى للالغاء. وهذه التطورات الاقليمية لها امتدادات على الساحة اللبنانية. على أن لبنان، بعكس الدول الاقليمية الأخرى، كان الأكثر تضرراً، ليس لأن التطورات الاقليمية تدخل في صلب المؤامرة على لبنان بل لأن لبنان كان ساحة الصراعات الاقليمية قبل حدوث هذه التغيرات الاقليمية وبعدها.

وهنا يمكن التساؤل لماذا مشروع إعادة السلام الى لبنان غير وارد في حسابات الجميع؟ الجواب هو أن الدول الكبرى، وتحديداً اميركا، تعتبر ان سياسة «الترقيع» والتجميد أو التأجيل، مهما كبرت تكاليفها، فإنها تبقى أقل كلفة من مشروع سلام متكامل في لبنان. هذا اذا سلّمنا بأن للمحاولة حظاً اكبر بالنجاح من المحاولات السابقة. ففي غياب الارادة عند الدول الكبرى في توظيف اي رصيد سياسي وعسكري لانهاء حروب الداخل والخارج في لبنان، نصل الى الوضع المأساوي الذي يعيشه اللبنانيون: تسليم المجتمع الدولي بواقع لبنان كحقل تجارب مُباح لحروب المنطقة، كما لمحاولات السلام الفاشلة. وهذا الواقع يعود الى أسباب سنحاول تحديدها، لا الى وجود مخططات كيسنجرية تتأقلم مع تقلبات الأزمة اللبنانية ولا تتأثر بأي من التطورات الداخلية او الخارجية.

المؤامرة كأداة تنفيذ لسياسة فاشلة أو ناجحة.

قبل التطرق الى اسباب الانهيار في لبنان، والى مدى ارتباطه بمقولة المؤامرات، لا بدّ من التمييز بين المؤامرة وبين نوعين من السياسة الخارجية الاميركية: السياسة السيئة التي تكون نتائجها سلبية او عكسية شيء، والسياسة التي تهدف الى تفشيل سياسة مضادة أو احتوائها شيء آخر. ولنبدأ اولاً بتحديد مفهومنا للمؤامرة، التي هي خطة مبرمجة تُرصد لها الأموال والطاقات لافتعال حدث او لخلق واقع معيّن لم يكن موجوداً قبل البدء بتنفيذ المؤامرة، ويمهّد الطريق لواضعها للوصول الى الهدف المنشود. ان من أهم مقوّمات المؤامرة سرعة التنفيذ وسرعة بروز النتائج، لأن دولة كأميركا لديها أجهزة مخابرات منافِسة، وحكم مسؤول امام الكونغرس والشعب، وولايةٍ رئاسية قصيرة، لا تستطيع أن تدير مؤامرة تستغرق سنوات عديدة. فاغتيال أشخاص في موقع القيادة، او توريط أشخاص او مجموعات في مسألة بهدف تحييدهم سياسياً، يدخل في خانة المؤامرة. والأمثلة على ذلك عديدة، منها القديم، كدور وكالة المخابرات المركزية في الاطاحة بمصدق واعادة الشاه الى الحكم في ايران في

الخمسينات، ومنها الحديث، كعملية ايران ـ الكونترا، في عهد الرئيس ريغان، التي كان بطلها اوليفر نورث. ففي ايران، نفّذت واشنطن سياستها باستخدامها سلاح، المؤامرة. أما في مسألة ايران ـ الكونترا، فكانت عملية سرية فاشلة لم تدخل في اطار السياسة الخارجية الاميركية، ولم يكن على علم بها حتى وزير الخارجية شولتز، المسؤول الاول بعد الرئيس عن السياسة الخارجية الاميركية. لذا وجب التمييز بين المؤامرة الواضحة الاهداف التي تُستعمل كأداة تنفيذ للسياسة الخارجية عملياً (وليس فقط نظرياً)، وبين السياسة الخارجية الاميركية ونتائجها السلبية او الايجابية (سياسية واقتصادية) على بلد او منطقة معيّنة من العالم. من هنا القول إن ليس كل ما حدث ويحدث في المنطقة هو مؤامرة على لبنان. فلا اتفاقية كامب دافيد ولا الثورة الايرانية ولا حرب الخليج مؤامرة على لبنان. وحتى لو سلّمنا بأن وراء كل من هذه التطورات مؤامرة ما، فمن المؤكّد أن لبنان ليس هو المستهدف الأول، خصوصاً أن لا حاجة لافتعال أزمات في بلد تحصل فيه الأزمات دون «مساعدة» أحد.

ومن أغرب الأمور حول ما قيل وكُتب عن مؤامرة تدمير لبنان فَرَضيتان: واحدة تقول، إن المخطّطات هي دائماً ناجحة في لبنان، واذا فشلت او تعثّرت فالبديل موجود دائماً، لذلك توضع المؤامرة تلو الأخرى لانتشال المؤامرات من مآزق بعضها البعض، وثانية أنه مهما حصل من تغيّرات إن داخل المجتمع الاميركي والإرادات الاميركية وفي إطار سيطرة أي من الحزبين، ومهما طالت الفترة الزمنية، فإن واشنطن تبقى عازمة على متابعة تنفيذ المؤامرة بعد خمس عشرة سنة من بدء الحرب، كما في اليوم الاول. وفي هذا المجال، فان مواقف العميد ريمون اده المعروفة حول المؤامرة الكيسنجرية لتقسيم لبنان وتقاسمه بين اسرائيل وسوريا كمرحلة اولى لبلقنة المنطقة كلها تعكس واقع الفرضيات التي ذكرناها أعلاه. فالمؤامرة مستمرة، وكل ما حدث وسيحدث هو تنفيذ للمخطّط الذي وضعه كيسنجر في منتصف السبعينات (٥). وحتى في حال وفاة السعيد الذكر، كيسنجر، فسيحمل شعلة المؤامرة تلاميذه الكثر في واشنطن.

وحتى، لو صدّقنا كل الذين كتبوا عن تلاميذ كيسنجر، لوضعنا معظم موظفي البيت الابيض ووزارة الخارجية خلال العشرين سنة الماضية في عداد تلاميذه الروحيين والفكريّين. وهنا تبرز المغالطات والتأويلات بأن وليم كوانت، مثلاً، خبير شؤون الشرق الأوسط المعروف في واشنطن، وكذلك السفير دين براون، هما من المدرسة الكيسنجرية (٦). والحقيقة أن كوانت ينتمي الى مدرسة فكرية وسياسية تمثّل نقيض الفكر الكيسنجري، وقد شغل منصب مستشار في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، وهي ادارة ديمقراطية لعب أهم الأدوار فيها

٥ ـ يستند العميد ريمون اده الى أقوال صحافي اميركي معروف والى أحد اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي ليؤكّد على وجود مؤامرة كيسنجرية ضد لبنان. الصحافي الذي لا يذكر العميد اسمه والذي يقول إنه توفي مؤخراً هو على الأرجح جوزف كرافت، الكاتب المعروف في صحيفة الواشنطن بوست والذي توفي مؤخراً. نستغرب أن تكون المعلومات حول مخطط كيسنجر مصدرها أقوال صحافي، التقاه العميد اده في باريس، مهمته نقل الأخبار، من صحيحة وغير صحيحة، والتعليق عليها في افتتاحياته اليومية. أما اعضاء مجلس الشيوخ فهم الأقل اطّلاعاً على مجريات الأمور في وزارة الخارجية، خصوصاً اذا كان هناك فعلاً مؤامرة ما تُحاك ضد لبنان او أي بلد آخر. وسياسة كيسنجر التي انتُقدت من قبل الصحافة والكونغرس في اميركا الجنوبية وافريقيا وفيتنام لم تُكشف الّا بعد التنفيذ، وليس في مراحلها «التآمرية».

٦ ـ انظر: نبيل خليفه، المرجع السابق.

أخصام كيسنجر السياسيون والفكريون، امثال وزير الخارجية آنذاك سيروس فانس ومستشار كارتر للأمن القومي زبغنيو بريزنسكي. أما السفير براون، الذي كان سفيراً لبلاده في الاردن اوائل السبعينات في إثناء الأحداث الدامية، فقد انتدبه كيسنجر الى لبنان سنة ١٩٧٦ لإيجاد مخرج للأزمة، حسب التصور الاميركي، وليس لأنه من تلاميذه النجباء (براون عمل في السلك الديبلوماسي سنين طويلة في وقت كان كيسنجر ما زال استاذاً جامعياً). وما يُروى عن مهمة براون أنه أتى الى لبنان لحثّ المسيحيين على ترك بلدهم والهجرة الى كندا هو، بنظر البعض، تأكيد على وجود مخطط يقضي بتفريغ لبنان من سكانه المسيحيين. ونحن لا نعلم مدى صحة ما روّجت له الصحافة اللبنانية نقلا عن مصادر لبنانية من اخبار حول ما قاله براون، لكن من الارجح ان يكون عدم اكتراث براون بطروحات بعض القيادات المسيحية، خصوصاً تلك التي رأت، خطأ، في مهمة براون دعماً أميركياً شبيهاً بالدعم اللاميركي سنة ١٩٥٨ (ارسال الاسطول الاميركي)، حملت البعض على الاستنتاج ان سياسة واشنطن تهدف الى تهجير المسيحيين من لبنان. وكم كنا نود لو نصدّق ان براون أو كيسنجر يشرفان ايضاً على سياسة الهجرة الكندية، وكأن كندا ولاية اميركية أو ربما ملجأ للناس غير المرغوب بهم في بلدهم او في اميركا نفسها (٧).

لكن بغض النظر عما قيل عن مهمة براون وآرائه، فأن السياسة الاميركية تجاه لبنان سنة ١٩٧٦ كانت تختصر بإيجاد مخرج ظرفي يكون بمثابة حل مرحلي للازمة يرتكز على التسليم بوجود قوى الامر الواقع، وعلى رأسها سوريا كبديل للفلسطينيين، ليس خدمة للمصلحة اللبنانية، بل خدمة للمصلحة الاميركية التي قضت باتباع سياسة «التجميد» في لبنان ريثما تنضج الحلول في المنطقة. وهي السياسة الاقل كلفة لواشنطن آنذاك. فمن جهة، كانت سوريا هي الاقوى على الارض في غياب الدولة اللبنانية، ومن جهة اخرى أيّدت اسرائيل دوراً سورياً محدداً ومحدوداً عرف بالخطوط الحمر. وهكذا كان التنسيق غير المباشر السوري ـ الاسرائيلي لضرب الوجود الفلسطيني، مصدر الخطر بالنسبة الى الفريقين. اما لبنان فكانت «حصته» انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل قوات حفظ سلام عربية ودعم اميركي كلامي لسيادة لبنان ووحدته واستقلاله. وهنا نتساءل اين هي مخططات كيسنجر في كل هذا؟ وهل كان لبنان بحاجة الى مخططات في منتصف السبعينات لتنهار دولته ويشل جيشه وتسقط مؤسساته؟

كيسنجر والعميد اده: جنس الملائكة وأجناس المؤامرة!

للاجابة على هذه التساؤلات نبدأ بما ورد في مجلة الحوادث الاسبوعية التي كانت اول من سلّط الضوء على «المؤامرة الكيسنجرية»، فخصّصت اكثر من غلاف ومن مقال لكيسنجر، «مهندس الحرب في لبنان». فكيسنجر، حسب العميد اده، اتّخذ شخصية المستر «نو» وخطّط

---

٧ ـ المعلومات حول نصائح السفير براون الى القيادات المسيحية تناقلها الناس ولم اطّلع عليها من قبل أي من المسؤولين الذين قابلوا براون. حاولت مقابلة براون في واشنطن سنة ١٩٨٦، عندما كان رئيساً لمعهد دراسات الشرق الاوسط في العاصمة الاميركية فلم افلح. فكان الجواب «ان براون لا يعطي أي حديث حول لبنان لأن تصاريحه وأقواله حرفت ما فيه الكفاية، وانه ليس مستعداً لأن يتحمل أوجاع رأس اضافية بسبب ذلك».

لتدمير لبنان وإزالته كصيغة فريدة في التعايش بين مختلف الطوائف والاديان. لنحاول قراءة ردّ كيسنجر على الكتاب المفتوح الذي وجّهه العميد اده اليه، والذي نشرت الحوادث نصه الكامل سنة ١٩٧٦ (٨). رسالة كيسنجر تقع في صفحة واحدة، نصفها مكتوب بأسلوب تهكّمي يعكس عدم اكتراث بالموضوع، وفيها يتحدث كيسنجر عن شهرة العميد كـ «عازب ظريف، ومعارض محترف، ودون جوان». ويتابع كيسنجر «إن ما سجّله عنك (أي العميد اده) سفراؤنا السابقون انك مرشح دائم لرئاسة الجمهورية... لكن حظه في الوصول الى سدة الرئاسة صعب». من هنا، يقول كيسنجر، «تردّدي المبدئي في الاجتماع بك... فنحن، كما تعرف، نحب أن نتعاون مع أصحاب الحظوظ لا مع أصحاب العقول». وتعليقاً على محاولة العميد اده الثانية الاجتماع بكيسنجر في واشنطن، عن طريق آنسة يقول كيسنجر انها صديقته، يفضل هذا الأخير ألاّ يطلب العميد موعداً آخر للاجتماع به «عن طريق النساء».

بعد هذه المقدمة التهكّمية، ينتقل كيسنجر الى اجواء زيارته الى لبنان، فيصف الزيارة بانها امتحان «لمقدار السيادة اللبنانية... ولقدرة السلطة على فرض ارادتها»، بعدما «انتقل رئيس البلاد الى مكان خفيّ، سرّي ليجتمع بي». (استُقبل كيسنجر في مطار رياق العسكري، وليس في مطار بيروت لأسباب أمنية). يتابع كيسنجر معلّقا: «عندئذ أدركت حقيقة ان لا وجود للدولة اللبنانية وأن السيادة معدومة. وصدّقني ان اللقاء القصير كان مضيعة لوقتي الثمين. فقد سُئلت اكثر من عشر مرات عن الضمانات الاميركية لاستقلال لبنان وسيادته، ولم أجد لدى المسؤولين اية رغبة وطنية في تأمين هذه الضمانات. ولا أكتمك أنني أجريت امتحانات عديدة من هذا النوع مع حكومات عربية اخرى. ولكن جميع المسؤولين في الأردن او سوريا او مصر او غيرها، رفضوا تغيير بند واحد في برنامج الزيارة، واعتبروا ان الدفاع عن أي زائر رسمي هو مسؤولية داخلية، لذلك اكتشفت خلال الساعات القلائل التي أمضيتها في ثكنة عسكرية عندكم، أنني في وطن هارب يختبىء من واقعه المتردّي».

ثم يضيف كيسنجر، في معرض ردّه على العميد اده، أنه يعرف الجواب على ما قاله، «فالمسؤولية، دائماً وابداً، تقع على الولايات المتحدة وانما، ثِقْ بأننا حاولنا مراراً وتكراراً أن نتآمر على أنظمة عديدة في العالم العربي - ولا نزال - انما باءت كل محاولاتنا بالفشل. لماذا؟ لاننا اصطدمنا بمقاومة وطنية، وبمناعة داخلية. والزلازل لا تحدث الاّ في الأرض المشقوقة. ولا

---

٨ - عنوان الغلاف: «دكتور «نو» مهندس الحرب في لبنان»، **الحوادث** ١٨ حزيران ١٩٧٦ العدد ٣/١٠٢٢ (المقال بعنوان «هذا الرجل يقف وراء المؤامرة الكبرى في لبنان؟»). تجدر الإشارة الى أن اسلوب ومضمون الرسالة التي بعثها كيسنجر الى العميد اده لا يعكسان جدّية في تناول موضوع الأزمة اللبنانية. فالأسلوب فيه الكثير من التهكّم والمضمون فيه الكثير من الاستخفاف بالحدث، وبصورة غير مباشرة بالشخص الذي يوجه اليه الرد. وحسب كيسنجر انه اجاب على الرسالة «من المقصورة الصغيرة بالطائرة الخاصة المعدة لرحلاتي المكوكية»، وهو في رحلة الى بلدان اميركا اللاتينية. نصف الرسالة مزاح وقصص حول شهرة العميد «كعازب ظريف»، والنصف الآخر هو ملاحظات عامة غير مترابطة تعكس عدم اكتراث فكري في الموضوع. لذلك، فاننا لا نعطي هذه الرسالة صفة الوثيقة التي تكشف المؤامرة ولا نقرأ فيها أية اسرار تفضح من هم وراء «المخطط». لكن، بالرغم من ذلك، فاننا اوردنا اعلاه اهم النقاط المذكورة في الرسالة، كما وردت في مجلة الحوادث سنة ١٩٧٦، وعلقنا عليها وقومناها من خلال فهمنا ودراستنا للسياسة الاميركية تجاه لبنان والمنطقة.

اكتمك أن لبنان هو بلد مثالي لتحقيق المؤامرات ليس هذه فقط، وانما ضد العالم العربي كله. من هنا اكتشفت في تناقضاته عناصر جديدة لنصب فخ كبير للعرب جميعاً». ويتابع كيسنجر: «قد تسأل، مستر اده، عن طبيعة هذه الخطة. لا أكتمك بأنني بدأت بشيء ثم انتهيت بشيء آخر. همي الوحيد أن أبعد الاتحاد السوفياتي عن مجال التدخل والحسم والمشاركة في حل أزمة الشرق الأوسط. كما أسعى الى تأجيل مؤتمر جنيف والاعتراف بمنظمة التحرير الى ما بعد انتخابات الرئاسة الاميركية والانتخابات النيابية في اسرائيل، أي مدة سنتين على الاقل. ثم تشعّبت مطامحي بعدما رأيت أن خصوبة الأحداث الدامية في لبنان قد اسقطت صيغة التعايش المطروحة». وهنا يتحدث عن احلام بعض القيادات الاسرائيلية في منتصف الخمسينات بتقسيم لبنان الى دولتين طائفيتين، فيقول انه ليس «مسؤولاً عن خطة كانت اسرائيل تمهّد لها منذ عام ١٩٥٤». ثم يتابع قائلاً، انه «يفكّر بخلق دويلات شبيهة باسرائيل بعدما فشلتُ في إقناع الدول العربية بفكرة الصلح الانفتاحي، وفي قبول هذه الدولة الجديدة جزءاً من المنطقة. ولكن الصحيح ايضا أن الأحداث الدامية التي افتعلناها أمّنت لنا أرضية مثالية لتقسيم النفوس الموحّدة وتدمير صيغة التعايش وإحداث خلل أساسي في النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة».

ويضيف كيسنجر «بأن لبنان أصبح عبئاً على الغرب لكثرة ما أعطت حريته من أفكار كانت تُستعمل ضدنا وليس ضد دول المنطقة»، وهذا «بعكس ما يراه قداسة البابا والرئيس الفرنسي ديستان واكثر زعماء اوروبا».

هناك قراءتان على الاقل لرسالة كيسنجر: قراءة أولى عنوانها الكبير المؤامرة الكيسنجرية على لبنان، وقراءة اخرى تعكس نظرة واشنطن لواقع لبنان ولموقعه في النظام الاقليمي من منظار المصالح الاميركية وستراتيجية تحرّكها في المنطقة. فدولة لا تستطيع استقبال زائر رسمي في مطار عاصمتها لأسباب أمنية هي، برأي كيسنجر، دولة ذات «سيادة معدومة». أي بمعنى آخر، يمكن توظيف تناقضاتها لخدمة أهداف ومصالح واشنطن. وهذه الاهداف، كما يحدّدها كيسنجر تتخطّى الواقع اللبناني لتطال السياسة الاميركية تجاه المنطقة: النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والصراع على النفوذ مع الاتحاد السوفياتي. ففي منتصف السبعينات، سعت واشنطن الى تحقيق هدفين رئيسيين: عدم اشراك الاتحاد السوفياتي في اي من الحلول المطروحة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (اي تفشيل مؤتمر جنيف) (٩)، وإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن طاولة المفاوضات من خلال تحجيمها وعزلها. من هنا يدخل لبنان في الحسابات الاميركية، من الباب الفلسطيني، فيصبح الساحة المباحة لضرب المقاومة الفلسطينية على حساب أمن واستقرار لبنان. والطرفان المتضرران والقادران على ضرب الفلسطينيين عسكرياً وسياسياً هما اسرائيل وسوريا اللذان يلتقيان مع واشنطن في سياسة تحجيم الدور الفلسطيني في الحرب، كما في السلم. ولبنان هو البلد المثالي والوحيد لتنفيذ هذه السياسة.

---

٩ ـ انظر:

Henry Kissinger, **Years of Upheaval** (Boston Little, Brown and Company, 1982), pp. 747 — 798.

هكذا كان الواقع على الأرض في منتصف السبعينات: لبنان، القاعدة الأساسية للثورة الفلسطينية، هو غير قادر على ضبط الوجود الفلسطيني المسلّح، وهو في الحقيقة «وطن هارب يختبىء من واقعه المتردّي». هكذا نظر كيسنجر الى لبنان، وهكذا كانت نظرة الإدارة الاميركية، ذلك أن لبنان فقد أهميته الستراتيجية في المنطقة بالنسبة الى واشنطن والى مصالحها الاقليمية. أما الأسباب فهي عديدة (١٠)، أهمها قيام الدويلة الفلسطينية داخل لبنان، وعلى حساب الدولة اللبنانية. والوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن من صنع كيسنجر ولا من صنع السياسة الاميركية بل هو نتيجة الصراعات العربية (محور عبد الناصر ـ البعث ـ القوميون العرب الخ...) والنزاع العربي ـ الاسرائيلي بعد هزيمة ١٩٦٧ واحداث الأردن سنة ١٩٧٠ـ١٩٧١. كذلك، فان وجود دولة برأسين، قرارها مشلول عند حدوث أزمات إقليمية حادة لم يكن سببه أية مؤامرة كيسنجرية. ففي تلك الصراعات، كان لبنان الأضعف والأقل مناعة من الدول العربية ذات الأنظمة السلطوية.

أما الدور الاميركي فيكمن في استعمال، «الأرض المشقوقة» لخدمة المصالح الاميركية في المنطقة، كما قال كيسنجر. فلو كان لبنان بعد حرب ١٩٧٣ (اي بعد دخول اميركا على خط المفاوضات بين أفرقاء النزاع) بلداً مستقراً كسائر الدول العربية المتاخمة لاسرائيل، اي بلداً لا يحتوي عناصر التفجير الداخلي والخارجي، لما كان سعى او استطاع اي فريق أن يصبّ الزيت على النار. فالنار كانت مشتعلة ولا أحد قادر على اطفائها عندما حانت ساعة اطفاء الحريق. وفي الواقع، لم يكن لبنان عقبة أساسية وَجَب إزالتها لتنفيذ السياسة الاميركية في المنطقة، وتحديداً، تجاه اسرائيل ومصر وسوريا في منتصف السبعينات. بل كان لبنان ساحة صراعات ثانوية، أو متنفّسا للصراعات الاقليمية استغلّها الجميع اما لتصفية حسابات قديمة او لعقد صفقات جديدة. فلا حاجة عندئذٍ للمؤامرات الكبرى ما دام لبنان هو البلد العربي الوحيد المرشح لأن يكون الضحية في ظل غياب أي حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، لا سيما في شقّه الفلسطيني. ومهما حاول البعض التنظير، فالاهتمام الاميركي انصبّ على النزاع العربي ـ الاسرائيلي وليس على لبنان، أكان كيسنجر على رأس وزارة الخارجية الاميركية أم أي مسؤول آخر.

وأخيراً، في تراتبية التدخلات الخارجية في لبنان التي أدّت الى تدميره وتفتيته تأتي اميركا في المرتبة الرابعة بعد الفلسطينيين واسرائيل وسوريا الذين كان لهم (وما زال) مصالح حيوية في لبنان تفوق اي اهتمام ومصلحة اميركية فيه. بدون شك كان لبنان السبعينات أهم لياسر عرفات ولحافظ الأسد وللقيادات الاسرائيلية، وحتى لمعمر القذافي ولصدام حسين، منه الى الرئيس الاميركي فورد أو الى وزير خارجيته. فلو سلّمنا بوجود المؤامرة الكبرى فعندئذٍ تكون المؤامرة الكيسنجرية توظيفاً مثمراً للمؤامرات الاقليمية التي كان لبنان مسرحها.

---

١٠ ـ المزيد من التفاصيل، أنظر دراستنا حول العلاقات اللبنانية ـ الاميركية، المرجع السابق.

موقع لبنان في سياسة واشنطن الاقليمية.

لكن، بعيداً عن أجواء المؤامرات، سنحاول فهم ما حصل في لبنان في السبعينات من منظار تحليلي من خلال تركيزنا على البُعدين الأساسيّين (داخلي وخارجي) اللذين طرحناهما اعلاه في اطار المرحلتين الفاصلتين في مسار الأزمة اللبنانية: مرحلة اولى تمتدّ من اواخر الستينات حتى حرب السنتين ١٩٧٥ـ١٩٧٦، ومرحلة ثانية هي امتداد لحروب الداخل والخارج منذ منتصف السبعينات حتى اليوم. فبعد استعراض أسباب الأنهيار، سنحاول اظهار الفرق بين المؤامرة او المخطط المرسوم، وبين السياسة التي اتّبعتها واشنطن تجاه لبنان، وهي في نوعين: السياسة السيّئة والسياسة المعاكسة لتوجّه او ارادة بعض القيادات اللبنانية.

في المرحلة الاولى، يعود السبب الداخلي للانهيار الى ضعف الدولة اللبنانية والى عدم امتلاكها المناعة الكافية لمواجهة الأخطار الخارجية، وخصوصاً الازمات الاقليمية الحادة كأزمة ١٩٥٨ والازمات المتتالية منذ ١٩٦٩. أما الأسباب الخارجية فترتبط خاصة بالحروب العربية ـ الاسرائيلية وبنتائجها على الدول العربية، وتحديداً الدول المتاخمة لاسرائيل ومنها لبنان. الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ أدّت الى بروز مقاومة فلسطينية بقيادة جديدة تسعى الى اذكاء نار الثورة داخل الانظمة العربية «الرجعية»، ومن بينها لبنان، الخاسر الاكبر من تدفّق الفلسطينيين الى أراضيه. ففي خلال فترة قصيرة، تمكّنت الفصائل الفلسطينية من تحقيق الانتصارات السياسية والعسكرية، بدءاً باتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩ وانتهاء بمرحلة ما بعد حرب السنتين. وهكذا استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تُحكم سيطرتها في مناطق تواجدها في بيروت والجنوب وفي مناطق اخرى من لبنان، إلى ان تلقّت الضربة العسكرية الاسرائيلية سنة ١٩٨٢. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: لماذا حصل ذلك، ولماذا عجزت الدولة اللبنانية عن الدفاع عن نفسها أسوة بالانظمة العربية التي احتوت الفصائل الفلسطينية او قضت على وجودها العسكري. وتحديداً، لماذا نجح الاردن وفشل لبنان؟ هل كان هناك مؤامرة وراء فشل الدولة اللبنانية ونجاح الملك حسين في ضرب الفلسطينيين في اوائل السبعينات؟ بدون شك تلقّى الملك حسين دعماً اميركياً واسرائيلياً غير مباشر لتصفية الوجود الفلسطيني العسكري، لكن هذا الدعم ما كان لينفع لولا القرار الملكي بالتحرّك في الوقت المناسب، ولولا وجود جيش موال للملك قادر على تنفيذ الأوامر.

أما في لبنان، ففي مواجهة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين، غاب القرار، وغابت القيادة وشُلّ الجيش. وهنا نتساءل، هل كان هناك مؤامرة وراء وجود دولة برأسين في لبنان غير قادرة على اتخاذ القرار في وقت الازمات المصيرية بينما نصت المؤامرة على ان يكون في الأردن حاكم واحد وجيش متراص ينفّذ اوامر القيادة السياسية؟ وهل المؤامرة تعود الى العشرينات عند نشوء دولتي لبنان والاردن ومعظم دول المنطقة لكي نصل الى الوضع الحالي؟ وهل المؤامرة تعود الى الحرب العالمية الاولى بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وتقاسم بريطانيا وفرنسا المنطقة بينهما حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو الشهيرة؟ طبعاً، يمكن التوسع والعودة الى التاريخ

الحديث والقديم الى ما لا نهاية، لكننا نسأل أين «المؤامرة الكيسنجرية» من كل هذا؟ واين كيسنجر من الازمة الوزارية سنة ١٩٦٩ التي لم تنته الاّ بإعطاء تنازلات للفلسطينيين تطال عمق السيادة الوطنية، وفي وقت كانت منظمة التحرير غير معترف بها، والفلسطينيون معترف بهم كلاجئين، حسب ما زعمت رئيسة وزراء اسرائيل آنذاك غولدا مائير؟ واين واشنطن من كل هذا، في وقت كان طرح السلام الاميركي (مبادرة روجرز) لا يأتي على ذكر الفلسطينيين؟.

في الواقع، لو استطاعت الدولة اللبنانية حزم أمرها منذ أواخر الستينات أوائل السبعينات، كما فعل الأردن، لما كانت اعترضت واشنطن، بل على العكس، فأن واشنطن كانت رحّبت بقرار الدولة اللبنانية تحجيم الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان، وكذلك فعلت بعض الأنظمة العربية وطبعاً اسرائيل. انما عجز الدولة اللبنانية، الذي يتعلق بطبيعة النظام السياسي اللبناني في النظام الاقليمي (١١)، فتح الباب واسعاً امام منظمة التحرير لبناء دويلتها في لبنان، وامام سوريا واسرائيل لنقل المواجهة العسكرية والسياسية مع الفلسطينيين الى داخل لبنان.

اما الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٧٣، فكانت نتائجها لا تقلّ سلبية على لبنان من نتائج حرب ١٩٦٧. فمن جهة، أصبحت الدولة اللبنانية أقل قدرة على مواجهة الازمات الاقليمية في منتصف السبعينات منها في أواخر الستينات، ومن جهة اخرى، أصبحت منظمة التحرير اكثر قوة سياسياً وعسكرياً، وعلى الصعيدين العربي والدولي، من المراحل الأولى لانطلاقتها بعد حرب ١٩٦٧. وحرب ١٩٧٣، بعكس حرب ١٩٦٧، خلقت ميزان قوى جديد في المنطقة أجبر واشنطن على التحرك لسببين أساسيين: لأن واشنطن المحاور الوحيد بين فريقي النزاع، أي اسرائيل والعرب، ولأن واشنطن أرادت قطع الطريق امام النفوذ السوفياتي في المنطقة. من هنا يبرز دور كيسنجر في تلك المرحلة الدقيقة من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والذي يمكن تقويمه على مستويين: مستوى رسم السياسة الاميركية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي في تلك المرحلة، ومستوى التنفيذ. وفي كلا المستويين، ترك كيسنجر بصماته من خلال أسلوب عمل ميّزه عن سواه من الدبلوماسيين الاميركيين الذين تعاطوا بأزمة الشرق الاوسط (١٢).

لولا نتائج حرب ١٩٧٣ لما كنّا سمعنا لا بأسلوب كيسنجر ولا بمخططاته، وذلك لأن قرار

---

١١ ـ حول هذا الموضوع أنظر:
Farid el Khazen, «The Disintegration of the Lebanese Confessional System, 1967-1976», Unpublished doctoral dissertation, The Johns Hopkins University, 1986.

١٢ ـ أنظر:
Edward Sheehan, **The Arabs, Israelis and Kissinger: Secret History of American Diplomacy in the Middle East** (New York: Reader's Digest Press, 1976); William Quandt, **Decade of Decisions: American Policy Toward The Arab-Israeli Conflict, 1967-1976** (Berkeley: University of California, 1977), PP. 207-252; Marvin and Bernard Kalb, **Kissinger** (Boston: Little, Brown and Company, 1974).

الحرب لم يكن اميركيا (١٣)، خصوصاً ان العلاقات بين الجبارين في تلك المرحلة تميّزت بوفاق ملحوظ، وفي وقت كانت فيه اميركا بأمسّ الحاجة الى تطويق الصراعات الاقليمية للتركيز على انهاء حرب فيتنام؛ فضلاً عن انه في تلك المرحلة الانجاز الستراتيجي الاهم في السياسة الخارجية لادارة الرئيس نيكسون كان الانفتاح على الصين وليس افتعال ازمات جديدة في الشرق الأوسط لكن، بعد وقوع الحرب، وظّفت واشنطن طاقاتها السياسية والدبلوماسية، تحت اشراف كيسنجر، من اجل انهاء الحرب بطريقة «لا غالب ولا مغلوب»، لتمهيد الطريق امام المتحاربين للدخول في المفاوضات وتقديم التنازلات للوصول الى فك ارتباط بين الجيوش المتحاربة. وهنا يبرز دور كيسنجر في ايجاد توازن عسكري دقيق بين المتحاربين، خصوصاً على الجبهة المصرية - الاسرائيلية، وذلك من خلال تقديم المساعدات العسكرية الى اسرائيل اثناء الهجوم المصري - السوري، ومنع اسرائيل لاحقاً من تدمير الجيش المصري الثالث المحاصر وشنّ هجوم معاكس بعد أن أصبح الجيشان المصري والسوري في موقع دفاعي صعب (١٤). وهكذا دخلت واشنطن على خط المفاوضات لفصل القوى المتحاربة من الباب العريض.

اما من ناحية التنفيذ، فلكيسنجر أسلوب عمل خاص عُرف بديبلوماسية «الخطوة خطوة» (step-by-step diplomacy)، أنجزها في رحلات مكّوكيّة بين عواصم الدول المتحاربة. وهنا ايضا تميّز كيسنجر عن سواه من وزراء الخارجية الاميركيين بسعة اطّلاعه، وبقدرته على

---

١٣ - ربّ قائل إن حرب ١٩٧٣ كانت خطة اميركية مبرمجة وان التطورات التي نتجت عن الحرب منذ ذلك الوقت حتى اليوم، في السياسة الخارجية الاميركية وعلى صعيد العلاقات الاسرائيلية - المصرية، حصلت كلها حسب المخطط المرسوم. هنا ايضا، ندخل في نفق المؤامرات دون أن نستطيع الخروج منه. نحن لا نعتقد أن اسرائيل تدخل في حروب مبرمجة تكلّف آلاف القتلى والجرحى كحرب ١٩٧٣. ولا نعتقد ان اسرائيل او اميركا تراهنان على استمرارية بقاء اي رئيس عربي في الحكم يدخل في مشروع اتفاقية سلام مع اسرائيل (خصوصا في فترة السبعينات). ولا نعتقد ايضا ان في السياسة الخارجية الاميركية تجاه الشرق الأوسط خطط حروب مرسومَة تتوارثها الادارات الاميركية وتنفّذها بحذافيرها، مهما تغيّرت الظروف والمعطيات الاقليمية او الدولية. وليس ما يدلّ على ان ادارة الرئيس نيكسون الثانية في أواخر سنة ١٩٧٣ كانت تسعى الى افتعال حروب لخدمة مصالحها في المنطقة. فالعلاقات بين الجبارين كانت تمرّ في مرحلة وفاق على مختلف الأصعدة، خصوصاً في قضايا التسلح الستراتيجي. فما من رئيس اميركي يحاول افتعال حروب في منطقة كالشرق الأوسط، وفي نزاع كالنزاع العربي - الاسرائيلي، خدمة لمصالح اميركا او لمصلحة اسرائيل او حتى لمصلحة السلام العادل. إذ بالاضافة الى انهماك واشنطن بحرب فيتنام في تلك الفترة (وهذا همّ كاف لأي رئيس اميركي)، فإن واشنطن تفضّل اتّباع اي أسلوب آخر (سياسي او دبلوماسي) غير اسلوب حرب عربية - اسرائيلية جديدة تدور على ثلاث جبهات لخدمة مصالحها طالما أن كل الأساليب الأخرى، من ضغوطات سياسية واقتصادية ومبادرات دبلوماسية متوافرة عند واشنطن. فَمن المستفيد من افتعال حرب تؤدّي الى أزمة نفطية خانقة هزّت الأمن الاقتصادي لأول مرة، لبلدان الغرب الصناعية وأدّت الى تقوية الموقف العربي تجاه واشنطن والغرب، من جهة، واسرائيل، من جهة اخرى؟ وكيف تستفيد واشنطن من حرب هي في النهاية مسؤولة عن احتوائها بدفعها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الباهظة الى افرقاء النزاع؟ اما حقيقة الدول الاميركي في حرب ١٩٧٣ فتكمن في التأثير على مسار الحرب اولا لمصلحة اسرائيل باقامة جسر جوي مباشر بين واشنطن وتل ابيب وباعطاء اسرائيل معلومات عن جيوش العدو، ولاحقا بالضغط على اسرائيل لمنعها من القيام بأي محاولات هجومية، خصوصا على الجبهة المصرية بعد احرازها تقدما في بعض المواقع. من هنا التمييز بين قرار الحرب الذي هو عربي (مصري وسوري) والسياسة الاميركية في التأثير على مجرى الحرب وعلى نتائجها.

١٤ - أنظر:

Quandt, **Ibid.**, pp. 165-206; Kissinger, **Years of Upheaval**, op. cit., pp. 450-666.

استيعاب تفاصيل الأمور ووضعها في اطارها الستراتيجي، فضلا عن نجاحه في مخاطبة القيادات العربية والاسرائيلية بطريقة مقنعة. فنجح في تحقيق فك ارتباط على الجبهتين، وأرسى قواعد جديدة للديبلوماسية وللسياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط.

يبقى السؤال: كيف تأثّر لبنان بكل هذه التطورات، وماذا كان دور كيسنجر في كل ذلك؟ آراء كيسنجر عن الوضع اللبناني قبل اندلاع الحرب بسنة واحدة ظهرت في الجزء الثاني من مذكراته، وهي ملاحظات عامة دوّنها على اثر زيارته الخاطفة الى لبنان سنة ١٩٧٤، حيث استقبله أركان الدولة في مطار رياق العسكري وليس في مطار العاصمة. فماذا عسى كيسنجر او أي زائر رسمي يقول عندما لا تستطيع حكومة الدولة المضيفة تأمين الحماية له واستقباله في مطار العاصمة؟ في مذكراته، اكتفى كيسنجر بتخصيص لبنان صفحة واحدة من اصل حوالي ثلاثة آلاف صفحة صدرت في جزئين (الطبعة الانكليزية). وفي كتاباته وتصاريحه، لم يأت على ذكر لبنان الّا عرضاً من خلال تحدّثه عن أزمة الشرق الأوسط. وذلك ان لبنان لم يشكل مادة سياسية او ستراتيجية مهمة بالنسبة الى كيسنجر الذي يرى العالم من ضمن نظرة شمولية، ركيزتها الاولى الصراع على النفوذ بين الجبارين، وليس النزاعات الاقليمية بحدّ ذاتها. اذا كان كيسنجر قد ترك بصماته على مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣، إن من ناحية رسم السياسة الاميركية تجاه المنطقة او من ناحية الاسلوب في التنفيذ، فإن هذا لا يعني انه أعطى للبنان أية خصوصية او حتى أي اهتمام مباشر.

فأولويات السياسة الاميركية تجاه المنطقة في فترة ما بعد حرب ١٩٧٣، تركّزت على تبريد الاجواء بين المتحاربين بهدف الوصول الى وقف ثابت للنار، او في أحسن الأحوال، الى إنهاء الحرب، أقلّه مرحلياً، ريثما تأخذ عملية السلام دفعاً جديداً. في مطلق الاحوال، وتحت اشراف اي وزير خارجية اميركي او اي ادارة اميركية، فلبنان كان خارج اللعبة. ويا ليته كان فقط خارج اللعبة، بل كان الفريق الذي يتلقّى الضربة تلو الأخرى، كيفما كانت نتائج الديبلوماسية الاميركية في حل النزاع العربي - الاسرائيلي. ففي حال حصل تقارب بين اسرائيل واي من بلدان الواجهة العربية او في حال عدم حصوله، فان النتيجة (السلبية) هي نفسها بالنسبة الى لبنان منتصف السبعينات، وفي ظل غياب حل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي، وتحديداً في شقه الفلسطيني. هكذا كان واقع الحال على الأرض في لبنان قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها، وليس نتيجة مؤامرة مدبّرة. انها سياسة التسليم بالأمر الواقع، واقع لبنان على هامش النزاع العربي - الاسرائيلي، وبالتالي على هامش السياسة الخارجية الاميركية. وفي معادلة كهذه، يدخل لبنان حسابات الدول الكبرى بقدر ما يستطيع أفرقاء النزاع الاقليميين التأثير على ميزان القوى بينهم من خلال الصراع في لبنان. وفي هذه الاجواء، تفجّرت الحرب سنة ١٩٧٥ وأخذ كل فريق في لبنان «حصّته»، فأصبح البلد ساحة صراعات اقليمية وتصفية حسابات بين الجميع.

أما المرحلة الثانية، اي منذ حرب السنتين حتى اليوم، فهي شبيهة بالمرحلة الاولى في خطوطها العريضة، لكنها تتميّز عنها بفارق كبير: غياب كيسنجر عن مركز القرار في السياسة

الخارجية الاميركية. أبرز أركان ادارة الرئيس كارتر الديمقراطية، التي خلفت ادارتي نيكسون وفورد الجمهوريتين هم اشخاص (١٥) ينتمون الى مدرسة فكرية لا تلتقي مع المدرسة الفكرية «الواقعية» (Realist) التي ينتمي اليها كيسنجر وسواه من السياسيين والمنظّرين في العلاقات الدولية. والرئيس كارتر هو وراء الانجاز الاقليمي الأهم في الشرق الاوسط، اي اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية المعروفة باتفاقية كامب دافيد (١٦). وهذا الحدث، كغيره من التطورات الاقليمية البارزة، أثّر سلباً على لبنان على الصعيدين الداخلي والخارجي. لا مجال هنا لتناول هذا الموضوع، لكن نكتفي بالاشارة الى أن كل ما حدث من تطورات اقليمية مهمة (خصوصاً النزاع السوري ـ الاسرائيلي) ابتداء من النصف الثاني من السبعينات حتى اليوم، لم يرتبط اسم كيسنجر به، لا كمسؤول رسمي ولا كوسيط غير رسمي. أهمية كيسنجر تكمن في أنه من وزراء الخارجية الاميركيين القلائل الذين مارسوا نشاطات على صعيد السياسة الدولية وجلب الكثير من الاهتمام الاعلامي. فهو، بعكس غيره من وزراء الخارجية، اتى الى الوزارة من موقع اكاديمي في حقل السياسة الدولية واستمرّ في ممارسة عمله في الحقل ذاته. في حين ان وزراء سابقين، كجورج شولتز وسايروس فانس وحتى الوزير الحالي بايكر، مارسوا قبل تولّيهم الوزارة نشاطات وأعمال لا تتعلّق مباشرة بالسياسة الداخلية او الدولية (١٧). واذا كنا ما زلنا نسمع بكيسنجر من حين الى آخر فلأن كيسنجر هو من أهم المفكّرين والكتّاب في الستراتيجية الدولية، وهو يتقاضى ملايين الدولارات للتعليق على حدث دولي في وسائل الإعلام العالمية، وليس لأنه صاحب مخططات معلّبة وجاهزة للتصدير الى لبنان (١٨).

اما السياسة الاميركية تجاه لبنان بعد حرب السنتين، فإنها لم تتغير لا بمضمونها ولا بأسلوبها عن المراحل السابقة. فسقفها الأعلى التجميد او «الترقيع»، وسقفها الأدنى عدم الاكتراث. فإذا كان البعض يرى في سياسة التجميد او عدم الاكتراث مؤامرة، فاننا نرى في ذلك سياسة اميركية تجاه المنطقة لا يدخل لبنان في حساباتها الستراتيجية. واذا كان لبنان قد دفع ثمن هذه السياسة الاميركية، فلا واشنطن تكترث ولا أي من أفرقاء النزاع الاقليميين.

حرب ١٩٨٢ كسرت الروتين في السياسة الاميركية تجاه لبنان، لكن التدخل الاميركي

---

١٥ ـ ومنهم سايروس فانس، وزير الخارجية، وزبغنيو بريزنسكي، مستشار الامن القومي، ومنافس كيسنجر في الحقلين السياسي والاكاديمي. والاكاديمي.

١٦ ـ أنظر:

Farid el Khazen, «The Middle East in Strategic Retreat», **Foreign Policy**, (Fall 1986), pp. 140-160.

١٧ ـ قبل الإشراف على السياسة الخارجية الاميركية، زاول سايروس فانس مهنة المحاماة وما زال؛ جورج شولتز كان وزيراً سابقاً للعمل واستاذاً جامعياً في العلوم الادارية كمستشار لشركة تعهدات اميركية كبيرة (بكتل). اما الوزير الحالي بايكر فتسلّم وزارة الخزينة وتبوّأ مراكز سياسية في ادارة الرئيس ريغان، لكنه لم يعمل في حقل السياسة الخارجية إلّا بعد تسلّمه وزارة الخارجية.

١٨ ـ عين كيسنجر رئيس لجنة استقصاء حول الاوضاع في اميركا الوسطى، في عهد الرئيس ريغان. وهذه كانت من ابرز المهمات الرسمية التي قام بها كيسنجر منذ توليه وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي في ادارتي نيكسون وفورد.

William Quandt, ed, **The Middle East, Ten Years After Camp David** (Washington, D.C: The Brookings Institution, 1988), pp. 357 — 986).

افتقد الكثير من مقوّمات النجاح عسكرياً وسياسياً، وذلك لأن واشنطن لم تكن جاهزة عملياً ونفسياً لدخول «المعركة» في لبنان قبل الاجتياح الاسرائيلي. فدخلت الحرب من «الباب الخلفي» وخرجت من «الشباك». والسياسة الاميركية في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ التي نتج عنها اتفاقية ١٧ ايار، هي المثل الأوضح على السياسة السيّئة والفاشلة التي ذكرناها اعلاه. هذا ما يميّزها عن النوع الآخر من السياسة الاميركية، وهي السياسة المعاكسة التي تهدف الى تفشيل مشروع او توجّه سياسي داخل لبنان، قد يعيد خلط الأوراق داخلياً، وخصوصاً اقليمياً، اي ميزان القوى الاقليمي داخل لبنان. ففي هذا الاطار يمكن وضع المواجهة التي حصلت بين العماد ميشال عون وواشنطن بدءاً بحرب التحرير، مروراً باتفاق الطائف وانتهاء بالمرحلة الحالية.

من يردم الهوّة: واقع السياسة الاميركية أو واقع لبنان؟

ما ميز العماد عون عن سواه من القيادات اللبنانية (وهنا نحصر تقويمنا الموجز بالسياسة الخارجية وانعكاساتها الاقليمية) هو أنه اتّخذ المبادرة، اي مبادرة تحريك الوضع اللبناني المجمّد والمهترىء بطريقة صدامية واضحة المعالم والأهداف. ما من سياسي في موقع المسؤولية الشرعية فعل ذلك من قبل. حتى الرئيس الراحل بشير الجميل لجأ الى الهجوم قبل وصوله الى الرئاسة، من موقع قائد ميليشيا القوات اللبنانية، اي من موقع غير شرعي خارج اطار الدولة اللبنانية.

اذاً موقف العماد عون الهجومي، اذا جاز التعبير، وضعه في موقع تصادمي مع كل المتضررين من تغيير الوضع القائم، من احتلالات خارجية ووجود ميليشيات طائفية تسيطر كل منها على مناطق تواجدها. واصطدم العماد عون ايضاً ـ وهذا كان محتّماً ـ بالقراءة الاميركية للوضع اللبناني وبالسياسة الاميركية تجاه لبنان والمنطقة. فعندما تدخّلت واشنطن «للمساعدة» على انتخاب رئيس جديد للجمهورية في صيف ١٩٨٨، سعت من وراء تدخلها الى ايجاد اسم يوافق عليه ليس فقط اللبنانيون بل ايضاً سوريا، الناخب الاكبر بالنسبة الى واشنطن. فكان اسم مخايل الضاهر، الذي قوبل بالرفض من قبل القيادات المسيحية. لم تحصل الانتخابات وعاد مورفي الى واشنطن وأغلق الملف اللبناني مرحلياً الى حين قيام ادارة جديدة في البيت الابيض (كان ذلك في أواخر عهد الرئيس ريغان). هذا كان الحد الاقصى من الاهتمام الاميركي في الأزمة اللبنانية عشية تعيين العماد عون رئيساً لمجلس الوزراء، في آخر ربع ساعة من ولاية الرئيس الجميل. ولقد اعتبرت واشنطن أن الازمة اللبنانية ستوضع على «الرف»، في حين يكون التركيز الاميركي على مستقبل الأراضي المحتلة والحوار الاميركي ـ الفلسطيني.

في تلك الأثناء، أعلن العماد عون حرب التحرير وحصلت المواجهة المباشرة بين «حدّين أقصيين»، «حدّ» العماد عون المطالب بتحرير لبنان «والحدّ» الاميركي الذى لا يتجاوز سياسة «الترقيع» والإلهاء، الى أن تأتي ساعة الحل في المنطقة ـ هذا اذا أتت ـ فتحلّ ازماتها كلها على حساب لبنان. واشنطن أرادت الحفاظ على حدّ أدنى من وجود دولة لبنانية تمارس سلطات اسمية في ظل الاحتلالات الخارجية وهيمنة قوى الأمر الواقع. أما العماد عون فأراد قلب

الطاولة على الجميع وتحريك الأزمة اللبنانية بانتشالها من جمود الداخل ومآزق الخارج. الفريقان أعلنا الحرب، وحصل الاصطدام المباشر بعد اغلاق السفارة الاميركية في عوكر ودخول واشنطن في عملية اتفاق الطائف. فبالنسبة الى واشنطن، اتفاق الطائف محاولة «ترقيع» جديدة، إنما بغطاء جميل يسهل تسويقه عربياً وعالمياً، أي بمعنى آخر، محاولة اعادة لبنان الى الوضع الذي كان عليه قبل بدء حرب التحرير فيكون الوضع مضبوطا داخليا بشكل او بآخر بحيث لا يكون لبنان ساحة لنزاعات دموية جديدة قد تُجبر واشنطن على اتخاذ مواقف او اتباع سياسة ليست في وارد اتباعها في بادىء الأمر. واتفاق الطائف ما هو إلّا لعبة شدّ حبال جديدة يتمخض عنها ميزان قوى جديد داخل لبنان «اللبناني» و «الاقليمي». في المرحلة الحالية، البند الأهم في اتفاق الطائف بالنسبة الى واشنطن هو إزاحة العماد عون. أما الباقي فيدخل في اطار اللعبة السياسية المعهودة، ومنها اسطوانة «دعم الشرعية والحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال لبنان». وهكذا، يربض كل فريق في موقعه ماسكاً ما تيسّر من خيوط الأزمة المتعددة.

أما «المؤامرة»، فمهما تعدّدت اشكالها وتغير منفّذوها، فهي ايضاً لعبة شدّ حبال. واذا افترضنا أن هناك فعلاً مؤامرة على لبنان فهي، في الدرجة الأولى، مؤامرة تجاهل لبنان ووضعه على هامش التطورات الاقليمية. فلو دخل لبنان في صلب «المؤامرة» اي بمعنى آخر، في صلب ستراتيجية الدول الكبرى، لكان دخل ايضاً في بازار الحلول المطروحة. فمن اهتمام اميركي مباشر بلبنان سنة ١٩٥٨، الى اهتمام بما احتواه لبنان في السبعينات، الى اهتمام بالوجود السوري والاسرائيلي في لبنان في الثمانينات، والى اهتمام بالارهاب اليوم. ومن اهتمام بلبنان في صلب الحرب الباردة، الى اهتمام بلبنان في إطار محيطه الاقليمي، الى اهتمام ببيروت الكبرى، ومنها الى اهتمام بأمن السفارة الاميركية في عوكر. هكذا، تقلّص الاهتمام الاميركي بلبنان الى أن أصبح اليوم بحجم المساحة الجغرافية التي تحتاج اليها واشنطن لتأمين الحماية الامنية الكافية لسفارتها.

ديكران أبرط وشركاه
Dikran Aprat & Co.

IMPORT - EXPORT - DEALERS - DISTRIBUTORS

FOODSTUFFS

- SPICES
- CEREALS
- VANILLIN
- MILK POWDER
- CITRIC ACID
- VEGETABLE OILS
- ALBUMEN, GELATINE
- DRIED NUTTS & FRUITS
- COCOA BUTTER & POWDER
- SESAME & SUNFLOWER SEEDS
- GLUCOSE, STARCH & DERIVATES

CHEMICAL FOR INDUSTRY USE

- PAINTS
- TANNING
- TEXTILES
- SUGAR & SALT
- REFRIGERATING
- PHARMACEUTICAL
- MATCH & CANDLES
- WATER TREATMENT
- SANITARY PAPERS
- BREWERY & DAIRY
- PETROLUM & OILS
- GLASS & PORCELAIN
- CERAMIC & POTTERIES
- SOAP & DETERGENTS
- ALUMINIUM & TUBES
- CORRUGATED CARTONS
- CEMENT, IRON & WOOD
- JUICES & SOFT DRINKS
- COSMETICS & PERFUMES
- POWDER PLANTS & CABLES
- CANDY CHOCOLATE & PASTRIES
- AGRO-CHEMICALS & FERTILIZERS

RED

Mail address: P.O.Box 11-4876 Beirut — Cable: COAPRAT
Phone: (01) 893674/698/819 Tlx.: 43338 DAC LE, 44590 COAPRA LE, 40796 APRAT, LE.
Office address: Akabet Biakout Drive, Aprat Bldg. Zalka-Lebanon. Fax No: (01) 893306

عنوان بريدي: ص.ب. ٤٨٧٦ - ١١ بيروت - برقياً: كوابرط تلفون: (٠١) ٨٩٣٦٧٤/٦٩٨/٧١٩
تلكس: ٤٣٣٣٨ داك لو، ٤٤٥٩٠ كوابرا لو، ٤٠٧٩٦ ابراط لو. فاكس ٨٩٣٣٠٦ (٠١)
عنوان المكتب: مفرق بياقوت العقبة - بناية ابرط - الزلقا - لبنان.

رأي في المؤامرة الكيسنجرية وموقع لبنان في السياسة الخارجية الاميركية

د. مرغريت الحلو *

من العبارات التي وردت بكثرة في التصاريح السياسية العربية، خصوصاً منذ منتصف هذا القرن، كلمة «المؤامرة». ورغم ان استخدام مفهوم «المؤامرة» في التصاريح والخطب والمؤلّفات السياسية العربية قد سبق بزمن طويل، استلام الدكتور هنري كيسنجر مهامه المختلفة في الإدارات الاميركية المتتالية، إلّا أن اسمه ارتبط بها، خصوصاً بعد اندلاع أحداث لبنان مطلع السبعينات، بحيث أصبح من النادر أن نجد معالجة للسياسة الاميركية في شأن الشرق الاوسط بعامة ولبنان بخاصة، لا تربط بشكل او بآخر بين هذا السياسي الاميركي و«المؤامرة» او «المخطط». وهكذا، أصبح الحديث عن «المؤامرة الكيسنجرية» و«السياسة الكيسنجرية» و«المخطط الكيسنجري» وسيلة متداولة لاختصار سياسة الولايات المتحدة والغرب، تجاه دول الشرق الأوسط وفي طليعتها لبنان وموضع جدل بين السياسيين والمفكرين.

ومن الاسئلة التي يطرحها اللبناني في خضم الحديث الدائم عن المؤامرة الكيسنجرية ومرادفاتها، تلك التي تتعلّق بموقع لبنان في السياسة الخارجية الاميركية بخاصة والسياسة

---

* دكتور في العلوم السياسية، استاذة العلوم السياسة في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق -

الغربية بعامة. فهل فقد لبنان أهميته في أولويات السياسة الاميركية في الشرق الأوسط التي كان يتمتع بها في الخمسينات والستينات، اي اهتمام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن وسيادة واستقرار لبنان ضمن حدوده الدولية المعترف بها؟ فيما يلي محاولة لإلقـاء الضوء على بعض الأسباب الكامنة وراء الجدل القائم حول هذين الموضوعين علّها تساعد القارىء في فهم أعمق للسياسة الخارجية الاميركية تجاه لبنان ولحقيقة «المؤامرة» المتكلَّم عليها.

ان حسم الجدل القائم حول وجود «مؤامرة كيسنجرية» على لبنان والمنطقة امر متعذّر حالياً لأسباب عدة أهمها: اولاً، عدم توافر الوثائق الكاملة (وبخاصة السرية منها) بين أيدي الباحثين؛ ثانياً، كون الأحداث التي يسمّيها البعض «فصول المؤامرة» لم تنته بعد؛ وثالثاً، وجود ما يكفي من العوامل والأحداث لدعم كل من الطرح ونقيضه.

إن وجود عوامل وأحداث وتصاريح تدعم وجهات نظر متناقضة حول الموضوع ذاته ليس حكراً على موضوع «المؤامرة الكيسنجرية». ففي التحليل السياسي، ليس هناك تحليل خاطىء كلياً او صائب كلياً. هناك تحاليل مقبولة علمياً اكثر من غيرها تشترك عوامل عدة في تحديد أهمية تحليل معين ورواجه. وعادةً، يحدّد الأهمية العلمية للتحليل السياسي مدى التزام الكاتب بمنهجية علمية في العرض والبحث والتحليل، ومدى استناده الى احداث ووقائع لا جدل فيها، ومنطقية الاستنتاج والاستقراء. أما العوامل التي تجعل من تحليل ما مقبولاً اكثر من غيره فهي مجموعة العقائد (ideologies) والمعتقدات (beliefs) والنزعات (attitudes) والقناعـات المسبقة (stereotypes) التي يؤمن بها القارىء.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الجدل القائم حول وجود او غياب المؤامرة هو جدل ناجم في قسطه الأكبر عن خلاف في الشكل والموقع وأسلوب المقاربة اكثر مما هو خلاف على الجوهر، كما سنظهر أدناه.

تعريف المؤامرة: خلاف في نقاط التشديد.

لقد استُعمل مفهوم «المؤامرة» في القاموس السياسي العربي بعامة واللبناني بخاصة ليعني وجود خطة لدى الدول الخارجية للقضاء على تطلّعات وحقوق دول وشعوب البلد او المنطقة خدمةً لمصالح تلك الدول. إذا تمعَّنا في هذا التعريف نجد أنه يقوم على مقوّمات اربعة، هي التخطيط (وقد يكون تخطيطاً لأجل طويل او قصير)، والتنفيذ (والأدوات قد تكون خارجية او داخلية)، والمستفيد من الخطة، والمتضرّر منها. إن الذين يشدّدون على وجود المؤامرة يعطون الثقل الأكبر في هذا التعريف للضرر المنوي إلحاقه بالمتضرّر. بمعنى آخر، إنهم ينطلقون من موقع الضحية وبالتالي يحّملون كلمة، «المؤامرة» هذه، معنى عاطفياً ويجرّدونها من محتواها الواقعي والموضوعي، خصوصاً عندما تُستعمل من قبل بعض السياسيـين بأسلـوب شبيه بالأسلوب المسرحي اكثر مما هو اسلوب سياسي واقعي.

هناك مبرّرات مهمة للتشديد على الشق العاطفي من هذا المفهوم واستخدامه من قبل

السياسيين وبعض رجال الفكر، شرط ألّا يؤدي هذا الى حصر المفهوم كلياً ضمن هذا المعنى. تكمن هذه المبرّرات في الأهداف التي يخدمها استعمال الكلمات المشحونة عاطفياً، ومنها كلمة «المؤامرة»، في بلدان العالم الثالث بوجه خاص. من أهم هذه الأهداف:

١ ـ توعية الشعب وتوحيده للحصول على دعمه للحكم في سياسة خارجية معيَّنة (مثلاً عدم الانحياز).
٢ ـ التشديد على الخطر الخارجي، وإن كان وهمياً، لإحكام سيطرة الحكم داخلياً واطلاق يده في القضاء على المعارضة (خصوصاً في الدول التي يحكمها نظام دكتاتوري).
٣ ـ تبرير فشل السياسيين في دولة ما في التعاطي مع اطماع الدول الأخرى فيها من خلال التشديد على قوة المتآمرين وضعف الضحية.
٤ ـ للمزايدات بين الدول الصغرى كالتي نشهدها بين بعض الدول العربية (اتّهام الآخر بأنه عميل للمؤامرة والمتآمرين) وبين الفرقاء في دولة واحدة بهدف تحسين موقعهم داخلياً، اقليمياً ودولياً.

كذلك يشدّد المنادون بوجود المؤامرة على وجود التخطيط عن سابق تصور وتصميم لإلحاق الضرر بالضحية. وهذا صحيح شرط ألّا يؤدي الى الانجراف عاطفياً ووضع المُخطِّط في مصاف الآلهة من حيث قدرته على خلق الأوضاع المناسبة لتنفيذ خططه، كما يفعل البعض عندما يتحدّثون عن المؤامرة الكيسنجرية. إذ ينطوي هكذا انجراف على مخاطر عدة أهمها إنكار مسؤولية الضحية في تسهيل رسم الخطة وتنفيذها وإضعاف ثقة الضحية بذاتها ومقدرتها (مهما كانت ضعيفة نسبياً) على مقاومة المخطط المرسوم للإيقاع والإضرار بها.

من أهم الأخطار التي ينطوي عليها الانطلاق من موقف الضحية وتعظيم قدرة المتآمر ثلاثة. أولها أن يصبح السياسيون أسرى مفهوم الضحية المغلوب على أمرها، مما يحول دون رؤيتهم لامكانياتهم وقدراتهم بوضوح، وينعكس سلباً على تعاطيهم مع المؤامرة. ثانيها أن يصبح أرباب الفكر أسرى لها مما يقلّل من أهمية دورهم في عملية التوعية السياسية للشعب وفي المساهمة بصنع القرار السياسي. ثالثها، وبسبب غياب الوعي السياسي عند الشعب، أن تصبح «المؤامرة» مخدِّراً يقضي على ثورة الشعب ويدعوه للاستسلام الى «ما تريده جميع الدول»، وتبريراً لفشل السياسيين. ولنا في تجاربنا الأخيرة في لبنان خير مثال على ذلك.

أما الذين يتجنَّبون استعمال كلمة المؤامرة في عرضهم وتحليلهم للسياسة الاميركية وغيرها تجاه لبنان والمنطقة، فهم لا ينكرون بالضرورة وجود مخطط من قبل دولة ما لتمرير سياستها وتأمين مصلحتها في دول أخرى. ولكن نقطة انطلاقهم مختلفة. فهم لا ينطلقون من موقع الضحية بل من موقع المُخطِّط. ويشدّدون على أن ما تقوم به دولة ما، المدعوّة «متآمرة»، لا يختلف عما تقوم به غيرها من الدول المدعوة «صديقة». فالخطط هذه «سياسية»، والعلاقات الدولية تحكمها المصالح، كما لا بدّ للقوي فيها أن يحاول التهام الضعيف. وهم، إذ يقرّون بأهداف الدول «المتآمرة»، لا يتجاهلون شراكة الضحية ومسؤوليتها في تسهيل تنفيذ خطط

المتربّصين بها. فالتشديد على الشراكة في المسؤولية، الى جانب غيره من العوامل، يلغي بالنسبة اليهم مفهوم التآمر. ذلك أنهم يرفضون التسليم بقدرات المخطط الفائقة على خلق الظروف المؤاتية لتنفيذ مخططه (من لا شيء)، ولكنهم لا ينكرون عليه استغلاله للظروف المؤاتية وقدراته على تحقيق أقصى الأرباح بأقل الخسائر. وتنعكس هذه الانطلاقة ايجاباً على تعاطيهم مع أهداف الدول الأخرى ومطامعها ووسائل تحقيقها لهذه الأهداف والمطامع.

المؤامرة الكيسنجرية؟

بعد القاء بعض الضوء على المواقف المختلفة من وجود المؤامرة بشكل عام، نتوقف الآن بعض الشيء عند «المؤامرة الكيسنجرية» بالتحديد. كما ذكرنا أعلاه، فإنه من الصعب جداً حسم وجود مؤامرة كيسنجرية بسبب غياب الوثائق الكاملة بين ايدي الباحثين وعدم انتهاء فصول ما سُمّي بالمؤامرة، وعدم وضوح الموقع «الفعلي» لكيسنجر في عملية صنع القرار الاميركي. ونقصد بالموقع الفعلي مقدرة كيسنجر على فرض رأيه ومخططه (إذا كان هناك من مخطط) على الإدارة الاميركية على تعدد وتشعّب وتشابك مؤسساتها وتعقّد عملية صنع القرار فيها. ما من شك بأن لدى كيسنجر نظرة معينة الى الشرق الأوسط والى سبل حماية مصالح الولايات المتحدة فيه، مثله مثل اي اميركي تبوأ المناصب التي شغلها كيسنجر. وما من شك ايضاً بأن لكيسنجر بصماته على السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الأوسط كما في اماكن اخرى من العالم. وشهرته، كسياسي ومؤلف واستاذ جامعي، اكبر من ان يكون بالامكان التشكيك بها.

لربما كان كيسنجر اول من قال إن العرب لن يُجَرّوا الى طاولة المفاوضات إلّا إذا حقّقوا نصراً مهما كان بسيطاً. ولكن، هل نستطيع أن ننطلق من هذا لنقول إن كيسنجر كان وراء انتصار مصر المحدود في حرب ١٩٧٣، الذي تُوِّج بتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية العام ١٩٧٩؟ ولربما كان كيسنجر قد نادى بسياسة الخطوة خطوة وتوقيع صلح منفرد بين اسرائيل وكل من الدول العربية على حدة. ولكن هل نستطيع القول إنه وحده الذي نادى باتّباع هذه السياسة؟ وربما يكون كيسنجر قد اقترح حلاً لمشاكل بلاده في المنطقة من خلال بلقنة هذه المنطقة بدءاً بلبنان؟ ولكن، هل يكفي كونه قدّم هذا الاقتراحَ لنجزم بأنه أول من طرحه، خصوصاً واننا إذا راجعنا التاريخ بتعمّق وسياسة الدولة الاسرائيلية منذ ١٩٤٨، وسياسة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قبلها، لوجدنا أنه ليس الرائد في هذا الطرح؟ فلماذا يكثر الحديث عن «المؤامرة الكيسنجرية» وتحميل كيسنجر مسؤولية كل ما حصل ويحصل في العالم العربي بعامة، ولبنان بخاصة، منذ مطلع السبعينات حتى اليوم؟ وإذا كان مشروع البلقنة والتقسيم والتفتيت قد ورد سابقاً، فلماذا لم يباشر بتنفيذه إلّا مع مطلع السبعينات؟

حتى وإن كان كيسنجر وراء هذه المخطّطات، فلا بدّ لنا، إن وقفنا موقف المراقب المحايد وتخلّينا عن عواطف الضحية، وأخذنا بعين الاعتبار تعقّد عملية صنع القرار الخارجي الاميركي، وراجعنا تاريخ المنطقة وسياسات الدول العظمى فيها، ونظرنا بواقعية الى العلاقات العربية ـ العربية والى العلاقات بين الفئات المختلفة ضمن كل من الدول العربية، فلا بدّ وأن نكفّ عن

النظر الى كيسنجر كإله أو شيطان قادر على وضع خطة بأدق تفاصيلها منذ بدايتها حتى نهايتها، والعمل على «خلق الأجواء» المؤاتية لتنفيذها، ونبدأ بالنظر اليه كسياسي لامع ليس الاّ. الظروف كانت مؤاتية، والثمرة كانت ناضجة، وجُلّ ما قام به كيسنجر وغيره من السياسيين الاميركيين هو أنهم حاولوا قطفها والاستمتاع بها. كيسنجر لم يخلق التفكّك في العالم العربي، بل عرف كيف يستغلّه، وهو لم يخلق الانقسامات في لبنان بل عرف كيف يؤجّجها، الخ. فإذا سلّمنا مع القائلين إنه وراء السياسة الاميركية، فلا يسعنا سوى أن نقرّ له بالذكاء السياسي الذي سخّره لخدمة بلاده ومصالحها أياً كان الثمن. وننفي عنه، ولو جزئياً، تهمة التآمر بسبب الشراكة في تمهيد الساحة لتحقيق طموحاته.

اما إذا لم نسلّم بأنه وراء كل ما جرى ويجري وحمّلنا الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية قسطها من المسؤولية، فلا يسعنا سوى أن نتساءل لماذا حُمِّل كيسنجر هذه المسؤولية وحيداً؟ ثمة عوامل عدة لعبت دورها في جعل كيسنجر المستهدف الاول للعرب بعامة وللبنانيين بخاصة. أول هذه العوامل وصول كيسنجر الى مناصب مهمة في الخارجية الاميركية في فترة كان العالم العربي يمُر بأوضاع غير مستقرّة، إن على الصعيد العربي - العربي او على الصعيد العربي - الاسرائيلي (خسارة حرب ١٩٦٧، الانقسامات العربية، تغيّر القيادة الفلسطينية وما تبع ذلك من تنامٍ في قوتها، أحداث الأردن ولبنان الخ...).

ثاني هذه العوامل هو كون كيسنجر أميركياً يهودياً، وهكذا أصبح اختصاراً سهلاً للسياسة الصهيونية وللسياسة الاميركية والغربية فرغم أن الاسرائيليين لم يكونوا دوماً على علاقات طيبة به، بسبب مواقفه المتساهلة تجاه العرب، إلاّ أنه لم يكن مقبولاً ايضاً عربياً بسبب كونه يهودياً، مما يحتّم عليه أن يعطي الأولوية لولائه الديني. العامل الثالث يكمن في نفسية الشعب العربي بعامة وعاطفيته، إن تجاه قائده او تجاه الرموز السياسية. إذ ليس عند العربي بعامة واللبناني بخاصة حل وسط، فإما خير وإما شر، واما خائن وإما بطل! هكذا، وبسبب استغلال بعض القادة العرب لشخصية كيسنجر وربطه بالمؤامرة، لأسباب داخلية وخارجية على حد سواء، أصبح من الصعب على عامة الشعب وغيرهم أن ينظروا اليه بموضوعية، وأصبح كالعلّة التي يكفي ذكر اسمها ليدب الهلع والذعر في قلوب الناس.

في ضوء ما ذكرناه أعلاه، وبغض النظر عما إذا كان هناك مؤامرة كيسنجرية على لبنان والشرق الاوسط، نتساءل: أين يقع لبنان في السياسة الخارجية الاميركية اليوم؟ وهل فقدت الولايات المتحدة فعلاً اهتمامها بلبنان؟ بكلام آخر، هل ما زالت الولايات المتحدة تهتمّ، كما تعلن على لسان سياسيّيها، بالعمل على المحافظة على سيادة واستقلال واستقرار لبنان ضمن حدوده الدولية المعترف بها؟

موقع لبنان في السياسة الاميركية

تتألف السياسة الخارجية لدولة ما من مقوّمات اربعة هي التوجّهات (orientations)، والأهداف (objectives)، والمصالح (interests) والتصرف الفعلي (Actions). ويأتي التصرف

السياسي للدولة انعكاساً للمقوّمات الثلاثة الاولى، يتأثّر ويؤثّر بها. ويُعرَّف التصرف السياسي بأنه «ما تقوم او لا تقوم به الدول».

إذا تمعّنا في هذا التعريف، نجد أن هناك نوعين من التصرف: التصرف الايجابي، اي القيام بالشيء والتصرف السلبي، اي الإمتناع عن القيام بعمل ما. ويجب أخذ هذين النوعين من التصرف بعين الاعتبار في اي تحليل سياسي، وإلّا انعكس التشديد على أحدهما سلباً على معالجة الموضوع. إذ قد تكون لهذين النوعين من التصرف النتائج ذاتها على الصعيد الدولي إن مساعدة دولة معتدية (أياً كان نوع المساعدة) شبيه بالسكوت عن اعتدائها وعدم القيام بعمل لمقاومته. فكلاهما يعكس موافقة ودعماً لأعمال الدولة المعتدية، مما يزيد في قوتها بوجه الدولة المعتدى عليها. بمعنى آخر، كلاهما يعكس سياسة الدول ومصالحها. وهكذا، لا يعني انعدام التصرف الايجابي، بالضرورة انعدام الاهتمام بالدولة المعتدى عليها. فانعدام التصرف الاميركي الايجابي لوضع حدّ للتدخلات الخارجية على أرض لبنان لا يعني بالضرورة فقدان الولايات المتحدة اهتمامها بلبنان وغياب مصالحها فيه. لكنه قد يشير الى أن اهتمام الولايات المتحدة ومصالحها في لبنان هي مصالح سلبية، اي تحوّل سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان من سياسة ايجابية الى سياسة سلبية. فبعد أن كان اهتمام الإدارات الاميركية منصبّاً في فترات معيّنة على الحفاظ على استقرار لبنان ضمن حدوده الدولية للحفاظ على مصالحها الإقليمية والدولية، اصبح اهتمامها اليوم بخدمة مصالحها اقليمياً ودولياً يجري على حساب استقرار لبنان ووحدة أرضه وشعبه وحدوده. فالأهمية لم تتغيّر من حيث الكم بل تغيّرت من حيث النوع. أسباب هذا التحول عديدة، ولا مجال لتفصيلها هنا. نكتفي بالاشارة الى ان التحول الاميركي تجاه لبنان نجم عن اقتناع بأن خدمة المصالح الاميركية على حساب لبنان هو الحل الأرخص ثمناً، وليس على اللبنانيين سوى اثبات العكس للولايات المتحدة في اي محاولة لحثها على العودة الى سياستها الايجابية تجاه لبنان.

هجرة اليهود إلى اسرائيل وتفاعلاتها في الشرق الأوسط

العميد الركن أديب سعد *

كان لنهاية الحرب الباردة بين الجبارين، وما رافقها من تغييرات مهمة في اوروبا الشرقية، وقعها لدى معظم شعوب العالم. فعودة مظاهر الديمقراطية وبرمجة خفض الأسلحة النووية وإنهاء الصراعات والخلافات الدولية، زفّت الى تلك الشعوب بشرى حلول عهد الطمأنينة والحرية والسلام.

اذا كانت منطقة الشرق الاوسط لم تشارك باقي الشعوب فرحتها هذه فبسبب السماح بهجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل وما يرافق هذه الظاهرة من توتر وتهديدات وعرض للأسلحة المدمّرة. وبدلاً من الارتياح، ينتاب العرب بعامة والفلسطينيون بخاصة قلق قد يكون الأكبر والأهم منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ وموجات الهجرة التي تلته وأدّت الى قيام دولة اسرائيل.

إن ظاهرة الهجرة هذه، التي يرى فيها رئيس دولة اسرائيل حاييم هرتزوغ «معجزة كبرى» تحصل في وقت تعاني دولته من نزف سكاني متزايد نحو الخارج، والتي يرى فيها رئيس

* عميد متقاعد ـ قائد المدرسة الحربية سابقاً.

حكومته اسحق شامير «بداية تحقيق حلم اسرائيل الكبرى»، يعتبرها العاهل الاردني الملك حسين «اعتداءً ديموغرافياً» كما يعتبرها العرب نذير كارثة قد تكون الثالثة بعد كارثتي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧.

وما التحرك العالمي وعقد المؤتمرات واللقاءات الدولية والاقليمية وتركيز وسائل الاعلام العالمية والمحلية على هذا الموضوع، إلّا دليلاً على ما يتضمّن في خفاياه، من أخطار وويلات تهدّد هذه المنطقة وربما تتجاوزها الى بقاع اخرى من العالم.

أما مبادرات السلام، كخطة بايكر الاخيرة، فبعد أن نشِطت في الأشهر الاولى من هذا العام عادت لتغيب حالياً عن الساحتين، الخارجية والداخلية، مفسحة في المجال امام دعوات خجولة الى السلم تُطلَق من وقت الى آخر من طرف واحد، واحياناً، بشكل تهكّمات كاعطاء رقم هاتف وزارة الخارجية في واشنطن او رقم هاتف رئاسة الحكومة في اسرائيل لكي يتّصل كل من يهمه الأمر من المعنيين بموضوع السلام.

الفرق بين المتفائل والمتشائم هو أن المتشائم يكون اكثر اطّلاعاً من غيره على خفايا الأمور وأبعادها. اذا كان يسود المنطقة العربية حالياً، وبسبب الهجرة الأخيرة، تيارٌ تشاؤمي فقد يكون له مبرراته لكن، تلافياً للسير في هذا التيار بناءً على أفكار مسبقة او تماشياً مع الرأي السائد، لا بدّ من الاطلاع على ما أمكن من الحقائق المتعلّقة بهذا الموضوع من خلال دراسة تتناول:

- لمحة تاريخية عن يهود الاتحاد السوفياتي والأسباب التي أدت الى هجراتهم المتتالية من أواخر القرن التاسع عشر وصولاً الى الهجرة المنتظرة.
- لمحة عن الوضع العام الحالي في اسرائيل.
- تأثير الهجرة في اسرائيل.
- تأثير الهجرة في الدول العربية.
- الموقف الدولي من الهجرة.
- ردّات الفعل العربية الممكنة على الهجرة ونتائجها المرتقبة.

اولاً: يهود الاتحاد السوفياتي والهجرات المتتالية

يعيش في الاتحاد السوفياتي، حسب تقدير ميخائيل تشيلنوف (١)، نحو ثلاثة ملايين يهودي حيث يشكّلون بعد يهود الولايات المتحدة الاميركية أكبر مجموعة تعيش خارج اسرائيل. تشكو هذه المجموعة من كونها قومية بدون أرض، تمنع من ممارسة ثقافتها الخاصة ومن كونها ديانة بدون هرمية معترف بها رسمياً. إضافة الى ذلك، كان يهود الاتحاد السوفياتي على مرّ

(١) ميخائيل تشيلنوف هو رئيس اتحاد الطوائف اليهودية في الاتحاد السوفياتي ـ تقديره العددي نقلته جريدة السفير بتاريخ ٦ تموز ١٩٩٠.

السنين عرضة للاضطهاد، داخل نظام اقتصادي لا يلائمهم، ومعرَّضين لتصاعد النزعات المناهضة لهم، دون أن يملكوا احياناً حرية الهجرة وامكاناتها.

(أ) تأثير الاضطهاد على الهجرة

ان تاريخ الشعب اليهودي مليء بالاضطهادات، خاصة في اوروبا حيث تعرّضوا غالباً لهذه الظاهرة وإن على درجات متفاوتة. ففي اسبانيا، وخلال عام ١٤٩٢، أصدر الملك «فردينان داراغون» امراً بطردهم من بلاده نهائياً مستثنياً منهم الذين يقبلون باستبدال دينهم بالمعمودية. فاعتنق بعضهم المسيحية، ولو ظاهرياً، أما السواد الأعظم ففضّل مغادرة البلاد (٢). تشتّت هؤلاء باتجاه ايطاليا والبرتغال وهولندا وجنوب فرنسا والامبراطورية العثمانية وشمال افريقيا، وبخاصة المغرب والجزائر (٣).

ويدخل في اطار الاضطهاد عدم مساواتهم مع باقي المواطنين. واذا كانوا قد حصلوا على حق المساواة هذا في فرنسا عام ١٧٩١، وفي المانيا عام ١٨٤٨، وفي انكلترا عام ١٨٥٨، فقد كان عليهم أن ينتظروا حتى العام ١٩١٧ للحصول على حق المساواة هذا في روسيا.

وفي دولة القياصرة، لم يكن «الأشكينازيّون» (٤) أوفر حظاً من السيفاراديين في اسبانيا، اذ صدر في عهد الاسكندر الثالث، وفي العام ١٨٨١، تشريع قضى بتهجيرهم فتوالت على أحيائهم الهجمات الشعبية وارتُكبت بحقهم المجازر حتى كانت مذبحة «اوديسا» عام ١٩٠٥، التي ذهب ضحيتها ثلاثمائة يهودي. اما في اوكرانيا، وبعد نيلهم حق المساواة بسنتين، اي عام ١٩١٩، فقد قُتل منهم خمسون الفاً.

في الوقت الذي أصدر القيصر امراً بتهجيرهم، تألّفت في روسيا جماعة منهم أطلقت على نفسها اسم «أحبّة صهيون» سارعت الى تدريب الشباب اليهودي وتسهيل هجرتهم الى فلسطين التي أصبح لليهود فيها، مع بداية القرن العشرين، اثنتان وعشرون مستوطنة من بينها «ريشون لتسيون» الشهيرة التي تعني بالعبرية: الاولى في صهيون. وهكذا شكّل المهاجرون من روسيا رأس الحربة في الاستيطان اليهودي في فلسطين.

وهنا، في ارض فلسطين، عرفت اللغة العبرية نهضتها على يد اليعازر بن يهودا المولود في ليتوانيا والذي، بعد أن انكبّ على دراسة العبرية في باريس، قرّر أن يجعل منها لغة حيّة فهاجر الى فلسطين، عام ١٨٨١، ونشر اللغة الحديثة بمساعدة أكاديمية اللغة العبرية ولم يعد يتكلّم سوى تلك اللغة (٥).

---

(٢) حسب احصاءات غير دقيقة يُعتقد أن عدد الذين تعمّدوا بلغ خمسين الفاً وأن عدد الذين هاجروا تراوح بين مائة وخمسين ومائتي الفاً. لمزيد من المعلومات يراجع:

Victor Malaka-Les Juifs Sepharades-Que Sais-Je, No 2276 p. 22.

(٣) أُطلق على هؤلاء اليهود تسمية «السيفاراد» نسبة الى اسبانيا التي تحمل باللغة العبرية هذه التسمية.

(٤) تعني كلمة اشكيناز بالعبرية «الماني» وتستعمل للدلالة على اليهود من اصل اوروبي غير اسباني.

(٥) Alain Boyer, Que Sais-Je, No 2397, p. 67.

لقد لاحقت المضايقات اليهود في روسيا حتى اثناء حكم ستالين، حيث حُكم على الكثيرين منهم بالإعدام او النفي الى سيبيريا كما مُنعوا من الكتابة والتمثيل المسرحي باللغة اليديّة (٦).

ويأتي الاحتلال النازي لأوروبا الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية ليشهد الاتحاد السوفياتي أكبر عملية سحق للشعب اليهودي، حيث بلغ عدد الضحايا مليوناً ونصف المليون بين قتيل ومفقود (٧).

لهذه الأسباب، لم يمرّ على تأسيس الدولة الاسرائيلية ثلاث سنوات حتى دخلها من الاتحاد السوفياتي سبعة آلاف ومائتا يهودي (٨).

بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، شدّد السوفيات القيود على هجرة اليهود الى اسرائيل مسايرة للعرب ولكون اسرائيل قد تمنّعت سابقاً عن شراء أسلحتها من مصانعهم. مع ذلك، بلغ عدد الوافدين من الاتحاد السوفياتي الى أراضي اسرائيل سبعة وثلاثين الفاً واربعماية وستة عشر مهاجراً حتى عام ١٩٧٠ (٩).

وتأتي السبعينات لتشهد تقارباً بين الجبارين تمثّل بعقد الاتفاقات العسكرية والاقتصادية بينهما، كاتفاقية سالت الاولى عام ١٩٧١، وسالت الثانية عام ١٩٧٩، وما رافق هاتين الاتفاقيتين خلال هذه الحقبة من سعي سوفياتي للحصول من الولايات المتحدة على صفة الدولة الأكثر رعاية في العلاقات التجارية وللحصول على صفقات القمح. كان الاميركيون يربطون تلك الاتفاقيات بتسهيل هجرة اليهود الى اسرائيل. نتيجة لذلك، ما كاد يصل العام ١٩٨٠ حتى بلغ عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي مائة واربعة وتسعين الفاً ومائة وثمانية وخمسين مهاجراً (١٠).

أما في حقبة الثمانينات، وفي ظل حكم الرئيس ريغن وعودة التشنّج في العلاقات بين الدولتين العظميين، فقد أصاب الهجرة انخفاض حتى عام ١٩٨٧، لتعود وتتصاعد خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ معلنة عهد انفراج سبّبته سياسة الرئيس ميخائيل غورباتشوف باعتماده «الغلاسنوست» و «البيروستريكا»، فبلغ عدد يهود الاتحاد السوفياتي الذين أمّوا اسرائيل منذ نشأتها حتى نهاية العام الفائت مائتين وعشرين الفاً وثلاثمائة وخمسة وثلاثين مهاجراً (١١).

ثم يأتي الانفراج الأكبر مع تحطيم جدار برلين وترك الحرية لأي كان في التنقّل والهجرة الى حيث يشاء، فتتدفّق الهجرة اليهودية بأعداد وافرة قد يصل عددها في اسرائيل الى مائة وخمسين الفاً خلال هذا العام.

---

(٦) اليديّة Yiddish لغة عبرية ـ المانية ينطق بها يهود المانيا واوروبا الشرقية.
(٧) Quid, 1980, p. 940
(٨) جورج قصيفي، الديار، ٩ أيار ١٩٩٠، نقلاً عن المجموعة الاحصائية الاسرائيلية.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.

(ب) الوضع الاقتصادي

لم تكن هذه الهجرة لتحصل في المدة الأخيرة بالذات لولا وجود عدة عوامل اخرى، منها تردّي الأوضاع الاقتصادية. ذاك أن انتشار الثورة الصناعية في اوروبا الغربية والوسطى في منتصف القرن التاسع عشر جعل اليهود، وهم أصحاب الحرف والتجارات الصغيرة، يتراجعون امامها من تلك المناطق نحو اوروبا الشرقية. ولم يطل الأمر قبل نهاية القرن الفائت حتى عمّت تلك الثورة الدول الأوروبية كافة، فتزعزع مركز اليهود الاقتصادي في روسيا وأصيب عدد منهم بضيق مالي، مما جعل الكثيرين منهم يهاجرون صوب بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية سعياً وراء مجالات اخرى.

ثم جاء التنظيم الاجتماعي الجديد ليلغي الشروط الضرورية للمتاجرة وليجعل وجود اليهودي صعباً، لأن اليهودية لا تعيش إلّا في نظام رأسمالي بورجوازي. وفي مطلع السبعينات، شهد الاتحاد السوفياتي تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية قد يكون مردّه فشل تجربة النظام او نفقات التسلّح الباهظة او الإثنان معاً، مما حمل الرئيس غورباتشوف على اعتماد سياسته الجديدة في الانفتاح والعودة الى الديموقراطية وخفض نفقات التسلّح.

بالرغم من ان هذا الوضع الجديد أصبح يلائم يهود الاتحاد السوفياتي، كونه يعطيهم دوراً في انفتاح مجتمعه لما لهم من كفاءات علمية عالية، فاذا بهم يحاولون تركه لا الى الولايات المتحدة هذه المرة، والتي وضعت سقفاً لاستقبال عدد منهم لا يتجاوز الخمسين الفاً، انما الى اسرائيل. وقد يكون سبب إصرارهم على الهجرة بعد نشوء الوضع الجديد ظهور بوادر النزعات المعادية لليهود في معظم دول اوروبا.

(ج) مناهضة السامية

وُلدت الحركة اللاسامية في المانيا، وكان أول من استعمل هذه العبارة هو الإلماني ويلهلم مرّ عام ١٨٧٣ (١٢). اتّهمت هذه الحركة اليهود بأنهم وراء الأزمات الاقتصادية المعاصرة ثم لحقت بهم الى روسيا، وما لبثت هذه التيارات أن ازدادت حدّتها تدريجياً الى أن أدّت الى ما أدّت اليه من تقتيل وتشريد، لاسيما إبان الحرب العالمية الثانية. وحالياً، مع توحيد الإلمانيتين يتخوّف يهود اوروبا من عودة العداء لهم خصوصاً وأن حركة النازيين الجدد «حليقي الرؤوس» قد عادت للظهور يرافقها افتعالٌ للمشاكل في فرنسا والمانيا وغيرها من دول اوروبا الغربية ودول اوروبا الشرقية.

رغم الاضطهاد والتدهور الاقتصادي ومناهضة السامية، كان لا بدّ للمراجع اليهودية العالمية من استعمال شتى ضروب الترغيب والتشويق الى ما ينتظر اليهود في أرض الأجداد، لكي تقنعهم بقبول ترك ممتلكاتهم ومنازلهم وأعمالهم وحتى اصدقائهم حيث هم الآن.

---

(١٢) Alain Boyer, Que Sais-Je, No 2397, p. 58.

(د) التشويق الى الهجرة

يضاف الى العوامل السابقة الدافعة الى الهجرة التشويق الى هذه البادرة الذي عمّمته المنظمات اليهودية العالمية، التي كانت تضغط على الدول بعامة وعلى الولايات المتحدة بخاصة حيث قامت التظاهرات رافعةً اللافتات المطالبة بحقوق الانسان وحريته في الهجرة، تلك الحقوق التي لم يكن ينعم بها يهود الاتحاد السوفياتي. وهذا ما جعلهم يتحيّنون الفرصة لمغادرته حين يسمح لهم بذلك. ولتوجيه الهجرة نحو اسرائيل، لم تتوان الوكالات اليهودية، منذ نيسان الماضي، عن إرسال لجان الى المدن السوفياتية التي يقطن فيها عدد كبير من اليهود ولتعرض عليهم افلاماً عن الحياة في اسرائيل، حيث يسود الأمن والطمأنينة والحرية ويطيب العيش في «ارض التوراة والانبياء». ازاء ذلك، دبّ الحماس وزاد الحنين ونما الشعور بضرورة العودة الى أرض الميعاد.

أدّت العوامل المذكورة الى قيام هجرة مهمة بالعدد والنوعية، اذ يُنتظر ان يصل عدد المهاجرين في غضون الخمس سنوات القادمة الى مليون مهاجر. أما وزير الإسكان الاسرائيلي، اريبل شارون، فصرّح أن هذا العدد المنتظر سيكتمل في نهاية عام ١٩٩١ (١٣).

أما المتوقّع وصولهم هذا العام، وعددهم مائة وخمسين الفاً، فتدلّ الاحصاءات على ان ٦٠٪ منهم هم من الشبان بينهم على سبيل المثال: مهندسون ١١٪، علماء ٢٪، واطباء ١٪، بالإضافة الى عدد كبير من الموسيقيين والاختصاصيين في التربية (١٤).

لقد عايش هؤلاء المهاجرون الوضع السائد في بلد الانطلاق وعرفوه على حقيقته وهم يغادرونه اليوم، ربما بدون أسف، الى بلد يعتبرونه ملكهم ووطنهم غير آبهين بما سيكون لهم مع التاريخ من مواعيد.

ثانياً: الوضع العام في اسرائيل

حالياً يعيش في «اسرائيل» والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ما يقارب الأربعة ملايين يهودي والمليون ونصف مليون عربي. والدولة العبرية تسعى لإظهار نفسها كدولة اوروبية من جميع النواحي، كالتقدم التكنولوجي وممارسة الديموقراطية والمحافظة على الحريات وغير ذلك... انما تعيقها في ذلك عوامل سلبية عدة، كتأثير رجال الدين في السياسة، وعدم المساواة بين المواطنين، إضافة الى الخلل الداخلي وانعدام التوازن الخارجي الذي بدأ يظهر مؤخراً.

(أ) تأثير رجال الدين

قد يكون لرجال الدين الفضل الأكبر في المحافظة على اليهود وتراثهم ومعتقداتهم عبر التاريخ، عندما لم يكن لهم دولة تهتمّ بشؤونهم. أما بعد أن أنشأوا هذه الدولة وبقي لرجال

---

(١٣) جريدة الانوار، ٨ تموز ١٩٩٠.

(١٤) حسب بيانات الوكالة اليهودية. نقلتها جريدة الشرق، ١٠ ايار ١٩٩٠.

الدين تأثيرهم المتزايد خاصة في الشؤون السياسية، فانهم يظهرون اسرائيل وكأنها دولة دينية. إذ عندما يصل الى البرلمان الاسرائيلي ثمانية عشر نائباً للأحزاب الدينية من أصل مائة وعشرين، عندما يتمثّل هؤلاء في الحكومة بخمسة وزراء من مجموع تسعة عشر وزيراً (١٥)، فلا يبقى أي شك بأن المجتمع اليهودي يحبّذ ذلك. يضاف الى هؤلاء تأثير رجال الدين من خارج مجلس النواب والحكومة، ومن خارج وداخل اسرائيل؛ هكذا يرفض الحاخام شنيرسون (١٦) التخلّي عن أي شبر من الأرض للعرب مقابل السلام، وهكذا يُمنع حزب اغودات اسرائيل، عبر النائبين ابراهام فريدجر واليعازار مزراحي، من دعم حكومة العمل التي تقبل بمقايضة الأرض بالسلام. لقد جرى ذلك في اثناء الأزمة الحكومية الأخيرة في ربيع ١٩٩٠.

(ب) تطبيق الديموقراطية

في اسرائيل، يستفيد من الديموقراطية المجتمع اليهودي فقط، وعندما يتعلّق الأمر بغير اليهود، لا تؤخذ باقي الطوائف بعين الاعتبار. فلجان الوقف الاسلامي في حيفا وعكا أصبحت اكثرية اعضائها من غير المسلمين. أما بالنسبة للفلسطيني، فقد ظل طوال اربعين سنة منسياً داخل وطنه، رغم أنه يحمل الجنسية الاسرائيلية، فلا يتمثّل سوى بنائب واحد داخل البرلمان وهذا تمثيل ضئيل بالنسبة لعرب اسرائيل.

وأما الفلسطيني الذي يقطن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فقد أثبت وجوده بعد عشرين عاماً من الاحتلال بالانتفاضة وثورة الحجارة الأخيرة وأصبح وجوده مع أخيه في الأراضي المحتلة قبلاً وجوداً فاعلاً يؤخذ بالحسبان.

(ج) التوازن الداخلي

تعاني الدولة اليهودية داخلياً من خلل في التوازن السكاني. فتزايد العرب ضمنها وضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، قد يؤدي الى ميل الميزان العددي لصالح العرب الذين أصبحوا يشكّلون حالياً ٣٥٪ من مجموع السكان. ومن المنتظر ان تصل هذه النسبة الى ٤٠٪ عام الفين والى ٥٠٪ عام الفين وعشرين.

أما التساوي العددي بين نواب الحزبين الأكبرين في البرلمان، الليكود والعمل (١٧)، فبدلاً من ان يكون عامل توازن، فقد غدا بالعكس حجر عثرة، بحيث لا يتمكّن أي من هذين الحزبين من تأليف حكومة دون أن يكون تحت رحمة الأحزاب الدينية..

كذلك، يوجد تمايز طبقي بين اليهود أنفسهم: اذ يكاد الأشكينازيون الذين يعتبرون

---

(١٥) ـ حزب شاس (ديني سيفارادي): ٦ نواب ـ ٣ وزراء.
ـ اغودات اسرائيل (ديني اشكينازي) ٥ نواب.
ـ الحزب القومي الديني: ٥ نواب ـ وزيران.
ـ حزب ديغيل هتوراه: نائبان.
(١٦) زعيم لخمسة وعشرين الف يهودي في بروكلين، يبلغ من العمر ٨٨ عاماً.
(١٧) حزب الليكود، ٤٠ نائباً ـ حزب العمل، ٣٩ نائباً.

أنفسهم اوروبيين ينظرون الى السيفاراديين الشرقيين كما ينظرون الى العرب، ولا يعيرونهم الاهتمام اللازم من حيث الثقافة والسكن والعمل والأجور، بحيث تسود مجتمعهم الأمية والجنحية وتعاطي المخدرات والكحول. ويأتي الفرق الشاسع داخل السيفاراديين بين قيادييهم ومثقفيهم المتساوين مع الأشكينازيين وباقي ابناء طبقتهم ليجعل القسم الأكبر منهم يشعر وكأنه أضاع هويته وأصبح كجسم غريب في مجتمع اوروبي، هذه الظاهرة ليست بجديدة. فمنذ تأسيس الدولة اليهودية، كان دافيد بن غوريون وهو من أشهر مؤسسيها كثيراً ما يردّد: «ليس ليهود المغرب أية ثقافة وأطباعهم هي اطباع العرب... لا اريد هنا ثقافة مغربية» (١٨).

من ناحية اخرى، فان اصحاب هذه الثقافة يعتبرون أنفسهم بأنهم المؤهّلون أكثر من سواهم لتأدية دور مهم في إحلال السلام مع العرب نظراً لروابطهم السابقة.

(د) الوضع الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية، تعاني اسرائيل تدنياً في مستوى المعيشة وتصاعداً في نسبة العاطلين عن العمل. وقد بلغ عدد هؤلاء في اوائل ١٩٩٠ مائة واربعين الفاً ٨,٧٪ لليهود و ١٠,٢٪ للعرب (١٩). هذه الأوضاع أدّت الى نشوء هجرة معاكسة نحو الخارج وصل معدلها مؤخراً الى العشرة آلاف سنوياً وأصبحت منذ السبعينات ظاهرة طبيعية لها تأثيرها في قطاعات عدة، خاصة في القوات المسلّحة واحتياطها.

(هـ) التوازن العسكري

ويبقى الخلل في التوازن العسكري مع الدول العربية هو العامل الأهم. لأنه إذا كان بإمكان اسرائيل أن تعدّ للحرب ستمائة ألف مقاتل، فلدى العراق وحدها مليون محارب تحت السلاح لم يمض على الحرب التي أكسبتهم الخبرة وخرجوا منها منتصرين وبمعنويات عالية سوى ثلاث سنوات، بينما مضى سبعة عشر عاماً على الجيش الاسرائيلي دون أن يخوض حرباً كلاسيكية. كما ان لدى باقي الدول العربية، وبخاصة مصر وسوريا، قوى عسكرية تكاد تساوي كل منها قوى اسرائيل، ولو من حيث العدد.

واذا كانت لدى حكومة تل ابيب ترسانة من القنابل النووية وصواريخ يصل مداها الى ليبيا، فلدى أعدائها صواريخ باتت تحمل حتى الآن عبوات كيماوية وبامكانها إعادة الكرة الى الملعب الاسرائيلي (٢٠).

---

(١٨) Victor Malaka-Les Juifs Sepharades, Que Sais-Je No2276, p. 110

(١٩) Le Monde Diplomatique, Avril 1990.

(٢٠) ـ لدى العراق صاروخ العباس ومداه ٩٠٠ كلم، وصاروخ تموز ـ ١ ومداه ٢٠٠٠ كلم.

ـ لدى المملكة العربية السعودية صواريخ من نوع D F 3 صنع الصين يصل مداها الى ٢٢٠٠كلم.

ـ لدى ليبيا صواريخ من نوع MB-EF 1000 وصواريخ من نوع MB-EF 600، صنع البرازيل، يصل مداها الى اسرائيل.

ـ لدى سوريا صواريخ من نوع فروغ ٧ وسكود (ب)، يصل مداها الى ٢٥٠كلم.

ـ لدى اسرائيل صواريخ من نوع اريحا ـ ٢ يصل مداها الى ١٥٠٠كلم، ويمكنها حمل رؤوس نووية. ولديها أيضاً في الفضاء قمر اصطناعي (اوفيك ٢) يدور حول الأرض دورة واحدة كل ساعة ونصف وصواريخ مضادة للصواريخ.

هذا هو، باختصار الوضع السائد في اسرائيل والذي يُنتظر أن يتفاعل مع الهجرة الوافدة.

ثالثاً: تأثير الهجرة في المجتمع الاسرائيلي

توقّعت اسرائيل منذ نشأتها بأنها ستنهض على الهجرة، فوضعت في قوانينها التشريعات اللازمة لتشجيعها؛ لقد رسم قانون العودة الصادر عام ١٩٥٠ قاعدة جوهرية، وهي، أن «لكل يهودي حق العودة الى اسرائيل». كما نصّ قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ على أن «الجنسية الاسرائيلية تُمنح لكل مهاجر فور وصوله».

وفي تصريح لغولدا مائير، الروسية الأصل، زعيمة حزب العمل ورئيسة الحكومة الاسرائيلية من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٤، أدلت بما يلي: ما نحتاج إليه في الوقت الحاضر أكثر من أي شيء آخر هو الهجرة: هناك أمور كثيرة نحلم بها، لكن بسبب قلة الرجال والحروب المفروضة علينا، لا نستطيع أن ننجزها إلّا إذا حصلنا على المزيد من الرجال (٢١).

إن هذا الترحيب بالهجرة كان سابقاً ولا يزال موضع اهتمام كل القيّمين على الوطن اليهودي على اختلاف نزعاتهم وميولهم. واذا كان حزب العمل قد انتقد في مطلع هذا العام اسحق شامير على تهليله وفرحه وتصريحاته بشأن الهجرة الحالية، فاعتقاداً منه بأن ذلك قد يلحق بها الضرر ليس إلّا. هذا ما حمل رئيس الحكومة، منذ آذار الفائت، على فرض الرقابة العسكرية على كل ما يتعلق بهذه الظاهرة.

ويُنتظر أن يكون لهذه الهجرة تأثيرها من جميع النواحي وبخاصة في المجالات، الديموغرافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(أ) التأثير الديموغرافي:

من حسن حظ اسرائيل أنها، باستقبال المهاجرين من مختلف انحاء العالم، قد استجمعت من خلالهم حضارات متعدّدة، وهذه الميزة لا تملكها دولة سواها على الاطلاق. إضافة الى الزخم البشري الذي تؤمّنه الهجرة الجديدة، هناك النوعية لما بين المهاجرين من اختصاصيين وأكاديميين وعلماء وأصحاب تكنولوجيا متقدّمة سوف يضاعفون القدرة الاسرائيلية لأن مفهوم القوة الحديثة يرتكز على عاملين: الديموغرافيا والتكنولوجيا. إنها فرصة العمر، وفي حال نجاحها، سيقتدي بها الكثير من اليهود المنتشرين في العالم ويحذون حذو إخوانهم في العودة الى أرض «الانبياء والتوراة».

فلا غرو إذاً أن تعطي الحكومة الاسرائيلية الهجرة الأولوية المطلقة، فيصرّح رئيسها اسحق شامير في جلسة الثقة بتاريخ ١١ ـ ٦ ـ ١٩٩٠: «إن هدف الحكومة الرئيسي هو استقبال المهاجرين اليهود العائدين الى وطن أجدادهم واستيعابهم». ولا عجب أن تُعهد وزارة الاسكان الى ارييل شارون المعروف بطموحاته وديناميكيته، ثم يُمنح صلاحيات استثنائية

(٢١) أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، السفير، ٢ـ٦ـ١٩٩٠.

لإنجاح هذه المهمة الجوهرية. لكن المحكمة الاسرائيلية العليا عمدت بتاريخ ١٧ تموز ١٩٩٠ الى اصدار حكم بإلغاء تلك الصلاحيات.

(ب) التأثير العسكري

وهنا، لا بد من العودة الى تصريح لناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي سابقاً، يقول فيه «إن مستقبل الصهيونية العالمية يتوقف على سياسة الهجرة اليهودية الى اسرائيل... اذا حُلَّت مشكلة الهجرة، وهي المشكلة الثانية، فانه لن تكون هناك مشكلة أولى، وهي مشكلة الأمن» (٢٢). ذلك لأن القادمين الجدد سيشكّلون طاقة بشرية لتغذية الآلة العسكرية. فكم بالاحرى اذا كانوا يتمتّعون بكفايات عالية، كما هي الحال بالنسبة لمهاجري الاتحاد السوفياتي الجدد، الذين عمد الكثيرون منهم على الانخراط تباعاً، ومنذ وصولهم، في جيش الدفاع الاسرائيلي حيث يظهرون حماساً ملموساً لقمع كل ما يهدّد الأمن الاسرائيلي.

كانت المصانع الاسرائيلية، ككل نشاط آخر، تتوقف عن العمل في اثناء الحروب، لأن العاملين فيها كانوا يلتحقون بقطعاتهم العسكرية عند التعبئة العامة. وبما أن حرب المستقبل قد تدوم اكثر من ستة أيام، اي المدة التي استغرقتها حرب حزيران ١٩٦٧، ويصبح العمل بحاجة الى تنشيط بدلاً من الجمود، فان هؤلاء، بانخراطهم في الجندية او بتأمين عمل باقي القطاعات، سيفون بالغاية وسيلبّون الحاجة إبان الأزمات والحروب.

(ج) التأثير الاقتصادي

في حال عدم تمكّن اسرائيل من استيعاب المهاجرين الجدد والإفادة من كفاءاتهم العالية، فان وضعها الاقتصادي سيزداد تدهوراً، فتكثر البطالة ويتدنّى مستوى المعيشة. إن وضعاً كهذا لا يمكن للدولة العبرية أن تتحمّله، كونه يضع في المستقبل حداً للهجرة اليها، ويشجّع الموجودين فيها على مغادرتها الى الخارج. لذلك يُنتظر أن تعمل حكومة تل ابيب بكل ما أوتيت به من قوة كي لا تُمنى هذه العملية بالفشل.

بالمقابل، تشكّل المساعدات المرصودة لهذه الهجرة موازنة ضخمة بالإمكان استثمارها في عدة مجالات. هذه المساعدات من حكومية اميركية ولجان يهودية اميركية وعالمية وغيرها تقدّر بعشرين مليار دولار، بحيث يتراوح نصيب كل عائلة وافدة منها بين خمسة عشر الفاً وخمسة وثلاثين الف دولار. سوف تحرّك هذه المبالغ الطائلة في مرحلة اولى عجلة العمل في بناء المستوطنات وما يلزمها من أعمال مكمّلة لها، وفي تحقيق أماكن تشغيل اليد المتخصصة من مصانع ومشاريع كبرى، بحيث لا يبقى عاطلون عن العمل. اما في مرحلة لاحقة، فقد تظهر نتائج استغلال التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات، وبخاصة الصناعية منها، فتغزو اسرائيل دول العالم الثالث بانتاجها الصناعي، علماً بأنها تحتلّ حالياً المرتبة الأولى بين هذه

(٢٢) المصدر السابق.

الدول في انتاج الأسلحة. وما ازدياد تحرّكها ونشاطها في المدة الأخيرة داخل القارة الافريقية إلّا الدليل على انها تبحث عن تأمين الأسواق تمهيداً لترويج بضائعها.

(د) التأثير الاجتماعي

لا شك بأن هذه الهجرة، بمن تجلب معها من جامعيين وعلماء واختصاصيين في التربية والموسيقى والمسرح، ستعمل على رفع مستوى المجتمع الاسرائيلي الثقافي والعلمي فيطغى التيار الاوروبي الحضاري على التيار المشرقي. هذا ما تصبو اليه اسرائيل لإظهار نفسها كدولة اوروبية.

لكن القادمين الجدد يحملون، الى جانب الرقي والحضارة، مشكلة التأكد من يهوديتّهم. وحسب رئيس اتحاد الطوائف اليهودية في الاتحاد السوفياتي، ميخائيل تشيلنوف، فان ٢٠٪ على الأقل من مجموع عائلات المهاجرين الذين يصلون الى اسرائيل يكون فيها أحد الزوجين غير يهودي، وان الزواج بين اليهود وغير اليهود يحصل بكثرة في الاتحاد السوفياتي، وان ٥٧٪ من الرجال و ٤٨٪ من النساء متزوجون من غير يهود (٢٣). في هذا الصدد، يُنتظر من رجال الدين أن يفرضوا التأكد من الهوية اليهودية للقادمين الجدد، كما فعلوا سابقاً فصنّعوا ٣٠٪ من القادمين من الاتحاد السوفياتي غير يهود، حسب طقوسهم الارثوذكسية (التقليدية). واذا استمر رجال الدين في عملهم هذا، فقد يؤدي ذلك الى وقوع خلافات داخل المجتمع اليهودي بين التيارات المتدينة والتيارات العلمانية.

أما بالنسبة لعرب اسرائيل، فيُنتظر أن تزداد البطالة داخل مجتمعهم لأن اليد العاملة المتخصّصة وصاحبة التكنولوجيا العالية ستحلّ محلّ اليد العاملة العربية، الأمر الذي قد يسبّب المشاكل وهجرة اليد العاملة العربية الى خارج اسرائيل.

(هـ) التأثير السياسي

من المنتظر أن تؤدي الهجرة الى تقوية اليمين المتطرف (الليكود)، اذ أن معظم المهاجرين من الاتحاد السوفياتي هم ذوو ميول يمينية، وهذا ما يتخوّف منه حزب العمل (٢٤). على الصعيد الداخلي العام، إن تقوية أحد الحزبين قد يكون له حسناته لأنه عندما يتمتّع أحدهما بغالبية داخل مجلس النواب يتحرّر سياسيّوه من هيمنة رجال الدين، فلا تبقى الحال كما هي عليه في الوقت الحاضر.

رابعاً ـ انعكاسات الهجرة على العرب

في كتاب «يقظة الامة العربية» (Le Reveil de la Nation Arabe) الذي نُشر في باريس عام ١٩٠٥، أشار الكاتب نجيب عازوري الى «ولادة ظاهرتين قوميتين هامتين متشابهتي

(٢٣) السفير، ٦ تموز ١٩٩٠، نقلاً عن وكالة الأنباء الاسرائيلية.
(٢٤) ايدي نودال، جريدة «دافار»، ٢٧ـ٤ـ١٩٩٠.

الطبيعة، بيد أنهما متعارضتان تتناميان في تركيا الآسيوية دون أن تجذبا انتباه أحد، هما: يقظة الأمة العربية، والجهد الخفي لليهود لإعادة انشاء مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع. وهذان التياران سوف يتنازعان باستمرار حتى يتغلّب أحدهما على الآخر» (٢٥).

لعل هجرة اليهود الحالية بالنسبة الى العرب تصبّ في هذه الخانة، خانة أهداف اسرائيل التوسعية. ويبدو أن تصريحات اسحق شامير الأخيرة، ومنها ضرورة تحقيق «اسرائيل الكبرى» لاستيعاب الهجرة من دون أن يذكر الى أين ستصل حدودها، قد خلقت تخوفاً لدى العرب لأنهم لم ينسوا بعد التجارب السالفة حيث أن كل هجرة كانت تؤدي الى تهجير وتوسّع واستيطان، ولأنهم على يقين من أن عدوتهم تعمل بايمان، ولا يجوز الاستخفاف بتصريحات القيّمين عليها، الماضية او الحاضرة.

فعلى واجهة الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) كُتبت العبارة التالية: «حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل». واثناء الحرب العالمية الثانية، عثر الألمان في خزانة كانت للبارون روتشيلد، الزعيم اليهودي المعروف، على خريطة رُسمت عليها مملكة اسرائيل، وهي تضمّ: فلسطين والأردن وسوريا ولبنان وقسم كبير من العراق وسيناء والدلتا من الأراضي المصرية والمدينة المنوّرة، وما جاورها من مناطق بني قريظة وبني النضير وخيبر وغيرها (٢٦). إن مملكة سليمان وداود التي كثيراً ما يلمح المسؤولون الاسرائيليون الى ضرورة إعادة انشائها لا تقلّ مساحتها كثيراً عن مساحة الدولة المرسومة على خريطة البارون روتشيلد.

وكان الدكتور شارل مالك قد نبّه الى خطر اسرائيل حين كان وزيراً مفوضاً للبنان في واشنطن عام ١٩٤٩ بتقرير جاء فيه: إن اسرائيل ستحترف الكلام على السلام بينما هي تستعدّ للحرب وتشنّها على جيرانها العرب لتحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها، وفي طليعتها إقامة «العصر اليهودي» في المنطقة، هذا العهد سيكون كما كان العهد الروماني والفتح العربي والسلطنة التركية والانتداب» (٢٧).

لمعرفة كيف ستتمّ هذه الهيمنة، لا بدّ من العودة الى تصريحات الباحثين والستراتيجيين اليهود في هذا المجال، خاصة تلك التي تضمّنها مقال الكاتب اليهودي اوديد بينون بعنوان: «ستراتيجية لإسرائيل في الثمانينات». هذا المقال نُشر في مجلة «اتجاهات» الصادرة باللغة العبرية في القدس، في العدد الرابع عشر في شباط ١٩٨٢، ثم أعيد نشره في مجلة «ميد»، مع تقديم وتعريف للكاتب اسرائيل شاهاك، في ١٣ حزيران ١٩٨٢.

جاء في هذا المقال: «ان النظرية القائلة بوجوب تجزئة كافة الدول العربية الى وحدات او دويلات صغيرة بتخطيط صهيوني هي النظرية التي تحكم الستراتيجية الصهيونية بشكل

---

(٢٥) Alain Boyer, Les origines du Sionisme, Que sais-je, No 2397, p. 109.

(٢٦) كتاب التنشئة الوطنية الصادر عن وزارة الدفاع الوطني في لبنان، عام ١٩٦٣، ص ٤٢٢.

(٢٧) الديار، ٣٠ ايار ١٩٩٠، عن تقرير لدى وزارة الخارجية اللبنانية.

دائم»، ذلك لأن «الشرق الاوسط لا يستطيع أن يستمرّ في تركيباته الحالية والعالم العربي والاسلامي ليس إلّا قصراً من ورق». ويعطي هذا المقال أمثلة على كيفية تقسيم الدول العربية من ليبيا حتى العراق الى دويلات او ولايات، كما كانت في العهد العثماني. وهنا تلتقي هذه التصريحات مع توقّعات الدكتور شارل مالك منذ أربعين سنة، عندما لم يكن في اسرائيل سوى سبعمائة وخمسين الف يهودي!

وعليه، اذا أُخذ بعين الاعتبار قول جايمس بايكر، وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، حين توجّه الى ممثّلي اليهود في الكونغرس قائلاً بأن «حلم اسرائيل الكبرى» لم يعد واقعياً، واذا أُخذ ايضاً بقول المؤرخ كمال الصليبي» إن الفرات والنيل هما نهران في شبه الجزيرة العربية» ولا يقصد بهما النيل المصري والفرات العراقي (٢٨)، يبقى هناك خطر على العرب يتمثّل بما يلي:

(أ) الخطر على الفلسطينيين.

جاء في وعد بلفور الذي أُرسل بشكل رسالة الى اللورد روتشيلد، عام ١٩١٧، ما يلي: «ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً انه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين».

يبدو أن وعد بلفور هذا قد تحقّق بوجهة معاكسة من جرّاء نسف المنازل والتهجير والتوطين، وان الحقوق الدينية للطوائف غير اليهودية التي أوصى هذا الوعد بها لم تعد تُحترم بعد أن طال التوطين دار الضيافة التابع لكنيسة الروم الارثوذكس في القدس، (٢٩)، وبعد أن طال الاعتداء بطريرك هذه الطائفة.

إن الهدف مما يجري في القدس وخارجها من توطين واعتداء هو تهجير العرب من فلسطين باعتبارهم النقيض الذي يهدّد أمن اليهود باستمرار ولأن نمو اليهود القومي والثقافي والمحافظة على تراثهم لا يتمّان إلّا داخل بيئة يهودية صرف.

ما زال الفلسطينيون خارج الأراضي المحتلّة يأملون بالعودة الى الأرض التي طُردوا منها. لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير قطع عليهم طريق العودة حين صرّح، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٩٠، في اجتماع اللجنة المركزية لليكود: «إن عودة العرب مرفوضة لأنها تغرق اسرائيل بملايين اللاجئين». ثم أضاف «إنه سوف تُتّخذ الاجراءات لتقوية المستعمرات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة والجولان» (٣٠). وبعد أقل من خمسة أشهر على تصريحه هذا،

---

(٢٨) كمال الصليبي، التوراة جاءت من الجزيرة العربية، الطبعة الثالثة، ص ٢٦٠.

(٢٩) يعترف اربيل بن حنان في جريدة «هآرتس»، الصادرة بتاريخ ٨ ـ٥ ـ٩٠، أن وزارة الاسكان الاسرائيلية هي التي موّلت عملية استئجار هذا الدير.

(٣٠) جريدة «هآرتس»، ١٣ شباط ١٩٩٠.

أعلنت الإذاعة الاسرائيلية، بتاريخ ٥ تموز ١٩٩٠، أن ستين عائلة تضمّ مائة وستين شخصاً قد استقرّت مؤخراً في هضبة الجولان (٣١).

إن الفلسطينيين هم، بين العرب، اول المعنيين بالقضية، لأنهم أصحاب الأرض، والخطر الذي يهدّدهم هو خسارة أرضهم بصورة نهائية، بتهجير من فيها وقطع طريق العودة على الذين أصبحوا خارجها. ذاك أن فكرة الترحيل الجماعي لعرب فلسطين أصبحت تساور الكثيرين من قادة اسرائيل (٣٢). لكن المشكلة الى أين سيرحلون؟ ربما يكون الجواب في استعراض الأخطار التي تهدّد باقي الدول العربية.

(ب) الأخطار التي تهدّد لبنان

إنها اخطار متعددة لأن الوضع الحالي في لبنان بوجوهه المختلفة، من سياسية وعسكرية واقتصادية، يجعل منه الدولة الأضعف بين العرب والأكثر تعرّضاً لتلقّي الضربات. وأهم هذه الأخطار تتمثّل بتوطين الفلسطينيين على أراضيه واحتلال او ضمّ قسم منها الى اسرائيل وسلب قسم من مياهه.

ـ ١ ـ خطر التوطين

يكمن هذا الخطر في إبقاء الفلسطينيين الموجودين على الأراضي اللبنانية حيث هم، او حصرهم داخل منطقة في جنوب لبنان. وقد تلتحق بهؤلاء أعداد وفيرة من العرب من داخل الأراضي التي احتُلّت عام ١٩٤٨، في حال تهجير هؤلاء. هذه العملية من شأنها أن تزعزع الوضع اللبناني اكثر مما هو عليه في الوقت الحاضر.

ـ ٢ ـ خطر ضم الأراضي

لا يزال خطر ضم أراضي لبنانية الى اسرائيل يراود القادة الاسرائيليين. فقبل ان تنشأ دولتهم، تقدم الوفد اليهودي الى عصبة الأمم، إثر انتهاء الحرب العالمية الاولى، بمذكرة مرفقة بخريطة تبيّن المنطقة التي يجب أن يشملها وعد بلفور، وهي المنطقة الواقعة جنوبي خط يمتدّ من صيدا الى روم فجزين فمشغره فراشيا الوادي. وتحتلّ اسرائيل حالياً قسماً من جنوب لبنان، يُطلق عليه اسم الشريط الحدودي، وتدّعي أن ذلك ضروري لأمنها وهي ماضية في توسيعه، كما انها أقدمت على ضم بعض مزارع شبعا الى أراضيها.

ـ ٣ ـ الخطر على المياه اللبنانية

يبدو أن الخطر على المياه اللبنانية، اذا كان لم يقع بعد، هو وشيك الوقوع لأن اسرائيل تستغل مياهها الى أقصى حد. ومع وصول الأعداد الضخمة من المهاجرين الجدد وحاجتها الملحّة الى المياه، لن يعود بمتناولها في الوقت القريب سوى مياه نهر الليطاني. ويُشاع أن

(٣١) جريدة الأنوار، في ٦ تموز ١٩٩٠.
(٣٢) للمزيد من التفاصيل، راجع السفير، ٢٢ـ٥ـ١٩٩٠ (اسعد عبد الرحمن ونواف الزرو).

الترتيبات لجرّ المياه من هذا النهر أصبحت جاهزة منذ سنوات، كما يُشاع ايضاً أنه بوشر فعلاً بأخذها.

كيف التأكد من ذلك ونقطة سحب المياه تقع في منطقة الاحتلال الاسرائيلي، ولجنة الهدنة اللبنانية الاسرائيلية لم يعد يؤتى على ذكرها، وقوات الامم المتحدة في الجنوب لا تملك القدرة على التحقيق في ذلك، كما صرح مؤخراً الناطق باسمها سيمون غوكسيل. أما القادمون حالياً من الجنوب، فيصرّحون بأن منسوب مياه هذا النهر قد ضعف جداً، وهم يتساءلون أبسبب قلّة الأمطار في السنوات الأخيرة ام بسبب تزايد الأخطار؟

وكان أليشع كلي، مدير شعبة التخطيط البعيد المدى الاسرائيلية، قد أتى في كتابه «المياه والسلام» على ذكر امكانية استخدام فائض مياه نهر الليطاني، على الأقل بصورة مؤقتة، عندما لا يكون لبنان بحاجة اليها (٣٣).

(ج) الخطر على الاردن

لسنوات خلت ركّزت وسائل الاعلام على جنوب لبنان كوطن بديل للفلسطينيين؛ أما حالياً، فتتسلّط الأنوار على الأردن باعتباره مرشحاً ليكون الوطن البديل. وتبني وسائل الاعلام توقّعها هذا على ما جرى مؤخراً على الساحة الاردنية ويتمثّل:

١) بتحرك الاردنيين الذين هم من أصل فلسطيني داخل المملكة الهاشمية، وبظاهرة تململ اللاجئين داخل المخيمات الفلسطينية التي تضم مليون لاجىء. إن بعض هذه المخيمات أصبحت تمتلك السلاح وان سيطرة السلطات الأردنية عليها باتت متعذرة بدون سقوط الكثير من الضحايا.

٢) بوصول عدد كبير من الأخوان المسلمين الى البرلمان الأردني في الانتخابات الأخيرة بحيث أصبحوا يمارسون المزيد من الضغوطات. يضاف الى ذلك بروز حركة الجهاد الاسلامي المتطرفة وعلاقتها بليبيا وايران بدون رضى الملك حسين. إن هذه الحركة قد اتُّهمت بعدة حوادث كان من بينها حادثة الاعتداء على حافلة (اوتوبيس) السيّاح الفرنسيين، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٩٠.

٣) بتردّي الوضع الاقتصادي وفقدان السيولة وتدنّي سعر صرف الدينار الاردني.

٤) بالقلق الذي بدا مهيمناً على الملك حسين في اثناء مؤتمر بغداد، في أواخر أيار الماضي، وبتشدّده في طلب العون من الدول العربية. وما يخشاه العاهل الاردني اكثر من كل مرة هو زعزعة استقرار مملكته من جرّاء طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية الى الأردن لإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم.

---

(٣٣) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢ لعام ١٩٩٠، ص ١٦٤.

أما نظرة اسرائيل الى الأردن فيجسّدها مقال «اوديد بينون» (٣٤) الذي جاء فيه: «**الاردنيون هم في الحقيقة فلسطينيون تحكمهم أقلية بدوية أردنية. لكن الجيش في أغلبيته، كما البيروقراطيون هم فلسطينيون. وبالفعل، ان عمان هي مدينة فلسطينية مثل نابلس**». ويضيف المقال: «إن الاردن هو هدف ستراتيجي للمدى القريب، ذلك انه حين ينتهي حكم الملك حسين، وقد طال كثيراً، ويحلّ محله حكم فلسطيني، لا يعود يشكّل اي تهديد لأمن اسرائيل... فبالحرب او شروط السلام، يجب ترحيل سكان الضفة الغربية العرب».

بالسيطرة على الاردن وتغيير تركيبته وقيام دولة فلسطينية على أراضيه، قد تفرض اسرائيل ان تكون الدولة الجديدة مجرّدة من السلاح كي لا «تهدد أمنها» كما جاء في مقال اوديد بينون. هكذا لم يعد من موانع صعبة امام الجيش الاسرائيلي للوصول الى حدود العراق، الدولة العربية الأقوى، والى حدود المملكة العربية السعودية، حيث توجد آبار النفط الذي ستحتاجه اسرائيل للمعامل الضخمة التي تنوي انشاءها.

(د) الخطر على مصر

بالرغم من وجود معاهدة سلام بين مصر واسرائيل، وبالرغم من أن مصر هي الدولة العربية المهيّأة للعب دور مهم في حال التفكير بمفاوضات سلام بين العرب واسرائيل، لا يزال التوسع الاسرائيلي يهدّد كبرى الدول العربية بإعادة احتلال سيناء والطمع في مياه النيل.

١) عودة اسرائيل الى سيناء

ان اتفاقيات كمب دافيد التي رعت، بمباركة اميركية، الصلح بين مصر واسرائيل منذ آذار ١٩٧٩، لم تَرُق لكثير من المسؤولين الاسرائيليين الذين فوجئوا بها بدون تحضير مشروع اقتصادي (٣٥)، حيث اكتفت اسرائيل، حسب هؤلاء المسؤولين، بالحصول على قرض مالي من الولايات المتحدة الاميركية بدلاً من الحصول على هبة. في المقابل، خسرت اسرائيل انتاج سيناء والسويس من البترول والغاز الطبيعي حيث أصبحت تخصّص «ثلث ميزانيتها لابتياع هذه المواد» (٣٦). لذلك، فان الاسرائيليين يترقّبون مصر لخرق اتفاقية السلام كي يعاودوا احتلال سيناء، واذا اضطروا، فإنهم سيعيدون سيناء بدون عذر، الى ما كانت عليه قبل زيارة السادات لاسرائيل (٣٧).

اضافة الى ذلك، فان انسحابهم من سيناء جعل الجيش المصري، ولو كان وجوده في شبه الجزيرة محدَّداً حسب الاتفاقيات، يهدّد الدولة العبرية مباشرة كما ان الإنذار المسبق، في حال

---

(٣٤) يراجع البند رابعاً من هذه الدراسة، انعكاسات الهجرة على العرب...

(٣٥) من بين الذين انتقدوا الاتفاقية وزير الدفاع الحالي موشي ارنز، في مقابلة مع «معاريف» الصادرة بتاريخ ٣-١٠-١٩٨٠. وكان آنذاك يشغل منصب رئيس الهيئة البرلمانية للدفاع والخارجية.

(٣٦) مقال اوديد بينون، مرجع سابق.

(٣٧) المرجع نفسه.

قيام مصر بهجوم جوي، قد انخفضت مدته بصورة ملحوظة. وسيناء بالنسبة لليهود هي أرض مقدسة مرتبطة بتاريخهم وعلى جبلها تجلّى الله لموسى وأنزل عليه الوصايا العشر.

ثم ان تطبيق اتفاقيات كمب دافيد وفقاً لنصوصها لا يزال يتعثّر حتى الآن. فالبند الذي ينصّ على اعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين لم ينفّذ، وكذلك هي الحال بالنسبة الى تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية التي تنص عليها هذه الاتفاقيات.

وما تحتويه الهجرة الجديدة من نسب عالية من المهندسين والعلماء والتكنولوجيين تجعل الوجهة المنطقية لتشغيل هؤلاء هي قطاع الصناعات الكبرى والمشاريع الضخمة التي تتطلب الكثير من الطاقة. فاذا لم تتمكن اسرائيل من تأمين هذه الأخيرة من الخارج، فلا ريب في أن تراودها الاستيلاء على متنوج سيناء من مواد الطاقة هذه.

٢) الخطر على المياه

كما خطّط اليشع كلي لأخذ المياه من نهر الليطاني، فكّر ايضاً ـ انما في حال قيام سلام شامل في المنطقة ـ بامكانية استغلال ١٪ من مياه النيل وتحويله الى سيناء وغزة والنقب. في هذه الحالة، يلجأ الاسرائيليون الى تجفيف المستنقعات حول النيل الأزرق، فترتفع كمية تدفق مياه هذا النهر بنسبة ٢٥٪، ويضيف كلي إن كمية المياه هذه ستحتاجها مصر في المستقبل القريب، كما أن مشروعاً من هذا النوع يحتاج الى مساعدة دولية (٣٨).

وتتخوّف مصر من تقارب اسرائيل من اثيوبيا ومساعدتها في انشاء سدود على منابع نهر النيل الأزرق في أراضيها، الأمر الذي يضرّ بالسودان ومصر. ازاء التخوف المصري، بادرت اسرائيل الى تكذيب ما تردّد عن مشاركة خبرائها في إقامة تلك السدود (٣٩).

(هـ) الخطر على دول عربية اخرى

من الأخطار التي قد تواجهها بعض الدول العربية، بالإضافة الى أخطار التجزئة، هو حاجة اسرائيل في المستقبل الى البترول. فقد تتحوّل أنظارها نحو المملكة العربية السعودية والعراق، علاوة على سيناء.

واذا عجزت اسرائيل عن تنفيذ مخططها القاضي بتجزئة الدول العربية من خلال ثورات داخلية او حروب جانبية ـ مثلما تكهّنت سابقاً بأن الحرب العراقية ـ الايرانية ستنتهي بإضعاف العراق وتجزئته (٤٠) وكانت النتيجة عكس توقّعاتها ـ فإنها قد تُقدم على شنّ حرب على تلك الدول.

ستكون هذه الحرب في الوقت عينه حرباً وقائية تهدف الى تدمير الآلة العسكرية العربية

---

(٣٨) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢ لسنة ١٩٩٠، ص ١٦٤.
(٣٩) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٨، نقلاً عن الحياة (لندن)، ٨ ـ١ـ١٩٩٠.
(٤٠) مقال اوديد بينون، مرجع سابق.

الآخذة بالتصاعد، والتي تشكّل خطراً على أمن الدولة العبرية. هذه الحرب، وان كانت مستبعدة في الوقت الحاضر لانشغال اسرائيل باستقبال الهجرة واستيعابها وتأمين أمنها وبكبح جماح الانتفاضة الفلسطينية، فهي قد تصبح محتومة لا مفرّ منها في وقت لاحق في حال استمرار التشنّج والتوتّر. ذاك ان الردع العربي، وإن كان مؤمَّناً حالياً بصورة جزئية بواسطة الصواريخ والأسلحة الكيماوية، لا يزال في طور نشأته ويشكّل خطراً أقل مما سيشكّله في المستقبل، كلما طال الوقت. هذا لا ينفي قيام اسرائيل بعمليات حربية محدودة او بأعمال باهرة في اثناء استقبال المهاجرين لتأمين استيطانهم ولاعطائهم ثقة بقوة دولتهم وقدرتها العسكرية على حمايتهم. بالنسبة للعمليات المحدودة، ينتظر أن تكون الأراضي اللبنانية أو الأردنية مسرحا لها. أما فيما يتعلق بالأعمال الباهرة البعيدة المدى فسيكون الفلسطينيون هدفاً لها أينما وُجدوا، من شمال افريقيا حتى بغداد.

تلك هي الصورة التي تعكسها الحالة العامة التي تسود دول الشرق الاوسط. ولا شك بأنها أصبحت موضع اهتمام الكثير من القوى الخارجية، التي بدأت تتعاطى معها انطلاقاً من هذه التوقعات، علّها تتوصّل لإحلال السلام عوضاً عن كل هذه الأخطار المرتقبة.

خامساً: الموقف الدولي من الهجرة وانعكاساتها

إن القوى الخارجية التي تبدي اهتماماً بما يجري على مسرح الشرق الاوسط تتمثّل بالقوتين العظميين والدول الاوروبية.

(أ) موقف الولايات المتحدة الاميركية

يعيش في الولايات المتحدة الاميركية اربعون في المائة من يهود العالم، اي ما يفوق الستة ملايين نسمة. وهم، بتنظيمهم وتكتّلاتهم (Lobbies) وقوتهم المالية والسياسية، يمارسون الضغوط على الادارة الاميركية ومراكز القرار فيها. يظهر ذلك جلياً عبر وقائع التاريخ بحيث كان الموقف الاميركي، في كل تعارض جوهري بين العرب واسرائيل، مؤيّداً للدولة العبرية. وكثيراً ما كان ممثّل واشنطن في الأمم المتحدة يلجأ الى استعمال حق النقض (الفيتو) امام كل قرار من شأنه ان يوقع اسرائيل في مأزق.

إن تصرفات اسرائيل في المدة الأخيرة من إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واحتلال أماكن مقدسة غير يهودية في القدس وإفشال خطة بايكر للسلام، لم تَرُق للشعب الاميركي ولا لممثّليه في الكونغرس. وحسب مسؤول اميركي كبير لم يشأ الكشف عن اسمه، «فان اسرائيل قد أضاعت في الشهرين الماضيين بوش وكذلك بايكر، والآن تفقد الكونغرس الذي قدّم لها منذ البداية كل تأييد» (٤١). ويضيف المصدر عينه أن الهاتف المباشر بين بوش وبايكر وشامير لم يُستعمل منذ اوائل ايار الماضي.

---

(٤٠) جريدة دافار، ٢٥-٥-١٩٩٠، نقلته السفير، في ١٦-٦-١٩٩٠.

(٤١) Le Monde Diplomatique, No 2169, Mai 1990.

كان وزير الخارجية الاميركية جيمس بايكر قد تقدّم بخطة للسلام تقضي بمقايضة الأرض بالسلام. تلك الخطة أيّدها حزب العمل في اسرائيل ومعظم المنظمات اليهودية الاميركية، لكن حزب الليكود ورجال الدين عارضوها، الأمر الذي جعل يهود اميركا يتريّثون لأن هؤلاء، عندما يُقال لهم إن الأمر يتعلّق بأمن الدولة اليهودية، يتركون القرار لحكام هذه الدولة المحليين، باعتبارهم الأدرى بما يتوقّف عليه مصير دولتهم.

وبالنسبة للانتفاضة وطرق معالجتها، فقد صرّح بايكر في ٢٣ أيار الماضي بأن دولته تدرس جدياً احتمال ارسال مراقبين دوليين الى الضفة والقطاع. فقوبل هذا التصريح بردّة فعل عنيفة من المسؤولين الاسرائيليين الذين اعتبروه تدخلاً في شؤونهم الداخلية.

من جهة ثانية، ساءت العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية بعد محاولة الإنزال الفلسطينية على شاطىء تل ابيب في أيار الماضي، وهدّدت اميركا بوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم قطعته، وحالياً يقوم جدل حول ايقافه او متابعته.

أما المواقف الاميركية التي تشكّل مصدر لوم وعتب من العرب تجاه مسؤولي الولايات المتحدة الاميركية، فتتمثّل بما يلي:

١) إن اميركا هي التي تشجّع هجرة اليهود وتوطينهم في الأراضي المحتلة، وتهبهم القدس كاملة وتدعمهم عسكرياً.

٢) إن حكومة واشنطن تؤمّن غطاء سياسياً وأخلاقياً للهجرة بتصريحها بأن الهجرة هي حق من حقوق الانسان.

٣) إنها تموّل هذه الهجرة. فلو لا المساعدات الاميركية التي تفوق ثلاثة مليارات دولار سنوياً والمساعدة الإضافية بالمناسبة، لما تمكّنت اسرائيل من استيعاب هجرة كبيرة كهذه.

٤) إن الرئيس بوش هو الذي طلب من الاتحاد السوفياتي تنظيم رحلات جوية مباشرة بين موسكو واسرائيل، وذلك بغية توجيه هذه الهجرة الى حيث طُلب منه او الى حيث تريد اسرائيل.

٥) إن ادارة الرئيس بوش عمدت الى وضع سقف لهجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى أراضيها بغية توجيه أكبر عدد من المهاجرين نحو اسرائيل. هنا تردّ الحكومة الاميركية بأنها، خلافاً لما سبق، فقد رفعت هذا السقف عما كان عليه بحيث سمحت باستقبال خمسين الفاً، في حين لم يتجاوز هذا العدد فيما مضى الثلاثة وأربعين الفاً، زاعمةً بأنه لا يمكنها استقبال أكثر من هذا العدد.

٦) إن المسؤولين الاميركيين يعارضون التوطين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كونه يخالف القانون الدولي. مع ذلك، فان ممثّل الحكومة الاميركية في الأمم المتحدة يمتنع عن التصويت بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ الى جانب باقي الدول التي دعت اسرائيل الى عدم توطين المهاجرين في هذه الأراضي.

٧) إن مجلس الشيوخ الاميركي اتّخذ قراراً على جناح السرعة باعتبار القدس عاصمة

موحّدة وأبدية لإسرائيل، مؤيّداً بذلك قراراً سابقاً لمجلس النواب. كما ان احداً من المسؤولين الاميركيين لم يصرّح بأنه ضد التوطين في القدس.

٨) إن دان كويل، نائب الرئيس الاميركي، أوضح في مؤتمر المنظمات اليهودية «إن لليهود الحق في القدس التي لن يتمّ تقسيمها ثانية».

٩) إن وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، صرّح بتاريخ ١١ حزيران الماضي «بأنه من واجب واشنطن الالتزام بتفوق اسرائيل في الشرق الاوسط، وان حكومته ستستعمل كافة الوسائل، ومن ضمنها العسكرية، لحماية اسرائيل».

(ب) موقف الاتحاد السوفياتي

فيما كان العرب يراهنون على حلول ظرف تتضارب فيه المصالح الاميركية والمصالح الاسرائيلية، فتتخلّى أعظم قوة في العالم عن دعم اسرائيل، إذا بهم يفاجأون بتغيير النظام في الاتحاد السوفياتي، حليفهم الوحيد وسندهم الأقوى الذي طالما وقف الى جانبهم وهدّد وتوعّد وأمدّ بالعتاد والسلاح، فلم يعد يصدر عنه سوى تصريحات خجولة بالنسبة لما عوّد عليه العرب في السابق، لانشغاله بمشاكله الداخلية.

هل شاء القدر ذلك لأن العرب لم يكونوا على مستوى الوفاء الذي يستحقه هذا الحليف! تتّجه حالياً حكومات اوروبا الشرقية، ومنها الاتحاد السوفياتي، الى التقرّب من اسرائيل وتبادل العلاقات الديبلوماسية معها. مع ذلك، تبقى للاتحاد السوفياتي مواقف مبدئية لم يحد عنها ومنها:

١) إنه لا يزال يدعو الى عقد مؤتمر دولي للسلام والى انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، معتبراً هذا الاحتلال غير قانوني، ومكرّراً مطالبته بانهائه وفقاً للقرارات الدولية الصادرة بهذا الصدد.

٢) أنه لا يزال يشجب التوطين اذا تمّ على حساب العرب، وما زال يكرّر دعوة مجلس الامن الى مناقشة هذا الموضوع.

٣) أما بالنسبة الى هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي، فلا يمكنه العودة عن مبادئه بعد أن طبّق أسس الديموقراطية وأعطى حرية التنقل والهجرة لكافة مواطنيه. وجلّ ما يمكنه القيام به في هذا المجال يتلخّص: بعدم تسيير رحلات مباشرة الى اسرائيل إلّا بعد الحصول على ضمانات اسرائيلية بعدم التوطين في الأراضي العربية، وبفرض تأشيرات الخروج على جوازات السفر، وبالسماح للمهاجرين بالعودة الى الاتحاد السوفياتي اذا شاؤوا ذلك.

يبرّر المسؤولون السوفيات موقفهم بإلقاء اللوم على الولايات المتحدة الاميركية لحدّها من قبول المهاجرين اليهود إذ أن هؤلاء كانوا يرغبون في التوجّه اليها بدلاً من اسرائيل، انما بسبب اقفال الأبواب في وجههم اضطروا لتغيير وجهة سيرهم.

في هذه الاثناء، أخذت تتصاعد داخل الاتحاد السوفياتي أصوات تندّد بالعرب، معتبرةً انهم عبء سياسي واقتصادي لم يعد بالامكان تحمّله.

(ج) موقف الدول الاوروبية

ليست لاسرائيل، في اوروبا، امكانات الضغط والتأثير في القرارات كما هي حالها في الولايات المتحدة الاميركية. لذلك، فان موقف اوروبا المتمثّل بموقف السوق الاوروبية المشتركة يختلف تماماً عن مواقف السلطة في واشنطن. فسياسة الاحتلال وإلحاق الضرر بالآخرين لا تزال مشجوبة ومرفوضة، وما هو مقبول لا يخرج عن التسوية السياسية.

لا يزال لدى الدول الاوروبية، اكثر من سواها، شعور انساني مدعوم بسلامة المنطق. لذلك:

١) لم تتوان هذه الدول عن طلب انعقاد مجلس الأمن الذي تمّ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٦ بشأن التوطين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والذي عطّله المندوب الاميركي باستعمال حق النقض.

٢) وكان قد سبق للأسرة الاوروبية في مؤتمر مدريد، الذي انعقد خلال حزيران ١٩٨٩، أن أدانت اسرائيل كدولة محتلّة لا تحترم اتفاقيات جنيف في حقلي الصحة والتعليم.

٣) عندما لم تكترث اسرائيل للادانة، عمدت الأسرة الاوروبية لاحقاً، في مطلع هذا العام، الى فرض عقوبات بحقها قضت بوقف تعاون الدول الاوروبية معها في حقلي العلم والثقافة، مما أغاظ الدولة العبرية كثيراً.

٤) بالمقابل، بعد أن خصّصت هذه الدول الفلسطينيين بمساعدات اقتصادية، عمدت الى زيادة هذه المساعدات مؤخراً.

على الصعيد الشعبي، يلاحظ في دول اوروبا، الغربية منها والشرقية، عودة ظهور الحركات اللاسامية، خاصة في المجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا. وفي المانيا، عادت للظهور حركة النازيين الجدد. أما في فرنسا، فقد سُجّلت في العامين الأخيرين عدة تعدّيات على الأماكن اليهودية، كان أهمها الاعتداء على مقبرة كرابنتراس في الجنوب خلال أيار الماضي. على أثر ذلك، أحصت وكالة السفر اليهودية، في غضون خمسة ايام، ألفي طلب لمغادرة فرنسا الى اسرائيل(٤١) مما حمل البعض على الاعتقاد بأن هذه الأعمال مفتعلة لتشجيع هجرة اليهود من كافة الدول الاوروبية الى اسرائيل.

إنه، باختصار، الموقف الدولي من الهجرة، ويبقى هزيلاً اذا ما قيس بالأخطار المحدقة بهذه المنطقة، اذ ليس بوسعه أن يجابه التهجير والتوطين والتعدّيات او اندلاع حرب كما ليس بوسعه إحلال السلام. ويبقى على الدول العربية أن تتلمّس الطريق الأنجع والأسلم لمستقبل

فلسطين ومستقبل سائر أقطار العالم العربي.

سادساً: ردّات الفعل العربية المتوقّعة.

يرى المحلّلون الستراتيجيون، ومنهم المحلّل الاسرائيلي زئيف شيف، أن العرب لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال التهجير والتوطين، بل سيكونون أكثر تطرفاً وتصلّباً في ردّات الفعل على الصعيدين الفلسطيني والعربي:

(أ) على الصعيد الفلسطيني

يُنتظر ان تستمر الانتفاضة بصورة تصعيدية، وقد تمتدّ الى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حيث تبدأ بحركات تأييد لما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم بالمسيرات الاحتجاجية والتظاهرات لتصبح بمستوى الانتفاضة وثورة الحجارة.

وتفيد المصادر، ومنها الاسرائيلية، أنه أصبح بحوزة فلسطيني الانتفاضة أسلحة ومتفجرات، ولو لم تستعمل حتى الآن. واذا كانت قد اعتُمدت خطة استعمال الحجارة فقط، فلأن التعليمات تفرض ذلك. ولا يُستبعد اللجوء الى هذه الوسائل لاحقاً، خاصة ضد القادمين الجدد الذين سيشكّلون اهدافاً أسهل من غيرهم بسبب عدم خبرتهم في الدفاع عن أنفسهم في ظروف كهذه. ويتخوّف زئيف شيف من أن يتعرّض هؤلاء، وهم في طريقهم الى اسرائيل، الى عمليات من هذا النوع (٤٢).

إن تصرفاً كهذا قد يؤدي الى عواقب وخيمة بالنسبة للفلسطينيين، كونهم سيفقدون العطف العالمي وسيقدّمون لاسرائيل الذرائع لاعتماد وسائل القمع الجذرية، كهدم المنازل والقرى والتهجير الجماعي القسري.

وقد يقوّم الفلسطينيون من خارج اسرائيل على القيام بعمليات فدائية في داخلها مشابهة لعملية الإنزال التي جرت على شاطىء تل ابيب في أيار الماضي.

ويُنتظر ايضاً أن تعود الى المسرح الخارجي أعمال الإرهاب والخطف والتعدّيات على مصالح اسرائيل والدول التي تساندها، تلك الأعمال التي أوشك العالم أن ينساها لأنها كادت تختفي تماماً في المدة الأخيرة.

(ب) على الصعيد العربي

بدأت تُقرع طبول الحرب بين العرب واسرائيل، التي عمدت إثر مؤتمر بغداد في أواخر أيار الماضي، الى اعلان التعبئة العامة في صفوف قواتها المسلحة. وكان الرئيس صدام حسين قد صرّح، قبل شهرين من انعقاد مؤتمر بغداد، بما يلي: «سندمّر نصف اسرائيل بالأسلحة

---

(٤٢) جريدة هآرتس، ٢٥-٥-١٩٩٠.

الكيماوية المزدوجة (٤٣) في حال هاجمنا هذا البلد»، محذراً اسرائيل من إعادة الكرة في عملية مماثلة لقصف المفاعل النووي (اوزيراك)، عام ١٩٨١. ولم تتأخّر اسرائيل في الجواب قائلة «انه في حال استعمال سوريا والعراق لهذه الأسلحة سيشهدان انتقاماً يفوق ما شاهداه حتى الآن» (٤٤).

وكانت ليبيا قد تلقّت من اسرائيل في وقت سابق رسالة بهذا المعنى حين سقط صاروخ اسرائيلي في البحر أمام سواحلها. وفي اواخر حزيران الماضي، تخوّفت ليبيا من ضربة اسرائيلية، عندما أعلنت أن راداراتها رصدت تحركاً للطيران الاسرائيلي نحو قواعد غربية في البحر المتوسط.

لقد خفت حدّة التوتر هذه نسبياً بعد أن قدّمت اسرائيل لمصر تأكيدات بأنها لن تكون هي البادئة بشن هجوم على أية دولة عربية (٤٥). وهذه التهدئة هي الدليل ايضاً على ان العرب لن يكونوا هم البادئون باعلان الحرب على اسرائيل.

اخيراً، تبقى للدول العربية خيارات عديدة في حال تعاظم الهيمنة الاسرائيلية، منها:

١) عقد المؤتمرات، لتصفية الحسابات بين بعضها البعض وتنقية الأجواء واتّخاذ القرارات الملائمة. وقد جاء ضمن مقررات مؤتمر بغداد، في ٣٠ ايار ١٩٩٠، « أن المؤتمر يثق تماماً بأن حماية الحقوق وصيانة الأرض والدفاع عن المقدسات يمكن أن تتحقّق فقط من خلال وحدة الكلمة والصف والهدف وتعزيز التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية، وعبر الكفاح المستمر، وبجميع الوسائل، وحشد الطاقات العربية جميعها في خدمة قضايا المصير القومي والتحرك النشيط الفاعل في مختلف الجهات، وعلى الساحات الاقليمية والدولية». وحتى تاريخه، يكون قد مرّ شهران على هذه المقررات دون ان تُترجم بأي عمل فاعل، وجلّ ما يُبحث فيه حالياً هو الدعوة الى مؤتمر ثانٍ في القاهرة، خلال تشرين الثاني القادم، يكون الحضور فيه، أشمل من المؤتمر الاول بحيث تشترك سوريا الى جانب العراق.

٢) اتّخاذ تدابير اقتصادية بنقل الاستثمارات العربية من الدول التي تساند اسرائيل، وبخاصة من الولايات المتحدة، الى اوروبا او الاتحاد السوفياتي او الدول العربية. هذه الاستثمارات تدعم بشكل ملحوظ اقتصاد حكومة واشنطن، وتفيد منه بالتالي اسرائيل.

٣) تقوية القدرة العسكرية باللجوء الى التسلّح وانشاء قيادة عسكرية موحّدة كما كانت الحال في الستينات. واذا كانت تلك التجربة لم تحل دون نكسة ١٩٦٧، فليس ذلك دليلاً على

---

(٤٣) تُطلق تسمية «مزدوجة» على القنابل التي تحتوي كل منها على خزّانين، في كل منهما مواد غير مضرّة بحدّ ذاتها. لكن انفجار القنبلة يمزج مواد الخزّانين مع بعضها فتنتج عن ذلك مادة سامة. ويتمّ اللجوء الى هذه الطريقة زيادة في أمان تخزين هذه القنابل. أما الفعالية فهي كغيرها.

(٤٤) International Hearald Tribune, 14 - 15 Avril, 1990.

(٤٥) وكالة رويتر، ١٩ ايار ١٩٩٠.

عدم صوابيتها بل على انها كانت مشوبة باخطاء يمكن تصحيحها.

٤) تكثيف العمل الديبلوماسي بالاتصالات لدى الدول الصديقة، وبخاصة الاتحاد السوفياتي لحملها على لجم موجة التهجير والتوطين والحدّ من الهجرة.

٥) القيام بحملات إعلامية في مختلف دول العالم لشرح القضية ووضعها في إطارها الصحيح.

٦) تنقية الأجواء بين مختلف الدول العربية وإبعاد التأثيرات الداخلية عن ساحاتها للتمكّن من رصد الاخلاص في حشد الطاقات لأجل قضية العرب الكبرى.

الخاتمة

إن للجو التشاؤمي الذي يخيم على منطقة الشرق الاوسط مبرّراته، وتأتي في طليعتها الخبرة السابقة والطويلة في التعامل العربي ـ الاسرائيلي. لكن، لكل مخطط نقيضه يقف بوجهه ليمنعه من أن يتحقّق. ولئن كانت اسرائيل تريد الكثير، فان ما ستحصل عليه من مطامعها يعود الى امكانات العرب في مقاومة رغباتها.

ان التسابق الى التسلح لا يؤدي حتماً الى الحرب، والدليل على ذلك هو أنه بعدما تسابق الجباران في هذا المضمار لم يؤدِّ تخوّفهما إلّا الى ما أدّى اليه حالياً من توافق وانفراج، وإن كان ذلك لا يزال ظاهرياً في بعض نواحيه.

وما يحصل على ساحة الشرق الاوسط، ولو كان غير متكافىء من حيث الأسلحة الرادعة، حيث تقابل الأسلحة النووية أسلحة كيماوية، ليس من شأنه أن يؤجّج الحرب بالضرورة.

يبدو أن دعوات المسؤولين الاسرائيليين الحالية الى السلام غير مجدية طالما أنهم لم يصرّحوا عن حدود نهائية لدولتهم.

كما يبدو أن الانتقادات الشديدة اللهجة الصادرة عن المنظمات اليهودية الاميركية، في الآونة الأخيرة، والموجّهة الى حكّام اسرائيل لاسيّما قادة حزب الليكود، لتقصيرهم وفشلهم في تسوية المسألة الفلسطينية، لا تزال انتقادات سابقة لأوانها.

أجل، لقد مرّ نصف قرن على قيام الدولة اليهودية دون أن تتوصّل الى عقد سلام مع العرب. ربما لأن القيمين عليها حتى الآن كانوا من العسكريين الذين خاضوا الثورات والحروب، مع أن السلام يصنعه المتحاربون؛ او ربما لأنه لا تزال لرجال الدين الذين يطمعون بالمزيد، كلمتهم في صنع القرار؛ وربما للاثنين معاً وربما اخيراً، لأن الدول الفاعلة لا تزال تقف اجمالاً موقف المتفرّج مما يدور على ساحة الشرق الاوسط، حفاظاً على مصالحها، وإن تدخّلت، فإنها تميل الى طرف دون الآخر.

لكنه يبقى من غير المستبعد، بعد حلول النخبة من المهاجرين الجدد في دولة اسرائيل،

وبعد توصل هؤلاء الى استلام زمام الأمور فيها، وبعد أن تكون حدود هذه الدولة قد رُسمت على الأرض بشكل عادل ونهائي، وبعد أن يُخصَّص الفلسطينيون بوطن، وبعد زوال تخوّف العرب من اطماع اسرائيل... بعد كل ذلك فقط، وبدفع من الصهيونية العالمية، لا يُستبعد أن يُبحث جدّياً في سلم نهائي طويل الأمد!

عندها يتعانق تحت راية الساميّة أحفاد ابراهيم من هاجر وساره، بعد فراق دام أربعة آلاف سنة، منذ ولادة اسماعيل واسحق. وعندها تنعم منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار.

تموز ١٩٩٠

شركة مزارع "الهوا" للدواجن

HAWA CHICKEN

نظام متكامل يؤمن لمربي الدواجن :

- ★ المعدات لتربية الدواجن
- ★ ادوية ومزيدات علفية
- ★ صيصان « هبرد » خالية من الامراض
- ★ اعلاف ومواد أولية

... ونتعهد تصريف انتاج الزبائن من فراريج وبيض كما واننا نؤمن للمستهلك الكريم احسن واجود فروج ماركت هوا تشكن (HAWA CHICKEN)

في المحلات التالية

الصفا - المركز الرئيسي ت: ٩١٥٩٢٢

انطلياس سوبر ماركت الهوا ت: ٤١١٤٥٨

برج حمود هوا تشيكن (زنكو سابقاً) ت: ٢٦٨٣١٢

BECA

لحومات مجلدة

الوكلاء العامون: دكرمنجيان اخوان

وطى عمارة شلهوب - تلفون ٨٩١٣٠٩ - ٨٩١٤٣٣ - ٨٩٠١٣٧ تلكس DERFER ٤٤٥٥٣ LE

تأثير الاتصالات الجماهيرية على احداث لبنان

د. ميشال نعمه *

بعض الباحثين الاجتماعيين يعتمدون في احدى منهجياتهم تفسير وتحليل اساليب المخاطبة والمدلولات الكلامية والتعابير اللغوية لفهم اعمق للعلاقات الاجتماعية كافة، ومنها علاقة الفرد بالفرد، والفرد بالمجموعة، والمجموعة الأصغر بالمجموعة الأكبر، وعلاقة كل من هؤلاء بالمجتمع والبيئة. ويمكن استعمال هذه المنهجية بالذات كمدخل لتحليل منطلقات ما يُسمّى «بالإعلام» في لبنان ومجتزآت الإعلام من «صحافة» رأي عام و«دعاية» و«اعلان» للترفيه. ويمكن أن نشير الى هزالة هذه التعابير التي لا تتماشى مع واقع التواصل التفاهمي في هذا العصر، بعد مقارنتها بتعابير من المفترض ان توازيها في اللغة الانكليزية.

«إعلام» كلمة مجازية لفعل أعلم، أي في مقولة افلاطون وديفدسون (١) هناك المصدر الذي يعلم الرسالة الى المتلقّي. ولهذا فان كلمة إعلام تنكفىء في مدلولها على عمل طرف ينقل رسالة

---

* دكتور في العلوم السياسية، استاذ محاضر في الجامعة الاميركية في بيروت.

1 - W. Rhys Roberts, «Rhetorica» in The Works Of Aristotle Oxford University Press, 1946 Volume XI, P. 4 - 6.

إعلامية فقط الى طرف آخر. وتفتقد الى المفهوم الاجتماعي من تأثير وترفيع حضاري وتراثي.

المصدر	الرسالة	المتلقّي
Source	Message	Receiver

أما في اللغة الانكليزية، وحسب تداولها في اميركا، فكلمة Communication تطوّرت في مدلولها لتصبح شعبية الاستعمال. فهي تُستعمل حالياً في كل مجالات التفاهم والمخاطبة والنقاش وتبادل المعلومات والآراء والفكر. وكلمة Communication تعني تبادل الرسائل (Messages) بين فريقين او اكثر، ويمكن لأي فريق منهم أن يكون فرداً او جماعة. ولكن، للتمايز بين المخاطبة الجماعية التي تهمّ شريحة أكبر من المجتمع، تُستعمل عبارة Mass Communication. وهذه العبارة لها مدلولات كثيرة، اذ تشمل الاتصال الجماهيري Mass Media من جرائد وتلفزيون وراديو وسينما ومسرح وكتب وحتى المواعظ والخطب والمحاضرات.

والملاحظ في لبنان ومعظم الدول العربية أن عبارة اعلام تعني الاتصال بالجماهير او الاتصال بعدد كبير من الناس عبر ما يُسمّى بوسائل الإعلام، ليتّم عبر هذه الوسائل ايصال المعلومات.

إن كلمة اعلام بحدّ ذاتها تفقد الكثير من المعاني الفعلية لممارسة ما يُسمّى بالاتصال الجماهيري. فكلمة Communication تحمل في معانيها أهداف التواصل بين الناس. وهناك اربعة اهداف لهذا التواصل تختصر الحاجة عند الناس ليتفاعلوا مع بعضهم بعضاً، وهي:

١ ـ الحاجة لنقل المعلومات، اي ما يُسمّى بالإعلام.

٢ ـ الحاجة للتأثير والإقناع، وهو ما يُسمّى بالدعاية.

٣ ـ الحاجة للترفيه، وهي حاجة سوسيولوجية وبسيكولوجية (٢).

٤ ـ لغرض الربح، ويدخل في هذا المضمار التجارة والاعلان.

والملاحظ في هذا المجال، أن كل محاولة من أي فريق للاتصال، حتى ولو كان هدفه واحداً من الأهداف الأربعة المذكورة أعلاه، لا يمكن إلّا وأن تورّطه في الأهداف الأربعة، وذلك نظراً لطبيعة التعقيد الاجتماعي لعملية الاتصال Communication وهذا يعني انه لا يمكن ضمن أي رسالة Message أن نقول انها رسالة تبغي الإعلام او نقل المعلومات، لأنها لا يمكن إلّا وأن تكون لها، الى جانب طبيعتها الاعلامية، طبيعة تأثير وإقناع وترفيه، وفيها خصائص الاستفادة او الربح.

بناء على هذا الشرح، أصبحت دراسة الاتصال (Communication) اكثر تعقيداً واكثر

2 - Wilbur Schramn, «The Nature Of News» Journalism Quarterly, 26: 259 - 269, 1949.

شمولية في السنوات الأخيرة من الثمانينات. هناك اساليب جديدة ابتُدعت في التحقيقات الاتصالية (او ما يسمّى الإعلامية)، وهذه الاساليب أثبتت فعاليتها وأخذت الدول الكبرى بتجييش العدد الكبير من الفنيين لاستعمالها في حملاتها الدعائية، داخلياً وخارجياً.

المسحي (Survey Research) (٣) الذي يكثر استعماله لتحدّد بواسطته مواقف (Attitudes) عدد كبير من الناس. وثمة أسلوب تكتيكي آخر يدعى تحليل المضمون (٤) (Content Analysis)، وهو تقنية تُستعمل كمياً (Quantitative) بعد أن تُحصى نوعية الرسائل التي تُبَثّ على الناس من التلفزيون والراديو والأفلام والطباعة واتصالات اخرى.

أما الأسلوب الأهم فهو كيفية قراءة التاريخ من الاتصال Communication (٥) او ما يسمّى بالاعلام لفهم الحاضر الاجتماعي، ليس لأن للتاريخ في يومنا هذا اهمية لتفسير الحاضر، بل المهم كيف تفهم الشعوب تاريخها من خلال الاتصالات الجماهيرية. فهناك التشديد على الرجعة الى الماضي (Archaism) (٦)، وهذا ما فعله الفاشيّون في ايطاليا حين ربطوا بين الامبراطورية الرومانية وايطاليا القرن العشرين، وهذا ما برح العرب يشدّدون عليه حين يربطون بين الوحدة العربية والعصور الذهبية الاسلامية. وهناك التوجه الى المستقبل (Futurism) (٧) بحكم ان الماضي كريه وغير مقبول. هذا ما تفعله دول العالم الثالث التي تدعّي التقدمية، وبخاصة الماركسية منها، التي ترى التاريخ القديم مظلماً ومتّصفاً بالقهر وترى المستقبل المحتّم زاهراً اكثر. المقصود من هذا إن مختلف انواع الرسائل (Messages) التي يحملها الاتصال (إعلام) في اي مجتمع لا بدّ وأن يكون لها طابع موحّد او طابع منقسم، وفي كل الأحوال يعطي تجميع هذه الرسائل صورة عن مفاهيم الناس وطباعهم. والواضح حتى الآن انه لا يمكن في الواقع فصل (الاعلام) الاتصالات عن الدعاية (Propaganda)، فالاثنان متلازمان. ولكن، يمكن الفصل بينهما من ناحية التقرير الاكاديمي، اذ تُعرّف الاتصالات (اعلام) بأنها وسيلة وغاية لها خصائصها التواصلية. بينما الدعاية (Propaganda) تُعرّف بأنها اسلوب ذو نية هادفة للتلاعب بالاتصالات (٨). ولكن، بعيداً عن الاكاديمية، لا يمكن حصر الدعاية أكانت سياسية ام ايديولوجية ام دينية.. الخ،فيما هو متّفق عليه بالتأثير على القضايا

3 - «H. Lasswell, D. Lerner, H. Speir; Propaganda and Communication in World History-In The Introduction.
4 - Ibid - Introduction.
5 - Ibid - Introduction.
6 - Mary Matossian, Ideologies of Delayed Industrialization in Political Development and Social Change, Second Edition Edited by J. Finkel and R. Gable 1971 Published by John Wiley and Sons Inc. P. 113 - 121.
7 - Ibid.
8 - no 3. p. 9 - 11.

التي فيها اختلاف بالتوجّهات والمفاهيم. فإنه حتى ولو كان هناك اتفاق جماعي في قضية معيّنة وتأتي الاتصالات لتعزّز هذا الاتفاق، فإنها لا يمكن إلّا أن تكون دعاية لتعزيز ما هو متّفق عليه وترسيخه وإبعاد أي محاولة للتغيّر. وفي هذا المجال تدخل الاتصالات في ميدان الرأي العام.

عبارة الرأي العام تحمل في مدلولاتها، كما هو متعارف عليها شعبياً في اللغة العربية، مغالطات خاصة اذا كانت تعني المرادف لها باللغة الانكليزية(Public Opinion). وكان من الاصح لو تُستعمل عبارة رأي العموم، بمعنى ان يعمّ الرأي اي ان يكون هناك اجماع في الرأي، فيما يختص بقضية واحدة، بما ان هذه القضية هي من القضايا المهمة التي لا خلاف عليها وهنا، نودّ الاشارة إلى أن اهمية رأي العموم تكمن في انه، بشأن قضية ما، يمكن ان تكون ثمة جماعات وجماعات، ولكل جماعة رأي او موقف مختلف عن الجماعة الأخرى.

وتجدر الاشارة هنا الى أن دراسة الاتصالات الجماهيرية ودراسة الدعاية ودراسة رأي العموم لا يمكن ان تنفصل عن بعضها البعض، لأن كل اتصال من الاتصالات الجماهيرية يجب أن يكون له جمهور، وكل دعاية يجب أن يكون لها جمهور، وهذا الجمهور هو حكماً جزء من عموم الناس، وبالتالي يؤثر حتماً في رأي العموم.

التغييرات العملانية للاتصالات

في محاولة لتجميع ما توفّر من ألعاب الأولاد، قام بيتر بروكجل (Pieter Brucgel) (٩) برسم اكثر من ثمانين لوحة في العام ١٥٦٠، وكل هذه الألعاب التي يمارسها الأولاد ظلت هي نفسها حتى تاريخ انتشار الكمبيوتر في اميركا. وان تظل هذه الالعاب هي نفسها لأكثر من ٤٠٠ سنة يعني أن اجيالاً كانت تتعلم من الأجيال التي سبقتها.

هذا يعني ايضاً ان هناك سلسلة متواصلة من الاتصالات بين الأجيال في مجالات اللعب واللهو، تمتدّ في الماضي قروناً عدة، وان ذلك حصل بدون تدوين كتابي او اي تدوين آخر. وهذا دليل على ان معظم الاتصالات، منذ تاريخ الانسانية حتى يومنا هذا، كانت تحصل بواسطة الكلمة او الايماءات او الايحاءات.

الاتصالات الشفهية والايمائية الايحائية كانت حتى زمن قريب، وبدون مساعدة التقنيات، مهمة جداً، ليس فقط على صعيد ألعاب اللهو للأولاد وانما في كل العلاقات الانسانية. داخل البيت ومع الجيرة والاصدقاء، في المدارس، والمراكز الدينية، والأسواق التجارية، وتجمّعات العمل، وحتى في البرلمانات وأمكنة تجمع الناس. ويمكن الجزم بأنه، حتى تاريخه، تواجدت معظم محتويات اللغة بحدّ ذاتها، بالاضافة الى المعتقدات الدينية والقيم ومفاهيم أنماط الحياة، كلها تواجدت في عقول الناس واذهانهم عبر الاتصالات الشفهية لاسيّما ما يتعلق بالميادين العملانية منها.

9 - Ibid.

في العصر الحديث، لا يمكن أن نحصر أسباب أنماط الحياة بفعل التأثّر بالاتصالات الشفهية. فإن الرسائل (Messages) تسافر بسرعة تفوق سرعة المرسل في الانتقال، وهذا بفعل التقدم التكنولوجي في البثّ الذي أدّى بدوره الى انفصال الرسالة (Message) عن شخص المرسل. فهناك أقنية كثيرة للبثّ تعود ملكيتها، داخلياً ضمن المجتمع الواحد، وخارجياً، الى فئات متنوعة ومختلفة فأصبحت الاتصالات الجماهيرية لا تمثّل اشخاصاً بل تيارات فكرية وعقائدية طبعاً، إلّا في نطاق الرموز، حيث يصبح الشخص القائد او المرشد رمزاً يمثّل تياراً فكرياً وعقائدياً معيّناً.

والحقيقة تقال إن رأي العموم او الناس باتت مرهقة في الازدواجيات الفكرية والعقائدية التي تتنازع داخل عقولها، بين القديم المتوارث عبر الاتصالات الشفهية المنطوي على ربط بالاشخاص وبين الجديد القادم عبر الاتصالات الجماهيرية (راديو، تلفزيون، جرائد) الذي لا ربط فيه بالأشخاص، بل بتيارات معنوية محسوسة وغير ملموسة.

يجب ألّا ننظر الى التقدم التكنولوجي في حقول الاتصالات وكأنه تقدم سياقي واضح المعالم من حيث تأثيره على رأي العموم (Public Mission).التقدم التكنولوجي يمكن أن يكون متوفراً وبكثرة، ولكن تأثيره يبقى ضعيفاً في تغيير توجهات الناس الذين ما زالوا يحافظون على نمط حياتهم القديم لأسباب اجتماعية بحتة. ومن هذه الاسباب، حماية العائلة والمحافظة على ما هو مضمون في علاقة الفرد بعائلته ومجتمعه. وثمة سبب آخر يجعل الناس متردّدين في تبني الدفع الى التغيير هو التناقض بين تكنولوجيات الاتصال الجماهيري نتيجة عدم وجود مركزية واحدة بين هذه الوسائل الجديدة. من الامثلة على ذلك أن الاشاعة في لبنان تكون أحياناً أقوى من أي جريدة أو إذاعة أو تلفزيون. فالإشاعة تسري في المدينة أو القرية الواحدة لتنتقل بفعل انتقال الناس الى قرى ومدن اخرى، فتتفاعل الناس مع هذه الإشاعة بجدّية اكثر من تفاعلها مع أي رأي مخالف للإشاعة يُبثّ عبر وسائل (الاعلام) الاتصالات الجماهيرية. وهذا يعني أن ملكية وسائل الاتصالات الجماهيرية، وإن كانت بحوزة فئة من المتصارعين السياسيين، لا تعني ابداً استئثار هذه الفئة بأفكار الناس وتوجهاتهم. فالدعاية النازية في المانيا كانت أقوى من دعاية الدولة قبل أن يستولي هتلر على الحكم، والأحداث التي شهدتها وتشهدها أوروبا الشرقية الآن، على رغم استئثار الدولة باجهزة ووسائل الاتصالات الجماهيرية، هي خير دليل على أن هناك عوامل اخرى ذات اهمية كبيرة تدخل في مجالات التأثير على رأي العموم، غير ملكية وسائل الاتصالات. ففي اوروبا الشرقية، أثبتت الإشاعات التي تُبثّ من قبل المعارضين السياسيين للدولة أنها أقوى بكثير من الدعاية الموجّهة التي تستعملها وسائل الاتصالات التابعة للدولة والحكم. وكذلك حال الاقليات في الاتحاد السوفياتي.

وفي هذا المجال، يمكن القول إن التكنولوجيات الحديثة في مجالات الاتصالات يمكن ان تعزّز وسائل الاتصال القديمة، انما لا يمكن أن تلغيها او تحلّ محلها، على الاقل في الأوقات الحاضرة.

لا بدّ من الإشارة الى أن دراسات الاعلام (الاتصالات الجماهيرية) والدعاية (Propaganda) لا يمكن ان تكون كاملة وناجحة إلّا اذا أُعطي رأي العموم (الرأي العام) اهتماماً كاملاً في هذه الدراسات. ولذلك، لا بدّ لكل اعلامي ناجح أن يأخذ مقولة رأي العموم باهتمام كبير من الناحية العلمية. وهنا، يقتضي التشديد على الناحية العلمية لأن معظم الذين يهتمّون بمجالات الاتصالات الجماهيرية والدعاية يعتقدون بأن فهم رأي العموم هو مسألة بسيطة جداً، يمكن لأي مثقّف أن يدركها بحدسه وثقافته العامة. وهنا مكمن الخطأ، ولو كان عن حسن نيّة او عدم اطّلاع. وفيما يلي محاولة لابراز بعض النقاط المهمة التي يجب ان تُلحظ في كل دراسة للرأي العام (رأي العموم).

من ناحية التعريف

رأي العموم يمكن أن يعرَّف بأنه نظرة معيّنة معبَّر عنها صراحةً من قبل فرد او مجموعة أفراد يتمتعون بحرية التعبير في زمن معين فيما يتعلّق **بموضوع واحد** ومحدّد، له صفة الأهمية الاجتماعية (١٠). ومن هذا التعريف نستطيع أن ندرك بأن الرأي ينطلق من كونه رأياً إفرادياً يمكن أن يشارك فيه أفراد كثر، وهذا الرأي له علاقة ارتباطية بزمن محدَّد، ويعني هذا أنه اذا تغيّر الزمن يمكن للفرد أن يغيّر نظرته، كما ان الرأي يجب أن يكون مرتبطاً بموضوع واحد واضح ومحدّد وليس بسلسلة مواضيع مترابطة.

انطلاقاً من هذا التعريف، يصبح لرأي العموم أهمية خاصة ليس فقط للمهتم بالشؤون الاعلامية (الاتصالات) وبالدعاية (Propaganda)، بل لكل شخص له مصلحة في شؤون الناس، ومنهم صانعي القرار في الحكومة وخارجها ورجال الأعمال. والجدير ذكره هنا هو أن دراسة رأي العموم لا تزال حتى تاريخه بحاجة الى المزيد من التعمق والانتباه الاكاديمي. فالأسئلة التالية، ولو عولجت من قبل الكثيرين، لا تزال غير كافية.

١ ـ كيف يمكن قياس رأي العموم وكيف تفسَّر هذه القياسات كمياً ونوعياً؟

٢ ـ كيف يمكن أن نربط بين الآراء المختلفة في موضوع واحد من حيث مستوى الأفراد النوعي والكمي العددي؟

٣ ـ كيف يمكن الجزم بأن ما يعبّر عنه الفرد برأي ما هو متجانس حقيقةً مَع نمط تفكيره وحياته؟

٤ ـ الى أي حدّ يمكن أن نستنتج آراء أفراد معيّنين بعد دراسة وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والديني، ومعلومات شخصية اخرى لها علاقة بالجنس والعمر واللون والمعتقد الديني والمستوى الثقافي؟

---

10 - This Definition is The Modefication of William Crotty's Definition in his book Public Opinion and Politics in the introduction P.I.

٥ ـ كيف يمكن دراسة رأي العموم في المجتمعات المتعاظمة العدد، خاصة اذا كانت القضايا المطروحة كثيرة ومعقّدة؟

٦ ـ كيف يمكن التمييز بين المواضيع ذات الطابع العام اذا كانت سياسية ام غير سياسية؟

٧ ـ كيف يمكن تحديد المواضيع ذات الطابع العام بسلّم أولويات من حيث الأهمية؟

٨ ـ كيف يمكن أن تتكامل كل هذه الأسئلة عند دراسة الرأي في موضوع معيّن؟

الحقيقة انه لا يمكن الإجابة عن كل هذه الاسئلة في نطاق هذا المقال، انما سنقوم بمحاولة للتقييم والتفنيد ضمن ربط الاتصالات برأي العموم في لبنان.

رأي العموم لا يمكن أن يُقاس ويُدرس إلّا انطلاقاً من واقع مجتمع ما ضمن سياق وتطور أحداث هذا المجتمع. فالواقعية الحياتية تدلّ بشكل واضح على أن جميع المجتمعات تتغيّر، وهذا التغيير يأتي من خلال أفعال ظاهرة تعبّر عن رأي ما يمكن إدراكه بحكم نوعية الفعل على الأرض. العلاقة بين الآراء المختلفة والطريقة التي يعبّر عنها في الكيان الاجتماعي السياسي مع التنفيذ هي علاقة معقّدة جداً، والمحاولات المبذولة لتبسيط هذا التعقيد كانت حتى الآن من خلال فهم سياق كيفية العمل (Operation). اما اذا كان هناك طلاق او عدم ارتباط بين كيفية العمل (Operation) والآراء (رأي العموم)، فهذا يعني ان المجتمع يعاني خللاً يمكن أن يؤدّي به الى عدم الاستقرار الاجتماعي او السياسي. ولا بد لهذه النتيجة أن تظهر حتى ولو استغرق ذلك بعض الوقت. خير مثال على ذلك هو عدم الاستقرار الذي تشهده معظم دول العالم الثالث ودول اوروبا الشرقية ودويلات الاتحاد السوفياتي.

أما في لبنان فمقولة ارتباط الرأي بسياق العمل لا تشير الى أي تجانس خاصة وأن الاتصالات الجماهيرية، كما ذكرنا سابقاً، تعتمد كثيراً على وسائل الاتصال (وسائل اعلامية). والوسائل الاتصالية التي نمت في جو من الحرية كانت مع الأسف ابواقاً لآراء الغير اي غير اللبنانيين. وتفسير ذلك ان اهتمام الدول الاجنبية والعربية باستغلال لبنان كمنطلق دعائي لجميع الدول المجاورة له جعل من الوسائل الاتصالية ـ ومن مالكيها بفعل ارتهانهم المادي للغير ـ معبّرة عن آراء الغير. والمقصود هنا ان معظم وسائل الاتصال الخاصة في لبنان، منذ نهضتها الصناعية الكبرى سواء في المجال الصحافي او في الانتاج الكُتُبي والمسرحي والسينمائي، ومؤخراً منذ العام ١٩٧٦ في المجال الاذاعي، واخيراً لا آخراً شبكات التلفزة جميعها وحتى الجزء الاكبر من وسائل الاتصال التابعة للدولة، أصبحت تنقل الى رأي العموم اللبناني رأي الغير، حتى بات رأي الغير في لبنان أهم من رأي اللبنانيين الى درجة أن اللبنانيين أنفسهم أخذوا يعتقدون بأن مشكلتهم هي مشكلة الغير على أرضهم، وأن حلّ مشاكلهم يبدأ بحل مشاكل الغير اولاً، لارتباطها الوثيق بمشاكلهم. ولا نبالغ اذا جزمنا بأن من أسباب أحداث

لبنان الدامية التي بدأت العام ١٩٧٥ عدم الانسجام بين الرأي المفروض اعلامياً ودعائياً على لبنان والواقع السياسي الاجتماعي اللبناني، مما خلق فوضى في التفكير وفوضى في العمل. كل هذا امام اجهزة اتصالية رسمية عاجزة وقادة سياسيين يحاولون ترميم الانفصام في تفكير الناس وعملانيتهم عبر تغيير مناهج الدراسة في المؤسسات التربوية فقط. إن اهمية ربط عدم الاستقرار السياسي والأمني الاجتماعي برأي العموم خصوصاً اذا اعتبرنا ان الفرد هو منطلق الدراسة تعود الى كون العنف والرفض والتقاتل هي حالات ذهنية في تفكير الفرد. فاذا توفّرت هذه الحالة الذهنية العنيفة الرافضة في تفكير عدد كبير من الناس شارف المجتمع بالتأكيد على الثورة. بناءً على هذه النظرية، قام الباحثون Harold D. lasswel و Daniel Lerner و Hans Speier (١١) باعادة كتابة التاريخ في سلسلة من الأجزاء معتمدين في تفسير ظواهر التاريخ المهمة على قوة استعمال الدعاية وأهمية الاتصالات الجماهيرية وطبعاً على دور رأي العموم الذي هو الناس.

التصرفات السياسية هي تصرفات تأتي بالتعلّم. فالوحدات والمؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في تعليم التصرف السياسي كثيرة، ومنها العائلة والمدرسة والمرشدون (Peers)، وعلى الأخص وسائل الاتصالات الجماهيرية. فاذا كانت المدرسة والمرشدون من نمط واحد مختلف عن أنماط أخرى متواجدة في المجتمع الواحد ثم تأتي وسائل الاتصال لتعزّز التفرقة بين هذه الأنماط، فإن ما يسمّى «التنشئة الاجتماعية ـ السياسية» للفرد ستختلف باختلاف النمط الذي ينتمي اليه هذا الفرد. وبالتالي تصبح امكانية التفاهم في تقرير نمط الحياة العامة في المجتمع معقّدة وخطيرة وفي هذا الصدد، يجب ألّا يُفهم بأن الغرض من هذا المقال هو تشجيع السلطات الرسمية على الحدّ من حريات الصحافة وحرية الاتصالات. ولكن، في الوقت نفسه، يجب أن تكون هناك مراقبة مالية منظّمة من لجنة اختصاصيين برئاسة أحد القضاة. فالتجربة اللبنانية في ميدان الاتصالات الجماهيرية ورأي العموم أليمة جداً. فالصحافة في لبنان بدأت مع الأدباء والشعراء وقلّة من المثقّفين، وكان الهدف منها هو اعلام الناس وتثقيفهم في دوائر اجتماعية ضيّقة. ويظهر أن مفهوم الوطنية اللبنانية كان مفقوداً في الصحافة القديمة بحيث كان التشديد يتمّ على وحدة التجمعات الدينية والإثنية. لذلك يلاحظ الباحث أن نسبة الاخبار في الصحف والمجلات كانت ضئيلة بالنسبة الى مقالات الرأي والأدب.

في الخمسينات، تنامت الصحافة اللبنانية تقنياً واتّسع انتشارها بفعل الأموال الأجنبية التي كانت تُدفع بغزارة من قبل السفارات العربية والأجنبية (١٢). وبدأت ظاهرة الصحف والدوريات الصحافية تأخذ طابعاً جديداً، فتحولت دور الصحافة من مكتب صغير في غرفة متواضعة ـ كانت في معظم الاحيان في بيت صاحب الجريدة ـ الى أبنية ضخمة ومكاتب غنية بمحتوياتها. وكذلك استُقدمت أحدث آلات الطبع وتوابعها. والسؤال هنا: كيف استطاعت هذه الجرائد والدوريات الصغيرة المتواضعة، في غضون سنوات قليلة جداً، ان تتحوّل الى دور للنشر

11 - no 3.

12 - Nabil H. Dajani; Lebanon: Free Press or Freedom of The Press p. 3 - 6 see Bibliography.

عملاقة ذات رأسمال مثير للشك. يقول نبيل دجاني (١٣) ان الخدمات التي تؤمّنها الصحافة اللبنانية الى مموّليها من الخارج تندرج تحت ثلاث نماذج عامة:

١ ـ التزام كامل في مجال التعليقات والتحرير وتوزيع الخبر بسياسة الدولة او التيار السياسي الذي يؤمن المال. وعدد هذه الجرائد هو نسبياً أقل، وهي تكون عادةً لخدمة دولة اقليمية او عربية.

٢ ـ التزام بدعاية سياسية لتقوية تيار عقائدي معيّن. وهناك الكثير من الدور الاعلامية التي كانت ترتبط بعقود مع اكثر من طرف، وبالتالي، كانت تنشر اكثر من خط سياسي دعائي، حتى ولو كانت متناقضة احياناً.

٣ ـ النموذج الثالث يتمحور حول تأجير او بيع مساحات في الجريدة لأي فريق يريد أن يستغل الجريدة لأمور دعائية خاصة.

والغريب في الصحافة اللبنانية هو أن عدوى التجارة في الرأي والموقف العقائدي والسياسي انتقلت من اصحاب الصحف والمشرفين عليها الى الصحافيين والكتّاب أنفسهم، حتى في نقابتهم، نقابة المحررين وخارجها. والمؤسف أنه حتى كلية الاعلام التابعة للجامعة اللبنانية بدأت تتحوّل بعد فترة وجيزة من انشائها الى «سوبر ماركت» للأقلام، يبتاع منها السياسيون والعقائديون من داخل لبنان وخارجه ـ والداخل هنا مرتبط بالخارج ما توفّر من خبرات جديدة ضعيفة النفوس والارادة بغية إفسادها مع الأسف في سوق العرض والطلب والرشوة والابتزاز الاعلامي! لقد كان كل ذلك قبل اندلاع الفتن الداخلية العام ١٩٧٥ شطارة لبنانية وعبقرية جديدة في استغلال الخارج، سواء كان عربياً ام اقليمياً ام أجنبياً. طبعاً، هذه العبقرية اللبنانية خلقت انفصاماً عند الناس بين مؤثّرات الرأي وعملانية السياسة الداخلية. وهذا الانفصام خلق اسواقاً جديدة بين الناس، يبتاع منها الخارج هذه المرة حملة سلاح وليس فقط حملة أقلام.

وعندما نطرح مشكلة الصحافة المكتوبة في لبنان، فهذا لا يعني بأن الاذاعات لم يكن لها دورها هي الاخرى باعتبارها جزءاً من وسائل الاتصال التكنولوجية التي لعبت دوراً هاماً ايضاً في بلبلة الرأي عند الناس، بطريقة مباشرة او غير مباشرة. حتى العام ١٩٧٦، كان البث الاذاعي في لبنان حكراً على الدولة التي انشأت اول محطة اذاعية العام ١٩٣٨، تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وكان الهدف منها محاربة الدعاية النازية الموجّهة الى لبنان وسوريا، وبخاصة البثّ من راديو برلين ـ القسم العربي. في العام ١٩٤١، دُمّرت هذه المحطة الإذاعية من قبل حكومة فيشي (Vichy) عندما دخلت جيوش الحلفاء الى لبنان. ثم اعيد بناء هذه المحطة من قبل الحلفاء وسُلّمت رسمياً الى الحكومة اللبنانية، العام ١٩٤٦. ولكن، حتى في فترة خضوع هذه الاذاعة لإشراف الحكومة، كان هناك ٣٣٥ دقيقة من البث باللغة العربية، من

13 - Ibid.

إعداد لبناني، و ٢٣٥ دقيقة مخصّصة لبرامج تُعدّ من قبل السفارات الفرنسية والبريطانية والاميركية (١٤). ظلّت هذه الحالة سائدة حتى العام ١٩٦٠، عندما احتجّت بعض القوى السياسية على الدعاية الصهيونية، التي تُبثّ من قبل البرامج المعدّة في السفارتين البريطانية والاميركية. وعندها، توقف البث البريطاني والاميركي، وتابع الفرنسيون استعمالهم للإذاعة، انما تحت غطاء مؤسسة تدعى .O.R.T.F .

الجدير بالذكر أن دولاً اجنبية عدة تقدّمت بعروض الى الحكومة اللبنانية لبناء محطة اذاعية في لبنان، ومن هذه العروض كان التمني الاميركي باعطاء الحكومة محطة اذاعية بقوة ١٠٠٠ كيلوواط مقابل أن يستعمل الاميركيون جزءاً منها لراديو اميركا لكن هذه العروض رُفضت جميعاً خصوصاً وأن لبنان ١٩٥٨ كان غارقاً في ازمة سياسية بين دعاة الوحدة العربية ودعاة الاستقلال اللبناني.

انتظر لبنان حتى العام ١٩٦٢ لكي تصبح لدولته اذاعة قوية خاضعة لسلطة الحكومة وحدها دون غيرها، واستمرت هذه السلطة بشكلها الفاعل حتى العام ١٩٧٧، عندما بدأت التيارات والقوى السياسية تتدخّل في تكييف البثّ الاذاعي بينما الدولة المركزية عاجزة عن فرض استقلاليتها. ولكن، حتى بين ١٩٦٢ و ١٩٧٧، لم تكن الاذاعة اللبنانية هي الوحيدة التي تصل الى الرأي اللبناني ولئن كانت هي الوحيدة الموجودة على ارض لبنان. فمصر عبد الناصر كان لها اذاعة قوية «صوت القاهرة»، وكان تأثيرها في رأي العموم اللبناني اكثر من تأثير الاذاعة اللبنانية. وكذلك، كانت هناك اذاعة قوية في سوريا تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من وقتها لتبثّ دعايتها السياسية بين الفلسطينيين وغيرهم من المتواجدين على الأرض اللبنانية. يضاف الى ذلك راديو تل ابيب ومحطات الـ«إف. ام» الكثيرة التي أُنشئت في قبرص وراديو مونتي كارلو الخ.. وغيرها من الاذاعات التي كان بثها يصل الى لبنان.

اذا حاولنا ان نقوم بدراسة مقارنة بين الاذاعات المسموعة على الأرض اللبنانية قبل فترة ١٩٧٥ ـ تاريخ بدء الاحداث في لبنان ـ من حيث قدرة هذه الاذاعات على الوصول الى رأي العموم والتأثير فيه، لوجدنا أنه بفعل تضارب الرأي والتهشيم الدعائي المتبادل، لم تستطع اية اذاعة الوصول الى هدفها بين رأي العموم اللبناني بشكل مرض. والنتيجة كانت تكوين انسان سياسي لبناني يكره السياسة، ويمارسها من حيث لا يدري، ومواطن لبناني يكره السياسيين لفقدان ثقته بالدولة والحكومة والسلطة في لبنان وكل المحيط العربي. ودون ان يرغب أحد او يدري، تحوّلت النزاعات العقائدية من تيارات فكرية متضاربة في لبنان وبين اللبنانيين الى صدامات مسلّحة يشارك فيها اللبنانيون وغير اللبنانيين المتواجدين على أرض لبنان. وراحت هذه الصدامات العسكرية تأخذ اشكالاً عدة وجواهر متنوعة، وأصبحت بحدّ ذاتها قوة دعائية قادرة على التأثير في رأي العموم لتجزىء اللبنانيين أكثر فأكثر وتشرذمهم حتى في نظرتهم الى

14 - Ibid.

بعضهم البعض ومنهج حياتهم. أما أجهزة الاعلام التي نشأت وتطورت خلال الاحداث الدامية فقد لعبت طبعاً دوراً قوياً في تبنّي دعايات الحرب لتؤثر اكثر واكثر في تعزيز منهج التصادم المسلّح والمواجهات الدموية والتهجيرية.

من بين وسائل الاتصال الجماهيرية الاكثر تأثيراً على رأي العموم هو التلفزيون. وتعود أولى محاولات البثّ التلفزيوني في لبنان الى العام ١٩٥٤، عندما حاول رجلا اعمال إقناع الدولة بتشكيل شركة للتلفزيون وبيع أجهزة الالتقاط. وبعد سنتين من التفاوض، أعطيت الشركة اللبنانية للتلفزيون رخصة غير حصرية، وذلك للبث على قناتين الأولى رقم ٧ للبث باللغة العربية والثانية رقم ٩ للبرامج الأجنبية. وبهذا أصبحت الشركة اللبنانية للتلفزيون اول شركة تلفزيونية تجارية في العالم العربي. لكن أحداث ١٩٥٨ منعت الشركة من إكمال مشاريع التنفيذ التي بوشر بها في ١٩٥٧ وسمحت ظروف ١٩٥٩ بمباشرة البثّ في ٢٨ أيار، وظلّت الشركة تبث برامج تجريبية لمدة ثلاثة اشهر. وكانت البرامج الاولى تشاهد على عشرة وحدات لقلة إقبال الناس على شراء اجهزة التقاط تلفزيونية.

في العام ١٩٥٩ تقدّمت مجموعة اخرى من رجال الاعمال مموّلة من شركة تلفزيونية اميركية (إي. بي. سي) بطلب الى الحكومة لتشيد محطة تلفزيونية ثانية. وهكذا، أعطيت شركة تلفزيون لبنان رخصة مشابهة للشركة اللبنانية للتلفزيون، على ان تبثّ عبر القناة ٥ والقناة ١١. وبدأت الشركة بالبثّ في ٦ أيار ١٩٦٢.

في العام ١٩٦٥، قامت مؤسسة تومسون (Thomson)، بالتعاون مع الأخوين رزق (Rizk Brothers) في بيروت بشراء حصص الـ إي. بي. سي. في تلفزيون الشرق.

بعد سنوات من الخسارة المتراكمة، حصل اتفاق بين الشركتين بدأ بموجبه التنسيق في البرامج والاعلانات. وفي العام ١٩٦٨، بوشر بالبثّ الملوّن على طريقة سيكام الفرنسية (١٥).

في العام ١٩٧٢، تعاونت شركتا التلفزيون في لبنان على إنشاء مؤسسة مموّلة من كلتيهما لتقوم بمهام التسويق والإعلان وتنسيق البرامج. وفي العام ١٩٧٤، حصل تفاوض بين وزارة الاعلام اللبنانية وممثّلين عن وزارتي الخارجية والاعلام الفرنسيين تمّ بنتيجته تحديد مهلة الرخصة لمدة تسع سنوات.

المقصود هنا من هذا العرض ان الحكومة اللبنانية ارتضت في البداية أن تكون ملكية أهم وسيلة اتصالية، وهي التلفزيون، ملكية خاصة واحتفظت لنفسها حصراً بملكية الراديو وادارته. وهذا دليل على ضعف الرؤية عند المسؤولين في وزارة الاعلام بشأن امكانيات وطاقات الدعاية التي يستطيع التلفزيون أن يلعبها في مجتمع عددي وتعددي. والدليل على ذلك هو ان سنوات الاقتتال الطويلة في الوطن اللبناني،منذ العام ١٩٧٥ حتى يومنا هذا، شهدت محاولات كثيرة من قبل افرقاء النزاع لإنشاء محطات تلفزيونية. استطاع بعضهم تحقيق هذا الهدف والاستمرار

15 - Ibid.

في تشغيل محطات تلفزيونية ناجحة الى درجة انها طغت على محطات التلفزيون التابعة للدولة.

قبل الاستمرار المتقطّع لمحطات التلفزيون الخاصة التي انتشرت في لبنان، كان للحكومة دور الرقابة المباشر على البرامج التلفزيونية. وكانت نشرات الاخبار تُعدّ للإذاعة والتلفزيون من قبل «الوكالة الوطنية للانباء» التي تغيّر اسمها العام ١٩٨٣، لتصبح «الوكالة الوطنية للاعلام» لئن كانت نشرات الاخبار ذات وقع آني على نفوس المستمعين والمشاهدين، إلّا أن لاختيار البرامج الاخرى، الترفيهية وغير السياسية، قوته التأثيرية ايضاً على نمط التفكير وتطوير العادات على انواعها، السياسية منها والاجتماعية وبخاصة فيما يتعلق بمفهوم المواطن للدولة والسلطة واحترامه لها، وشعوره بالحاجة الى النظام الذي لا يمكن أن يتوفّر إلّا عبر تطبيق القوانين واحترام الوسائل الديمقراطية للتعبير عن الرأي السياسي.

ونكرر الأسف لأن يكون من أبرز مظاهر فتنة ١٩٧٥، المستمرة حتى الآن، كون المقيمين على الأرض اللبنانية، من لبنانيين وغير لبنانيين، لا يبدون اي احترام للسلطة ولا يتمتّعون بمفهوم حديث لماضي الدولة والتركيبة الديمقراطية. ولا يجوز هنا اتهام وسائل الاتصال الجماهيرية وحدها بأنها وراء هذه الفوضى في الرأي والتفكير والتصرف السياسي، رغم أن المسرح السياسي والمنشورات الطباعية بمعظمها لم تكن مختلفة عن الجريدة والراديو والتلفزيون. فلا بدّ من أن نتفحّص ايضاً تركيبة العائلة ومناهج الدراسة ونمط عمل المتفوقين في المجتمع (Peers) لأن حملات التأثير في رأي العموم لا تكون، كما أشرنا آنفاً، عبر وسائل الاتصالات الجماهيرية وحدها، بل تشارك هذه الوسائل الاتصالات الفردية وسياق «التطبيق في العمل» (Process of Action).

يقول روبرت هس (Robert Hess) (١٦) أن الطفل والقاصر، في السياق المعقّد لالتقاط نمط التصرف عن الراشدين في المجتمع، يتأثّران بعدة مجموعات وافراد من الذين لا يتّفقوَن حتماً في تصرفهم تجاه الشخصيات السياسية وتجاه القضايا ذات الصفة الوطنية. وفي لبنان، يمكن أن يضاف الى ذلك انه حتى ليس هناك اتفاق في شأن الرموز، ومنها احترام العلم، واحترام القانون، والاخلاص للوطن. فهكذا يرى المواطن غير الراشد أنه امام تشكيلة كبيرة من الآراء، وعادةً، يكون مصدر هذه التشكيلة مراجع ثلاثة:

اولاً، مؤسسات ذات هيكلية واضحة، وهي العائلة، والمدرسة والكنيسة او الجامع او اي مركز ديني آخر. هذه المؤسسات تقوم بعمل تثقيفي مباشر، وهذا العمل التثقيفي المحدود يمكن ترجمته في الحياة السياسية الأوسع. ومثال على ذلك ان الأهل يعلّمون اولادهم احترام سلطة الأهل، وهذه يمكن أن تترجم احتراماً لسلطة القانون ورجالها، كما ان المدرسة والتجمعات الدينية تعلّم الاولاد قيماً اجتماعية مثل احترام الغير ومفهوم العقاب للمخالف، وهذه بدورها

16 - Robert D. Hess and Judith V. Torney; The Family and the School as Agents of Scociolization, In William J. Crotty Public Opinion and Politics. p. 39 - 41.

يمكن ان تترجم الى مفهوم سياسي اوسع وهو الامتثال للقانون وتجنّب عقابه.

ثانياً، هناك مرجع الموقع الاجتماعي، مثل الطبقة الاجتماعية والموقع الجغرافي والاثني (Ethnic Origin). ومن هذه المراجع يمكن أن يتعلم الفرد دوره في المجتمع، عبر تأثّره بنمط الحياة وان يعرف أين هو موقعه منه. مثال على ذلك، أهمية الفلاح او العامل او عدم أهميته في المجتمع، احترام رب العمل او عدم احترامه، وبالتالي، ربط هذه العوامل بالسلطة التي ترعى هذه الأدوار، فأما هي سلطة محترمة لانها تحمي الأدوار واما هي محتقرة للسبب نفسه.

ثالثاً، وسائل الاتصالات الجماهيرية، وهي الأدوات التي تنقل الفرد من اتصالاته الضيّقة بين مجموعات منغلقة جغرافياً الى اتصالات ذات طابع واسع تتخطّى الأنغلاقية الديموغرافية.

في لبنان، ومنذ قيام الدولة بمفهومها الحديث، لم يكن هناك اي تخطيط او برنامج منسّق لدى اي من الدوائر العديدة التابعة للوزارات لتثقيف الراشدين وغير الراشدين ثقافة وطنية مبرمجة، عبر المصادر المذكورة اعلاه، وبمعنى آخر، فإن مفهوم «التنشئة الاجتماعية - السياسية» حسب المنطق والمنهج العلمي كان ولا يزال مفقوداً. فالدعاية السياسية كانت موجودة ولا تزال، لكنها لا تحمل الطابع الستراتيجي المتكامل والواضح الاهداف، ثم ان المحاولات عبر تنظيم مناهج الدراسة كانت ولا تزال تفتقر الى الاختصاصيين في العلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة. فشعار تنظيم الاسرة مثلاً مفهوم يتداوله المثقفون على الورق، وقد اقتصرت المساعي الرامية الى تجسيده في اساليب وتقنيات وممارسات على التجمعات الدينية، وهذا لا يكفي لأن أهداف المجموعات الدينية تكون دائماً واضحة دينياً ومحدودة اجتماعياً ووطنياً.

خلاصة القول إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مفهوم الاتصالات (الاعلام) وبين تطبيقه كما أن هناك ارتباطاً عميقاً بين مجريات الأحداث ونمط الاتصالات في كل مجتمع. والى ان تتبلور هذه العلاقات في ذهن المسؤولين على جميع الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، ستبقى دول العالم النامية، ومنها لبنان، رهينة لمحاولات انقاذ غير متكاملة.

مؤسسة لاوون التجارية

تجارة عامة ـ استيراد وتصدير
وكلاء فبـارك
وكلاء عامون
للويسكي السكوتلندي الفاخر

أولد فارم
OLD FARM

الزلقا ـ شارع الجوهرجي ـ ملك طعمه تلفون: ٢٢٧ ٨٩٥ ـ ٤٢٤ ٤٠٥ ـ ٢٦٧ ٤٠٦
تلكس: ٤٦٣ ٤٢ LE ص.ب: ٧٠٢٤٦ ـ انطلياس العنوان البرقي: LAOUNDY ـ جديدة المتن

ETS. DAOUD

SUPERMARKET

– Fromagerie – Conserves – Charcuterie – Boissons

HADATH - BEYROUTH - TEL. 463591

في قراءة لكتاب "بيت بمنازل كثيرة"
لبنان
بين التأريخ الايديولوجي والمنهج الوضعي

د. جان شرف *

يعاني لبنان المعاصر العديد من الازمات التي انعكست على تاريخه، او كان التأريخ مصدرا لها. وقد بيَّنت الاحداث اهمية قيام الماضي في حياتنا الوطنية، وفي تطلّعنا الى المستقبل. إلّا أن هذا الحضور بات عبئاً علينا بقدر ما تحوّل البحث في الماضي الى جدل ايديولوجي بين الكتبة والمؤرخين، فضاعت حقيقة الماضي، وأصبحنا في غربة عن حقيقتنا المجتمعية، وفي خصام حول مؤسساتنا الدستورية، وفي خلاف حول مفهوم السلطة فينا وطبيعة العلاقات التي تقوم بيننا. فنحن نعاني أزمة المستقبل بقدر ما نشوّه حقيقتنا في الماضي، وما يفرض علينا من تحدّيات بات التعثر في مواجهتها جزءاً من تاريخنا. وقد يكون الركون الى اليقين العقلاني الذي يظلّل الحقيقة من أكبر التحدّيات التي واجهتنا وجزّأت الكائن فينا، حتى أصبح «وجداتنا المعذّب» عنوان كينونتنا وصفة ملازمة لوجودنا. والوقوع في خطيئة التأريخ الايديولوجي جعل تاريخيّتنا موضع شك ومحور تجاذب لتشنّجات سياسية وتصورات ايديولوجية بتنا رهائن لها، لدرجة التساؤل الى أي حدّ ننتمي الى التاريخ، وما هي طبيعة هذا الانتماء؟ وهل ننتمي الى

* دكتور في التاريخ، مدير كلية الاعلام والتوثيق ـ الفرع الثاني.

التاريخ بحكم الانسان فينا، ام بحكم ارتباطنا بالأرض والعرق؟ وهل لوجودنا معنى تاريخياً مباشراً، أم نحن ملحقون بالتاريخ عبر الشعوب والحضارات التي توالت على أرضنا؟ أم بحكم انتمائنا الى المحيط الذي نحن منه وفيه؟

كلها تساؤلات تمزّق الوجدان التاريخي بقدر ما تحثّ العقل والعلم والمعرفة على إجابات موضوعية تفضي الى اليقين او تقرّب منه بقدر المستطاع. تلك هي غاية التأريخ ومهمة المؤرّخ؟ إنها المهمة الصعبة والسهلة معاً. ففن «التاريخ حسب ابن خلدون (١) من الفنون التي تتداوله الأمم والاجيال... وتسمو الى معرفته السوقة والأغفال... وتتساوى في فهمه العلماء والجهال، اذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأُوَل... وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكاينات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقايع وأسبابها عميق، فهو لذلك اصل في الحكمة عريق، ...». «وكما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الإجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال...» فإنّ صاحبه «محتاج الى مآخذ متعدّدة ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما الى الحق وينكبان به عن المزلّات والمغالط...».

تشكّل تعريفات ابن خلدون السابقة إطاراً لمنهجية التأريخ الوضعي، ومدخلاً الى النقد التاريخي على أسس علمية تجنّب العقل «المزلات والمغالط»، وتفضي بصاحبه الى الحق واليقين. واذا كان «الحق» هو غاية التأريخ، فان «يقين» المؤرخ «بعلمه» هو المدخل الى ولوج الماضي وفهم الحاضر والاسهام في بناء المستقبل. فجدلية أبعاد وجودنا هذه باتت عبئاً يعكس بعضاً من مشكلاتنا، ويسهم في أزمة تاريخيّتنا بقدر ما نبتعد عن طبيعة اجتماعنا الانساني، ونتعثّر في ولوج ماضينا. من هنا كانت أزمة التأريخ في لبنان، وكانت الدعوة تكراراً، الى «إعادة النظر في التاريخ اللبناني»، والأصح في «التأريخ اللبناني»، مع ما في التعبيرين من مفارقات منهجية تنعكس على حقيقة الماضي انطلاقاً من معاناة الحاضر. وبهدف الإسهام في توضيح تلك المفارقات سنركّز بحثنا حول كتاب الدكتور كمال الصليبي، «بيوت بمنازل كثيرة» (٢)، فلا نتوقف عند التفاصيل التاريخية، انما نتناول الخطوط المنهجية وبعض تطبيقاتها المحورية في التاريخ اللبناني، بغية كشف بعض جوانب أزمة التأريخ ومحاولة الخروج منها.

ـ ١ ـ

يعرّف كمال الصليبي بكتابه «بيوت بمنازل كثيرة» بأنه «عبارة عن دراسة نقدية للرؤى المختلفة» لتاريخ لبنان. فالكتاب اذاً «ليس رواية عادية»، إنما «يتوجه الى معالجة مظهر خاص من مظاهر المشكلة اللبنانية اعتماداً على الخلفية التي تشكلها المسألة ابتداءً من ظهور لبنان لأول مرة

(١) ـ مقدمة ابن خلدون، تحقيق المستشرق ا.م. كاترمير عن طبعة باريس، سنة ١٨٥٨. مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٠، ص ٢، ٥٦ و ٨.

(٢) ـ صدر الكتاب اصلاً بالانكليزية، ثم نُقل الى الفرنسية فالعربية التي صدرت عن مؤسسة نوفل تحت عنوان **«بيت بمنازل كثيرة. الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع»**، طبعة اولى بيروت ١٩٩٠. وهي الطبعة التي نعتمدها في هذا البحث.

في العام ١٩٢٠» (٣). والمعالجة ببُعدها التاريخي، تهدف الى «اعادة بناء لبنان»، كما تؤكّد على حضور الماضي في مشكلاتنا الطارئة والمزمن منها (٤).

فاذا كان حضور الماضي أمراً مؤكّداً في وجودنا الوطني، فان على التأريخ أن يحدِّد كيفية هذا الحضور، وأن يؤمّن «الإجماع» و «النظرة المشتركة» الى الماضي عن طريق كشف حقائق الجماعات التي تؤلِّف المجتمع اللبناني في ذاتها أولاً، ومن ثم في علاقاتها مع الآخرين عبر الزمن الطويل. ولبنان يقدّم «اليوم مثالاً ممتازاً للمجتمع السياسي المحكوم عليه بأن يعرف ويفهم الحقائق الصحيحة لتاريخه إن هو أراد البقاء في الوجود... وقبل أن يأمل أهل لبنان في الوصول الى درجة من التضامن الاجتماعي تمكّنهم من الوقوف جنباً الى جنب كجماعة سياسية منسجمة وقابلة للديمومة، عليهم أن يعرفوا بدقة مَن هم، وما ارتباطهم بالعالم المحيط بهم» (٥). فمسؤولية المؤرّخين كبيرة اذاً. وهي، انطلاقاً من مشاكل الحاضر، ترسم صورة المستقبل على ضوء حقائق الماضي، شرط التقيّد بالموضوعية التامة، والتعمّق في درس وتحليل المسائل التاريخية التي لم تزل فاعلة في وجودنا، لا بل دراسة كل الماضي وتراكماته عبر الزمن، بدقة وموضوعية. فنحن ننتمي بالنتيجة الى الماضي الذي لم يزل يتفاعل فينا بطريقة واعية او لاواعية، عبر تراكمات التراث وتحوّلاته، وعبر المؤثّرات المجتمعية وتجذّراتها في حياتنا الخاصة والعامة. وتزداد تلك المسؤولية أهمية وفاعلية بقدر ما تتحوّل مشاكل الحاضر الى وعي منهجي في وجدان المؤرّخ. إذ أن حضور المؤرّخ في بيئته ليس التزاماً بإحدى الايديولوجيات المتصادمة؛ إنما هو علم ومعرفة يتخطّيان الآني الى الزمن الطويل، ويتناولان بالنقد والتحليل كل معطيات التراث والايديولوجيا والتقليد التاريخي، ليكشفا «المسبقات» التي أدّت اليها تلك المعطيات، والذهنيات التي تفاعلت معها فأمّنت استمرارها في الزمن الطويل. مما يعني فتح التأريخ على كامل المجتمع، وبالتالي استنطاق الاصول كافّة وخصوصاً المتعلّق منها بحياة هذا المجتمع؛ أفراداً وجماعات، بعيداً عن المواقف السياسية والالتزام الايديولوجي. فمثل هذا الالتزام «يترك مسألة الماضي اللبناني، كما يقول د. صليبي، موضوعة في اطار الجدل السياسي العقيم، وليس في اطار التاريخ الذي هو الاطار الوحيد الذي تنتمي اليه شرعاً كل المسائل الخاصة بماضي المجتمعات». لذلك ضمّت فصول الكتاب «تقويماً نقدياً للنظريات المسيحية والاسلامية حول تاريخ لبنان». والغرض من ذلك مزدوج: من ناحية، «اكتشاف نواحي الخلل في هذه النظريات وتحديد الأسباب التي جعلت من المستحيل على أي منها أن يلقى قبولاً عاماً بين اللبنانيين حتى اليوم»؛ ومن ناحية ثانية، استرداد المؤرّخ «مسائل الماضي» وتوضيح «الخلفية التاريخية لظهور لبنان الحديث»، بغية الوصول الى «نظرة مشتركة الى الماضي»، وبالتالي «إعادة النظر في التاريخ اللبناني». ولتنفيذ خطته، قدَّم الدكتور الصليبي مسحاً أولياً عاماً للخلفية التاريخية لظهور لبنان الحديث مركّزاً على عوامل ثلاثة:

---

(٣) ـ المرجع السابق، ص ١٥ و ١٦.
(٤) ـ المرجع السابق، ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٥) ـ المرجع السابق، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

١ ـ التركيب السكاني وما حمله من «اختلاف» و«الطوائف اللبنانية... في الهوية الدينية، بينما يشترك الجميع في عروبة اللغة والتراث العام والتقاليد الاجتماعية الأساسية، أي في ما يمكن تسميته بالنمط العربي للعيش».

٢ ـ التطورات التاريخية منذ العهد الفينيقي حتى السلطنة العثمانية، مبيّناً المراحل التاريخية الرئيسة المتعلّقة بظهور لبنان الحديث، أمام خلفية التاريخ العام للعالم العربي والاسلامي.

٣ ـ العامل الدولي المعاصر الذي أدّى الى «الانفصال السياسي للبنان الكبير من محيطه العربي» (٦).

ان المسح الأولي للخلفية التاريخية، والتركيز على العوامل السابقة، يطرحان من المسائل المنهجية اكثر مما يحلّان من المشاكل التاريخية، مع التشديد على أن المسائل المنهجية تتخطّى اطار التاريخ اللبناني الى التأريخ العربي ومشاكله المزمنة. وأولى تلك المسائل المنهجية مسألة «المرتكز» الذي على أساسه يتمّ «مسح الخلفية التاريخية» ونقد النظريات. فهل «المرتكز» في ايديولوجية بديلة واستطراداً العروبة؟ ام في الحقيقة المجتمعية؟ هل هو في التاريخ السياسي ام في التاريخ الاجتماعي؟ واستطراداً، ما هي الدوافع التي تؤدي الى صياغة ايديولوجية تستوعب ماضي الجماعات وتحمل في حاضرها كل تطلّعات تلك الجماعات المستقبلية؟

تدخل الإجابة على هذه التساؤلات في اطار التأريخ، وتفترض، بالتالي، منهجية دقيقة تستوعب كل ماضي الشعوب والجماعات في تاريخ لكي لا يقف عند المسبقات الايديولوجية، ولا يتأثّر بانفعالات الحاضر، لا بل ينطلق من هذه الانفعالات لتجديد عملية التأريخ وولوج الماضي بدقة وموضوعية يساعدان على الوقوف على حقيقة الشعوب والجماعات، وعلى التمييز بين الثابت والمتحوّل في مسارها التاريخي الطويل. واستناداً الى ذلك تُثار تاريخياً مسألة «المرتكز» الذي قام عليه تاريخ الجماعات والشعوب، وعلى اساسه نشأت الدول والقوميات والهويات؛ كما تُثار مسألة «المرتكز» منهجياً، من حيث استسلام المنهج التاريخي لترسّبات الماضي الفاعلة في الحاضر، او تيقّظ هذا المنهج باستمرار لطرح حقيقة الماضي لغاية نهائية للبحث العلمي مما يعرّض، في هذه الحالة، التراث والتقليد وحتى المعرفة التاريخية للنقد بغية التقرّب من حقيقة الماضي بقدر المستطاع، على أن يتناول النقد معرفة الماضي بقدر ما يتوخّى فهم الحاضر والإطلالة على المستقبل.

ـ ٢ ـ

يشكل نقد مؤلّف الدكتور كمال الصليبي المدخل الملائم للخوض في تاريخ لبنان سعياً لتحريره من ترسّبات الماضي ومن تفاعلات الحاضر، في محاولة جديدة لايجاد «المرتكز»

(٦) ـ المرجع السابق، ص ٢٧١، ١٦، ١٧ و ١٧٠.

الموضوعي لهذا التاريخ وعضويته في التاريخ العربي والاسلامي. على ان يتمّ ذلك وفق طرح منهجي الغاية منه مزدوجة: نقد المؤرخين وتجديد التأريخ اللبناني. فقد تناولنا في السابق «أزمة التأريخ في لبنان» (٧) كمحاولة أولى لنقد التأريخ الايديولوجي وتصنيف مدارسه.

وفي مقالة اخرى (٨)، تناولنا مسألة «تجديد التأريخ اللبناني» فعرضنا لأنواع التأريخ في لبنان التي تلتقي جميعها في «الصناعة التأريخية».

وخلصنا الى القول ان تجديد التأريخ اللبناني بات ضرورة ملحّة. فبقدر ما أكّدت الأحداث على حضور الماضي، أدركنا أهمية تطوير مدرسة النقد التاريخي على قاعدتين:

الأولى، أنه من أزمات المجتمع تولد المسائل المنهجية التي توجب إعادة النظر باستمرار ليس في منهجية البحث فحسب، انما ايضاً في «المرتكز» الذي تُبنى عليه المنهجية.

والثانية، أن علاقة المؤرّخ ببيئته هي علاقة معرفة وليست التزاماً، وإن عاش المؤرّخ في غمرة الأحداث، فان «علمه» لا يجوز ان يتحوّل الى ايديولوجية الفرقاء المتصارعين، وإلا بطل عمله ان يكون تأريخياً. تدخل هذه القاعدة في صلب عملية البحث عن حقيقة الماضي. حقيقة الانسان الذي عاش وفكّر وتصرّف وأنتج الأحداث في الماضي. وعلاقة المؤرّخ بهذا الانسان هي علاقة موضوعية، تدفعنا اليه باستمرار أزمات الحاضر وتطلّعاتنا الى المستقبل الأفضل.

في هذا السياق تندرج، نظرياً، محاولة الدكتور كمال الصليبي في كتابه «بيت بمنازل كثيرة». إنما، عملياً، جاءت رواية «القصة اللبنانية» مفيدة في طرحها، ايديولوجية ومغرضة في معالجتها. فرواية «القصة» تناولت بالنقد مختلف النظريات التي تمحور حولها تاريخ لبنان، تلك النظريات التي اعتمدت على مسلّمات ايديولوجية سرعان ما تلوّنت «بالطائفية» لتغتصب الماضي لمصلحة فريق دون آخر. وكان محمد علي مكي أول من أدرك هذا الواقع في التأريخ اللبناني. «اذ كثيراً ما يعمد بعض المؤرّخين، بدفع من عصبية دينية او عرقية، الى المبالغات او حتى الى اختلاس الحقائق التاريخية وإعطائها بكل بساطة وجرأة لغير أصحابها» (٩). لذلك دارت «الحرب حول تاريخ لبنان». ولإخماد تلك الحرب لا بدّ من «تأريخ وطني» يلتقي فيه الجميع حول «نظرة مشتركة الى الماضي». وهنا يقع الإشكال المنهجي في عملية التأريخ. فإما «صناعة» تاريخ مبسّط يحصر فيه الانسان ضمن بعد واحد يُتّفق عليه بين «السياسيين»، بمعزل عن حقائق الماضي، وإما تأريخ علمي يكشف تلك الحقائق التي هي من إنتاج الانسان في الماضي وعامل حضور في حياة الشعوب والجماعات. واذا كانت الغاية تأمين «الاجماع» حول الماضي اللبناني، فإن الوسيلة ليست في «إعادة النظر في التاريخ اللبناني»، إنما في تجديد التأريخ لاثبات الحقائق كما تتابعت في الزمن الطويل. فالتاريخ ليس ملكا للمؤرّخ، إنما هو حقل اختبار

---

(٧) ـ جان شرف، «ازمة التأريخ في لبنان. نقد التأريخ الايديولوجي»، في **اعلام وتوثيق** ١ (١٩٨٢) ١ ـ ١٥.

(٨) ـ جان شرف، «تجديد التأريخ اللبناني»، في **دراسات**، ١١ (١٩٨٤) ١٣ ـ ١٤، ص ٩ ـ ١٩.

(٩) ـ محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني (٦٣٥ ـ ١٥١٦). بيروت، ١٩٧٧، ص. ٩؛ وكمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، بيروت ١٩٧٩، ص ١٣ ـ ١٤.

للمعرفة التاريخية. وبقدر ما يدّعي المؤرّخ ملكية الماضي، يقع تحت وطأة المؤثرات المجتمعية كما يتحوّل «علمه» الى صدى ثقافته وبيئته؛ والماضي الى بُعد مستقبلي او الى إنعكاس للحاضر. وبالتالي، يصبح المؤرّخ بالذات موضوع بحث تاريخي تثار حوله الشكوك بقدر ما يتعرّض نتاجه للنقد. واذا كان طرح «القصة اللبنانية» مفيداً في خدمة الحاضر، فإن حل عقدة تلك «القصة» يظل عرضة للنقد الذي من خلاله تُثار مسألة «المرتكز» الذي تُبنى عليه فصول «القصة».

لقد توخّى الدكتور الصليبي الايجابية في بحثه. فهو، منذ كتابه السابق (١٠) على الأقل، مدرك أن «الشعب الذي جمعته الظروف العام ١٩٢٠ في الوطن اللبناني بحدوده الحاضرة، لم يلتق بعد على اسطورة تاريخية واحدة مقبولة من جميع فئاته». ثم يستدرك فيقول: «إن حبل الأسطورة قصير، وإن وعي الحقيقة التاريخية المجرّدة من قبل الخاصة والعامة هو ـ في نهاية المطاف ـ خير أساس يُبنى عليه المجتمع السليم»، اذ أن «خداع النفس في موضوع التاريخ نزف لا تستطيعه إلّا المجتمعات الواثقة من وحدتها وتعاضدها اصلاً» (١١). واستطراداً، ليس تعدّد «الأساطير» في لبنان إلّا دلالة على تركيبة هذا المجتمع وما فيه من عوامل «ما زالت تعمل على تمزيقه وتفتيته». واذا كانت «الاسطورة» تتناول أحداث الماضي فتزيّنها وتصوغها في قالب ايديولوجي يجعل من المسلّمات والنتائج شروطاً للبحث التاريخي، فان محتوى «الأسطورة» وظروف نشأتها وترعرعها في المخيّلة الجماعية، هو من الموضوعات التاريخية التي يتناولها البحث العلمي بالنقد والتحليل لينفذ من خلالهما الى البيئة المجتمعية التي أفرزت «الاسطورة» في زمان ومكان معيّنين، والعوامل التي ساعدت على استمراريتها وتضخيمها والمبالغة فيها عبر الزمن الطويل. فنقد «الاسطورة» يصبح عندئذ مدخلاً الى تاريخ المجتمع والى الذهنيات التي احتضنت تلك «الاسطورة». والأهمية في البحث لا تكمن عندئذ في مقوّمات «الأسطورة» وما تهدف اليه، انما في العناصر المكوِّنة لهذه «الأسطورة» وما تعكسه من معاناة الماضي وظروف البيئة المجتمعية. فوراء كل «أسطورة» حقيقة كامنة على البحث المنهجي أن يكشف الغطاء عنها ويجرّدها مما اعتراها من تزوير ومبالغات. وبمعنى آخر، ان نقد «الأسطورة» وفق أسس منهجية دقيقة وواضحة، يتوخّى من ناحية، العودة الى الواقع التاريخي. وقد تكون أولى تلك الأسس وعي المؤرّخ المنهجي لعلمه ولموضوعيته، ومن ثم لمسؤوليّته تجاه الحقيقة؛ كما يتوخّى نقد «الأسطورة»، من ناحية ثانية، تخطّي التعارض بين «أسطورة» وأخرى، حول موضوع معين كلبنان، الى خلق حوار بين «الأسطورة» والماضي بحيث ينفذ المؤرّخ من خلال هذا الحوار الى الحقيقة: لا أن يتقوقع في الجدل العقيم بين «أسطورة» وأخرى، وكأن الماضي أصبح رهينة الايديولوجيات المتصارعة. وقد يكون الارتهان الى إحدى الايديولوجيات في مختلف مدارس التأريخ في لبنان هو الذي أوصل التأريخ الى أزمة بات الماضي فيها موضوع جدل بدلاً من أن يكون حقل اختبار للمعرفة. وللخروج من «المأزق المخيف»، يرى الدكتور الصليبي أنه «لا بدّ من حملة تنظيف عامة في بيوت العناكب المنسوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة في البلاد

(١٠) ـ كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**. بيروت ١٩٧٩، وهو يتناول المرحلة الوسيطة من تاريخ لبنان.
(١١) ـ كمال الصليبي، **منطلق**...، ص ١٤؛ وبيت بمنازل كثيرة، ص ٢٦٨.

لإزالة جميع الأحكام المسبقة والأحكام المسبقة المضادة المعلّقة بماضي لبنان وماضي العرب» (١٢) إلّا ان الدكتور الصليبي، في محاولته إزالة الأحكام المسبقة على اختلافها، وقع في الخطأ الايديولوجي كما تعثر في الفرضية:

يلتقي الدكتور الصليبي مع مدرسة التأريخ العروبية في لبنان حول الخطأ الايديولوجي الذي يقدّم النتائج على الأسباب في عملية التأريخ، او أنه يجعل الماضي بعداً للحاضر ومرتكزاً لتطلّعات المستقبل. ويتميّز الصليبي عن الكتبة والمؤرّخين العروبيين باعتماده «عروبة العرق» مرتكزاً لعملية التأريخ ومنطلقاً للفرضية. فأقباط مصر ونساطرة العراق ويعاقبة الشام «لم يكن بمقدورهم أن يعتبروا أنفسهم عربا بسهولة» لأنهم «لم يكونوا عرباً في الأصل»، او أنهم «لا يتكلّمون اللغة العربية». «لكن الاكثرية الساحقة من مسيحيي الشام كانوا من الملكية او من الموارنة، وكلتا الجماعتين من أقحاح العرب لغة وأصلاً، مع وعي واضح لهذا الأمر». وحركة الروم الكاثوليك «جاءت منذ بدايتها حركة عربية في أساسها، وإن لم يع القادة الأوائل لهذه الحركة عروبة مراميهم» (١٣). أما الموارنة فكان معظمهم «من ناحية العرق من نبط الشام يقطنون المناطق الزراعية في الأرياف ويعملون في الفلاحة. وكان من بينهم بعض الرعاة من أبناء العشائر في الجبال، وربما كان هؤلاء من أقحاح العرب». «وحتى ولو كان الموارنة من غير العرب أصلاً، فمن الواضح أن تعرّبهم ـ وافتراضاً بأنه الواقع ـ حصل أثناء وجودهم في داخل الشام وقبل استقرارهم في جبل لبنان» (١٤).

وانطلاقا من تكوينهم من الريفيّين وبعض الرعاة، شكّل الموارنة «منذ بدايتهم طائفة تاريخية ذات أهمية خاصة في الشرق. ولكن، ربما ليس بالطريقة التي تصوّروها هم بأنفسهم» (١٥) فالصورة التي يرسمها لهم الصليبي تأخذ أبعادها من تركيبتهم القبلية العشائرية ومن تلوّن تلك الصورة في البيئة المجتمعية وتبعاً للمسبقات الايديولوجية في التأريخ. ففي لبنان الحديث (١٦) كان «الموارنة في الأصل طائفة من نصارى الشرق، انفصلت عن الكنيسة البيزنطية في أواخر القرن السابع، وبقيت مستقلة حتى توحّدت مع روما في مطلع القرن الثاني عشر». إلّا أن الموارنة، نتيجة التعمق في البحث أو بحكم الإرتداد الايديولوجي، فقدوا «طائفيتهم» ليرتدّوا الى «العشائرية». فالموارنة في جبل لبنان قبل القرن الثاني عشر «كانوا منظمين كاتحاد قبلي للعشائر اكثر من كونهم طائفة». واساقفتهم «كانوا مجرد ممثّلين كنسيّين لعشائرهم المختلفة في مؤسسة عملت لمجلس قبلي أعلى اكثر مما عملت كسلطة وادارة كنسية منتظمة». أما بطريركهم فكان «يتصرف كزعيم قبلي اكثر مما يتصرّف كرأس للكنيسة» (١٧).

---

(١٢) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٢٧٠.
(١٣) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٦٦ و ٦٩.
(١٤) ـ المرجع السابق، ص ١١٨ ـ ١١٩؛ **ومنطلق تاريخ لبنان**، ص ٣٧.
(١٥) ـ **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١١٩.
(١٦) ـ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت ١٩٦٧، ص ١٩.
(١٧) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٢٦.

وكذلك، يتبع المقدّمون تلوّن صورة الطائفة المارونية وتهافت قيادتهم. فقد كان المقدّمون «زعماء قرويين... وكان هؤلاء يقومون على تدبير شؤون القرى في زمن السلم، ويقودون أتباعهم الى القتال في زمن الحرب... وبدا انهم كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة حتى مطلع القرن الرابع عشر، ويتعاونون مع الكهنة على زعامة الطائفة» (١٨). ولكن، سرعان ما يفقد المقدّمون دورهم وزعامتهم وشعبيتهم مع تبدّل صورة الموارنة القبلية، لتظهر الفوضى ويعمّ التسلّط وتسود التبعية في تنظيمهم السياسي. «فالظاهر عموماً أن المقدّمين الموارنة لم يكونوا زعماء قبليّين حقيقيين يدينون بموقعهم الى الولاء العفوي لهم بين أتباعهم، بل كانوا إقطاعيين صغاراً وصلوا الى السلطة في مناطقهم، إما عن طريق فرض السطوة او بواسطة اتصالاتهم السياسية مع أرباب الحكم القائم رسمياً في البلاد» (١٩) وتصبح تلك الصورة اكثر اسوداداً عندما يعرض الصليبي لشهادات بعض المؤرّخين الفرنجة في العهد الصليبي. فقد وجد هؤلاء في الموارنة، حيناً عنصراً شجاعاً من المحاربين البواسل، واستهجنوا، احياناً، «السلوك الخياني رجال الدم منهم. وربما كان في ذلك اشارة الى زمر من قطّاع الطرق من الموارنة كانت قراهم تسيطر على معابر الجبال، ويحترفون العمل الاجرامي فيقدمونه لمن يدفع الثمن المطلوب» (٢٠). وهكذا يسقط الموارنة تاريخياً، كجماعة وكنيسة، وينتفي بالتالي دورهم في جبل لبنان حتى القرن الثاني عشر. ومعهم يضيع تاريخ الجبل في غمرة تطورات التاريخ الاسلامي. والخلاصة مزدوجة: من ناحية، «لم يكن تاريخ لبنان إلّا جزءاً من تاريخ بلاد الشام، من تاريخ بلاد المشرق». ولا يمكن فصله «عن تاريخ بلاد الشام والمشرق إلّا عن طريق التحديد المصطنع» (٢١). ومن ناحية ثانية، لم يتميّز سكان الجبل بأية خصوصية، بل اشتركوا «مع الجميع في عروبة اللغة والتراث العام والتقاليد الاجتماعية، اي في ما يمكن تسميته بالنمط العربي للعيش» (٢٢).

ـ ٣ ـ

من الواضح أن الخطأ الايديولوجي يؤدي الى استنتاجات متناقضة فيها من المبالغة ما يسقط أهمية النقد في المنهج التاريخي. فالإصرار على إسقاط الموارنة تاريخياً ومجتمعياً، او على تأكيد انتمائهم سياسياً وعرقياً الى العروبة، يوازيه إصرار الموارنة على تأكيد تمايزهم ودورهم في بيئتهم المشرقية. إلّا أن المسألة حديثة العهد، طُرحت في ظروف سياسية واجتماعية وثقافية معيّنة. ومن خلال مؤثّرات اقليمية ودولية فيها من الطروحات الايديولوجية ما يجعل تلك المسألة مفتعلة، وبالتالي، دون فائدة من الناحية المنهجية. فالإسهاب الماروني في الحديث عن استقلالية الوطن اللبناني وخصوصياته، قابلته «مواقف اسلامية ودرزية» ظلّت «بدائية وضعيفة الصياغة،

(١٨) ـ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢١.
(١٩) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٢٠) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٢٧.
(٢١) ـ كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، ص ٢٣ و ١٧٣.
(٢٢) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٧.

خصوصاً عندما أخفقت (تلك المواقف) في تحديد مضمون عروبة لبنان التاريخية بدقة» (٢٣). وربما كانت تلك المواقف «ردود فعل على الموقف المسيحي من الموضوع»، وقد يكون العكس، تاريخياً، هو الصحيح، «اذ أن الشعب الماروني يتميّز بحدّة وجدانه التاريخي، مما يجعله يفهم ذاته ويفسر أحداث تاريخه، لاسيّما في زمن الأزمات، بشكل لا يفهمه محيطه فيستغربه ويقاتله. وأبرز ما في هذا الوجدان التاريخي التأكيد على الهوية الذاتية والأمانة للماضي بكثير من التقوى والانفراد عن الآخرين» (٢٤) «وفي الحالتين، فان جوهر المسألة يبقى في الواقع عبارة عن موقف سياسي مغلق ومتصلب أكثر من كونه بحثاً منفتحاً ومخلصاً، لا أحكام مسبقة فيه، بشأن الفهم التاريخي العقلاني المطلوب» (٢٥). والمطلوب واضح: إخراج المسألة المزدوجة، العروبة ولبنان، من إطارها الايديولوجي السياسي، ووضعها في مسار التاريخ الاجتماعي الذي شكّل الخلفية الدينامية لتطورات التاريخ الاسلامي والتاريخ اللبناني. فالتطورات التاريخية التي يعتمدها الدكتور الصليبي كأساس لمسح الخلفية التاريخية لظهور لبنان الحديث، تظهر من المفارقات اذا ما اعتمدت في بحثها البيّنات الموضوعية، ما يحمل على إعادة النظر في ايديولوجية العروبة، واكتشاف ما يجعلها اكثر ملاءمة وانسجاماً مع التاريخ العربي. والقاعدة الأولى في إعادة النظر هذه، تقوم على قراءة دقيقة وموضوعية لتطورات التاريخ العربي والاسلامي، وما أفرزته تلك التطورات من مظاهر سياسية ومجتمعية باتت تاريخية باستمرارها عبر الزمن الطويل. وأقلّ ما في هذه المظاهر تجذّر الخصوصيات القبلية والمدينية وتناقضاتها، من ناحية، كما عبرت عنها مدارس التأريخ في الحجاز والكوفة والبصرة في مطلع العهد الاسلامي؟ والتيارات الفكرية ـ الدينية، من ناحية ثانية، وقد أدّت الى «خلافات اسلامية» كانت في اساس ظهور الفرق والجماعات «المتمايزة مجتمعياً» في أطرها الاقليمية (٢٦). وسرعان ما تحوّلت تلك الفرق والجماعات الى أقليات مكّنها تنظيمها من الاستمرار بفعالية تاريخياً، وايديولوجيتها المجتمعية او نظرتها الى الانسان والمجتمع والكون والتاريخ، من التمايز مجتمعياً. وقد تمكّنت بعض تلك الفرق والجماعات، باعتمادها «شرعية القوة»، من طبع بعض مراحل التاريخ العربي والاسلامي او تفكيك «وحدته السياسية» كتعبير عن الواقع المجتمعي التاريخي، وما داخله من عناصر أعجمية. من هنا تبرز القاعدة الثابتة التي تقوم على اعتماد المرحلية في التاريخ الاسلامي، وما تميّزت به كل مرحلة، وما حملته من مستجدّات باتت من خصائص التاريخ الاسلامي وجديرة بالبحث العلمي.

ونخلص مما سبق الى القاعدة الثالثة التي تقول بأن الانتماء الى «عروبة العرق» ليس مانعاً للتمايز المجتمعي في الإسلام، بكل ما في هذا التمايز من قيم ومفاهيم وخصوصيّات تجعل من الأقلّيات الدينية بيّنات موضوعية هي في صلب التاريخ الاسلامي. مما يعني أن العروبة كتعبير

---

(٢٣) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٢٧١.

(٢٤) ـ حميد موراني، **الوجدان التاريخي الماروني بين القديم والجديد. محاولات تفسيرية**. بيروت، ١٩٨١، ص ١١.

(٢٥) ـ كمال الصليبي، المرجع السابق نفسه.

(٢٦) ـ أنظر في هذا المجال فؤاد اسحق الخوري، **إمامة الشهيد وإمامة البطل. التنظيم الديني لدى الطوائف والأقليات في العالم العربي**. بيروت، ١٩٨٨.

عن بيئة ثقافية ـ سياسية تقبل التعددية في داخلها، لا بل تحتضن التعددية كاللاتينية والجرمانية والسلافية وغيرها. وبالتالي، فالإنسان، كفرد وكجماعة، المنتمي عروبياً كما تنادى به مدارس التأريخ العروبية في لبنان (٢٧)، لا يُقاس بظاهر التطورات التاريخية فحسب، إنما يحمل ايضاً تلوّنات المراحل التاريخية والتيارات الفكرية ـ الدينية دون أن يقف عند حدود البُعد الواحد. فكل عبَّر عن انتمائه الى العروبة او الاسلام بطريقته الخاصة وضاعف في الإرث الحضاري. وقد جاء هذا الإسهام نتيجة قبول «العروبة التاريخية» بخصوصيّات الكيانات المجتمعية، من ناحية، وتحوّل تلك الكيانات، من ناحية ثانية، الى كيانات سياسية او دويلات بقدر ما أُتيحت لها الظروف او مكّنتها القوة من ذلك. فكان أن حمل، أحيانا، التاريخ الاسلامي طابع الاقليمية مع ما في هذا الطابع من خصوصيّات باتت من ضمن الإرث التاريخي الاسلامي، او هي استمرّت فاعلة في هذا الإرث حتى يومنا. ومما تقدم نستنتج:

أولاً، إن الكيانات المجتمعية بجذورها القبلية او الاقليمية، وبنشوئها الديني او الإثني، احياناً، سابقة لقيام الكيانات السياسية. وليست بعض هذه الكيانات إلّا التعبير المعاصر عن ظواهر مجتمعية تاريخية حملت في مسارها الطويل كل أبعاد العروبة التعددية والتاريخية. وقد بات على الايديولوجية العروبية الوحدوية باتجاهاتها السياسية والدينية، أن تنفتح على الواقع التاريخي لتعيد النظر في مفهوم العروبة الانصهارية التقليدي (٢٨)؛ وأن تسلّم، بالتالي، بتلك التعددية التاريخية في أطر النظم السياسية وعلى قاعدة التضامن والاعتراف المتبادل بين «الأنا» و «الآخرين».

وثانياً، إن الاستنتاج السابق يصلح لأن يكون قاعدة منهجية في البحث التاريخي بحيث تُقدّم المسألة المجتمعية على الايديولوجيا السياسية، فتُعطى الاولوية للإنسان كفرد وكجماعة، وهو عامل التاريخ وموضوع التأريخ.

ـ ٤ ـ

والنظر الى مسألة عروبة لبنان في ضوء ما تقدّم، كاف لإظهار الخطأ الايديولوجي في المعالجة المنهجية، ولتبيان الفرضية في التأريخ، وحصراً في المسألة المارونية منشأً وتاريخاً، عقيدةً وجماعة، عروبةً وتغريباً. والخطأ الايديولوجي في مدرسة التأريخ اللبنانية باتجاهيها الاستقلالي والماروني (٢٩)، لا يصحّحه الخطأ العروبي وإن عرقياً. فاستقلال الموارنة أو عروبتهم، وثبات ارتباطهم بروما تاريخياً، مسائل مستحدثة في التاريخ الماروني نتيجة ظروف وأحداث معيّنة. وحصر التأريخ بتلك المسائل يعني إثارة الجدل بين الكتبة والمؤرّخين، وتضاؤل التاريخ الماروني وانتفاء عامل الدينامية فيه، والتوقف عند تلك المسائل يعني، منهجياً، حصر التأريخ في مشاكل الحاضر وارتداداتها على الماضي. بينما المطلوب من وجهة التأريخ، لا

(٢٧) ـ انظر جان شرف، «ازمة التاريخ في لبنان»، ص ٣ ـ ٤.
(٢٨) ـ أنظر الدكتور الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٢٨٣.
(٢٩) ـ جان شرف، «ازمة التأريخ في لبنان»، ص ٦.

السياسة والايديولوجيا، هو البحث في نشأة الظاهرة المارونية في إطارها التاريخي، وتحوّلها الى الموارنة، وعناصر تمايزها واستمرارها في بيئتها المشرقية كوجدان مكوَّن ومكوِّن معاً. وعلى غرار الجماعات المتمايزة في الاسلام، فان الأصل العرقي عربياً كان ام معرّباً، غير كاف لشرح نشوء تلك الظاهرة وانتمائها الى التاريخ العربي. والاحاطة بأوضاع العصر ضرورية للوقوف على طبيعة الخلافات اللاهوتية وارتباطاتها الاقليمية عبر المفكّرين من رجال الدين في العواصم البيزنطية يومذاك، وتحديد دور التيارات الفلسفية في تلك الخلافات. من هنا يبرز التمييز بين المارونية كعقيدة وتكوّن الموارنة كجماعة. وقد أدرك المهتمّون بالتاريخ الماروني أهمية هذا التمييز. فوجد بعضهم (٣٠) «أن المارونية من حيث النشأة، هي مذهب فكري لاهوتي مسيحي...؟ قبل أن تكون طائفة حسب المفهوم المتحجّر للكلمة. أما كيف تحوّل هذا المذهب الفكري الى طائفة مناضلة شبه قومية، مرتبطة بوطن معيّن هو لبنان»، فيشرحه الأب نعمان، من ناحية، بظاهرة رفض الأمر الواقع بيزنطياً كان أو عربياً اسلامياً؛ ومن ناحية ثانية، برفض التنازل عن المعتقد المسيحي الخلقيدوني. فالمارونية اذاً كمذهب فكري لاهوتي نشأ اولاً بين المثقّفين، وكان مارون الراهب وتلامذته في قورش من بينهم، في حين كانت تلك الخلافات اللاهوتية بعيدة عن ثقافة أهل الريف والفلاحين، وحصراً الأنباط في وادي العاصي. وارتباط المارونية بالتراث المشرقي الآرامي السرياني ألّب حولها فئات اجتماعية مختلفة ومنتشرة في الأرياف والمدن، وربما لعبت اللغة الدور الأهم في هذا الانتشار. ولتوضيح هذه النقاط لا بدّ من التركيز على موضوعين يتعلّقان بالبيئة التي نشأت فيها المارونية:

الأول، تاريخ الأنباط في وادي العاصي، وتحديداً في تدمر والدور الذي لعبته تلك المملكة في العهد الروماني، ثم التحوّلات التي طرأت على «مجتمعها العربي» نتيجة موقعها الجغرافي عند ملتقى الطرق التجارية (٣١).

والثاني، أهمية انطاكية الثقافية واشعاعها اللاهوتي والديني في منطقة حوض العاصي ودورها في نشأة المارونية (٣٢).

يضاف الى ذلك أن تطور الخلافات اللاهوتية، وقد وصلت الى حدّ الاضطهاد، بين الموارنة والمناهضين للعقيدة الخلقيدونية فيه الدلالة الكافية على تجذّر المارونية بين أهل الفكر حتى من غير الرهبان، وتخطّيها الإطار الاقليمي العرقي الى غير عنصر من السكان المسيحيين في الأقاليم الشرقية للدولة البيزنطية. واستمرار المناظرة بين الموارنة وأخصامهم في العقيدة من اليعاقبة حتى خلافة معاوية، فيه الدلالة الواضحة على تجذّر المذهب فكرياً خارج الأرياف، وإن فقد دعاته وكبار لاهوتيّيه بعد سقوط انطاكية امام الفتح الاسلامي وهجرة مثقفيها الى القسطنطينية. وربما منذ هذا التاريخ دخل المذهب في مرحلة من الركود الفكري و«الجهل

---

(٣٠) ـ الأب بولس نعمان، «المارونية بين الدين والدولة»، الكسليك، ١٩٧٠،

Cf. René Dussaud, la Pénétration des Arabes en Syrie avant l'Islam Paris, 1955, pp. 71-117. John F. Healey, «Were The Nabataens Arabs?» in ARAM, 1 (1989) 1, pp. 38-44.

(٣٢) Théodoret de CYR et le Monastère de Saint Maron. Kaslik, 1971.

اللاهوتي»، فتعرّض «للأرطقات» من قبل «اصحاب العقيدة الفاسدة» كما يقول الدويهي. بينما استمر «بيت مارون» متضامنين يعرفون عن أنفسهم بمارونيّتهم، وقد بات أمرها مشهوراً حتى القرن العاشر «بالشام وغيرها، اكثرهم في جبل لبنان وسنير وحمص وأعمالها كحماة وشيزر ومعرة النعمان» (٣٣). وبالتالي، فخريطة الانتشار الماروني، كما يصفها المسعودي، تدلّ على أمرين:

الأول، أن الموارنة لم يتجمّعوا «جغرافياً في منطقة واحدة محدودة من الأراضي الجبلية الوعرة» (٣٤)؛

والثاني، أن تواجد الموارنة في الأرياف والمدن والجبال ينمّ عن تعدّد عناصر تركيبتهم، وقد تكون من العرب او المستعربة. فهم يشكّلون جماعة متضامنة ومتمايزة قد تتصرّف «كقبيلة او كائتلاف قبلي له كنيسته الخاصة». إنما يبقى السؤال عن مصدر «الشعور السائد في صفوفهم بضرورة التضامن كجماعة»، وطبيعة هذا الشعور.

يقلّل الدكتور الصليبي من أهمية «الالتفاف حول معتقدات وطقوس دينية معينة»، ليقدّم الذهنية القبلية كمصدر لهذا الشعور كون الموارنة من الريفيّين والفلاحين في نبط الشام وقد تجمّعوا في «منطقة جبلية واحدة». إلّا أننا نعتقد أن تعدّد العناصر والانتشار الجغرافي في الأرياف والمدن يقلّلان من أهمية التركيبة القبلية لحساب العقيدة، خصوصاً ان الجماعة تعرّضت للمضايقات والاضطهاد بسبب تلك العقيدة وليس بسبب انتمائها العرقي. على كل حال، إن التساؤل حول مصدر الشعور بالتضامن وطبيعة هذا الشعور، يعطي البحث في اصل الموارنة أبعاداً جديدة تتطلّب المزيد من الأصول وذلك باتجاهين:

الأول، تركيبة مجتمع حوض العاصي وتوزيع فئاته وعناصره بين الأرياف والمدن؛

والثاني، البيئة الثقافية التي نشأت فيها المارونية، وقد تقاطعت فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة البيزنطية، كما تضاربت فيها المذاهب اللاهوتية مع الثقافات الاقليمية والهيمنة البيزنطية. قد نجد من خلال هذا التقاطع والتضارب منفذاً لوجود عناصر متعددة عرفت نفسها بالعقيدة الدينية، فألّفت جماعة متجانسة تطوّرت نحو كنيسة منظّمة. ومهما يكن الأمر، فان وحدة الجماعة في العقيدة هي الحقيقة المجتمعية والواقع المؤسسي الذي تطرح من خلاله مسألة الجماعة التاريخية. والجماعة في واقعها المجتمعي وتنظيمها المؤسسي، تشكّل مسألة تاريخية بمقدار ما تبلور خصائص اجتماعيتها وتؤكد على فعالية تنظيمها، وتنمّي تطلّعاتها وطموحاتها التي تشكّل محطات في بناء وبنية الوجدان التاريخي الذي يصبح الخلفية الدينامية لتقلّب الأحوال. فمن هذا المنظور، تبرز أهمية التمييز في المسألة المارونية بين التاريخ الديني الذي يتناول سيرة العقيدة وما تعرّضت له من «أرطقات» او ابتعاد عن روما ودور هذه

(٣٣) المسعودي، **التنبيه والاشراف**. دار التراث، بيروت ١٩٦٨، ص ١٣١.
(٣٤) كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٦٣.

العقيدة في نشوء الوجدان الماروني التاريخي، وتحوّلها الى الموارنة؛ وتاريخ الموارنة كجماعة تاريخية مرّت بمراحل مختلفة وأحوال متعددة فيها من القوة والضعف والتنظيم والفوضى بحيث لا يجوز نعت الكل بالجزء، كما فعل الدكتور الصليبي. وأهم ما في ذلك، ان الجماعة استمرّت عبر الزمن الطويل على تمايزها وغذّت تطلعاتها بمعزل عن صحة العقيدة وأحوالها اللاهوتية. وكذلك بمعزل عن انتمائها او انتماءاتها العرقية.

بالرغم من الترابط الضمني بين التاريخيين، فان هذا التمييز يدفع الى التركيز على تاريخ الموارنة الاجتماعي في ذاتهم اولاً، وفي علاقاتهم مع الآخرين ثانياً، في بيئتهم المشرقية، واخيراً في علاقاتهم مع الكنيسة الرومانية. واذا ما اعتمدنا مبدأ المرحلية في التاريخ الطويل، تبدو لنا نشأة المارونية وعلاقتها ببيئتها وارتباطها بروما، مسائل زمنية ولّدتها التطورات التاريخية في العهد البيزنطي وطوال العصور العربية والاسلامية، وهي مسائل واجهتها الجماعة من ضمن وضعية تاريخية متحرّكة طغت فيها سيرة الجماعة الذاتية على أي اهتمام آخر. وهي لم تطرح العلاقة مع الآخرين إلّا على أساس تمايزها ووحدتها واستمراريتها. والمؤرخون العرب تناولوا الجماعة كبيّنة موضوعية دون أن يصدروا بحقها الأحكام التقويمية، او يثيروا حول انتمائها الشبهات. حتى في حال صدور مثل هذه الأحكام على الجماعة المارونية كغيرها من الجماعات المتمايزة في الاسلام، فان المرجعية المعتمدة هي الشرع والنظام العام. أي ان الجماعات المتمايزة دينياً ومذهبياً كانت مقبولة مجتمعياً في نطاق الخلافة العربية او الاسلامية. وعلى هذا الأساس، تحوّلت تلك الجماعات الى كيانات مجتمعية تتّسع او تضيق رقعتها الجغرافية تبعاً لقدراتها البشرية وللظروف والتطورات التاريخية. وكذلك كان شأن الخلافة في امتدادها او تقلّصها الجغرافي، كغيرها من الامبراطوريات القديمة والسلطات في الشؤون الوسطى والحديثة.

وبالتالي، فالمسائل السياسية التي يثيرها التاريخ المعاصر لا تعدو كونها مسائل ظرفية بالنسبة الى التاريخ الطويل، افتعلتها وضعية تاريخية معيّنة من ضمن طروحات ايديولوجية حاولت استيعاب الماضي في حدود الحاضر وكبعد مستقبلي. ومهما تكن فعالية تلك الطروحات في الظرف الآتي، فهي تخضع لعامل الزمن، ولا تعدو كونها متحوّلات على خلفية ثابتة لأن معطياتها باتت من حقائق الماضي. لذلك، اتجه التاريخ المعاصر نحو الفصل بين الاجتماع والسياسة. وهو فصل اساسي لنجاح تجديد التأريخ اللبناني. فمن شأن التاريخ الاجتماعي أن ينقل الجدل الايديولوجي بين «عروبة» الموارنة «وتغريبهم»، الى البحث التاريخي؛ لا بل إن من هذا الجدل تولّد المسائل التاريخية التي يعود بحثها الى المؤرّخ الموضوعي الذي يأخذ في الاعتبار الفارق الزمني بين الحاضر والماضي، فيعيد النظر في مسيرة «العروبة التاريخية» في ضوء البينات الموضوعية في التاريخ الاسلامي؛ كما يحدّد مدى انتماء المارونية الى بيئتها المشرقية وأهمية دورها في التراث العربي، ونقل ثقافة الاسلام الى الغرب منذ خريجي مدرسة روما المارونية، لا بل أهمية دورها في الحفاظ على العربية في عهد السلطنة العثمانية وفي عصر النهضة في القرن التاسع عشر. إن توجّهات البحث في هذا المجال تتطلّب موضوعية أقل ما فيها التخلّي عن المسبقات الايديولوجية والتشنّجات السياسية، ليستعيد الماضي شرعيته في البحث التاريخي.

وشرعية الماضي في البحث التاريخي لا تقف عند حدود الأحداث والظواهر، انما تتعدّاها الى أصول الجماعات، وحصراً، الطوائف اللبنانية. فتأكيد الدكتور الصليبي على «استقرار الموارنة في جبل لبنان» يطرح مسألة تاريخية تتخطّى أصل الموارنة الى تاريخ لبنان السكاني وأهميته في نشوء الطوائف اللبنانية وتاريخها الطويل.

لقد كان طنوس الشدياق (٣٥) رائد التأريخ السكاني في القرن التاسع عشر، في محاولة منه لتخطّي التأريخ الطائفي. وتنبّه بعض المعاصرين الى أهمية التكوين السكاني في تاريخ لبنان مشدّدين على أن هذه «الفترة الوسطية هي الأساس الذي لا يُستغنى عنه في فهم تكوين لبنان الحالي، وأي إهمال في دراستها يؤدّي الى التخبّط في فهم تاريخ لبنان الحديث والمعاصر» (٣٦).

إلّا أن أحداً لم يكتب التاريخ السكاني ربما بحجة فقدان الأصول السكانية، او خوفاً من الوصول الى استنتاجات تتعارض مع اتجاهات التأريخ الايديولوجي. لقد قطع الغربيون أشواطاً بعيدة في هذا الحقل على إثر «الثورة المنهجية» التي أطلقت مفهوم «التاريخ الجديد». واليوم بات من المؤكّد أن التاريخ السكاني يطلّ على آفاق جديدة في التأريخ الاجتماعي، بل يساعد على سبر أعماق الإنسان، كما يسهّل شرح العديد من المشاكل التاريخية العالقة. فالجماعات التي نزلت جبل لبنان في القرون الوسطى تُعتبر حديثة العهد بالنسبة الى تاريخه السكاني الذي يعود الى عصور ما قبل التاريخ (٣٧). وعلى قاعدة السكان الأصليين، توالت الهجرات الى الداخل والساحل، ومن ثم الى الجبل اللبناني على غرار ما حدث في الداخل الشامي. وجُلّ هذه الهجرات في العصور القديمة من الساميّين العرب. لقد ظل بعضهم في «حالة البداوة»، في حين استقرّ البعض الآخر في «حالة الحضر». ونتجت عن هذا الاستقرار تحوّلات اجتماعية واقتصادية وثقافية... تمظهرت جميعها في بعض الممالك كالتي أسسها الأنباط، مثلاً، في البتراء وتدمر في العهد الروماني، او في الأدوار التي لعبتها بعض القبائل التخومية، كغسان، في العهد البيزنطي. إلّا أن هذه الهجرات لم تكن وحيدة على ممر العصور، اذ شهدت منطقة «الهلال الخصيب» هجرات اليها من خارجها، او ألحقت بامبراطوريات سعت الى استيعاب خصوصيّات شعوب المنطقة، او ادخلت اليها عناصر سكانية وثقافات جديدة. والاطّلاع على قوانين التقاء الحضارات يبيّن مدى التغييرات التي طرأت على تلك الكيانات المجتمعية، وقوة مناعتها في الحفاظ على تمايزها التاريخي، وعلى مدى تأثّرها او ذوابها بالآخرين.

قد يكون «للجغرافيا حديث» (٣٨) في هذا المجال. ولا بدّ اولاً، من التمييز بين «الجغرافيا

---

(٣٥) طنوس الشدياق، **كتاب اخبار الأعيان في جبل لبنان**. نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد أ. البستاني منشورات الجامعة اللبنانية. جزءان، بيروت ١٩٧٠.

(٣٦) محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني (٦٣٥-١٥١٦)**. بيروت ١٩٧٧، ص.٧.

(٣٧) لقد باتت المراجع متوفرة في هذا المجال نتيجة الحفريات الأثرية والدراسات العلمية. وبالنسبة الى لبنان، نذكر على سبيل المثال مجلة المتحف الوطني التي تصدر منذ العام ١٩٣٧؛ وللمزيد يمكن مراجعة بيبليوغرافيا ما قبل التاريخ في مركز البيبلوغرافيا اللبنانية في كلية الاعلام والتوثيق، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية ـ الفنار.

(٣٨) وهو عنوان الفصل الثالث من كتاب الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٨٣ ـ ٩٩، ويعرض فيه «مراجعة سريعة للجغرافيا التاريخية لبلاد الشام، منذ الفتوحات الإسلامية في القرن السابع للميلاد».

التاريخية» التي هي نتيجة تقلّبات الأحوال، والجغرافيا الطبيعية ودورها في الجغرافيا البشرية ـ الحضارية. فالقسريات التي تفرضها «الحضارة» في المناطق السهلية، من نظم اجتماعية وخضوع سياسي وسكون أمني وقيود اقتصادية قد تصل الى حدّ التبعية والاستعباد، يتحرّر منها ابن الجبل، او أن تلك القسريات تنتفي في مجتمع الجبل حيث توحي صعوبات الطبيعة، من ناحية، بالطمأنينة والمناعة بالنسبة الى تعدّيات السهل والمدينة، وتولّد، من ناحية ثانية، ذهنية المحافظة والاستقرار على غرار ما يحدث في الصحراء والبادية، اذ يتحوّل الاهتمام من الجدل الفكري وما فيه من تغيرات ومستجدّات، الى الحياة اليومية الفردية والجماعية. ودراسة مواقع القرى الجبلية وتخطيطها السكني القديم، يوضحان التصور الذي كوّنه أهل تلك القرى عن دور الجبل في حياتهم اليومية وتاريخهم. فالجبل هو، أولاً، بيئة طبيعية هي نقيض الصحراء والبادية. وكان المؤرّخون العرب أول من لاحظ هذا التناقض. وبذهنية ابن الصحراء، وقف المؤرّخون والرحّالة العرب أمام الجبل يعبّرون عن إعجابهم به، فينسبون اليه «صفات القداسة» كما وردت في التراث الاسلامي، ويجلّون أهله، كما ورد مثلاً عند ابن شدّاد (٣٩). وبالتالي، يجب التمييز، في تاريخ الجبل، بين موقعه الجغرافي، وهو مسألة جيولوجية، وطبيعته وجغرافيته البشرية وخصوصاً الادارية التي ألحقته بمدن هي عواصم لأجناد او ولايات تبعاً لظروف الفتوحات والدول والامبراطوريات التي سيطرت على الجبل. على أن التقسيمات الادارية لا تنفي عنه صفةَ الجبل وعن سكانه تاريخهم.

والجبل، ثانياً، هو مناخ ذهني تحتمي فيه التقاليد على تنوّعها، وتترعرع فيه وتستمر لتعطي الجماعات مناعة تمايزها التاريخي. فالجبل هو الجبل، كما يقول بروديل (٤٠)، هو عقبة امام سطوة المدينة والسهل، تلجأ اليه الحريات وتنشأ فيه الديمقراطيات والجمهوريات الفلاحية، هو «منتج الرجال». وللدلالة على دور الجبل في تمايز الطوائف في التاريخ الاسلامي، يستعمل الدكتور فؤاد الخوري (٤١) تعبير «اقليم» بدلاً من «ملجأ» لأن «لفظة اقليمية تؤدي الى حدّ معيّن الاستقلال والسيادة المحلية وتعكس تصوّر الطوائف لذاتيّتها وكأنها وحدة او مجتمع ديني مستقل ومتكامل اجتماعياً واقتصادياً. أما لفظة ملجأ فتعكس تصور الآخرين للطوائف...» وبالفعل، «فالجبل الملجأ» في الايديولوجيا المارونية هو غير الجبل في الطبيعة وتاريخ الجماعات. والدكتور الصليبي (٤٢) من الذين أدركوا باكراً هذا الواقع. «فالبيئة الجبلية جعلت الدروز والموارنة قوماً أشدّاء... ففي القرون الأولى للسيادة العربية على بلاد الشام، أبدوا دفاعاً عنيداً عن ديارهم فاستطاعوا أن يصمدوا في مناطق لبنان الشمالية الوعرة حتى أصبحت هذه، بالرغم من اضطرارهم للجلاء عن كثير من الأنحاء، موطناً لهم». وبالتالي، فالربط بين الجبل

---

(٣٩) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة. عني بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه سامي الدهان، دمشق، ١٩٦٢ ص ٣٥ـ٣٦.

(٤٠) F. BRAUDEL, **La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II.** Paris, 1949, depuis plusieurs éditions. I, pp. 35-46.

(٤١) ـ **امامة الشهيد وامامة البطل**، ص ٨٣.

(٤٢) ـ **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٠ ـ ٢١ و ٢٤.

وتكوّن لبنان السكاني مسألة منهجية لم تأخذ مكانها بعد في البحث التاريخي في لبنان إلّا من خلال الايديولوجيين الذين أساؤا فهم الجبل ودوره في تاريخ الجماعات المتمايزة. فإذا ما استعدنا تاريخ الجماعات المتمايزة في الجبل في ضوء تاريخه السكاني وعلاقة هذا التاريخ بالجغرافيا، لوقفنا على رؤية جديدة للبنان، وبتنا بحاجة الى منهجية بحث ملائمة تأخذ في الاعتبار البيّنات الموضوعية التي توفرها الطبيعة ويختزنها الانسان للكشف عن حقيقة مجتمع الجبل وعلاقته بالمدينة. مما يعني، منهجياً، تخطّي الأصول المعروفة في التقليد التأريخي، او استنطاقها من خلال التعارض بين السهل والجبل، وما يؤدّي اليه هذا الاستنطاق من نتائج تدفع بالبحث الى المزيد من التعمّق والروية والموضوعية؛ ومما يعني ايضاً، تاريخياً، التحوّل من التأريخ التقليدي الذي يعتمد على ظاهر الأحداث، الى التأريخ الاجتماعي الذي يتناول الانسان في ذاته وفي علاقته بالآخرين. ومن هذا المنظور، اذا كان «التاريخ المحلي كما يُسمّى اليوم لبنان لا يُعرف منه الكثير في ما قبل العصور الاسلامية»(٤٣)، فذلك عائد الى نقص في منهجية البحث والى تشويه الرؤيا
عائداً الى الجيولوجيا، فإن تاريخه الانساني يستمدّه من وجود الانسان فيه منذ عصور ما قبل التاريخ، كما ذكرنا سابقاً.

ـ ٦ ـ

إن البحث في تاريخ لبنان السكاني يؤمّن النقلة النوعية من التاريخ التقليدي الى التاريخ الاجتماعي، ويعيد الى الجبل بُعده التاريخي العميق. فقد دلّت الاكتشافات الأثرية على وجود السكان في الجبل منذ عصور ما قبل التاريخ. وقد يساعد اكتشاف المزيد من المواقع الأثرية على تحديد نسبة الكثافة السكانية في تلك العصور. وسكان العصور القديمة من الفينيقيين، مروراً بالفتوحات القديمة المختلفة المصادر والشعوب حتى الفتح العربي الاسلامي، تركوا آثارهم على الأقل في أسماء القرى او في الأحداث التاريخية التي وصلتنا كتمرّد الايطوريين، مثلاً، في جبل لبنان بعد سقوط مملكة تدمر في العهد الروماني. فالموضوع يتطلب اكتشاف المزيد من الأصول التاريخية على تنوّعها لتركيز البحث العلمي في هذا المجال.

ومنذ مطلع العصور الاسلامية، استقبل الجبل والساحل والداخل هجرات سكانية اقتضتها ظروف الفتح وعلاقته مع السكان المحليين، من ناحية، وعلاقة الخلافة بالدولة البيزنطية، من ناحية ثانية. ودراسة تاريخ تلك الهجرات تبيّن طبيعتها السكانية ودورها في التاريخ المحلي. فقراءة البلاذري، مثلاً، تسمح بالتمييز بين هجرات استيطانية، كالقبائل والعشائر التي تبعت الفتح، وهجرات دفاعية أمنية، كالجتريين مثلاً، في منطقة الغرب، والارسلانيين وغيرهم؛ وهجرات قسرية كالأسر المسيحية، وخصوصاً المارونية، التي نزلت جبل لبنان الشمالي في خلافة عمر بن عبد العزيز والمنصور وهارون الرشيد وغيرهم. على أن هذه الهجرات لم تقتصر على عصور الخلافة، انما استمرّت وتنوّعت عبر التاريخ الوسيط والحديث وحتى المعاصر، تبعاً

(٤٣) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٩٢.

للظروف. فالموضوع يتطلّب المزيد من البحث لا تجاهله. خصوصاً أن تلك الهجرات غيّرت في تركيبة سكان الجبل على قاعدة السكان الأصليين ورسّخت فيه عوامل التمايز المجتمعي عبر الانتماءات الدينية وربما «العرقية»، كما أطلقت «تاريخه المحلي» وضاعفت في تجذره في التاريخ العام للمنطقة العربية ـ البيزنطية ومن ثمّ العربية ـ الاسلامية.

وفي ضوء تاريخ لبنان السكاني الذي لم يُدرس بعد بما فيه الكفاية، يمكن ان نصل الى توضيح امرين:

الأول، ان الموارنة لم ينتقلوا في مطلع تاريخهم الى الجبل ليستقرّوا فيه، انما المارونية كعقيدة هي التي لجأت الى الجبل، اذ نزل رهبان مار مارون في وادي قاديشا بين السكان الأصليين المسيحيين، وقد سهّلت لهم طبيعة الجبل حياة النسك والتقشف في العصور الأولى للمارونية وطوال القرون الوسطى، على ما ذكر الدويهي وأكّدته اكتشافات الحفر (٤٤). ثم لحق بالرهبان جماعات مغلوبة على امرها من الصعب تحديد نسبتها في ضوء ما ذكره المسعودي عن خريطة الانتشار الماروني في القرن العاشر. وما يُقال عن الموارنة ينطبق على الدروز. فالدرزية نزلت أولاً في جبل الشوف ووادي التيم (٤٥)، ومن ثمّ لحق بها الأتباع والمؤمنون على موجات كان آخرها في العام ١٨١١ من منطقة الجبل الأعلى بالقرب من حلب. مما يعني أن الهجرات المارونية والدرزية لم تكن هجرات كلية إنما تمّت على دفعات تبعاً لاختلاف الظروف التي تعرّضت لها الجماعات في مواطن انتشارها. ففي خريطة الانتشار الماروني، كما في النزوح الدرزي الى الجبل، ما يدعو الى «التخلي عن النظرة القومية العربية المعهودة الى التاريخ العربي» (٤٦)، والتركيز على «العروبة التاريخية وطبيعة استيعابها للأقليات الدينية المسيحية والاسلامية، او طريقة تعاملها مع تلك الأقليات عبر مراحل التاريخ العربي والاسلامي». ويقود ذلك الى دراسة التاريخ الاجتماعي المقارن للجبل «والداخل الشامي».

أما الامر الثاني الذي يمكن توضيحه من خلال التاريخ السكاني فهو دور الهجرات في التاريخ المحلي. فمن الملاحظ أن الإمارات التي نشأت في لبنان الأوسط والجنوبي ليس لها ما يقابلها في جبل لبنان الشمالي. ألا يعود ذلك الى تركيبة الهجرات الى الجبل؟ فالقبائل والعشائر العربية التي نزلت لبنان تحولت بعد استقرارها، الى إمارات محلية مهما كان حجمها وتاريخها. في حين أن الهجرات المسيحية لم تؤدِّ الى النتيجة نفسها. يضاف الى ذلك، أن تجذّر الحزبيات القيسية ـ اليمنية بين القبائل والعشائر العربية الاسلامية أبقى على عامل الخلافات بين تلك الإمارات وطبع التاريخ المحلي بمميزات استمرّت في العصور الحديثة. بينما شهد المجتمع المسيحي في جبل لبنان الشمالي خلافات من نوع آخر. الى ما هنالك من مواضيع اخرى،

---

(٤٤) ـ راجع بهذا الخصوص مجلة **Liban Souterrain** nos 1 (1988) et 2 (1989); et **al-Ouatouate**, nouvelle série no 3 (1988).

(٤٥) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٥٨.

(٤٦) ـ كمال الصليبي، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

كالاقطاعية مثلاً. فهذه مواضيع جديرة بالاهتمام تفتح البحث التاريخي على آفاق جديدة في التأريخ الاجتماعي الذي يشكّل التاريخ السكاني المدخل الرئيس اليها. إلاّ أن ولوج هذه الآفاق يتطلب منهجية جديدة، تحرّر اولاً المؤرّخ من القيود السياسية والايديولوجية، وتفتح ثانياً التأريخ على الانسان كفرد وكجماعة في ذاته وفي علاقته بالآخرين، ومن ثم يصار الى تجديد التأريخ اللبناني او «إعادة النظر في التاريخ اللبناني» كما يبغي الدكتور الصليبي.

ـ ٧ ـ

«وإعادة النظر في التاريخ اللبناني» على خلفية ايديولوجية تؤدّي الى التخبّط في التأريخ وتبني البحث التاريخي على منهجية خاطئة. وأولى معالم ذلك التخبّط ترجرج النظرة الى لبنان الحديث وفقاً لمقتضيات الايديولوجيا ولمؤثّرات البيئة المجتمعية. فلبنان «كوحدة تاريخية» هو «مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن اطار سياسي واحد (٤٧)... وتاريخ لبنان منذ القرن الثامن عشر هو، في المقام الاول، تاريخ تطور «العقد الاجتماعي» وأثره في البلاد». أما تآلف تلك الطوائف وعدم ذوبانها في «أمة واحدة»، فيعود الى أن الطوائف اللبنانية «اختلفت في أصولها كاختلاف الأحوال التي رافقت نموها، فكانت تدبر امورها الداخلية بنفسها مفاخرة بهويتها المستقلة، حريصة على حقوقها الخاصة».

أما لبنان في العهد العثماني فهو «منطقة لا تختلف بحدودها عن لبنان الحديث. وقد نشأت فيها سلطة سياسية وشخصية مميّزة، ووحدة سياسية (٤٨). ويعود نشوء تلك السلطة الى القرن السابع عشر عندما «ارتبط الدروز سياسياً بموارنة جبل لبنان» وذلك لسببين:

الأول «أن الخصائص التي تميّز بها الدروز والموارنة هي، الى حدّ كبير، نتيجة الظروف التي جعلت من هاتين الطائفتين الشريكتين الرئيسيتين في الإمارة اللبنانية والمتصرفيّة من بعدها».

والثاني، هو نتيجة اللقاء الذي تمّ بين «المسيرة التاريخية المارونية من جهة، والمسيرة التاريخية الدرزية من الناحية الثانية... فجاء تاريخ هذا الكيان، انطلاقاً من ذلك اللقاء، استمراراً للأحداث والتطورات السابقة. وهل التاريخ في نهاية الأمر إلاّ الاستمرار؟» (٤٩).

هذه كانت صورة لبنان المركّب عند الدكتور كمال الصليبي في مرحلة التأريخ اللبنانية. وقد أصبحت على نقيض ذلك في مرحلة التأريخ العروبية. فأمام الصورة «من التاريخ الاسلامي العام يمكن للباحث ان يرسم الخطوط العريضة للتطورات التي انتهت الى ظهور لبنان الحديث بدءاً بتلمّس هذه الخطوط منذ القرن الحادي عشر عندما كان معظم بلاد الشام تحت سيطرة

(٤٧) ـ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠ و ٢٤، ٢٧ ـ ٢٨.
(٤٨) ـ المرجع السابق، ص ١٤ و ١٧.
(٤٩) ـ كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، ص ١٧٥.

الحكم الفاطمي...» (٥٠) ففي هذا التاريخ إشارة واضحة الى ظهور الدرزية، وبالتالي، فهي سابقة في نشؤ لبنان الحديث. اذ أن الموارنة لم يبدأ دورهم إلّا في القرن الثاني عشر بعد الاتحاد مع روما. وهنا لا بدّ من الملاحظة أن المفاضلة بين جماعتين لأسباب غير خفيّة، ليست قانونا تأريخياً. إذ لا بدّ من التمييز بين دور الجماعة السياسي وتاريخ هذه الجماعة.

أما دور الموارنة فمشكوك فيه، يتأرجح بين التبعية لأسياد من المشايخ والتضامن تحت قيادة الكنيسة. وكذلك وحدتهم في الجبل. فعندما «فقد موارنة كسروان وجبل الشوف تنظيمهم العشائري الأصلي بتحوّلهم الى فلاحين ومرابعين يعملون لحساب أسياد مُلاك من المشايخ الموارنة او الدروز، لم يعد في استطاعتهم أن يحافظوا على تضامنهم الاجتماعي كجماعة إلّا بالتحوّل الى كنيستهم بحثاً عن قيادة لهم» (٥١) ففي ظل هذه الشكوك وهذا التأرجح، «تتجلّى صورة أخرى للبنان العثماني... هي صورة الجبل المتزاوج مع مدينة بيروت وكلاهما شريك في تفاعل اجتماعي حضاري». بالمقابل، اذا كانت «الاسر العشائرية الحاكمة» في الجبل قد غذّت «الدولة الجديدة بتراث عريق من الخبرة السياسية»، فإن هذا «التراث النافع، على عراقته وغناه، جاء مقروناً بتراث آخر ينال من نفعه، وهو التراث الذي كان يشمل أحقاد الجبل وضغائنه ونكاياته، مما صار له بعد قيام لبنان الكبير أن يؤثّر في مجال اوسع. ومن ناحية اخرى، فمن بيروت جاء التقليد «المشرقي» الحضاري والمتحرّر الذي انصهر تدريجاً مع بدائية الجبل في بوتقة لبنان الكبير، ونجح، بين الحين والآخر، في الحدّ من سلبيات هذه البدائية».(٥٢) فعندما «يُنظر الى الأمر من خلال هذا المنظور، تبرز الصفات الحقيقية التي جعلت من لبنان ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها حقاً في العالم العربي في أيام العثمانيين. فها هو جزء من هذا العالم سادت فيه... أوضاع اجتماعية خاصة، أكثر من كونها أوضاعاً سياسية خاصة». وفي إطار هذه الصورة لا بدّ من الاعتراف:

اولاً، «بأن لبنان، قبل ظهوره كدولة في القرن الحالي، لم يكن أرضاً تاريخية شامية، ولا أرضاً تاريخية عربية، بل كان رسمياً، ومنذ القرن السابع للميلاد، جزءاً لا يتجزأ من العالم الاسلامي» (٥٣).

ثانياً، «بأن التاريخ المحلي في هذه الأراضي اللبنانية كان يتعلّق كذلك بنوع من التاريخ اكثر استمرارية، وهو تاريخ الطوائف الدينية المحلية، وخصوصاً تلك التي كانت تتميّز بالقدر الكافي من التنظيم الداخلي، وبالتالي، بالتماسك الإقليمي وتضامن الجماعة. وكان موارنة جبل لبنان ودروزه أكثر من تميّز بذلك من بين هذه الطوائف».

ثالثاً، بأنه «في القرن التاسع عشر، وُجد شيء يمكننا أن نسميه لبنان. وقد كانت للبنان هذا صفات

---

(٥٠) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٢٧.
(٥١) ـ المرجع السابق، ص ١٥١.
(٥٢) ـ المرجع السابق، ص ٢٠٨.
(٥٣) ـ المرجع السابق، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٠٩.

ملازمة تجعل منه ظاهرة اجتماعية، لا سياسية، فريدة في الشام وفي العالم العربي الأوسع».

من خلال هذه الصورة، يتداعى تاريخ الإمارة، خصوصاً ويفقد الأمير شرعيته (٥٤). وبالتالي، «فالعقد الاجتماعي» يسقط، ومعه يضيع تاريخ الإمارة، ويفقد الجبل كيانه في التقسيمات الإدارية العثمانية. ويأتي سقوط الإمارة في المرحلة العروبية من تأريخ الصليبي، بعد أن تفكّكت «وحدة لبنان التاريخية» والسياسية، وفقد «شخصيته المميَّزة» التي عرفها في مرحلة التأريخ اللبنانية (٥٥).

هكذا، وبكل بساطة تتغيّر فصول «الرواية» ويفقد أبطال «القصة» أمجادهم، وكأننا أمام «مسرحية» تتلوّن مشاهدها تبعاً لظروف المكان والزمان، ولمؤثّرات البيئة المجتمعية والتراث، ووفقاً للإفرازات الايديولوجية التي تشكّل عناصر بناء وبنية «الاسطورة» التي تتكوّن في مخيلة المؤرّخ وليس من وقائع الماضي. فهذا «التخيّل المتعارض»، الذي يتأرجح بين السلب والايجاب، يعود في الأساس الى التخبّط المنهجي الذي يؤدّي بالمؤرّخ الى الضياع التاريخي. ومصدر هذا التخبّط يكمن في «المرتكز» الايديولوجي الذي يُعتمد قاعدة في عملية التأريخ، من ناحية، والمنهج الوصفي الذي ينظر الى الماضي من علوّ شاهق ليتسنّى «للمؤرّخ» التلاعب بظاهر الأحداث. ومشكلة المنهج عندئذ ليست في طرح موضوع حقيقة الماضي، انما الاستجابة بمهارة للمسبقات الايديولوجية.

يضاف الى ذلك أن توخّي الشمول هو المدخل الملائم للتأريخ الايديولوجي، من ناحية، والإطار الأفضل للتأريخ السياسي، الذي يقيس الماضي على قواعد الحاضر وتطلّعات المستقبل، من ناحية ثانية، فمفاهيم الكيان السياسي والدولة والقومية، والأمة والوحدة، هي كلها مفاهيم حديثة في العلوم السياسية، وُضعت في ظروف معيّنة لاستيعاب أوضاع مجتمعية وفروقات تاريخية في المجتمعات الغربية. وقد وجد هذا الاستيعاب بنيته الفكرية واتجاهاته الحضارية عند ارنولد توينبي، وتطبيقاته العملية في حركة الاستعمار التي حملت الى الشعوب «المتخلّفة» تفوّق الحضارة الأوروبية. إلّا أن تلك الشعوب استعادت حقها التاريخي من خلال «سقوط الغرب» ونظرية تهافت «الحضارات» عند سبنغلر الألماني. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتؤكّد على نظرية التهافت، وتطلق الشعوب والجماعات في مسيرة تاريخية جديدة تستعيد من خلالها معالم تاريخيّتها واجتماعيتها، وتعكس خصوصيّاتها في أنظمة الدول المركّبة *التي قامت في مرحلة ما بين الحربين وما بعدها. ولم يتخلّف التأريخ عن هذه التحوّلات، اذ انتقل من البحث الشمولي الى الخصوصيّات مهما بلغ حجمها ودورها. وبذلك استعاد التأريخ المحلي مكانته، وبات التاريخ العام مجموعة التواريخ المحلية. ولم يزل التأريخ عندنا متخلفاً عن تلك التحوّلات، إذ أن معاناة الحاضر تستقطب جهودنا بقدر ما نتطلّع الى المستقبل الأفضل. إلّا أن الاستقطاب هذا ضيّع وعينا التاريخي وأفقد المنهجية صوابها، فبتنا في تخبّط في حاضرنا، نعيش أزمة

(٥٤) ـ المرجع السابق، ص ٩٦.

(٥٥) ـ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٧ و ٥٢.

المستقبل بقدر ما نسيء الى الماضي.

إن النظر الى تاريخ لبنان من هذا المنظور المنهجي والتاريخي يسمح لنا بتجنّب الخطأ الايديولوجي، والتخبّط التأريخي، كما يفسح في المجال لوعي منهجي تستقطب فيه الحقيقة كل جهودنا واهتماماتنا لتخطّي معاناة الحاضر وبناء المستقبل الأفضل. فمن خلال هذا الوعي المنهجي تتبدّد الصورة المتناقضة لتاريخ الجبل الحديث، ليس على أساس تغليب الايجابيّات على السلبيّات، انما من حيث فهم الواقع واستيعابه على حقيقته. وللوصول الى هذا الفهم والاستيعاب، لا بدّ اولاً من نشر الأصول كافة، بموضوعية وأمانة. والالتزام بموضوعية الأصول، إن في استعمالها او في نشرها حسب الأصول العلمية المتّبعة، شرط كاف للإقلاع عن التأريخ السياسي الاتهامي او التبريري، والانتقال الى التأريخ العلمي الذي يحدّد تاريخ لبنان وينفتح على آفاق جديدة لم تزل مغلقة عند أكثر مؤرّخينا (٥٦). فمن خلال الأصول تستوي صورة الجبل في عهد الإمارة على أساس الجماعات التي عاشت فيه وتفاعلت في ما بينها وارتبطت بمحيطها. وبذلك يقدَّم التاريخ الاجتماعي على التاريخ السياسي والايديولوجي. من خلال هذا التفاعل وتلك العلاقات نفهم لماذا استوعب الجبل فائضه السكاني بدلاً من النزوح الى الساحل والسهل الداخلي، ولماذا استقطب الجبل الهجرات المسيحية من الداخل في القرنين الثامن والتاسع عشر. وكذلك ندرك أهمية التفاعل بين الموارنة والدروز على أساس الحاجات المتبادلة وفي خلق نظام التعايش في الجبل في عهد الإمارة، والقواعد التي قام عليها والعوامل الموضوعية التي أدّت الى تحوّله الى «الشقاق والنفور» في القرن التاسع عشر. قد نجد في صلب هذا التحوّل التناقض بين النمو الديمغرافي غير المتوازن وما أدّى اليه من نتائج اقتصادية واجتماعية، وأهمية حضور الماضي في تاريخ الجماعات ليس فقط كسبب لهذا التحوّل، انما ايضا كعامل في تحريك التاريخ، وفي طبيعة العلاقات التي قامت بين تلك الجماعات ومحيطها. فرفض الدروز للحكم العثماني في القرن السادس عشر، مثلاً، وما أدّى اليه هذا الرفض من حملات عسكرية على الشوف، لا يُفهم إلاّ من خلال نظرة الدروز الى أنفسهم، أولاً، ومن ثمّ الى علاقاتهم مع محيطهم. ومن خلال هذه النظرة ورواسب إصلاحات إسليمان القانوني وتطلّعات اوروبا الى الشرق، يُفهم تاريخ فخر الدين الثاني في الجبل. ودور بشير الثاني في الإمارة الشهابية يُصحَّح في ضوء النمو الديمغرافي في الجبل وضمن الحركات الإصلاحية في السلطنة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر، الخ. واذ لا يتّسع المجال لتفاصيل هذه الأمثلة وغيرها وفق منهجية تحليلية، نتوقّف فقط عند استنتاجين:

الاول، ضرورة جمع المصادر والمراجع الى جانب الأصول، وتنسيقها وفق موضوعاتها التاريخية كما بوشر العمل بذلك في مركز البيبليوغرافيا اللبنانية؛

والثاني، الإحاطة بجوانب المواضيع كافة لإدراك كنه المظاهر التاريخية والادارية

(٥٦) ـ راجع جان شرف، «تجديد التاريخ اللبناني» في **دراسات** ١١ (١٩٨٤) ١٣ ـ ١٤، ص ٩ ـ ١٩. اما ما يلي من امثلة فمبني على دراسات شخصية غير منشورة.

والسياسية والاجتماعية. فالبحث، مثلاً، في لبنان السياسي في عهد السلطنة العثمانية أمر مستهجن طالما أن القوة هي عامل السيطرة والشرعية والتبعية. وتقسيم الجبل بين ولايات عدة يعود الى النظام الاداري الموروث في السلطنة. إلّا أن إلحاق الجبل بولاية دمشق وطرابلس لم يمنع تفاعل الموارنة والدروز، وإبراز الجبل كمسألة مميّزة في القرن التاسع عشر. وكذلك يُفهم دور الامير الملتزم في ضوء النظام المالي العثماني. إلّا أن تفرّد الجبل عن غيره من الولايات العربية العثمانية بأمير «واقطاعيين» من أهله لا يُفهم إلّا في ضوء تاريخه الاجتماعي وما تمثّله الجماعات من خصوصيّات قبل بها العثمانيون، شرط الالتزام «بالأمن العثماني» وتأدية الواجبات المطلوبة. «فالأمن العثماني» كإطار للتاريخ الإسلامي في العصور الحديثة، ضَمَنَ للأقليات على اختلافها حق تنوّعها والاستمرار على تمايزها في كيانات مجتمعية ضمن السلطنة العثمانية، وهو أمر مقبول شرعاً وثابت تاريخياً. لكنه قد يكون من السلبيات من منظور التأريخ الايديولوجي العروبي. لكن هذا لم يمنع التاريخ المحلي من البروز والاستمرار. إلّا أن هذا التاريخ المستمر من الناحية المجتمعية، يسقط اذا ما قيس عرقياً او سياسياً.

يُستنتج مما تقدّم أن التاريخ المحلي، على سلبيّاته وايجابيّاته، هو جزء من التاريخ العام، لا بل هو عامل الحركة ضمن التاريخ العام. أليس تاريخ السلطنة في النهاية، كتاريخ الخلافة او غيرها من الامبراطوريات. حصيلة التواريخ المحلية على اختلافها، ضمن اطار عام لم يصمد إلّا «بشرعية القوة»؟ وهل أن تاريخ السلطنة هو تاريخ بني عثمان فحسب، ام هو مجموعة تواريخ الشعوب والجماعات التي احتضنتها السلطنة؟ فتاريخ الشعوب والجماعات هو عامل الدينامية في التاريخ العثماني. وقد انعكس ذلك على الإدارة العثمانية بالذات في ما اتّخذته من اجراءات وأصدرته من انظمة وقوانين، وفرضته من موجبات للحفاظ على هيمنتها. أليس إنشاء ولاية صيدا في القرن السابع عشر ردّة فعل على تاريخ الجبل الدرزي؟ وانتقال الإمارة من المعنيين الدروز الى الشهابيين السنّة بموجب «الميثاق الشهابي» (٥٧) ألم يكن «تقية» درزية على ضبط أوضاع السلطنة وفق قواعد الشرع (٥٨)؟ فالإحاطة، كاعتماد الأصول والمصادر والمراجع، تفتح أفق المؤرّخ على العالم الأوسع، وتقود المنهجية نحو المزيد من الموضوعية بدلاً من التخبط والضياع في الإشكالات الايديولوجية حول تاريخ الجبل.

ـ ٨ ـ

مثل هذا التخبّط وتلك الإشكالات نجدها في نشأة لبنان المعاصر كما يصفها الدكتور الصليبي. «فمنذ ١٨٦١، ضمن الموارنة وضعاً سياسياً خاصاً لموطنهم التاريخي في جبل لبنان... لكن الموارنة ابتداء من أواخر ذلك القرن، راحوا يضغطون على الساحة الدولية لتوسيع رقعة متصرفية جبل لبنان الى ما كانوا يعتبرونه الحدود اللبنانية الطبيعية والتاريخية». وعند

(٥٧) ـ أنظر جان شرف، «الميثاق الشهابي». دراسة غير منشورة.

(٥٨) ـ راجع في المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، الموقف العثماني من فخر الدين والدروز.

تعقّد المسائل الدولية في مؤتمر الصلح وتناقض المصالح الاقليمية السياسية والقومية، وخصوصا بين الموارنة من «اللبنانيين» و «العروبيين» في الحجاز، و «الوحدويين» في دمشق، «وجد الفرنسيون في صفوف الموارنة فريقاً من العرب متنكّراً لعروبته ومستعدّاً لمؤازرة المستعمرين في إنجاز مراميهم، فجعل لهؤلاء دولة لبنانية خاصة بهم، لا تتمتّع بمسوّغ أساسي لوجودها، مكافأة لهم على خيانتهم. لذلك، إن شرعية لبنان كدولة قائمة عملياً ـ وليس كدولة ذات هوية قومية خاصة فحسب ـ بقيت وحدها موضع جدل، ليس بين العرب فقط، بل وبين اللبنانيين ايضا» (٥٩). ويعود هذا الجدل الى أنه «منذ البدايات الأولى، كانت هناك في لبنان قوة اجتماعية اسمها العروبة، تعمل من خارج البلد وداخله، تقف وجهاً لوجه أمام قوة اجتماعية أخرى تتمثّل بالخصوصيّة اللبنانية. وكانت القوتان تتصادمان حول كل موضوع أساسي بشأن البلد، مما منع التطور الطبيعي للدولة وأبقى شرعيتها السياسية وامكانية ديمومتها موضع جدل مستمر لم يصل الى نهاية بعد» (٦٠).

قد يطول بنا الحديث اذا ما توقّفنا عند كل النقاط التي يوردها الصليبي حول قيام دولة لبنان الكبير. لذلك، فاننا نستغلّ ما قدّمه في هذا الصدد لتخطي الجدل الايديولوجي وصولا الى عمق المسألة. فاعلان دولة لبنان الكبير لم يكن بهذه البساطة دولياً واقليمياً ومحلياً. فالاجتزاء في التأريخ لا يجوز إلّا اذا قصد الباحث الفرضية بعيداً عن هاجس الموضوعية عند المؤرّخ. من هنا ضرورة الإحاطة بالموضوع والوقوف على الأصول كافة بروح نقدية تتوخّى الحقيقة، على أن يعتمد النقد الموضوعية وليس المسبقات الايديولوجية، من ناحية، وأن يتبع المؤرّخ، من ناحية ثانية، منهجية علمية تمكّنه من التقرّب من الحقيقة بقدر المستطاع. وأهم ما في هذه المنهجية «المرتكز» التأريخي الذي يضمن عامل الاستمرارية في الماضي. فانطلاقاً من هذا «المرتكز» يستوي الماضي على حقيقته او تشوه معالمه لغاية يضمرها المؤرّخ. لذلك، فاعلان لبنان الكبير لم يكن إرضاء لنزوة مارونية او مكافأة لبعضهم على «خيانتهم» للعروبة. كما أن المطالبة بلبنان الكبير لم تكن كذلك نزوة مارونية. فالسؤال لماذا راح الموارنة يضغطون على الساحة الدولية لتوسيع رقعة المتصرفية الى حدود لبنان الطبيعية والتاريخية؟ يُجاب عليه بأمرين:

الأول، منهجي، يتناول أهمية التمييز بين الزمن التاريخي القصير الذي تمثّله الحادثة كاعلان لبنان الكبير؛ والزمن التاريخي الطويل الذي يتجسّد في الحدث التاريخي. اذ ليس في التاريخ الاجتماعي من مفاجآت، انما هناك تحوّلات بطيئة قد تتسارع في ظروف معيّنة. وقد نجد بدايات لبنان الكبير في النمو الديمغرافي من ناحية، وفي عريضة «الإنعامات المطلوبة من مولانا السلطان» (٦١) التي حصل بموجبها الموارنة على حقوق الملّة، من ناحية ثانية، وما أدّت اليه من تطورات في القرن التاسع عشر.

---

(٥٩) ـ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٤٣ و ٥١ و ٦٠.

(٦٠) ـ المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦١) ـ انظر جان شرف، «البطريركية وحقوق الملّة المارونية» في **المنارة** ٢٦ (١٩٨٥) ١ ـ ٢ ، ص ٢١٥ ـ ٢٣٠.

والثاني، تاريخي، إذ أن مصدر هذا الضغط لم يكن ايديولوجياً ولا سياسياً، انما جاء نتيجة الضائقة الاقتصادية - الاجتماعية التي عرفتها المتصرفية، وحصراً، الموارنة في المتصرفية بسبب نموهم الديمغرافي وتردّي أوضاع المتصرفية. ولم يأتِ هذا الضغط إلّا بعد أن عجزت الهجرة عن استيعاب الفائض السكاني واليد العاطلة عن العمل (٦٢). والمطالبة بتوسيع المتصرفية لسدّ حاجة اقتصادية اجتماعية تحوّلت الى ايديولوجية سياسية بعد تفشّي النزعة القومية بين العرب والأتراك. وكردّة فعل ولدت الدعوة الى القومية اللبنانية، خصوصاً بعدما طغت الصيغة الدينية على القومية العربية. ففي ذلك ما يدعو الى التعمّق في البحث والعودة الى الواقع التاريخي المجتمعي الذي تناقض في تيّاراته السياسية والقومية. ونقد الايديولوجيات التي وُلدت في هذه المرحلة لا يتمّ من خلال تعارض تلك الايديولوجيات، او على أساس اقتراح ايديولوجية بديلة من المنظور السياسي، إنما يتمّ النقد بالعودة الى ذلك الواقع التاريخي - المجتمعي واستناداً الى ما فيه من بيّنات موضوعية تكشف عن باطن الأحداث. فتوثيق دعوات المسيحيين من اللبنانيين، وخصوصاً الموارنة، من خلال ما نشروه من مؤلّفات وفي صحف الجبل وبيروت، وما صدر منها في المهجر، وما قابلها من مؤلّفات وصحف عروبية، الى جانب متابعة الأحداث في الربع الأول من القرن العشرين، هذا التوثيق يشكّل من ناحية الاطار المنهجي لدراسة مقارنة للتيارات السياسية والمناخات الفكرية الثقافية والقومية التي تفاعلت في تلك المرحلة؛ ويتيح، من ناحية ثانية، تحديد مرجعية ومصادر المطالب السياسية وأبعادها المجتمعية والتوصل الى استنتاجات أساسية في شأن ولادة لبنان الكبير. ففي حين انتهت المطالب الاصلاحية في السلطنة العثمانية الى العروبة التي شكّلت تياراً قومياً في العالم العربي الإسلامي، فإن المطالب السياسية ظلّت اقليمية في الحجاز والعراق والشام وفلسطين ومصر الخ. وأُفرد للبنان المتصرفية مركزاً خاصاً في هذه المطالب. فالمؤتمر السوري المنعقد في آذار ١٩٢٠، والذي «مثّل الأمة العربية»، أعلن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين... على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقليات... على أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي...». وكذلك طالب المؤتمر باستقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي اقتصادي» (٦٣).

لا شك أن هناك خلفيّات ومؤثّرات اقليمية ودولية في هذا المؤتمر، انما في الحرص على حقوق الأقليات، وفي مراعاة أماني اللبنانيين الوطنية على الأقل، ما يوجب التوقف عند أبعاد العروبة المجتمعية والسياسية، والمحتوى الفكري - الثقافي ومصادره التراثية والحديثة. لقد تبلور هذا المحتوى عند العروبيين فيما بعد باتجاهين: اسلامي وعلماني. والتدقيق في هوية كل

---

(٦٢) - cf. Paul Noujaim, **La Question du Liban**. 2 éd. , 1961, pp. 493 ss.

(٦٣) - من بين المراجع العائدة لهذه المرحلة، راجع:
زين نور الدين زين، **نشؤ القومية العربية، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**. بيروت، ١٩٦٨؛ **والصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت ١٩٧٧

من أصحاب التيارين يحدّد مصادرهما وما يجسدان من خلفية مجتمعية تاريخية. مما يعني، على صعيد التأريخ، أسبقية المسألة المجتمعية على السياسة والايديولوجيا. وقد تكون الايديولوجيا المخرج لهذه المسألة من جهة واحدة.

أما على الصعيد اللبناني، فقد كانت المسألة المجتمعية ولم تزل في صلب الجدل القائم حول لبنان. ومتابعة دعوات أهل المتصرفية، من مقيمين ومغتربين، الى «إصلاح النظام» «والقومية اللبنانية»، فإلى «الفينيقية» و«المتوسطية» فاللبنانية والاستقلال، والوقوف على المحتوى الفكري المجتمعي والسياسي في هذه الدعوات، يضعنا أمام الأمور الآتية:

١ ـ إن جميع هذه الدعوات تندرج في إطار «أصولية التخطّي» في التفكير المسيحي؛ تلك «الأصولية» التي تهدف الى حل المسألة المجتمعية والخروج من وضعية تاريخية باتت معروفة.

٢ ـ إن جميع تلك الدعوات تحمل ابعاداً علمانية وديمقراطية سياسية تنشد الوصول الى مجتمع وطني.

٣ ـ إن مصادر تلك الدعوات تنوّعت بتعدّد بلاد الاغتراب والثقافات التي دخلت لبنان والتجارب التي عاشها اللبنانيون خصوصاً في المهاجر. وقد بيّنت لهم تلك التجارب امكانية الخروج سياسياً ومجتمعياً من وضعية مجتمعية باتت عبئاً على وحدة المجتمع وتطوره ونموه (٦٤).

٤ ـ إن هذه التوجهات تعارضت أحياناً وبشكل خاص مع توّجه الكنيسة المارونية التي اختلفت بدورها مع فرنسا.

وبالفعل، فإن العودة الى أصول تلك المرحلة بشكل واسع، والوقوف على آراء اهل المتصرفية خصوصاً اولئك المؤيدين لفرنسا، يضعاننا أمام رؤى متعارضة لولادة لبنان الكبير من المنظور المسيحي والفرنسي. فانقسامات المسيحيين بين استقلاليين وفدراليين ضمن الوحدة السورية باتت معروفة. أما النظرة الفرنسية الى لبنان فلها جذور تاريخية بعيدة لا تتّفق تماماً مع تطلّع المسيحيين. فالنظرة الفرنسية الى«سوريا المقدّسة» تكونت عبر الإرساليات والتجار والدبلوماسيين والرحّالة؛ فاتخذت علاقة فرنسا بسوريا بعداً تاريخياً يعود الى أيام الحروب الصليبية، وارتباطاً«رومنطيقياً» طغى في المدى الطويل على المصالح التجارية والسياسية. فتبنّى الفرنسيون مسؤولية تطوير سوريا والدفاع عنها كمنطقة نفوذ تقليدية تتجّه بأفكارها وعواطفها وميولها نحو فرنسا. فمثل هذه«الأوهام» أملت على فرنسا تحديد منطقة نفوذها في اتفاقية سايكس ـ بيكو. «والاوهام» نفسها أملت على فرنسا تحديد حصتها في مشاريع اقتسام السلطنة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر على الأقل.

بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو، اعتقد العديد من المثقّفين الفرنسيين والدبلوماسيين وغيرهم

---

(٦٤) حول الاتجاهات الإصلاحية ومصادرها، راجع عبد الله الملّاح،**متصرفية جبل لبنان في عهد مظفّر باشا**(١٩٠٢ـ١٩٠٧)،بيروت ١٩٨٥،ص ٣٤ـ٧٢.

من المهتمّين بأمور الشرق أن تلك«الأوهام» دخلت حيّز التنفيذ، فبدأوا يخطّطون«لامتلاك سوريا»او السيطرة عليها بحكم علاقاتها التاريخية مع فرنسا. وذهب بعضهم (٦٥)الى حدّ المغالاة في وصف تلك العلاقات التي ستحدّد مستقبل«سوريا» السياسي.

ولم يخرج الجنرال غورو، عند تنظيمه«المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي»، عن التصوّر الفرنسي لمستقبل«سوريا»، بالرغم من معارضة السوريين لهذا التصور. فالجنرال دخل دمشق بعد معركة ميسلون وليس من الصدف أن يعلن غورو دولة لبنان الكبير في الوقت نفسه الذي أعلن فيه دويلة دمشق وحلب(أول أيلول ١٩٢٠)،ثم دويلة جبل الدروز(١٩٢١)وبلاد العلويين(١٩٢٢). وبالرغم من المواقف المتعارضة بين المسيحيين و«السوريين»، ظل الجنرال غورو على موقفه: لبنان الكبير ليس إلّا«اتحاداً سياسياً ادارياً» ضمن الوحدة السورية التي تقوم على أساس الفدراسيون. الخ الخ.

لسنا في صدد دراسة ظروف ولادة دولة لبنان الكبير ولا الدخول في قضايا لبنان المعاصر، فهي تتطلب بحثاً مستقلاً نظراً لأهميتها.ولم نأتِ على هذه الملاحظات إلّا في اطار تبيان النقص المنهجي والتحليلي في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. ومسألة لبنان المعاصر، بالتزامها الايديولوجي على اختلاف توجهاته، لم تزل مغلقة على الدراسة المجتمعية الموضوعية. فهي تتطلّب، كتاريخ لبنان عامة، أفقاً أوسع من البحث، إذ أن المؤرّخ«محتاج الى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبّت يفضيان بصاحبهما الى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط..». كما ان المسألة بحاجة الى الانفتاح على الواقع المجتمعي بموضوعية ورحابة صدر مهما كان ذلك الواقع، بغية تحرير تلك المسألة من المسبقات الايديولوجية والإشكالات السياسية، والكشف عن حقيقتها خدمة للحاضر واسهاماً في بناء المستقبل. فالتغاضي عن الحقيقة المجتمعية في لبنان المعاصر، كما في لبنان الحديث، لن يزيد المسألة إلّا تعقيداً في الحاضر، في حين أن الماضي مضى بكل حقيقته شاء المؤرخ ام أبى. واذا كان التأريخ اليوم من مشكلاتنا الوطنية، فإن تجديد التأريخ على أسس منهجية علمية قد يساعد في حلّ تلك المشكلات وايصالنا الى اليقين الوطني الذي في أجوائه يترعرع الانسان، في المطلق، ويصبو الى المستقبل الأفضل. في حين أن الاستمرار في أزمة التأريخ يبقي على وضعية الانسان المجتزأ الذي لا يكتمل إلّا من خلال وعيه لتاريخيّته وإدراكه لاجتماعيّته. عندئذٍ، يقوم الاجتماع السياسي على أفضلية الانسان وليس على صراع الايديولوجيات. فننتمي الى التاريخ من خلال هذاالانسان وحقيقته. لذلك، لا بد من تطوير مدرسة النقد التاريخي. والتأريخ الايديولوجي ليس مدخلاً الى هذه المدرسة.

---

(٦٥) نذكر على سبيل المثال: C. et Paul ROEDERER, **La Syrie et la France**.Paris,1917,p. 115—116.

كتب

Mary C. Wilson:

King Abdullah,

Britain and the making of Jordan

Cambridge University Press N.Y 1987

289P

دكتور محمد احمد محافظة:

امارة شرق الاردن

نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦

دار الفرقان للنشر والتوزيع الاردن ١٩٩٠

٣٣١ صفحة

د. مرغريت الحلو *

رغم التشابه بين الكتابين من حيث العنوان والحقبة التاريخية التي يعالجانها، إلّا أنهما يختلفان كلياً من حيث أسلوب المقاربة والتحليل. فكتاب ويلسون هو بحث في الدور الذي لعبه كل من الملك عبد الله وبريطانيا في قيام دولة الاردن، بينما كتاب محافظة هو محاولة لعرض نشوء وتطور الدولة الأردنية من خلال دراسة الانجازات التي حقّقتها الإمارة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية وغيرها.

يُقسم كتاب ويلسون الى أحد عشر فصلاً وخاتمة. تعالج الفصول الاربعة الأولى منه تاريخ المنطقة التي نشأ فيها الملك عبد الله والظروف الدولية والاقليمية والطموحات الشخصية التي أوصلته الى المنطقة المعروفة بشرق الأردن وأدّت الى قيام الامارة فيها. نقاط التركيز في هذا الجزء من الكتاب هي على الأوضاع السائدة خلال الحرب الأولى والثورة العربية بقيادة الشريف حسين ومواقف الدول الغربية منها، ثم الصراع الوهابي الهاشمي، وطموحات عبد الله الشخصية مع محاولة تحليل لشخصيته وبخاصة لطموحه وغيرته من منجزات أخيه فيصل. ورغم أن الكاتبة تحاول أن تفي

معظم العوامل التي حدت بعبد الله الى التوجه الى شرق الأردن حقها، إلّا أنه لا بد للقارىء أن يلاحظ تشديداً على طموح عبد الله وعلاقته بفيصل. كذلك، تركّز ويلسون على إظهار علاقة عبد الله ببريطانيا ومحاولة كل منهما تسخير الآخر لخدمة أهدافه ومصالحه.

يعرض الفصلان الخامس والسادس من الكتاب عملية استقرار عبد الله في شرق الأردن وعلاقته ببريطانيا في السنوات الأولى من عهد الإمارة. وتشدّد الكاتبة هنا على العبر التي تلقّاها كل من الطرفين فيما يتعلّق بتعامله مع الطرف الآخر. كما تركّز ويلسون على الحدود والضوابط التي فرضتها بريطانيا على حرية عبد الله في التحرك داخلياً وخارجياً، لكي لا تتسبّب تصرفات عبد الله بأي تدهور في العلاقات البريطانية - الفرنسية، من جهة، والعلاقات البريطانية - الصهيونية، من جهة اخرى. وتظهر الكاتبة أهمية وفعالية المال كوسيلة بريطانية لتقييد تحرك عبد الله ولجم طموحاته.

علاقة عبد الله بفلسطين ومواقفه من تطور الأحداث فيها بين ١٩٢١ و ١٩٣٩، وعلاقته بباقي دول المنطقة (والتي لعبت طموحاته الشخصية ومواقفه من السياسة البريطانية والصهيونية في فلسطين دوراً اساسياً في تحديدها) هما موضوع الفصل السابع من الكتاب حيث تشدّد الكاتبة، كما في الفصول الاخرى، على تهاون الملك عبد الله تجاه السياسة الصهيونية وهجرة اليهود، وموافقته على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ومحاولاته المتعددة للتقرب من المنظمة الصهيونية وقادتها في فلسطين، الى درجة اضطرت معها بريطانيا، صاحبة مشروع الوطن القومي لليهود، لوضع حدّ لتهاونه هذا كي لا ينعكس سلباً على مصالحها في المنطقة.

يعالج الفصل الثامن مرحلة الحرب العالمية الثانية وسياسة عبد الله خلالها، والتي تتلخّص في موقف ايجابي وداعم لبريطانيا والحلفاء، أملاه عليه أمله في ان ينجح في تحقيق ما فشل الشريف حسين في تحقيقه بنهاية الحرب العالمية الاولى، اي قيام الوحدة العربية (وإن في بعض المناطق العربية) تحت حكم الهاشميين. بعد ذلك، كان تعاطي عبد الله مع فشله في إنجاز هذا الطموح وعلاقته بالعرب وبريطانيا، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨، هما المحور الأساس للفصل التاسع من الكتاب. في هذا المجال، تتطرّق الكاتبة بسطحية لقيام جامعة الدول العربية ولا تتوسع في دراسة النزعة الاستقلالية لدى كل من الدول العربية التي جعلت وتجعل من مفهوم «الوحدة العربية» شعاراً للاستهلاك، اكثر مما هو قناعة تعمل الدول العربية على تنفيذها. كذلك لا تعرض الكاتبة بالتفصيل لمشروع عبد الله المتعلّق باستعمال الإسلام للحدّ من المدّ الشيوعي في الشرق العربي وحماية مصالح الغرب خلال الأربعينات. لقد كان من الممكن أن يؤدي تفصيل هذا الموضوع الى تقييم أفضل لشخصية عبد الله وحنكته السياسية والى نفي ما يُتّهم به من «قصر نظر سياسي» خاصة وأن الغرب عاد، بعد ثلاثين سنة من غياب عبد الله، الى استعمال الأسلوب ذاته الذي اقترحه هو لمقاومة المدّ الشيوعي في العالم العربي.

إن هذه المعالجة الناقصة لما يمكن أن

يغيّر القناعات السائدة في الغرب خاصة حول شخصية عبد الله و «قصر نظره السياسي» تظهر ايضاً في الفصل العاشر الذي يعالج أحداث ١٩٤٨ على الساحتين الفلسطينية والعربية ومواقف عبد الله منها، لاسيّما موقفه من مشروع التقسيم ومحاولته تحقيق جزء من طموحاته من خلال هذا المشروع، اي ضمّ للأقسام العربية من فلسطين الى الأردن.

تعتمد ويلسون في مقاربة موضوع قيام دولة الأردن ودور الملك عبد الله وبريطانيا فيه أسلوب السرد التاريخي للأحداث. ورغم أن دراسة دور عبد الله وشخصيته تستحوذ على القسم الاكبر من الكتاب، إلّا أن الكاتبة لا تغوص في محاولة لتحليل شخصيته والأسباب والدوافع الكاملة وراء تصرفاته، بل تكتفي في معظم الأحيان بسرد آراء البريطانيين الذين عايشوا عبد الله وعملوا معه. لكن اسلوب الكاتبة بعيد عن الجفاف، اذ أنها تصيغ الوقائع والمعلومات التاريخية والتحاليل السياسية بأسلوب شبيه بالأسلوب القصصي وبلغة سهلة، مما يجعل قراءة الكتاب عملية ممتعة، خصوصاً لمن ليس له اطّلاع سابق على تاريخ الأردن والمنطقة. فالتفاصيل الدقيقة التي تذكرها، وبخاصة ما يتعلّق منها بالفضائح داخل العائلة المالكة (العلاقة بتجارة المخدرات، تبذير الأموال الخ..) والتي تتردد في أماكن متعدّدة من الكتاب، تلعب دوراً مهماً في شدّ انتباه القارىء.

ويظهر هذا الاسلوب القصصي اكثر ما يظهر في الفصل الحادي عشر والخاتمة اللذين يشبهان نهاية مسرحية أو فيلم سينمائي في طريقة عرض وقائع عملية الاغتيال، وتفاصيل ما جرى بعد الاغتيال مباشرة وفصول المحاكمة. وهكذا، تفتقر الخاتمة، إلّا في الصفحة ونصف الصفحة الأخيرين منها الى تحليل وتلخيص وربط لما أوردته المؤلّفة في الكتاب.

تُظهر المقارنة بين كتاب ويلسون وبعض ما كُتب حول هذه الحقبة غياب الجديد المهمّ في المعلومات التاريخية والتحاليل السياسية. كما تظهر القراءة المعمّقة لهذا الكتاب تحاملاً واضحاً حيناً ومبطّناً أحياناً على الملك عبد الله. ويتجلّى هذا التحامل في تشديد الكاتبة على الأمور التالية:

- اعطاء عبد الله الأولوية لمصالحه ومطامعه الشخصية على كل ما عداها.
- التسليم برأي السياسيين البريطانيين فيه دون محاولة الغوص في حقيقة دوافعه وشخصيته من خلال مقارنة آراء متناقضة.
- التشديد على مواقف عبد الله المتهاونة من الصهيونية ومشاريعها دون محاولة الحكم عليه من خلال الامكانات والخيارات المتوافرة له حينذاك، وعدم المقارنة بين عبد الله وغيره من القادة العرب الذين ساهموا بشكل او بآخر في تسهيل مهمة بريطانيا والصهيونية، خصوصاً من خلال انقساماتهم وتنافسهم ومناهضتهم لبعضهم بعضاً بدلاً من توحيد الجهود لمحاربة العدو الخارجي، خاصة وأنه كان لديهم امكانات تفوق امكانات عبد الله بكثير.
- الحكم على عبد الله بالاستناد الى معايير غربية رغم عرض الكاتبة المسهب للبيئة

السياسية والاجتماعية التي حكم عبد الله ضمنها، وهذا خطأ يقع فيه معظم الغربيين الذين يدرسون الشرق العربي والعالم الثالث.

- إغفال ضعف القادة الفلسطينيين وانقساماتهم مما يزيد في تحميل عبد الله مسؤولية تنفيذ السياسة البريطانية والصهيونية في الشرق.

- إغفال عرض التطور الذي حصل في النواحي السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والانمائية خلال عهد الإمارة، وهو تطور يساعد القارىء في عملية الحكم الشخصي على حقيقة دور وشخصية عبد الله.

يصلح هذا الكتاب كقراءة للمعلومات العامة، خصوصاً لمن ليس له سابق اطّلاع على أوضاع المنطقة والتطورات التي حصلت فيها خلال هذه الحقبة الزمنية. أما بالنسبة للباحث العلمي فتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يثير التساؤلات وبخاصة عند متتبّعي تطور القضية الفلسطينية حول بُعد او قصر نظر عبد الله السياسي فيما يتعلّق بفلسطين خاصة وبالمنطقة عامة، وحول حقيقة خضوعه المطلق والإرادي لبريطانيا.

ففي ضوء التطورات التي شهدتها الساحة الاقليمية منذ مطلع السبعينات حتى اليوم، خصوصاً فيما يتعلّق بتطور الموقف العربي عامة والفلسطيني خاصة من موضوع حق اسرائيل في الوجود، والمطالبة بقيام دولة فلسطينية مستقلة في اجزاء من فلسطين (عودة الى جوهر مشروع التقسيم)، لا بدّ وأن يتساءل الباحث عما إذا كانت مواقف عبد الله من بريطانيا والصهيونية وقبوله بالتواجد اليهودي المنظّم ضمن اطار الضمانات الدولية، لا سيما من الدول العظمى والامم المتحدة، هي دلائل على انقياده لبريطانيا، وانتهازيته، واعطائه الأولوية لتنفيذ طموحاته الشخصية (خصوصاً ما تعتبره الكاتبة هوس عبد الله بالوحدة العربية تحت لواءه) ام أنها دلائل على واقعية سياسية افتقدها غيره من القادة العرب الذين اختاروا حرباً أدّت الى خسارة كلية بدلاً من اختيار التفاوض وضمان الجزء للحفاظ على البقاء والاستمرار. لقد كان من الممكن أن يؤدّي اتّباع هذه السياسة الى تجنّب الحروب الدامية والى توفير الطاقات والامكانات لاسترداد الجزء المسلوب عوضاً عن محاولة استرداد أقلّ مما كان معروضاً.

وفي محاولة جدّ مقتضبة لتقييم دور عبد الله وايفائه جزءاً من حقه (في آخر صفحة ونصف من الكتاب) لخصّت الكاتبة منجزات عبد الله بأنه جعل من الأردن، الذي وُجد ككيان اصطناعي ليخدم مصالح بريطانيا ويزول بزوالها، لاعباً مهماً في لعبة التوازن على الصعيدين الإقليمي والدولي. فلو توسّعت الكاتبة في شرح فكرتها هذه، لكانت أضفت على الكتاب أهمية أكبر، خصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة على الساحة الأردنية وطرح الاردن كبديل عن فلسطين من قبل بعض قادة اسرائيل.

إن النقص الذي يشوب كتاب ويلسن يغطّي جزءاً مهماً منه كتاب محمد أحمد محافظة. فرغم أن هذا الكتاب لا يرمي الى تقييم دور عبد الله في نشوء وتطور الإمارة، إلاّ أنه، من خلال عرضه للإنجازات التي

تحقّقت خلال عهد الإمارة ولما لم يتحقّق، يساعد الباحث على تقييم دور عبد الله وبريطانيا في نشأة وتطور إمارة شرق الاردن.

يُقسم الكتاب الى سبعة فصول، ويتشابه الفصلان الأوّلان فيه من حيث الموضوع مع الفصول الأربعة الاولى من كتاب ويلسون في عرضها لتاريخ المنطقة. إلّا أن محافظة يعود بتاريخ المنطقة الى العصور القديمة والوسطى بشكل مقتضب، إنما كاف لوضع القارىء في جو التطورات التي حصلت في مطلع القرن العشرين. ثم ينتقل الكاتب في الفصل الثالث الى دراسة ما يسمّيه مرحلة تحقيق الذات (١٩٢١ ـ ١٩٢٨). وفي هذا الفصل، يحدّد محافظة القوى التي تعامل معها الأمير عبد الله واضطراره للجوء الى تعيين غير الاردنيين، وبخاصة السوريين المثقفين ومن ثم الفلسطينيين، لتسيير عجلة الإدارة الحكومية الاردنية. ثم يبرز الكاتب عدم الاستقرار الحكومي في هذه الفترة ويحدّد أسبابه بالتدخل البريطاني الدائم بسبب الصراع بين حزب الاستقلال والسلطة المنتدبة.

كذلك يحدّد الكاتب علاقات الأردن مع كل من فلسطين وسوريا ونجد، وهنا يؤخذ على الكاتب إبرازه للنواحي الايجابية اكثر من السلبية في هذه العلاقات.

تكمن أهمية الكتاب الكبرى بالنسبة للباحثين في الفصول الأربعة الأخيرة التي تعالج على التوالي التطور الدستوري، تطور المؤسسة العسكرية (الجيش العربي)، تطور الأوضاع المالية والاقتصادية وتطور الحياة الاجتماعية والمجتمع الأردني، والتي تتضمّن جداول احصائية تشكّل مرجعاً مهماً للباحث. إن التعمّق في دراسة كل من هذه الجداول كفيل بمساعدة اي باحث في عملية تقييم إنجازات الإمارة، كما انه كفيل بمساعدة الباحث السياسي على فهم أوضح لسياسة الأمير عبد الله ولدحض معظم الأحكام على سياسته الداخلية او علاقته ببريطانيا، التي اطلقها بعض اعدائه وبعض من عايشه من الساسة البريطانيين والعرب وبعض الكتّاب والمؤلّفين (راجع مثلاً الجدول رقم ١٠، ص ٢١٢ ـ ٢١٣، والذي يبيّن مقدار المعونة البريطانية ونسبتها المئوية من مجموع واردات الدولة خلال عهد الإمارة). إن نظرة دقيقة الى هذا الجدول تظهر كيفية انماء الموارد المالية الداخلية للتخلّص من الاستعباد الاقتصادي البريطاني الذي كان سبيلة للاستعباد السياسي.

واخيراً، يتضمّن الكتابان فهارس ولائحة بالمراجع المهمّة، من وثائق رسمية بريطانية اردنية وعربية ومنشورات وأطروحات باللغتين العربية والانكليزية غير منشورة بعد، كما يتضمّن كل منهما حواشي مفصّلة. ويُعتبر الكتابان نقطة انطلاق مهمة لمَن يهمّه البدء بالاطّلاع على تاريخ الأردن وتطوّره وامكانية استيعاب المطالبات الاسرائيلية القائمة اليوم حول حلّ المشكلة الفلسطينية على حساب الاردن وغيره من الدول والمناطق العربية.

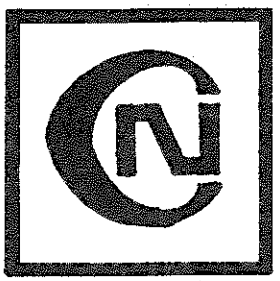

ETS. NAJI CHALHOUB S.A.R.L.

Architecture - Industrie - Commerce.

Cité Industrielle, Sid-El-Bouchrieh - Imm. Keyrouz Baaklini

Tél: 497961 - 264769 - R.C. 2310 - Jdeidet-El-Matn

ALSA FURNITURE

TCHAPRAZIAN & CO.

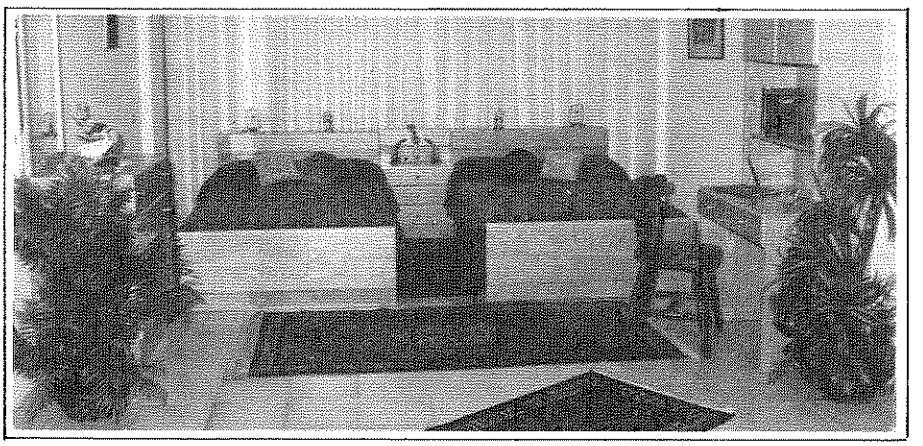

TEL. OFF.: 497216
497169
H.: 499868

TLX: 44709 LE ALNORA
P. O. BOX: 80 — 755
BOURDJ HAMMOUD

INDUSTRIAL CITY — SID ELBOUCHRIEH — BEIRUT, LEBANON

وقائع واحداث

اعداد النقيب انطوان نجيم

شهر تشرين الثاني ١٩٨٩

السبت ١١/٤

ـ الرئيس العماد ميشال عون حل مجلس النواب ودعا الهيئات الانتخابية لانتخاب اعضاء مجلس النواب في الدوائر الانتخابية في كانون الثاني. (المرسوم رقم ٤٢٠ تاريخ ١٩٨٩/١١/٤). وانطلقت تظاهرة شعبية حاشدة ضمت عشرات الآلاف الى قصر بعبدا مؤيدة العماد عون ومندّدة بالنواب، فيما كان اضراب عام يشلّ المنطقة الشرقية بدعوة من «المكتب المركزي للتنسيق الوطني».

في هذه الأثناء كان النواب يتوافدون الى قاعدة القليعات العسكرية في الشمال (٢٨ نائباً) والرئيس حسين الحسيني يسافر الى باريس لاصطحاب باقي النواب الى لبنان.

الأحد ١١/٥

تمت في القليعات عملية انتخاب النائب السابق رينيه معوّض رئيساً مزعوماً للجمهورية في جلسة حضرها النواب السابقون. حضر الجلسة سفراء الاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا ورومانيا ومصر والجزائر واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وايطاليا وتركيا والمستشار في السفارة الاميركية غابي عكر وموفد اللجنة الثلاثية العربية السيد الأخضر الابراهيمي. بعد انتخابه القى السيد معوّض خطاباً اكّد فيه حتمية تنظيم العلاقات المميزة مع سوريا في شتى المجالات. كذلك تم في هذه الجلسة الثلاثية انتخاب السيّد الحسيني رئيساً لمجلس النواب، والتصويت على وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الطائف) واخيراً انتخاب رئيس الجمهورية.

ردود الفعل على عملية الانتخاب هذه تعدّدت وتنوّعت بين مؤيد ومندّد. ففيما كانت التظاهرات الليلية تعم المنطقة الشرقية والاجراس تقرع ويُنظَّم اعتصام في ساحة ساسين في الأشرفية تنديداً بانتخابات القليعات، سارعَ الرئيس السوري حافظ الأسد ارسال رسالة تهنئة الى السيّد معوّض، واصدرت الخارجية الاميركية بياناً اعتبرت فيه «ان على الجميع القبول بالرئيس الجديد» وكذلك فعلت فرنسا. وارسل رؤساء الترويكا العربية رسائل تهنئة.

اما العميد ريمون اده فقد اعلن من باريس ان الانتخاب غير دستوري وكرّس لبنان مستعمرة سورية. وهدّدت منظمة مجهولة بقتل الرئيس المنتخب.

الاثنين ١١/٦

بعدما اهانه متظاهرون اقتحموا المقر البطريركي في بكركي، انتقل البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير الى الديمان وربط بيان صدر عن امانة سر البطريركية عودة البطريرك «بعودة الأمن الى المنطقة».

وصف العماد عون انتخاب معوض بأنه «انتخاب مسرحي» ومناف للدستور، ونفذت المنطقة الشرقية «انتفاضة» فاقفلت واضربت رفضاً للانتخابات، فيما اتهم السيد وليد جنبلاط، الذي تحفّظ حزبه على اتفاق الطائف، الاخضر الابراهيمي بالتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية.

الاثنين ١١/١٣

ـ السيّد رينيه معوّض يكلّف الدكتور سليم الحص الذي كان قدم استقالته. واعتبر مصدر قريب من العماد عون هذا التكليف لاغياً لانه مناف للدستور. فيما دعا الرئيس العماد عون في مؤتمر صحفي الذين سيشاركون في حكومة الحص من الفريق المسيحي البقاء عند الحص.

الاربعاء ١١/١٥

ـ شدد الاتحاد السوفياتي وفرنسا على «ضرورة تنفيذ اتفاق الطائف» في اعلان مشترك عن الشرق الاوسط صدر عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي السيّد رولان دوما لموسكو واجرائه محادثات مع وزير الخارجية السوفياتي السيّد ادوارد شيفارنادزه.

ـ اعلن الدكتور سمير جعجع بعد لقائه الرئيس العماد عون انه «بالرواق والهدوء والحكمة والتعقل والرزانة يحل كل شيء».

الخميس ١١/١٦

ـ اكّد نائب الرئيس السوري السيّد زهير مشارقه ان بلاده ستقدم كل مساعدة تطلبها حكومة الوفاق الوطني من أجل بسط «سلطة الدولة على كل شبر من لبنان».

الجمعة ١١/١٧

ـ قام الرئيس العماد عون بزيارة مفاجئة للصرح البطريركي الماروني في بكركي استمرت ٤٠ دقيقة تحدّث فيها هاتفياً مع البطريرك صفير في الديمان «متمنياً عودته الى مقره في اقرب وقت».

السبت ١١/١٨

ـ السفير الأميركي جون مكارثي قدم اوراق اعتماده للسيّد رينيه معوّض في اهدن وسلمه رسالة من الرئيس الاميركي جورج بوش يعلن فيها: «اننا عازمون على العمل الجاد في الايام والاسابيع المقبلة لاظهار دعمنا لكم». وفي حفلة عشاء أقامها السيد معوّض على شرف السفير مكارثي اعلن هذا الأخير ان صمت القوات اللبنانية يفاجئني وصمت الفاعليات في الشرقية يفاجئني ولماذا لا ينتقدون مواقف العماد عون».

ـ دعا الرئيس العماد عون اللبنانيين والمتحدرين من اصل لبناني وشعب لبنان في العالم الا يدعوا العالم يرتاح حتى يرتاح وطنهم من ثقل الاحتلال.

الاثنين ١١/٢٠

ـ اعلن السيد حسين الحسيني: «ليطع عون الشرعية والا سنتخذ الاجراءات المناسبة في حقه بما في ذلك الاجراءات العسكرية والقانونية».

الثلثاء ١١/٢١

ـ اعلن الرئيس العماد عون في مؤتمر صحفي عقده «انه يريد التفاوض مع سوريا على ازالة الاحتلال وعلى علاقات معها... وانا لست عدوّا للسوري».

الاربعاء ١١/٢٢

ـ قضى السيد رينيه معوّض ومعه ١٠ آخرون وسقط

نحو ٣٥ جريحاً في انفجار استهدف موكبه في رمل الظريف بعيد مغادرته القصر الحكومي حيث كان يتقبّل التهاني بعيد الاستقلال. ودخلت واشنطن على الخط اللبناني على اثر تبلغها نبأ الاغتيال معربة عن رغبتها في ان يجتمع مجلس النواب في اسرع وقت ممكن لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. فيما اعتبر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال دان شومرون ان «اغتيال السيّد معوّض يعني موت اتفاق الطائف».

الخميس ١١/٢٣

ـ اتهم وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس صراحة الرئيس العماد ميشال عون باغتيال السيّد معوّض. فيما اتهمت العراق عبر صحيفتي «الثورة» و«الجمهورية» العراقيتين السوريين او الايرانيين او كليهما.

ـ عاد البطريرك الماروني الى بكركي من المقر الصيفي في الديمان.

الجمعة ١١/٢٤

ـ عقد ٥٢ نائباً سابقاً جلسة انتخابية في فندق بارك اوتيل ـ شتورا في البقاع وسط اجراءات امنية مشدّدة اتخذتها قوى الأمن السورية بالاضافة الى اللبنانية وانتخبوا النائب السابق السيّد الياس الهراوي رئيساً مزعوماً للجمهورية (٤٧ صوتاً، و٥ اوراق بيضاء في الدورة الثانية). وكانت اولى برقيات التهنئة والترحيب من الرئيس السوري حافظ الاسد الذي تعهد في برقيته مواصلة دعم سوريا مسيرة السلام والوفاق الوطني. وكان رد سريع ايضاً للرئيس العماد عون الذي وصف ما جرى في شتوره انه «تكرار للمأساة التي جرت في القليعات والذين يقومون بها ليست لهم اي صفة دستورية او تمثيلية وما جرى هو بحكم الدستور باطل وكأنه لم يكن». اما واشنطن فقد سارعت الى الترحيب وامتدح الرئيس جورج بوش العمل السريع لمجلس النواب. وكذلك فعلت بريطانيا والسعودية.

ـ فور تعيينه، باشر السيّد الهراوي اتصاله لتأليف الحكومة. وصدر مرسومان: الاول اعتبر الحكومة مستقيلة وسمّى الدكتور الحص رئيساً لمجلس الوزراء والثاني قضى بتأليف الحكومة الجديدة من ١٤ وزيراً. وكانت سبقت الجلسة الانتخابية جلسة مدّد فيها المجلس النيابي المحلول ولايته ٣ سنوات تنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٣.

السبت ١١/٢٥

ـ ودّع لبنان في زغرتا النائب السابق الشهيد رينيه معوّض في مأتم رسمي وشعبي وعم الاقفال حداداً المناطق اللبنانية كلها.

الأحد ١١/٢٦

ـ في ظل اجراءات امنية مشدّدة اتخذتها القوات السورية وقوى الأمن الداخلي، عقدت الحكومة المزعومة اولى جلساتها اقرّت فيها البيان الوزاري الذي تلي على المجلس النيابي المحلول ونال الثقة بالاجماع (٤٢ نائباً سابقاً).

ـ وجه السيّد الياس الهراوي انذاراً لمدة ٤٨ ساعة الى الرئيس العماد عون ملوحاً بشن هجوم خاطف على قصر بعبدا. وجاء رد الرئيس العماد عون: «لقد قررنا نحن المقاومة أيّا تكن النتائج، والاجتياح ليس سهلاً».

الاثنين ١١/٢٧

ـ فيما اطلق السيد الهراوي بياناً ـ انذاراً آخر للرئيس العماد عون، كان هذا الأخير يكشف النقاب في مؤتمر صحفي عن وثيقة تظهر اختفاء اسم لبنان عن الحدود السورية بناء على طلب الدولة السورية. ويعلن «ان كل ثكن الجيش مفتوحة للتطوّع استعداداً لمعركة الدفاع النهائية». هذا ودعا «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» الى اضراب عام يوم الثلثاء في المنطقة الشرقية استنكاراً للتهديدات بالحسم العسكري فيما بدأ مساءً اعتصام في القصر الجمهوري تحت شعار «ان القصر الجمهوري هو بيت الشعب واي تهديد له هو تهديد للشعب كله» (حوالي ١٠ آلاف معتصم).

الثلثاء ١١/٢٨

ـ قرر مجلس الوزراء المزعوم اعفاء العماد عون من مهماته قائداً للجيش، وتعيين العميد الركن البحري اميل لحود مكانه بعد ترقيته الى رتبة عماد وانهاء خدمات الامير فاروق ابي اللمع، امين عام وزارة الخارجية والمغتربين وتعيين السفير سهيل شماس مكانه.

ـ نفّذت المناطق الشرقية وقضاء بنت جبيل ومرجعيون اضراباً عاماً استنكاراً للتهديدات التي وجّهت الى قصر بعبدا وتأييداً لمواقف العماد عون. وفيما كانت تعزيزات عسكرية تسجل على طول خطوط التماس في بيروت والجبل والمتن الشمالي، كان الرئيس العماد عون يتفقّد المعتصمين في محيط قصر بعبدا ويقول لهم: «سنغيّر ارادة العالم، فإما ان يسقط النظام العالمي الزائف في لبنان واما ان تنطلق من هنا الحركة التصحيحية تحت نظر العالم وسمعه».

الاربعاء ١١/٢٩

ـ بقي قصر بعبدا قبلة الآلاف من المتظاهرين والمعتصمين المؤيدين للرئيس العماد عون والمستنكرين لتهديدات السيد الهراوي، ومن الوفود التي أمت القصر وفد نيابي فرنسي (٣٣ نائباً) من الاحزاب اليمينية المعارضة في الجمعية الوطنية الفرنسية (فرنسوا ليوتار، جان فرنسوا دونيو، وجاك بارو، وغيرهم) وقد اعلن أعضاء هذا الوفد «تأييدهم غير المشروط للبنانيين الذين يناضلون من أجل الحرية واستقلال الوطن اللبناني».

ـ كشف قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في مؤتمر صحفي انه «اعطى الاوامر الى الأركان في «القوات» ليقفوا الى جانب رفاقهم في الجيش اللبناني للدفاع عن المنطقة الشرقية».

الخميس ١١/٣٠

ـ السيد الياس الهراوي يواصل تهديده للرئيس العماد عون ويقول في مؤتمر صحفي «ان يوم الحساب آتٍ وسيكون قريباً جدّاً. فيما استمرت التظاهرات والاعتصامات في بعبدا ومحيط القصر والعماد يعلن «ان الشعب هو مصدر السلطة وصاحب القرار».

شهر كانون الأول ١٩٨٩

السبت والأحد ٢ و١٢/٣

ـ التظاهرات والاعتصامات تبلغ ذروتها في بعبدا ومحيط القصر. تدفقت الوفود ومنها وفد نيابي فرنسي (٩ نواب) ووفد الجالية الفرنسية، وتظاهرة كتائبية حاشدة على رأسها عضو المكتب السياسي الكتائبي الدكتور فؤاد ابو ناضر الذي اكّد «اننا نقف في خندق واحد مع الجيش اللبناني والمقاومة اللبنانية».

ـ اكّد الرئيسان الاميركي والسوفياتي في ختام قمة جمعتهما قبالة مالطا دعمهما لخطة السلام في لبنان وشددا على ضرورة «بذل ما في وسعهما» لاغتنام هذه الفرصة «لاحلال السلام فيه».

الاثنين ١٢/٤

ـ اوضح مصدر وزاري في حكومة الحص ان الحكم صرف النظر مؤقتاً عن استخدام القوة العسكرية للوصول الى بعبدا بناءً على طلب اميركي وفرنسي.

ـ اصدرت اللجنة الثلاثية العربية في ختام اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية بياناً اعتبرت فيه ان موقف الرئيس عون «عقبة رئيسية والمطلوب معالجة المرحلة بالحكمة والروية». وفي الوقت نفسه جدّد ناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية دعوة العماد عون الى ترك منصبه لمصلحة وحدة لبنان وقبول سلطة السيّد الهراوي».

الثلثاء ١٢/٥

ـ فيما كان الرئيس العماد عون يستقبل في قصر بعبدا وفداً فرنسياً ضمّ الجنرال جانو لاكاز النائب في البرلمان الاوروبي، والنائب دانيال لاكروا، والنائب في البرلمان الاوروبي السيد اوليفييه دوأميسون، كان احد نواب المعارضة اليمينية الفرنسية السيّد فيليب دوفيلييه يصرّح ان نحو ٥٠ برلمانياً من المعارضة المحافظة شاركوا في تظاهرة نظمت بمبادرة من السيّدة فردريك دونيوامام مقر وزارة الخارجية في باريس تأييداً للعماد عون تعرّضوا للعنف من قوى الأمن.

ـ اغار الطيران الحربي الاسرائيلي على شرق صيدا (٨ جرحى مدنيون).

الاربعاء ١٢/٦

ـ رأى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيّد وليد جنبلاط ان «عملية عسكرية ضرورية لطرد العماد عون من قصر بعبدا»، وبالمقابل اعلن السيّد الياس الهراوي انه سيستقيل اذا لم يستطع ازاحة العماد عون.

الخميس ١٢/٧

ـ صرّح وزير الاعلام السوري السيّد محمد سلمان ان «القوات السورية في وسعها ان تحسم بالوسائل العسكرية وبسرعة».

ـ ردّاً على التظاهرات والاعتصامات التي تجري في الشرقية، عم الاضراب بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية والجنوب والجبل والبقاع والشمال استجابة لدعوة «الجبهة الوطنية» تحت شعار «نعم للبنان الواحد». وترافق هذا الاضراب مع اشتباكات مسلّحة في بعض احياء بيروت الغربية بين حركة «أمل» و«حزب الله» (١٠ قتلى و٢٠ جريحاً).

السبت والأحد ٩ و١٠/١١

ـ اعرب البابا يوحنا بولس الثاني عن «تضامنه مع جميع الطلاب في الأمة اللبنانية العزيزة الذي يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة في استعدادهم لمسؤوليات مهنية واجتماعية مقبلة».

ـ لم يستبعد الرئيس السوري حافظ الاسد الحل العسكري في لبنان واكد استعداد جيشه «لانهاء تمرّد العماد عون اذا طلب السيّد الهراوي ذلك».

الاثنين ١٢/١١

ـ التقت اللجنة العربية الثلاثية الرئيس الفرنسي ميتران.

الثلثاء ١٢/١٢

ـ طلبت اللجنة العربية الثلاثية من المسؤولين السوريين ان تقوم سوريا بانسحابات عسكرية وان جزئية من بعض المناطق التي لا ضرورة للبقاء فيها دليلاً على حسن نياتها وكان الجواب ان دمشق لا تريد ان تتخذ اي قرار يفسره العماد عون على انه انتصار له وكسب مواقع جديدة.

الاربعاء ١٢/١٣

ـ تسلّم السيّد الهراوي اوراق اعتماد سفراء كل من مصر والجزائر وفرنسا في ثكنة ابلح.

الخميس ١٢/١٤

ـ وجّه البابا يوحنا بولس الثاني نداءً جديداً من أجل السلام في لبنان.

ـ سقط ٦ قتلى و ٢٩ جريحاً في هجوم مسلّح على حاجزين للقوات السورية و «التنظيم الشعبي الناصري» في الرميلة والأولي.

السبت والأحد ١٦ و ١٢/١٧

ـ في ختام محادثاتهما يوم السبت في جزيرة سان مارتان في جزر الانتيل الفرنسية عقد الرئيسان الاميركي جورج بوش والفرنسي فرنسوا ميتران مؤتمراً صحافيا مشتركاً وقال بوش «ان الدولتين تعملان على تفادي اراقة الدماء في لبنان وان الوسيلة لتحقيق ذلك هي تنحي العماد عون».

ـ للمعتصمين في محيط قصر بعبدا الرئيس العماد عون يقول: «ادعو الجيش السوري الموجود في لبنان الى ان يحزم خيمه وعتاده ويعود الى بلاده ليحرر الجولان لأن لبنان ليس بديلاً من الجولان»، ولجاليات لبنانية اعتصمت في عدد من المدن والولايات الاميركية يقول مطالباً الاميركيين «لا ينصحونا من اليوم وصاعداً فهم ليسوا اوصياء علينا ولا نريد ان يعينوا لنا واجهات تقف حاجزاً بيننا وبين سوريا ونقول لهم انهم مرفوضون ولن نقبل بهم بعد الآن».

ـ قال الدكتور جعجع امام بعض زواره «ان نقاط الخلاف بيننا وبين العماد عون ليست قليلة فهي تبدأ من الموقف السياسي وتنتهي عند الموقف العسكري».

الاثنين ١٢/١٨

ـ شهد قصر بعبدا مساءً تسلّم الرئيس العماد عون علماً لبنانياً ضخماً (١٥٠ متراً مربعاً) وقّعه نحو ١٢٦٥٤٩ لبنانياً فوقّعه بدوره.

الخميس ١٢/٢١

ـ اكدت القمة العاشرة لدول مجلس التعاون

الخليجي في بيانها الختامي تأييدها لحكومة الوفاق الوطني في لبنان وللرئيس الياس الهراوي وللمبادىء الواردة في اتفاق الطائف، ودعت الاسرة الدولية الى الاستمرار في تأييد هذا الاتفاق والافرقاء اللبنانيين الى «ضبط النفس».

الجمعة ١٢/٢٢

ـ دعا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في كلمة القاها في الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر الحوار الاوروبي العربي «جميع الاطراف الى دعم الشرعية المتمثلة برئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني».

ـ كرر الدكتور سمير جعجع ان الصدام «ممنوع» في المنطقة الشرقية «ما دمت مسؤولاً عن هذه المؤسسة».

السبت والأحد ٢٣ و ١٢/٢٤

ـ التقى البابا يوحنا بولس الثاني اعضاء اللجنة الوزارية العربية واشار الى الأهمية الخاصة التي يوليها للمحافظة على حرية لبنان واستقلاله».

ـ صدام عسكري لم يتوقف بين حزب الله وحركة «أمل» في اقليم التفاح (٢٥ قتيلاً ونحو ١٠٠ جريح).

الثلثاء ١٢/٢٦

ـ اقامت «القوات اللبنانية» وحزب «الكتائب اللبنانية» يوم المقاومة في ساحات المقر العام في الكرنتينا وقد تميّز بسلسلة مواقف بينها ثلاثة بارزة اعلنها الدكتور جعجع: دعوة «قبل فوات الأوان» الى لقاء مسيحي عام، دعوة الى كل الدول المعنية بلبنان لـ «عدم السماح بمسّ المناطق الحرة» تأكيد ان لبنان المعترف به دولياً هو لكل ابنائه فلا تقسيم ولا تقاسم ولا توطين بل وحدة في إطار التنوع والتعددية».

الاربعاء ١٢/٢٧

ـ اكد مجلس الأمن في اعلان أصدره تأييده للسيد الهراوي وحكومته وابدى «قلقه العميق» من العوامل التي تعوق تحقيق المصالحة الوطنية والاصلاح السياسي اللذين يضمنهما اتفاق الطائف.

ـ الوضع ما زال متفجّراً في اقليم التفاح بين امل وحزب الله وعدد الضحايا يرتفع الى ٥٥ قتيلاً والى اكثر من ٢٠٠ جريح.

شهر كانون الثاني ١٩٩٠

الثلثاء ١٢/٢

ـ انتقد الرئيس العماد عون السفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا دون ان يسميه وقال: «فليتذكر بأننا لسنا في عهد ستالين ولا في عهد اندروبوف بل اصبحنا في عهد غورباتشيوف».

ـ بعد اجتماع دام ساعتين بينه والرئيس العماد عون اعلن الدكتور سمير جعجع «ان هناك مواقف متباعدة ومتناقضة».

الاربعاء ١٢/٣

ـ استمر الوضع على تفجره في اقليم التفاح، والتطور البارز كان انتشار قوة فلسطينية (٣٠٠ مقاتل) من حركة فتح كقوة فصل بين المتقاتلين.

الخميس ٢/٤

ـ طلب الدكتور سليم الحص من وزير الخارجية الفرنسي السيّد رولان دوما المساعدة في استعادة الدولة اللبنانية الأموال العامة وكذلك طلب الى وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر.

ـ عقد الدكتور سمير جعجع مؤتمراً صحافياً طرح فيه صيغة الفيدرالية على انها «النظام الأمثل للبنان» وناشد الجميع الجلوس الى طاولة مستديرة لمناقشة الموضوع ودرسه والاتفاق على التفاصيل. ورفض بشدة التوطين الفلسطيني البشري الانساني وجوداً سياسياً او عسكرياً. ورفض ايضا التقسيم والعودة الى صيغة ١٩٤٣.

الجمعة ٢/٥

ـ قرّر مجلس الوزراء برئاسة الرئيس العماد ميشال عون تأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقرّرة في ٢/٧ لمدة شهر وكلف الامير فاروق ابي اللمع اجراء الاتصالات اللازمة لتأمين اجراء هذه الانتخابات في اشراف مراقبين من الامم المتحدة.

السبت والأحد ٦ و ١/٧

ـ تسلم السيّد الياس الهراوي اوراق اعتماد السفير البابوي بابلو بوانتي.

ـ احيت المنطقة الشرقية بعد ظهر السبت استجابة لدعوة من «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» يوم التضامن مع المخطوفين والمعتقلين في السجون السورية عبر سلسلة بشرية تشابكت ايدي المشاركين فيها من قصر بعبدا الى مقر السفارة البابوية في حريصا حيث تسلّم السفير البابوي مشعلاً وعلماً ورسالة الى البابا.

ـ ناشد لقاء بيت الدين برئاسة شيخ عقل الطائفة الدرزية اللجنة الثلاثية العربية العليا والمملكة العربية السعودية متابعة جهودها لئلا يتحول اتفاق الطائف الى قرار ٢٤٢ جديد.

ـ دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع والنائب الأول لوزير الخارجية الايراني الدكتور محمد علي بشاراتي حركة امل وحزب الله الى وقف النار فوراً بينهما في اقليم التفاح. فيما وسعت قوات الفصل الفلسطينية رقعة انتشارها.

الاربعاء ١/١٠

ـ اتخذ مجلس الوزراء المزعوم سلسلة قرارات عين بموجبها ثلاثة نواب جدد لحاكم مصرف لبنان وهيئة للرقابة على المصارف ومجلس ادارة جديداً لشركة تلفزيون لبنان. كذلك عين المهندس نسيب لحود سفيراً في واشنطن.

ـ انتقد الدكتور سمير جعجع في مؤتمر صحفي طرح فكرة الغاء الطائفية السياسية قائلاً انه «يعني اعطاء اشارة للبدء بالحسم السياسي ثم العسكري ويؤدي في النهاية اما الى دولة مسيحية واما الى دولة اسلامية واما الى تقسيم لبنان، وابدى استعداده للحوار مع الجميع في موضوع الفيدرالية.

الجمعة ١/١٢

ـ اعتبر مجلس الوزراء برئاسة الرئيس العماد عون كل «المناقلات والاجراءات والتعيينات التي صدرت عن الحكومة الاحتلالية باطلة... وصادرة عن جهة غير ذات صفة».

ـ لا يزال المعتصمون اللبنانيون في السفارة الفرنسية في باريس ولليوم الثاني يحتلون مكاتبها احتجاجاً على التشكيلات الدبلوماسية الأخيرة.

الاثنين ١/١٥

ـ قال الدكتور سمير جعجع في الذكرى السنوية الرابعة لسقوط الاتفاق الثلاثي (١٥ كانون الثاني ١٩٨٦) «لقد دارت دورة التاريخ ليصبح التقسيم امامكم والاحتلال وراءكم، فهيّا الى الفيدرالية».

الثلثاء ١/١٦

ـ اصدر الرئيس العماد عون بصفته وزيراً للاعلام بلاغاً طلب فيه من وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية عدم «اضفاء التسميات والنعوت التي توحي بشرعية الرئاسات والمناصب والوظائف التي اقامها الاحتلال خارج اطار الدستور والقانون والاعراف اللبنانية والدولية».

الاربعاء ١/١٧

ـ القرار الذي اتخذه الرئيس العماد عون يتفاعل. اوقفت جريدة «الديار» عن الصدور ٧ ايام، وتوقفت «النهار» طوعاً عن الصدور، فيما صدرت «الأنوار» بطبعتين.

ـ من جهة أخرى، عرفت نقابة الصحافة في الشطر الغربي نشاطاً مكثفاً تمثّل في اتصالات مع رموز الاحتلال وادواته فيما كان الرئيس العماد عون يعلن: «ان اللسان السليط سيقطع وكذلك اليد الممتدة للسرقة والفكر المركب على الخيانة يصمت».

ـ دعا الرئيس العماد عون في كلمة القاها في المتظاهرين الى انتخابات نقابية جديدة، «فلا يجوز ان يبقى رأس لا يمثل قاعدة».

الجمعة ١/١٩

ـ انهت الشرطة الفرنسية صباحاً «الاعتصام» الذي دام ٧ أيام والذي نفذه طلاب لبنانيون في السفارة اللبنانية في باريس تأييداً للرئيس العماد عون ورفضاً لتعيين السفير جوني عبده سفيراً فكان السفير الترك.

السبت ١/٢٠

ـ «يوم التضامن مع الشمال» شهد مسيرات ووفوداً حاشدة الى قصر بعبدا وسط اقفال عام في المنطقة الشرقية. اما في الشمال فقد كان التجاوب جزئياً على الرغم من الضغوط والممارسات التي مارسها الاحتلال وادواته على اهالي المنطقة، ومن هذه الضغوط اطلاق النار من السوريين على شباب كانوا يحملون الاعلام اللبنانية وصور العماد عون ويوزعون المناشير على العابرين عند حاجز الجيش اللبناني في المدفون. مما ادى الى اشتباكات بين مواقع الجيش اللبناني والجيش السوري. والقى الرئيس العماد عون في المناسبة كلمة في الجموع اعلن فيها «ان يوم التضامن هذا اردناه تعبيراً ضد الحواجز المصطنعة بين انفسنا، بين ذاتنا وذاتنا. نقول للعالم اننا شعب واحد، اننا وطن واحد لكل ابنائه في شكل متساوٍ في الحقوق والواجبات».

الأحد ١/٢١

ـ توجه السيّد الياس الهراوي الى دمشق يرافقه السيد حسين الحسيني والدكتور سليم الحص لاجراء محادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد قام السيّد الهراوي بعيد وصوله الى دمشق بوضع اكليل على ضريح الجندي المجهول في حضور السيدين خدام والشرع. وخلال مأدبة غداء قلّد الهراوي وسام اميّة الوطني ذا الوشاح الاكبر وهو ارفع وسام سوري، وكذلك قلد الحسيني والحص وسام اميّة الوطني ذا الرصيعة.

ـ دعا الرئيس العماد عون في كلمة القاها في الوفود التي امت القصر في اطار الاعتصامات والتظاهرات المستمرة منذ ٥٧ يوماً الجميع الى العودة الى جوهر عامية ١٨٤٠ «لكي نعود ونبني وطننا على التفاهم المشترك وعلى حياة مواطنية وليس على حياة طائفية».

الاثنين ١/٢٢

ـ اعرب الرئيس العماد ميشال عون في كلمة القاها في المعتصمين والمتظاهرين في قصر بعبدا عن حزنه لذهاب السيد الياس الهراوي الى «الشام ليشهد لجنود النظام الذي يقتلكم ويدمر بيوتكم. انه اذل موقف يفرض على انسان».

الاربعاء ١/٢٤

ـ انتهت الزيارة التي قام بها السيّد الياس الهراوي والسيّد حسين الحسيني والدكتور سليم الحص الى دمشق وكانت حصيلة القمة الثنائية الهراوي ـ الأسد المواقف الثلاثة الآتية التي أعلن عنها في مؤتمر صحفي عقده الاثنان:

اولاً: التزام مساعدة السلطة اللبنانية على تنفيذ الخطة الامنية التي تضعها المراجع اللبنانية المختصة للشطر الغربي من العاصمة.

ثانياً: تطوير العلاقات الاقتصادية. ثالثاً: اعلان سوريا بالتزامها بنود اتفاق الطائف بحذافيره وحرفيته. ومما قاله الرئيس الأسد: «لدينا قرار ان نستجيب لكل ما تطلبه الشرعية اللبنانية اذا طلبت ان تستخدم القوة العسكرية السورية لبسط سلطتها فسوف نستجيب».

ـ اعترف الرئيس الاميركي جورج بوش ان استمرار الصراع في لبنان يهدد مصالح الولايات المتحدة.

الخميس ١/٢٥

ـ عقد مجلس الوزراء المزعوم جلسة وافق فيها على قواعد الخطة الامنية التي وضعتها المراجع اللبنانية المختصة والتي تشمل في مرحلتها الاولى الشطر الغربي من العاصمة ومداخله والمطار والطرق المؤدية اليه، كذلك وافق على وضع برنامج اقتصادي ـ اجتماعي لتأمين الحاجات المعيشية والخدمات العامة.

ـ حضّ الرئيس العماد ميشال عون القيادات السياسية والروحية والبعثات الدبلوماسية في لبنان على اتخاذ موقف من حملة التجويع التي تقودها الحكومة المزعومة ضد المنطقة الشرقية.

الأحد ١/٢٨

ـ شدد الرئيس العماد ميشال عون حملته على «الذين يفتعلون حرب التجويع ضد المنطقة الحرة» معتبراً انهم يقومون بخدعة امنية وليس بخطة امنية في المنطقة المحتلة».

الاثنين ١/٢٩

ـ الدكتور جورج سعاده استقال من الحكومة المزعومة.

الثلثاء ١/٣٠

ـ حادث اطلاق نار في التحويطة بين الجيش والقوات اللبنانية اثر عملية استرداد مدرسة قمر من قبل الجيش لتأهيلها لاستقبال التلاميذ.

ـ اعلن الرئيس العماد عون: «لن نسمح ببندقية خارج اطار الجيش، ولم تعد هناك هويات عسكرية الا هوية الجيش».

الاربعاء ١/٣١

ـ رداً على استرجاع احدى المدارس التابعة لوزارة التربية الوطنية في التحويطة قام مسلحون منذ الصباح بمحاولات اعتداء على مراكز الجيش في انطلياس، ضبيه، صفرا، عمشيت، فرن الشباك، العدلية. وقد وجّهت قيادة الجيش دعوة الى المسلحين الى القاء سلاحهم والانضمام الى اخوانهم في الثكنات العسكرية حقنا للدماء.

ـ دخل مسلحو القوات اللبنانية الى مساكن الضباط في صربا واحتجزوا افراد عائلاتهم واولادهم ثم ساوموا على الثكنة ودخلوا اليها.

ـ اعلن الرئيس العماد عون ان التصاريح الاميركية الأخيرة كانت تحذيرية. «الآن احرجونا فأخرجونا، حرب مالية من الخارج وحرب امنية من الداخل» وجدّد دعوته للشباب الذي يريد الدفاع عن وطنه الى الالتحاق بالثكنات والوزارات. واضاف «نحن مع الوجود السياسي لكل انسان ومع الوجود الدفاعي الموحّد، الدفاع جهد موحّد، اما السياسة فهي تقبل التعددية».

ـ تعرّضت مناطق عديدة في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية الى قصف مدفعي مفاجىء من مسلحي القوات اوقع عشرة قتلى و٢٢ جريحاً.

شهر شباط ١٩٩٠

الخميس ٢/١

ـ تواصلت الاشتباكات بين وحدات الجيش ومسلحي القوات، ودخل هؤلاء الى القاعدة البحرية في جونيه بعد رمي تدميري من مختلف انواع الاسلحة والى مهبط المروحيات في الملعب البلدي في جونيه، ونهبت وسرقت وعاثت بعدما أسرت عدداً من الضباط والجنود. ولجأ المسلحون، إمعاناً في حربهم التدميرية على الدولة ومؤسساتها الى قطع جميع خطوط الهاتف وتدمير السنترالات في العدلية وفرن الشباك وغيرها. كما عمدوا الى زرع الألغام المضادة للأشخاص والآليات على الطرقات العامة وعلى مداخل الاحياء السكنية وفي الحدائق العامة ما أدى الى انفجار لغم ارضي في سيارة اوتوبيس تنقل طلاباً في سن الفيل.

ـ بالمقابل قامت وحدات الجيش باعادة بعض الثكنات في مناطق تل الزعتر والدكوانة الى عهدة الشرعية وقد اكتشفت فيها كمية كبيرة من المخدرات والعملات المزوّرة.

ـ باشرت شركة طيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية، رحلاتها النظامية بين مطار بيروت ومطار القليعات مفتتحة بذلك اول خط نظامي داخلي للطيران المدني في لبنان.

الجمعة ٢/٢

ـ استمرت الاشتباكات بين الجيش اللبناني ومسلحي القوات اللبنانية وسيطر المسلحون على ثكنة عمشيت وعلى مرفأ بيروت. وتمكن الجيش من اعادة ثكنات كيروز وطوق ومطر والبقاع ومقر اقليم المتن الكتائبي الى عهدة الشرعية وتنظيفها من اوكار

المخدرات وتجارتها ووضع اليد على كميات كبيرة من العملات المزوّرة. ولليوم الثالث استهدفت بيروت الغربية والضاحية الجنوبية بقصف المسلحين العشوائي ما ادى الى حصول مجازر جماعية في وادي ابو جميل وبرج المر والشياح.

ـ اتهم الرئيس العماد عون القوات اللبنانية بالمساهمة في «مؤامرة لتنفيذ اتفاق الطائف، رصد لها مسؤولون من المنطقة الشرقية وخارجها مليارات الدولارات»، «واكد مجدداً ان «وحدة المقاومات في الشرقية تتم من خلال الجيش اللبناني» واتهم القوات بسحب قواتها من خطوط الجبهة في كسروان وجبيل والشمال واستقدامها الى الداخل «لتنفيذ المؤامرة» وذلك في رسالة وجّهها الى اللبنانيين، وركز فيها على الأعمال الوحشية التي قام بها المسلحون من تصفية وقتل العسكريين، وتدمير عتاد الجيش وثكناته، ومخافر قوى الأمن الداخلي وسرقة آلياتها، واقتحام المؤسسات الرسمية، ذات المنفعة العامة واتلاف وسائلها ومستنداتها، وتعطيل خطوط الكهرباء والهاتف والماء.

السبت والأحد ٣ و ٢/٤

ـ قرر مجلس الوزراء المزعوم في جلسة استثنائية احالة جرائم الاعتداء على أمن الدولة الناجمة عن اغتصاب سلطة سياسية ومدنية من قبل الضباط ميشال عون وادغار معلوف وعصام ابو جمره على المجلس العدلي.

٧٠ ـ سقط مركز «الصندوق الوطني» التابع للقوات اللبنانية بيد الجيش اللبناني.

الثلثاء ٦ شباط

ـ اعادت وحدات الجيش مجمع ثكنات مسلحي القوات اللبنانية في ضبيه الى عهدة الشرعية.

ـ وجّه البابا يوحنا بولس الثاني نداء لوقف المعارك بين المسيحيين في لبنان وذلك خطياً عبر رسالة ارسلها الى البطريرك الماروني نصرالله صفير.

ـ وجّه قائد المسلحين سمير جعجع نداءً الى الرئيس الفرنسي وحكومته والشعب الفرنسي يناشد فيه «التدخل لانقاذ المقاومة اللبنانية والشعب اللبناني».

الاربعاء ٢/٧

ـ وضع الرئيس العماد عون شرطا واحداً لوقف الحرب في المنطقة الشرقية وهو استسلام قائد القوات اللبنانية سياسياً وقد خيّره صراحة بين «اعلان رفضه اتفاق الطائف او ان يتحمل مسؤولية حذف نفسه» واضاف «يستطيع العالم ان يحطمني لكنه ليس بامكانه ان يجبرني على الموافقة على الطائف».

ـ تشكلت لجنة وساطة من ممثلين عن الجيش والقوات لمعالجة الوضع في المنطقة الشرقية.

الخميس ٢/٨

ـ اعلنت لجنة الوساطة بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية عن اتفاق من ٦ بنود تضمن وقفاً لاطلاق النار، وتأكيد عدم وجود قرار بالغاء «القوات ولكن تحصر مهمتها في القضايا الدفاعية من دون القضايا الأمنية»، والمحافظة على «كيان الوطن والسيادة» والتأكيد على «الحريات العامة والتعددية السياسية» و«عدم الاحتكام الى السلاح للبت بالخلافات»، و«مقاومة دخول اي جيش او قوى عسكرية» الى «المناطق الحرة» ومعارضة كل اتفاق يتنافى مع سيادة لبنان وتكوين مجتمعه التعددي وتوازن المؤسسات الدستورية «وتأليف» مرجعية وطنية برئاسة العماد عون تبحث في اطارها القضايا الوطنية الاساسية»

السبت والأحد ١٠ و ٢/١١

ـ أعلن العقيد الركن بولس فارس ومجموعة من الضباط في الجيش اللبناني انشاء «قوى الجيش المحايدة» بقيادة العقيد فارس على ان تتجمع القوى في ثكنة عمشيت بالتنسيق مع قيادة المسلحين.

ـ بعد ان نسف مسلحو القوات اللبنانية جسر داريا في محاولة لعزل وحدة من الجيش متمركزة في منطقة القليعات، نفذ الجيش عملية حماية محدودة في داريا القليعات واكتملت العملية بعدما حققت اهدافها كاملة وتركز الجيش في ساحة القليعات.

الثلثاء ٢/١٣

ـ اكد سفير الاتحاد السوفياتي في لبنان فاسيلي كولوتوشا ان مناقشات وزيري خارجية الاتحاد

السوفياتي والولايات المتحدة «أجمعت على دعم الشرعية اللبنانية واتفاق الطائف على انه يشكل المخرج المنطقي والسليم للأوضاع الصعبة التي يعاني منها لبنان».

ـ أطلق الرئيس العماد عون فرصته للحل السياسي في مؤتمر صحافي عقده ظهراً دعا فيه الدكتور سمير جعجع «الى موقف شجاع... والا فان المستقبل سيكون سيئاً». وحث القوات على ضم بندقيتها الى بندقية الجيش في الدفاع عن الوطن، وعلى حدود المنطقة الحرة وقال انه لم يدع الى الغاء «القوات» بل الى ضمها الى الجيش من خلال جهوزية كاملة للسلطة، وعبر توسيع حكومته.

الاربعاء ٢/١٤

ـ اقترح الدكتور سمير جعجع في مؤتمر صحفي وجود سلطة واحدة في «الشرقية» يكون العماد عون قائدها، وقال انه يعلن بشكل واضح جداً انه يعتبر مؤسسات الدولة في المنطقة الشرقية وحدها مسؤولة عن العمل الداخلي. كما اقترح جعجع مرجعية سياسية واحدة بقيادة العماد عون تتولى تحديد كل المواقف من القضايا المصيرية.

الجمعة ٢/١٦

ـ انتهت معركة «يوم الخميس» من أجل اعادة منطقة عين الرمانة فرن الشباك ـ الشياح الى عهدة الجيش اللبناني وقد أعلن الرئيس العماد عون مساءً ان الجيش اللبناني حرّر عين الرمانة من الضغط الميليشوي والظلم والاستعباد التي كانت تخضع له بحيث لم تعد تحت الكابوس المسلّح.

ـ اجتمع الرئيس العماد عون والبطريرك صفير في قصر بعبدا ضمن اطار مساعي هذا الأخير لانهاء الحالة الراهنة.

ـ وجّه الدكتور سمير جعجع نداء الى كل دول العالم وجميع المسؤولين اللبنانيين «وبالأخص الشرعيين منهم» يحثهم فيه على «تحمل مسؤولياتهم تجاه الله والوطن والمواطن والى بذل كل الجهود الممكنة بالسرعة اللازمة وبكل الوسائل المتوافرة لانقاذ لبنان من المحنة.

السبت والأحد ١٧ و ٢/١٨

ـ اليوم الثامن عشر للحرب الدائرة في المنطقة الشرقية حمل تطوراً عسكرياً تمثل باتفاق بين الجيش اللبناني ومسلحي القوات اللبنانية على قيام الجيش باخلاء ثكنة أدما التي كانت القوات قد شنت عليها هجومات كثيرة دون ان تتمكن من الدخول اليها. وقد رعت هذا الاتفاق لجنة الوساطة الثلاثية ونفذ فجر الأحد بانسحاب القوة بمعداتها وآلياتها الى منطقة انطلاقها. وعن هذا الانسحاب قال الرئيس العماد عون: «ما جرى مؤشر لحل سياسي وليس جزءًا من حل» ودعا القوات الى الحوار والتخلص من الارتباطات.

الاثنين ٢/١٩

ـ اعلنت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان رئيس فلسطين ياسر عرفات اجتمع خلال الاربع وعشرين ساعة الماضية مع سفراء سوريا ودول اللجنة الثلاثية العربية المكلفة حل الأزمة اللبنانية المعتمدين في تونس. وذكرت الوكالة ان المحادثات «تناولت مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل انهاء حمام الدم في المناطق الشرقية من لبنان».

الثلثاء ٢/٢٠

ـ طالب الرئيس العماد عون لجنة الوساطة بعدم تجزئة النقاط الست وحسم الموقف من الطائف وتوحيد البندقية قبل أي حل آخر.

الخميس ٢/٢٢

ـ عقد الرئيس العماد عون مؤتمرا صحفياً نعى فيه جهود اللجنة الثلاثية التي قال انها لا تستطيع ان تتخلّص من المراوحة، وذكر انها عاجزة عن تطبيق البند الأول من البنود الستة التي اوقف اطلاق النار على اساسها. وحدّد اسس الحل بوجود هوية دفاعية ضمن الهوية الوطنية في ظل ديمقراطية حرة. وكان قد استهل مؤتمره بالحديث عن خطة لاختراق الشرقية اعدت للتنفيذ بالتعاون مع القوات اللبنانية انطلاقاً من الشمال وعرض على الصحافيين امر عمليات هذه الخطة. وعن مبادرة عرفات اعلن رفضه وجود مراقبين فلسطينيين للفصل بين الجيش والقوات.

السبت ٢/٢٤

ـ في حديث الى جريدة «الحياة» قال الرئيس العماد عون: الامر لا يتسع لسلطتين فاما بناء الدولة او الدمار وما حصل محاولة لازالة السلطة والحلول مكانها بايحاء من الخارج.

ـ نجحت لجنة الوساطة واللجنة العسكرية في فتح طريق فرعية قرب نفق نهر الكلب واخرى في محيط العدلية بين منطقة الاشرفية وبدارو.

الاثنين ٢/٢٦

ـ أبلغت سوريا من يعنيهم الأمر انها ليست في وارد التدخل عسكرياً في الشرقية لأنها غير معنية في ما يجري.

الأربعاء ٢/٢٨

ـ نادى الرؤساء الروحيون للطوائف المسيحية باعتماد الحوار بين المسؤولين في المنطقة الشرقية في انتظار حل القضية اللبنانية وطالبوا بوقف اطلاق النار نهائياً واحترام قدسية الحياة وسحب المقاتلين والاسلحة الى الثكن. وقد تلقى المجتمعون رسالة من الرئيس العماد عون حضهم فيها على «شهادة حق تدين الجريمة» وتساءل: «كم من كاهن جليل ارغم على مخالفة اصول الدين والدنيا والقبول بدفن ضحايا لم يسمح له بمعرفة اسمائها وهوياتها وعددها؟».

ـ هاجم السيّد الياس الهراوي فرنسا والفاتيكان وحملهما تبعة ما يحصل في المنطقة الشرقية «لأنهما وقفا في وجه السلطة الشرعية عندما قصدنا التدخل لوضع حد للمغتصب والمتمرّد واتهمهما بعدم الصراحة».

شهر اذار ١٩٩٠

الخميس ٣/١

ـ بدأ الجيش اللبناني بتنفيذ تدابير حماية لمراكزه من خلال انتشار متقدم في النبعة وسن الفيل بعدما قام المسلحون بعملية تسلل تحت وابل من القصف الكثيف الذي بلغ القصر الجمهوري في بعبدا.

الجمعة ٣/٢

ـ مصادر عسكرية في اليرزة تعلن ان الجيش انسحب من بعض المواقع في «خطوة حسن نيّة رداً على وساطات من الفاتيكان وفرنسا والبطريرك الماروني».

ـ حذّر البطريرك صفير كل من يأمر باطلاق النار ومن يأتمر به من الوقوع في عقوبة «الحرم».

الأحد ٣/٤

ـ بدأ السيد الياس الهراوي يرافقه الدكتور سليم الحص والسيد محسن دلول جولة على دول اللجنة الثلاثية العربية، مستهلا اياها بالمملكة العربية السعودية حاملاً ٣ ملفات، سياسي، انمائي، يتعلق بالجيش وقوى الأمن الداخلي.

الثلثاء ٣/٦

ـ اكّد السيد الياس الهراوي في ختام محادثاته في الجزائر انه لا يستبعد «اللجوء الى وسائل اخرى» اذا «لم تسمح الطريق السلمية ببسط الشرعية».

الاربعاء ٣/٧

ـ تحدّث الرئيس العماد عون الى زواره فاشار «الى ان مكان الجيش الطبيعي ليس حيث هو الآن، اي حيث اضطررنا الى وضعه بهدف التصدي لحال غير طبيعية، وعندما تعالج هذه الحال الطارئة معالجة كاملة ومطمئنة سيعود الجيش الى حيث يجب ان يكون... وسيعود القضاء الى ممارسة مسؤولياته كاملة ولن يسمح لاحد باعتراض سير العدالة والقانون»...

الخميس ٣/٨

ـ في حديث لصحيفة «النهار» اعلن الرئيس العماد عون ان الغاء اتفاق الطائف «ليس ضرورياً لبدء الحوار» لكنه اصر على الا يكون هناك شرط مسبق والا يعتبر اتفاق الطائف كتاباً منزلاً لبدء الحوار ورأى ان

الحل ربما كان في النتيجة «الطائف زائداً فاصلة» او شيئا مختلفاً تماماً عن الطائف.

الجمعة ٣/٩

ـ تحدّث الرئيس العماد عون للمرة الأولى عن امكان حوار مباشر «ومن دون شروط مع الياس الهراوي» ولم يستبعد امكان مغادرته قصر الرئاسة في بعبدا قائلاً: «بعبدا ليست هدفاً في حد ذاتها. الاهم هو التوصل الى حل واريد حلاً يقبله اللبنانيون. عندئذٍ يمكنني اخذ إجازة».

السبت ٣/١٠

ـ اكّد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس استمرار دعم سوريا للشرعية اللبنانية في جهودها لتنفيذ اتفاق الطائف واسقاط مؤامرة التقسيم والتدمير التي ينفذها الرئيس العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع.

الاربعاء ٣/١٤

ـ تساءل الرئيس العماد عون: «ماذا ينفع رئيساً لو انتخب شكلاً وشعبه لا يؤيده؟» مشيراً الى ان «الشرعية في الدول الحرة تنبت من الارادة الشعبية» ورأى بذكرى ١٤ اذار معاني منها رفض الاتكالية ورفض الفساد ورفض قيام دولة العشيرة ودولة الحزب «انما الدولة التي تحمي الجميع ولا تستغل احداً».. وخلص الى «ان الحلم لا ينتهي الا باثنين: اما بتحقيقه، وإما باغتيال صاحب الحلم ولا احد يستطيع اغتياله». كان كلامه هذا في المتظاهرين الذي امّوا القصر الجمهوري لمناسبة ١٤ اذار.

الخميس ٣/١٥

ـ ضابط في قوى الامن الداخلي، مرافق السيد الياس الخازن، يرافقه ٣ مسلحين مدنيين يعتدون على حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم بالضرب لرفضه الذهاب معهم الى السيد الخازن الذي ارسل في طلبه.

الأحد ٣/١٨

ـ خطب الرئيس العماد عون في تظاهرة الى قصر بعبدا ضمت بضعة آلاف من السكان فقال ان الشعب اللبناني «لن يقبل الظلم من اي جهة اتى ومهما تضافرت قوى داخلية وخارجية ومهما كان هناك من المتآمرين من الداخل والخارج فان القوى لن تقوى على ارادة الشعب».

الثلثاء ٣/٢٠

ـ اعلن الرئيس العماد عون انه يسعى «الى حرية لبنان وسيادته والى حل تكون فيه كل فئة او طرف ويجعلها مطمئنة الى وجودها ولسنا ننشد المساهمة في شركة تعرض اسهمها للبيع والشراء».

الخميس ٣/٢٢

ـ صرّح الرئيس العماد عون في حديث ادلى به الى وكالة الصحافة الفرنسية ان ثمة مؤامرة دولية «للقضاء» على مسيحيي لبنان وان نزاعه مع «القوات اللبنانية» فرض عليه في اطار هذه المؤامرة. وقال «ان هناك حرباً شاملة وعامة ضد مسيحيي المنطقة الشرقية للقضاء عليهم».

الجمعة ٣/٢٣

ـ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس العماد ميشال عون واصدر بياناً اعتبر فيه ان عدم تحويل الأموال من المصرف المركزي وعدم دفع رواتب الموظفين المسيحيين يشكل منحى خطيراً وتهديداً لصيغة التعايش بين اللبنانيين.

الأحد ٣/٢٥

ـ في مسيرة حاشدة الى قصر بعبدا قال الرئيس العماد ميشال عون «ان منطق الظلم والاضطهاد لا يزيدنا الا اصراراً على المقاومة وعلى التأكيد على احداث المفاجأة لقلب المعادلات» وخاطب «ضمير الشبان الذي يقاتلون» قائلاً: «طريقكم ليست في اتجاه المتن ولا في اتجاه كسروان، وطريق الدفاع عن لبنان هي حدود لبنان وليست قلب لبنان».

الخميس ٣/٢٩

ـ عقد اجتماع ماروني في الصرح البطريركي بدعوة من البطريرك الماروني غاب عنه وزراء سابقون ونواب وحزبان من ثلاثة وكان الاجتماع من لون واحد وتم في ظروف امنية متفجرة. وخلص الاجتماع الى تكليف لجنة الوساطة بين الجيش والقوات اللبنانية متابعة مساعيها

بين الرئيس العماد عون وقائد القوات الدكتور سمير جعجع وأمهلت ٧٢ ساعة لنقل نتائج اتصالاتها الى البطريرك صفير الذي يحدد موعد الاجتماع المقبل.

ـ وجه الرئيس العماد عون رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دوكويار يسأله فيها: «هل يجوز للعالم ان يسمح بممارسة عقوبة التجويع حتى الموت على شعب ما لمطالبته بتحرير ارضه ووقوفه ضد المخدرات والارهاب؟ وهل يجوز الاستمرار في دعم حكومة تجوع شعبها حتى الابادة؟».

الجمعة ٣/٣٠

ـ مستغلين اجتماع بكركي، قام مسلحو القوات اللبنانية من الخامسة صباحاً وحتى الخامسة بعد الظهر بسلسلة هجمات على مراكز الجيش في القليعات وداريا بهدف دحر الجيش من كسروان الى المتن الشمالي. وتكبدت خسائر فادحة بالارواح والمعدات في وقت كانت جميع المحاور تتعرض لسقوط القذائف ولاشتباكات عنيفة بقصد الالهاء.

شهر نيسان ١٩٩٠

الاثنين ٤/٢

ـ جددت الادارة الاميركية دعوتها الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية مارغريت توتويلر ان مشاكل لبنان تتفاقم في شكل خطير بسبب وجود قوات اجنبية وجماعات مسلّحة على اراضيه. ولهذا تسعى الولايات المتحدة، اضافت توتويلر، الى تحقيق انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان.

الثلثاء ٤/٣

ـ اعتبر الرئيس العماد ميشال عون في حديث الى جريدة «لاسويس» السويسرية ان «القوات اللبنانية ما تزال ماضية في اعتماد سياسة «الأرض المحروقة والشعب الرهينة»» ورداً على سؤال عن اقتراح سمير جعجع تسليم الثكنات العسكرية للسيد الهراوي قال الرئيس العماد: «اذا سلم الثكنات العسكرية فان هذا الامر يفرحني لسبب مزدوج اولاً لانني لا ازال اعتبر ان الجيش غير منقسم واهدافه اهداف وطنية ثانياً على الصعيد السياسي قد يساعد هذا الامر على الحل لانه من المرتقب في كل المشاريع حل الميليشيات... ولكن الشيء الذي استغربه في الهراوي وجعجع انهما يعلنان الحرب عليّ باسم اتفاق سيقضي عليهما لأنه يتدارك حل الميليشيات والالغاء التام لدور رئيس الجمهورية».

الاربعاء ٤/٤

ـ فشلت لجنة الوساطة في تسويق مشروع سياسي لدى الرئيس العماد عون يقوم على التسليم الى الشرعية برئاسة السيد الهراوي بحيث ينعقد الاجتماع الماروني في بكركي للخروج بموقف موحد في هذا الاتجاه.

ـ دعا مجلس المطارنة الموارنة الرئيس العماد عون والدكتور سمير جعجع في كتاب نقل اليهما مساءً الى وقف النار وسحب الجيش وعناصر القوات الى الثكن وفتح الطرق امام المواطنين والافراج عن المعتقلين والاتفاق مع اصحاب الرأي على مشروع سياسي يضمن للمسيحيين ما يريدان المحافظة عليه مما لهم من حقوق والكف عن التراشق بالتهم عبر وسائل الاعلام. بعد تبلغه الرسالة اعلن العماد عون «تجاوبه الكامل» متمنياً على المطارنة السهر بنفسهم على آلية تنفيذ ما طلبوه، وعلى البطريرك ارسال نصف المطارنة الى المتن ليطلعوا على الوضع من كل جوانبه. في المقابل اعلن جعجع التزام «القوات بمضمون الكتاب واعتبر في حديث الى اذاعة «صوت لبنان»، «أن الخطوة الوحيدة التي يمكن ان تنهي الجانب العسكري من هذه الازمة هي تسلّم العماد لحود ثكن الجيش في كل لبنان» ودعا الى تسلّم جميع الثكن في كل المناطق اللبنانية وتمنى على الرئيس العماد عون «ان يحذو حذونا». وفي حديث آخر لاذاعة «صوت الشعب» أوضح «ان الطائف يصلح اطاراً للبحث او مدخلاً تتحاور من ضمنه كل المجموعات

اللبنانية وتتباحث في ما ورد فيه من نقاط». وقد ترافق هذا الاعلان من قائد المسلحين مع تدهور أمني عنيف على المحاور المحدثة في بيروت والمتن الشمالي وكسروان حيث دارت اشتباكات عنيفة بين الجيش اللبناني والمسلحين بكل انواع الاسلحة.

الخميس ٤/٥

ـ اعلن السيّد الياس الهراوي ان الشرعية ستلبي نداء المنطقة الشرقية وانها حريصة على مؤسسة الجيش اللبناني «لاننا بواسطتها يمكننا ان نبسط سلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية».

ـ اعلن الرئيس العماد ميشال عون ان «الحال الراهنةفي المنطقة الشرقية لن تطول والمعادلة ستتغيّر في شكل او في آخر واعتبر ان الشرقية امام ٣ احتمالات: اما المساومة واما التوازن واما الحسم العسكري ورجّح «الحل الحسمي على الحلين التساومي والتوازني» وابدى استعداداً لفتح حوارمع السيد الهراوي «من دون شروط مسبقة رافضاً تسليم موقعه الى الشرعية الجديدة الاّ حسب الاصول».

الجمعة ٤/٦

ـ استغرب عميد حزب الكتلة الوطنية السيد ريمون اده عدم إحالة قائد «القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع على المحاكمة» لانه اطلق النار على الجيش اللبناني وطالب الدكتور سليم الحص باصدار بيان عن الفضائح المالية التي تحدّثت عنها الصحف وقيل ان وزراء تورطوا فيها.

السبت ٤/٧

ـ في حديث الى وكالة «رويتر» تناول الرئيس العماد عون دعوة الدكتور سمير جعجع الى العميد لحود لتسلّم ثكنات الجيش الواقعة في مناطق وجود القوات فقال ان ذلك يعتبر خطوة خطرة للجميع لانها ستحشر حكومة الهراوي وهي تهيئة لاحباط جديد للجيش لانه سيكون في موقف العاجز اذا لم تسلّم ميليشيا القوات سلاحها. واشار الى وجوب تأميم بندقية الميليشيات وتطرق الى انذار البطريرك صفير بالحرم الكنسي فقال ان لا سلطة للبطريرك صفير علي وانا لست هنا بصفتي المارونية كما لا استمد سلطتي وشرعيتي من الكنيسة، وقد عُيِّنْتُ وفقاً للدستور اللبناني وما زالت في موقع المسؤولية وجميع الذين عينوا بعد الطائف ليسوا شرعيين. وجدّد طرح موضوع الانتخابات كمدخل للتوصل الى حلول.

ـ توالت الردود السلبية على دعوة سمير جعجع.

ـ لقاء بيت الدين: المطلوب اخضاع الشرقية للشرعية وليس جر الشرعية اليها.

ـ الدكتور سمير صبّاغ: دعوة جعجع مناورة لاستدراج الشرعية.

الأحد ٤/٨

ـ اصدرت اللجنة الثلاثية العربية بياناً في ختام اجتماعات وزراء خارجيتها في الرباط اعربت فيه عن ارتياحها الى «شروع الدولة في بسط سلطتها على المنطقة الشرقية» على اثر الموقف الايجابي الذي اعلن فيه الدكتور جعجع اعترافه بالشرعية اللبنانية وتأييده لاتفاق الطائف واستعداده لتسليم المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات اللبنانية الى الجيش اللبناني بقيادة العماد اميل لحود».

ـ دعا رئيس دولة فلسطين ياسر عرفات الى اتصال وتعاون مع السلطة اللبنانية للتشاور في «اتفاق جديد» فلسطيني ـ لبناني بعد الغاء اتفاق القاهرة. وحذر من قيام اسرائيل باجتياح جديد لبنان على غرار اجتياحها عام ١٩٨٢ مستنداً الى اطماعها في ضم هذا البلد الى مشروع اسرائيل الكبرى.

الاثنين ٤/٩

ـ تعهّد الرئيس جورج بوش «ان الولايات المتحدة ستبذل وسعها لدعم جهود الرئيس الهراوي والجامعة العربية لتنفيذ اتفاق الطائف وضمان سيادة لبنان ووحدته واستقلاله. وسنواصل العمل من أجل انسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان وانهاء الميليشيات المسلّحة».

ـ اوضح الدكتور سمير جعجع ان دعوته الشرعية الى دخول الشرقية «تشمل كل مرافق الدولة ومرافئها بحيث ان الشرعية مدعوة الى ان تتسلم كل مرافقها واداراتها ومؤسساتها في المنطقة الشرقية بدءاً من سيّار الدرك ووزارة الخارجية مروراً بكل الادارات والدوائر العقارية والأمن العام انتهاءً بثكن الجيش وغيرها من ادارات الدولة والمرافئ.

ـ رحّب الرئيس العماد عون بوجود الجيش اللبناني

بقيادة العميد لحود في كسروان وجبيل ولكنه لفت الى ان ذلك «لا يعني اعترافاً سياسياً بهم» مشيراً الى ان الجيش تحت اي قيادة «يشكل ضمانة لحياة المواطنين وممتلكاتهم».

الثلاثاء ١٠/٤

ـ رأت سوريا ان على «القوات» ان تعلن تأييدها الكامل لاتفاق الطائف والشرعية وان تدرك ان التمثيل المسيحي في الحكومة ليس حكراً عليها وحدها.

ـ نقلت وكالة «رويتر» عن الدكتور سمير جعجع «انه يتعين على العماد لحود ان يوافق على استمرار وجود «القوات اللبنانية» قوة عسكرية منفصلة».

ـ قرر مجلس الوزراء المزعوم تعيين العميد البحري الركن ايلي حايك قائداً لمنطقة جبل لبنان.

ـ عقد اجتماع في المعهد الانطوني في بعبدا تقرر فيه تأليف لجنة لمتابعة الاتصالات لتوسيع «الجبهة اللبنانية» لكي تصبح أكثر شمولية في التمثيل الشعبي.

الاربعاء ١١/٤

ـ وجه الرئيس العماد عون رسالة «الى المقاومين الشرفاء في «القوات» حضّهم فيها على الانتفاضة ضد قيادتهم. واتهم الدكتور جعجع بأنه «عندما فشل في الغاء معقل القرار الوطني الحر الوحيد في بعبدا اضطر الى الكشف عن موقفه المتآمر لتسليم رأس المقاومة اللبنانية اضافة الى رأس الجيش والشرعية على طبق واحد.

الاربعاء ١٨/٤

ـ اطلق قناصو القوات اللبنانية النار على اوتوكار مدرسة في المتحف فاشتعل مسبباً مجزرة ذهب ضحيتها ١٥ قتيلاً قضوا حرقاً ومعظمهم من الاطفال. ومساءً عقدت الجبهة اللبنانية اجتماعاً استثنائياً دعت في نهايته الى اعلان يوم الخميس «يوم حداد وطني» والى اقفال شامل.

الخميس ١٩/٤

ـ تركز الاهتمام الرسمي والسياسي على مضمون رسالة الرئيس الاميركي جورج بوش الى الرئيس السوري حافظ الاسد والتي اكد فيها«ان النية الطيبة والعمل البناء بين بلدينا لحل النزاع في لبنان وازالة التهديد الموجه الى السلام العالمي من الارهاب والتحقيق النهائي لتسوية شاملة وعادلة عبر التفاوض للنزاع العربي ـ الاسرائيلي سيجعل هذه الاهداف في متناول كل دول الشرق الاوسط.

الاثنين ٢٣/٤

ـ قال الرئيس العماد عون في ندوة صحافية:«اننا نحاول ان ننفذ سلماً شيئاً يمكن ان نصل اليه عسكرياً»وان الموضوع في الشرقية«لا بد من ان يحسم،ولكن ليس في الضرورة ان يحسم كما يتخيّل المواطن ولن يكون على جسده وبيته وان مرحلة الصبر ليست طويلة». ووصف اتفاق الطائف بأنه «شيء زائل لانه في غير محله ولا يستطيع احد تطبيقه».ولاحظ «ان هناك على الارض اسرائيل وسوريا والبحث معهما مباشرة يمكن ان يحل مشكلتنا ما دام الواقع الدولي والاقليمي لا يستطيع معالجة هذه المشكلة» وكرر «ان يدنا ممدودة لنتخاطب مع السوريين ضمن المصالح المشتركة وضمن علاقة اخوية بالفعل بين لبنان وسوريا متجاورين»

ـ بدأت «القوات اللبنانية» اعمال القرصنة البحرية فاعترضت زوارق تابعة لها باخرة ركاب كانت متوجّهة من لارنكا في قبرص الى مرفأ ضبيه في المتن الشمالي.

الثلاثاء ٢٤/٤

ـ اعتبر السيّد الياس الهراوي «ان الاحداث الحالية في المنطقة الشرقية كرّست فشل الحكم الذاتي والامن الذاتي» ودعا فرنسا الى اتخاذ «موقف حازم» في الدفاع عن حقوق لبنان. واكّد انه لن يرسل الجيش للانغماس في المعارك والقتال الدائر في الشرقية

ـ تدهور امني واسع على المحاور الشرقية.

الاربعاء ٢٥/٤

ـ صرّح سفير فرنسا رنيه الا «لست متفائلاً والوضع مقلق جداً ولا يزال صعباً وليس في الأفق حالياً اي مخرج سريع للأزمة»

ـ قال القائم مقام مفتي الجمهورية الشيخ الدكتور محمد رشيد قبّاني ان «على اللبنانيين جميعاً ان يعوا جيداً ان اتفاق الطائف قد وفّر لهم كل فرص السلام والوفاء ، لبناءوطن موحّد، على قواعد من الحق والعدل».

ـ حذّر المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير

قبلان من «ان لبنان اليوم لهو على مفترق خطير» ذلك «ان المواطن في هذا البلد لم يعد يهمه من هو الحاكم وما هو شكل الحكومة وبيانها الوزاري وما هي طبيعة النظام...وأصبح همه الاول والأخير كيف ينجو من هذه اللعبة الجهنمية، لعبة الموت والدمار التي ادخل فيها من دون اي ذنب ارتكبه». ورأى ان تنفيذ الطائف والقرار ٤٢٥ «البداية الطبيعية لانهاء المحنة».

ـ عرف الوضع الامني يوماً آخر من التدهور العنيف (٧ قتلى ١٤ جريحاً).

السبت ٤/٢٨

ـ رأى الرئيس العماد عون في حوار اشترك فيه مع الموفد العربي الأخضر الابراهيمي من على شاشة التلفزيون الجزائري ان الطرح البديل من «اتفاق الطائف» اتفاق مثلث الاضلاع بين القوى التي تمثل المشكلة على الارض، وقال ان الحل يكون بين لبنان وسوريا واسرائيل مشيراً الى ان الطائف اسقط نفسه وانه لم يعالج السبب الذي من أجله عقد.

ـ لجمت هدنة امنية مدتها ٣٦ ساعة بدأت صباحاً المعارك العنيفة بين الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية».

ـ تفقد البطريرك الماروني صفير اهالي القليعات وداريا في أثنا تفقدهم لمنازلهم وقال: لا للحرب ونعم للتفاهم والحوار

الاحد ٤/٢٩

ـ استمرت الهدنة واستمر تفقد المواطنين منازلهم في القليعات وداريا وقد مددت هذه الهدنة ٤٨ ساعة اخرى.

الاثنين ٤/٣٠

ـ عقد السفير البابوي بابلو بوانتي مؤتمراً صحافياً بعد عودته من روما ووصوله الى مقر السفارة البابوية في حريصا دعا فيه الى «وقف الحرب والصراعات» مشيراً الى «ان الفاتيكان يتألم مما يعانيه الشعب اللبناني في هذه الظروف الصعبة» وفي اشارة الى ثبات الموقف الفاتيكاني من «اتفاق الطائف» لجهة الحلول المتوازنة اعتبر انه «لا توجد حلول عجائبية، بل حلول متينة وموزونة» ملاحظاً ان لبنان لا يمكنه الانتظار اكثر والا فإنه سائر الى الزوال.

شهر أيار ١٩٩٠

الاربعاء ٥/٢

ـ حرب بحرية على سواحل الشرقية بين الجيش ومسلحي القوات منعت دخول باخرتين الى انطلياس وجونيه

الخميس ٥/٣

ـ الرئيس العماد عون في حديث الى القسم العربي لتلفزيون لوس انجلس: سياسة الطائف توطينية ولا وجود للبنان في خطة بايكر.

الاثنين ٥/٧

ـ الرئيس العماد عون في حديث الى وكالة الانباء القطرية: «ان لبنان وسوريا يمثلان جبهة واحدة في مواجهة اسرائيل ولا يستطيع احدهما ان ينفرد بالحل معها».

ـ تفجير امني واسع هز المنطقة الشرقية واوقع اكثر من ١٩ قتيلا و٣٧ جريحا.

الثلثاء ٥/٨

ـ البطريرك صفير يوجّه نداءً لوقف اطلاق النار

الاربعاء ٥/٩

ـ اجتمع السيّد الياس الهراوي والدكتور سليم الحص في دمشق مع الرئيس السوري حافظ الاسد وتداولوا في ٣ مواضيع: ازمة الشرق الاوسط، القمة العربية التي لن يشارك بها لبنان حسب السيد الهراوي، الازمة اللبنانية المستمرة وما يجري في المنطقة الشرقية.

ـ يوم آخر من التدهور الأمني عاشته المنطقة الشرقية. قيادة الجيش في اليرزة تعلن المياه الاقليمية من المدفون حتى بيروت منطقة عسكرية يمنع الابحار فيها.

الخميس ٥/١٠

ـ اعتبر الرئيس العماد عون في حديث الى صحيفة القبس الكويتية ان «اتفاق الطائف يغيّر بنية الدولة اللبنانية كلها ولا يعطي شيئاً» وقال: «نحن نمثل الحالة اللبنانية بينما الآخرون من القوى يمثلون حالات غريبة عن لبنان ونعرف كل واحد من اين يشرب» ولهذا السبب «نحن نتعرض لمحاربة من الجميع»

الاربعاء ٥/١٦

ـ عقد الرئيس العماد عون مؤتمراً صحافياً استغرب فيه كيف «ان صهريج بنزين يزعج الولايات المتحدة» اذا وصل الى منطقة انتشار الجيش اللبناني في الشرقية «ولا يزعجها نزول الذخيرة في جونيه او العقيبة او نهر ابراهيم» وقال: «تأملوا الى اين وصل مستوى الممارسة في الخارجية الأميركية وهذا شيء مؤسف».

الجمعة ٥/١٨

ـ اكّد الرئيس العماد عون في حديث الى صحيفة «لاسويس» السويسرية «انا دائماً منفتح على الحلول» وقال «نضالي هو نضال مبادىء تقضي بان كل انسان في هذه البلاد يحق له العيش وان له مكانا هنا»

الأحد ٥/٢٠

ـ اكد الرئيس العماد عون في حديث الى تلفزيون المشرق «ان قربي من السيّد ابو عمار او من العراق او بعدي عنهما لا يرهنان ارادتي بقربي من سوريا او بعدي عنها». واعتبر ان القوات اللبنانية «جزء» من هذا المجتمع فعندما تتغيّر قيادتها يتغيّر توجهها وتكون قادرة على الحل». واعترف «ان الوسيلة السياسية من بين وسائل الضغط افضل بكثير من الوسائل العسكرية لحل المشاكل الداخلية».

الجمعة ٥/٢٥

ـ انعقدت قمة روحية في بكركي. أربعة بطاركة لم يشاركوا فيها وتمثلوا بمطارنة وبطريرك تمثل بخوراسقف وبطريرك لم يتمثل. بعد الصلاة عرض شريط «فيديو» بصورة البابا وصوته واكد البابا في رسالته ان الشعب اللبناني الذي سبق له ان عانى الكثير «لا يمكنه ان يبقى رهينة وضحية لحسابات سياسية وطنية او اقليمية او دولية». وكرّر ان لبنان «هو أكثر من بلد، انه رسالة». اما القمة فخلصت الى بيان دانت فيه الحرب واستمرارها، وطالبت بتثبيت الهدنة القائمة في المنطقة الشرقية والكف عن التراشق الاعلامي ورأت ضرورة اطلاق الاسرى والمحتجزين بواسطة الصليب الأحمر.

الاربعاء ٥/٣٠

ـ انتهت القمة العربية الطارئة في بغداد باتخاذ سلسلة قرارات. وجاء في البيان الختامي «ان الاقتتال ليس حلاً للازمة اللبنانية» ورأى البيان «ان اتفاق الطائف هو «الاطار المناسب والسبيل الوحيد لاخراج لبنان من دوامة العنف وطلب من اللجنة الثلاثية العربية العليا«العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف ودعا الى انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان.

شهر حزيران ١٩٩٠

الثلثاء ٦/١٩

ـ تبلغ السفير البابوي في لبنان المونسنيور بابلو بوانتي من السيد الياس الهراوي والدكتور سليم الحص رداً على المبادرة الفاتيكانية التي كان يقوم بها وجاء فيه «الترحيب بانضمام اي فريق الى الحل على اساس اتفاق الطائف».

الاربعاء ٦/٢٠

ـ التقى السيد الياس الهراوي الرئيس السوري حافظ الاسد واتفقا على «ان ميثاق الوفاق الوطني اللبناني هو الحل الوحيد للازمة في لبنان، وان اي محاولة لاعاقة تنفيذه ستلحق ضرراً كبيراً بلبنان واللبنانيين».

الجمعة ٦/٢٢

ـ اختتم الموفدان الفرنسيان السيدان شير ولوكلير لقاءاتهما في بيروت ودمشق ولم تظهر اي نتائج لمبادرتهما التي اصطدمت بتشدد فريق الطائف بتنفيذ الاتفاق دون اي تعديل.

avec les repercussions dramatiques qu'on peut espérer. Nous pensons, au contraire, que la situation est déjà dramatique et que sans décision elle empirera encore plus.

Aussi les choix à faire se réduisent-ils à admettre que la politique se ramène à quatre dimensions:

1 - une politique générale adoptée et appliquée par les autorités publiques.
2 - une politique étrangère.
3 - une politique militaire.
4 - une politique culturelle sociale et scientifique par des subventions sélectionnées.

L'Etat se doit aujourd'hui de s'occuper de ce que les autres-dont le secteur privé - ne peuvent s'occuper. Au lieu d'être tentaculaire, il se doit d'être sélectif. La privatisation en est le meilleur et le plus sûr moyen largement justifié par l'expérience internationale et par l'urgence de se dégager du poids du passé. En somme, ce n'est pas tant à l'Etat d'être riche que le citoyen heureux et assuré de l'être.

C'est pourquoi il ne s'agit pas de collecter des impôts de manière traditionnelle mais de promouvoir la société. Si donc l'Etat est incapable de rentrer actuellement dans ses fonds, la réforme préconisée permettrait d'alléger de beaucoup la pression exercée sur les finances publiques sans pour autant s'attaquer directement aux fonctionnaires car leur nombre va en diminuant puisque l'Etat n'engage plus pratiquement de nouveaux élément depuis 1975 - à l'exception de ceux des forces armées.

C'est à partir de cette donnée de base que nous concevons la réforme avec la suppression, la privatisation et la modernisation des services - outre le sens d'une gestion bien comprise car, puisque l'administration est là, autant qu'elle fonctionne pour le citoyen et non contre lui par paresse ou corruption.

Conclusion

Assurer la qualité des services offerts.

On pourrait dire de prime abord que cette modernisation de l'activité administrative que nous proposons dans le cadre de ce survol de la structure, du rôle et des problèmes de l'administration, devrait théoriquement se faire en une phase de paix et de développement que le Liban est loin de connaître. Cette idée serait vraie si, dans la réalité des choses, l'administration était arrêtée et ne consommait pas l'argent du contribuable. Or les dépenses sont engagées et il n'y a donc aucune raison pour ne pas tenter un effort de restructuration réalisable par étapes.

Nous sommes donc en présence des faits suivants:

- Une estimation arbitraire des recettes qui fait que le plus souvent l'évaluation des services financiers est largement inférieure aux possibilités mêmes de perception.

- Des subventions et des aides accordées par l'Etat qui ont progressivement con-administratifs.

- Des subvention et des aides accordés par l'Etat qui ont progressivement conduit à des situations paradoxales mettant en danger l'économie nationale.

- Une collecte partielle - et parfois quasi - inexistante, des taxes et impôts obligeant l'Administration, à vivre sur les reserves de la nation et par l'émission de hors du Trésor.

- L'absence totale d'une véritable politique de rémunération dans l'Etat. On n'insistera jamais assez sur la nécessité d'assurer au fonctionnaire une existence décente loin des gênes et des besoins. Aussi est-il révoltant de voir l'Etat payer encore des traitements de misère à ses fonctionnaires en pensant pouvoir exiger d'eux une œuvre à la hauteur des problèmes et des besoins d'une nation qui se voudrait civilisée.

Face à cette situation concrétisée dramatiquement par la détérioration de la valeur de la monnaie libanaise et le déficit du budget, des choix doivent être faits et des mesures décidées.

Car au-delà des chiffres et des statistiques qui varient d'un jour à l'autre, il s'agit de résoudre les problèmes d'une société malade - et même moribonde. Et c'est dans cette optique que doivent être envisagées les décisions.

On pourrait rétorquer que ce n'est pas le moment pour l'Etat de se dégager quant au subventionnement de produits de base auxquels s'est habitué le citoyen

talement évité dans le cas libanais, et c'est ainsi qu'on a assisté à une accumulation d'administration avec des missions sans coordination réelle et donc progressivement totalement préjudiciables à la nation et aux finances de l'Etat.

Cette situation déjà perceptible avant 1975, s'est gravement détériorée avec la guerre et l'Etat, au lieu de reconstituer ses organes d'action pour les rendre plus efficaces et moins coûteux, n'a pas trouvé mieux que d'en créer d'autres, alourdissant ainsi encore plus la machine administrative au lieu de l'alléger.

Malheureusement, les ressources financières n'étant point inépuisables et la situation sur le terrain de plus en plus précaire, les recettes douanières qui, avant la guerre, assuraient les ressources de l'Etat, ont vu leur part se réduire du fait de la création de ports illégaux et des importations parallèles - sans qu'il ne soit jugé utile pour autant de s'interroger en profondeur sur le principe même de la fixation de ces recettes.

A l'origine, en effet, et pour éviter une trop forte taxation de l'impôt sur le revenu dont la collecte aurait été des plus douteuses pour diverses raisons, on a cru bon d'aller à la source et de collecter l'argent nécessaire à l'Etat par des taxations douanières plus ou moins appropriées et donc collectées en amont dans un pays en pleine expansion commerciale et tertiaire.

Avec la guerre et à l'exception de quelques légères corrections au niveau de certaines taxes administratives, le principe même du financement de l'Etat par un apport massif des recettes douanières n'a jamais été mis sérieusement en question. Et c'est ainsi que la part estimée des ressources normales dues à ces mêmes recettes, a varié entre 30 et 50% pour les années 1984 et 1985.

La question que l'on se pose revient à se demander s'il faut continuer à conceptualiser les ressources et la gestion de l'Etat sur cette base principale qui, dans la réalité des choses ne répond presque plus aux besoins. Or il est connu qu'une politique de taxation douanière doit répondre non aux seuls besoins et profits de l'Administration, mais bien de la nation. Il ne s'agit pas de voir l'administration riche - mais l'économie générale du pays prospère. Une politique de taxations douanières faite sans discernement conduit à une hausse des prix, un gaspillage des ressources de l'Etat quand il n'existe pas de politique socio-économique et administrative bien tracée, et un essoufflement des secteurs économiques de la nation.

coûté à l'Etat 175 millions de LL et 1984 et 1985 avec les implications nécessaires à la contrebande du pain dans ce domaine.

Mais outre la privatisation de ces quelques secteurs, il y a bien lieu de dire que la gestion de l'Etat dans ce domaine et les retards accumulés quant aux décisions à prendre - et qui pouvaient être prises dans des périodes plus calmes - ont causé de grands torts à l'économie nationale. Le soutien du prix des carburants de du fuel, en l'occurence, doivent être réétudiés rapidement et périodiquement. Ainsi pour le fuel remis à l'eléctricité, il est tout à la fois subventionné et impayé, faisant ainsi doublement profiter l'EDL et la Quadisha de l'aide de l'Etat.

Section 3
Services à moderniser

L'Administration tout entière est en cause dès lors qu'il s'agit de modernisation. Quand les bordereaux de paye sont encore régulièrement et mensuellement remplis à la main, on imagine l'immense travail à mener pour que les services de l'Etat se mettent au diapason de la technique. Et ceci est également vrai pour le cadastre, les services fonciers, les formalités de toutes sortes auxquelles se trouve confronté le citoyen et auxquelles une réponse adéquate devrait être fournie.

Mais outre cette modernisation des secteurs de service du grand public, il ya lieu de relever que la routine et l'abscence de dynamisme marquent des domaines de grands intérêts tels l'information, les antiquités, les services sportifs où le fonctionnaire s'est habitué à toucher ses traitements plutôt qu'à assurer un travail.

C'est dans cet esprit que devrait être tenté un réel effort de recodification rationnelle du droit des services publics pour supprimer ce qui est inutile et fastidieux et clarifier les missions et les fonctions de l'Etat vis-à-vis du citoyen.

L'Administration constitue, dans tout pays organisé, l'ossature de l'Etat. Son but premier - et même unique - est de servir le citoyen. C'est dire qu'à l'origine, l'Administration ne saurait exister qu'en relation avec son environnement socio-économique, juridique et politique - et toute déviation à ce niveau constitue inéluctablement une distorsion vis à vis de ses buts premiers et une charge financière de plus lourde et inutile pour la nation.

Aussi la contitution des unités administratives doit-elle répondre à des analyses extrêmement poussées et constamment remises en cause pour éviter que l'administration ne se constitue en une entité indépendante de tout, vivant pour elle-même et non pour les autres.

Or, ce péché originel de la création des unités administratives n'a pu être to-

vital pour le citoyen car elle permettrait d'éponger les dettes publiques et de renforcer l'assise de l'Etat dans des domaines qui sont véritablement du ressort de son prestige - et celà d'autant plus que, du fait de la guerre, le budget public a pris en charge des secteurs où les employés sont nettement privélégiés et mieux rétribués que ceux de l'Etat. Ainsi assiste-t-on actuellement à cette situation paradoxale où l'Etat qui paye 12 mois de traitements à ses fonctionnaires en supporte 14 ou 15 pour les employés des offices autonomes.

En conclusion, il est fortement recommendé de privatiser en fonction de normes juridiques et financières qui seront déterminées les secteurs suivants:

- Les offices des eaux répartis dans les régions libanaises. 44 offices se chargent actuellement de la distribution de l'eau du Liban et l'Etat leur a consacré pour les frais de gestion et d'équipement en 1985, 56952000 LL dont 30 millions de LL pour assurer les traitements à un personnel absenteiste au possible.

- L'office de l'électricité. Cet établissement qui a été, avant la guerre, la gloire de l'organisation administrative et technique libanaise, connait depuis 1975 des problèmes majeurs liés tant aux destructions, qu'à la dépréciation de la valeur de la livre et aux factures impayées. Aussi en 1983 l'Etat s'est vu dans l'obligation d'assurer à l'office une subvention de 3 milliards de LL.

- Office des chemins de fer et des transports en commun

Cet office autonome qui a eu droit en 1985 à une subvention de 115 millions de LL exigerait de voir tout le secteur transport en autobus cédé au secteur privé - de même que devrait être sérieusement envisagé une coopération entre les secteurs publics et privés pour la promotion du transport ferroriaire.

Téléphone:

Le budget des communications avait évalué les rentrées financières pour 1984 et 1985 à un même montant (!) de 917 millions de LL. De ces montants estimés, aucune publication scientifique n'a fourni le montant exact des rentrées réelles - et le problème des communications internes et internationales reste posé pour les services rendus.

Or ce service, à l'instar de l'électricité et de l'eau, concerne l'exploitation d'un secteur vital. Et qui dit exploitation dit rentrées proportionnelles à l'utilisation des installations du service. Aussi moins le téléphone est-il utilisé et plus l'Etat perd-il de l'argent.

- Office des céréales et de la betterave sucrière

La fonction de cet office est de soutenir le prix du blé et du sucre - ce qui a

des ondes électromagnétiques diffusées par des émetteurs placés dans le macadam et, à la fin de chaque mois, on lirait le temps passé dans les zones encombrées et on ferait payer une redevance assise sur le temps».

Mais sans en arriver là, et compte tenu de divers éléments, il y a bien lieu de considérer l'avenir du secteur public sur le triple plan suivant:

Section 1 - Services à supprimer.
Section 2 - Services à privatiser.
Section 3 - Services à moderniser.

Section 1

Services à supprimer

Il est toujours difficile de proposer la suppression de certains services publics car on peut toujours continuer à en prouver la nécessité sur le plan public au-delà de toute exigence de productivité et rien qu'en se fondant sur le devoir de procurer l'emploi en ces temps difficiles.

Aussi une remarque essentielle s'impose-t-elle dès l'abord: la suppression du service ne signifie pas le limogeage des fonctionnaires - car souvent ces services à supprimer emploient très peu de personnes d'où leur inefficacité profonde - qui peuvent être facilement transférés dans un autre secteur.

De plus, il n'est pas dans notre propos d'entrer dans une énumération des services administratifs à supprimer. Sont évidement touchés par cette mesure tout ce qui peut être privatisé - mais également les services qui dans leur état actuel de structuration ne peuvent assurer un service adéquat, exigeant donc leur fusion avec d'autres et leur suppression pure et simple.

Section 2

Services à privatiser

Ainsi que nous l'avons signalé, la privatisation fait son chemin rapide tant au niveau de la reflexion théorique que sur le plan pratique. Outre les avantages assurés du fait de la qualité des services offerts aux citoyens, la privatisation permet au secteur public d'économiser de l'argent et même d'en gagner soit directement via les taxes et redevances soit indirectement du fait de la création d'emplois nouveaux et des effets indirects d'investissement.

C'est pourquoi nous proposons la privatisation d'une série de secteurs d'intérêt

société privée.

«Les services publics... sont en situation de monopole. Privés de concurrence, les fonctionnaires seraient amenés à gaspiller les deniers publics ou, au moins, à les affecter à des utilisations qui ne sont pas d'intérêt général. Pire, ils ne seraient pas sanctionnés financièrement... La rareté des études a de quoi rendre l'observateur perplexe, L'une d'entre elles compare les coûts d'Air Inter et ceux des compagnies intérieures américaines. Résultat net et sans bavure: le coût des prestations des compagnies américaines est de 55% inférieur à celui d'Air Inter: Outre le prix des avions, moins élevé aux Etats-Unis, la différence se situe sur les postes occasionnant d'importants frais de main d'œuvre.

«De la même manière, les études menées dans le secteur de santé concluent invariablement que les cliniques privées ont des coûts de fonctionnement moins élevés que les hôpitaux publics...

«La démunicipalisation» des services communaux est en marche: 17 fonctions ont été ainsi privatisés, du ramassage des ordures à la distribution d'eau... (Pour la tonne d'ordures collectée), elle revient à 550 francs pour le public et 420 francs pour le privé.

«... Distributeurs d'eau privés et publics de la région parisienne mènent un combat sans merci. Le Régie de la ville de Paris (Public): un débit de 120 millions de m^3 d'eau par an et 20% de fuites. La compagnie générale des Eaux (Banlieue-Privé): 350 millions de m^3 et des fuites de 10% seulement... En Banlieue, les problèmes de l'obsolescence du réseau ont pu être surmonté, grâce au système de la délégation au privé; le gestionnaire n'est rémunéré que pour l'eau qu'il livre effectivement à l'usager. Les fuites en réseau, l'eau qu'il abandonne en chemin, lui coûtent et ne lui rapportent rien. Alors l'opérateur privé colmate les brèches et modernise le réseau. (Quand à l'emploi), à Paris 900 agents pour 120 millions de m^3; en banlieue 350 pour 350 millions de m^3.

«... La gratuité amène les citoyens, à consommer les services en toute inconscience. Ce fut autrefois le cas de l'eau: l'idée qu'elle est produite, que son traitement et son transport ont un coût, que sa consommation doit faire l'objet d'une facturation a eu le plus grand mal à passer dans les mœurs.» (1)

Enfin actuellement de plus en plus est envisagée la facturation des services assurés par le service public: incendie, secours, avalanche... au point qu'à Hong Kong a été mis au point le moyen technique de faire payer l'usage des rues, en particulier en fonction de l'encombrement: «On fixerait à chaque véhicule un récepteur

(1) Science et vie économie - octobre 1986.

Chapitre 2

Réforme

La situation que connait le Liban depuis 1975 pourrait suggérer de prime abord que le temps n'est pas aux réformes et qu'il vaudrait mieux laisser faire et voir venir les choses avant d'envisager un quelconque plan de réforme administrative. Ce point de vue serait agréé, selon nous, si l'Etat était uniquement concerné par le paiement des traitements et une action socio-économique limitée.

Or l'ampleur de l'intervention socio-économique de l'Etat est tel ainsi que son soutien des prix de certaines produits que l'inflation galopante a mis en question les capacités même du pays et ses réserves.

Aussi, s'il fut un temps où l'Etat se devait d'assurer à lui tout seul le rôle de la promotion économique et sociale, et si les circonstances d'alors autorisaient un si grand effort, il est certain que l'évolution des sociétés contemporains permet aux autorités publiques de se dégager de plus en plus d'une gestion, que toute société de secteur privé peut assumer sans problèmes, pour se consacrer aux grands problèmes de la Nation.

En outre, la structure même de l'Administration pose un double problème. Ainsi très souvent, du fait de diverses raisons qui tiennent soit au budget ou à la politique administrative générale, l'administration n'arrive plus ni à gérer ni à penser convenablement un secteur. Elle perd ainsi sa double fonction de réflexion et de planification d'une part, et d'exécution et de contrôle d'autre part avec toutes les implications concevables à ce niveau.

C'est donc dans cette optique qu'il faut envisager la réforme du service public. Et on voudrait à ce sujet rappeler certaines constatations internationales importantes qui permettent d'évaluer l'exigence de réforme.

«Un peu partout progresse l'idée que l'Etat ou les collectivités locales ne sont pas compétents pour fournir un service au moindre prix, que le secteur privé est meilleur gestionnaire que le secteur public. Posez donc la question à des gens qui font la queue dans un poste. Ces idées qui façonnent la France des années 80 sont peut-être nées là, dans ces files d'attente qui encombrent les bureaux de poste. Car, pendant que les PTT, aidés par d'ingénieux publicitaires, concoctaient un slogan courageux («La poste bouge»), un jeune Américain menait une étude pour le compte de la ville de New York sur la productivité comparée des services publics et privés. Les conclusions - devenues la «loi de Sabas», du nom de son auteur, et premier commandement de l'école libérale américaine - sont sans appel: un service public coûte, en moyenne, 42% plus cher que la même prestation assurée par une

d'autres, d'ordre externe. Celles-ci, en effet, dépendent étroitement de la pensée politique du moment. Un programme administratif dépend largement des conditions politiques de l'heure. Or, le politique - quand il ne se mêle pas de faire aboutir tel ou tel projet qui lui tient à cœur du fait que son exécution renforcerait son prestige - attend les directives posées par l'administrateur. Celui-ci, par contre, pourrait mal augurer de l'utilité d'un programme technique puisqu'il réalise les obstacles politiques qui surgiraient dans la phase de réalisation.

Aussi la notion de productivité administrative doit-elle être replacée dans un cadre historique et social très vaste. Les structures héritées se caractérisent par des traits désormais dénoncés à chaque instant, depuis la corruption jusqu'au favoritisme en passant par l'incompétence. Si ces tares se retrouvent toujours dans l'administration, disons-nous bien qu'elle est encore marquée par le fait d'apparaître par erreur comme un havre pour beaucoup de Libanais à la recherche d'un travail qu'ils considèrent comme devant leur être fourni.

L'évaluation de l'administration exige de garder présent à l'esprit tout un contexte pesant qui n'a pas encore été entièrement rejetté. Le fait qu'une administration technique bien structurée exigera encore beaucoup de préparation fait que le formalisme juridique artificiel est dangereux dans la mesure où il est un catalyseur à la paresse et la source de cette mentalité désséchée qui risquerait de se propager toujours davantage au cas où les éléments dynamiques et les citoyens, devraient demeurer en contact constant avec des gens désabusés. «Le chef de service ne peut, dit-on, se débarrasser du fonctionnaire incapable, ou prendre des sanctions contre celui qui pèche par action ou par omission. L'avancement tend vers l'automatisme. En définitive, les hommes ne sont presque jamais au poste qui convient le mieux à leur compétence et, s'ils y sont, ne sont pas réellement incités à utiliser leurs qualités dans les meilleures conditions» (Technique de l'Etat par Gabriel Ardant p. 163).

La productivité administrative s'en ressent car elle est action rapide, efficace dans son offre des services répendant aux besoins des citoyens. C'est une opération non chiffrable en soi, discrétionnaire même dans son appréciation. Elle est cependant et surtout dynamisme et rapidité dans l'assomption des responsabilités.

Or, celle-ci dépend d'abord de l'éducation reçue et développée par le sujet lui-même et, ensuite, du degré de coordination interadministrative qui permet à chaque fonctionnaire de réaliser son rôle dans l'engrenage immense d'une administration. Toute productivité administrative est sujette à la conscience que tout travail s'enchaîne à une œuvre globale qui fait qu'un Etat à l'administration de sa politique.

C'est pourquoi - et l'on touche ici au second problème - l'administration nationale doit dépasser un juridisme marqué plus par la dissection des textes de lois que par le respect des faits et aboutir à une conception sociologique de la fonction publique lui permettent de se doter de l'armature nécessaire pour évoluer en contact avec les données socio-économiques et les véritables besoins de la Nation.

Dès lors - et ce sera notre troisième problème - on pourrait commencer à concevoir des possibilités d'analyse de la productivité administrative. Cette notion de technique de l'Etat pose encore de graves problèmes dans les nations avancées. On peut cependant affirmer, en ce qui concerne le Liban que la politesse, le souci de terminer rapidement les formalités présentées, de ne pas déranger inutilement le citoyen ou de le faire attendre, en plus d'une compétence rigoureuse, permettraient d'envisager une meilleure productivité au niveau des agents de l'Etat.

Il faut également concevoir de nouvelles techniques de gestion. De même que l'entrepreneur privé paye ses échecs, un système approprié devrait permettre de juger de l'œuvre accomplie aux niveaux supérieurs de l'administration au cours d'un laps de temps déterminé.

L'administration semble apparaître ainsi au Liban comme une grande institution qui doit plus soulager les misères immédiates que réussir de vastes entreprises, Or, si l'administration ignore le profit, au sens accordé à ce terme dans le secteur privé, il n'en demeure pas moins que la productivité ou l'efficacité d'une administration dépend de son aptitude à «fournir» au public des produits ou des services dans des conditions telles que le rendement général de la collectivité soit aussi élevé que possible.

Or, au Liban, la notion de productivité administrative obéit à deux ordres d'idées. En premier lieu, il n'est pas certain que le travail d'une personne, présente aux heures de services soit réellement productif. En second lieu, le contexte psycho-social est loin d'admettre encore l'efficacité qui pourrait être réellement dispensée par une administration moderne. Et, le citoyen, à cause du comportement du fonctionnaire lui-même, au lieu de comprendre et d'encourager par son civisme la constitution d'une nouvelle administration productive est d'un scepticisme systématique à son égard. Pour lui, là où passe le fonctionnaire, cessent automatiquement toutes les activités.

L'administration a fini par souffrir ainsi d'un mal interne. Alors qu'elle devrait être un centre de relations entre le citoyen et le Pouvoir, elle a fini par apparaître au citoyen comme un véritable danger à éviter.

Mais à ces causes intrinsèques qui paralysent l'administration s'en ajoutent

ment équilibré de la démocratie d'une part et, d'autre part, à l'établissement de rapports satisfaisants entre le public et l'administration suite à la nette délimitation du champ et des obligations de chacun.

On pourrait à cet égard concevoir, outre la diffusion organisée des textes, arrêtés et circulaires, la création de véritables «Centres d'information et d'accueil» au sein de toute administration directement intégrée à l'existence des citoyens. Ainsi, loin du style abstrait compassé et truffé de termes juridiques, difficilement compréhensibles, ou de formules vagues dont on a dit qu'elles exprimaient «l'horreur des fonctionnaires pour les responsabilités», le citoyen pourra se faire expliquer et comprendre les démarches relatives à toute affaire le concernant. La publication de brochures simplifiées et compréhensibles et d'émissions d'informations audio-visuelles aideront incontestablement à assurer aux textes une large diffusion jointe à une acceptation consciente de leurs exigences quand les règles sont édictées - principalement sur le plan formel - en vertu de la pression des faits et des besoins des citoyens.

Ces divers éléments liés à la communication des textes ne sauraient, en tous cas, que manifester nettement la valeur des législations et des rouages des administrations et des exigences en matière de révision et de réforme pour rémédier aux lacunes et concrétiser l'évolution imposée par les changements survenus au Liban depuis 1975.

Problèmes

Le rôle de plus en plus marqué de l'administration dans les rouages de l'Etat fait qu'elle est le point d'impact entre les citoyens et l'exécutif, ceux-là finissant par juger ce dernier en vertu du comportement du fonctionnaire avec qui ils ont traité. En outre, l'administration assume dans le monde contemporain une fonction qui ne doit être que dynamique et cette perspective laisse peser sur l'administration libanaise des problèmes encore non résolus.

Le premier problème se rapporte au fait que l'éducation n'ayant pas encore joué son rôle, la fonction publique apparaît au citoyen comme un placement, que le seul fait qu'il condescende à y être cadré est honorable pour celle-ci et que donc tout son travail consiste à réussir dans un quelconque concours ou à profiter d'un quelconque piston. Il y a dans cet état socio-psychologique un fond des plus préjudiciables à l'activité même de la fonction publique. Car le fonctionnaire possédant une mentalité pareille finit par oublier le but même de l'administration, à savoir servir la collectivité, et se considère le membre d'une classe privilégiée sur toutes les autres.

cialisé ou non, autant qu'à l'administration, est le Journal Officiel. Mais, la diversité des textes qui y sont publiés en fait une publication volumineuse, hétéroclite et à la longue encombrante alors même que les fonctionnaires et le grand public sont obligés d'y recourir quand, privés de leurs sources habituelles d'information, ils veulent rapidement retrouver un texte d'importance urgente.

En outre, l'administration s'accorde souvent le droit, par des arrêtés ou des circulaires, d'expliquer un texte donné sans qu'il ne connaisse la diffusion nécessaire au grand public. Tel est le cas incontestable en matière fiscale où l'administration des Finances peut trouver bon d'organiser, par des arrêtés ou des circulaires, telle ou telle autre perception sans que le citoyen n'en connaisse les tenants et les aboutissants.

A cet égard, il y a bien lieu de relever que la communication des textes au grand public doit être organisée dans sa publication et sa diffusion et expliquée avec compréhension et intelligence en vue d'éviter les erreurs et les gaspillages au détriment d'une productivité administrative bien comprise.

Dès lors, le problème de la loyauté de l'administration envers le public se pose dans ses termes entiers. Il est du devoir premier de l'administration de placer ses rapports avec le public sur le plan du Droit et de l'équité. Cette attitude traditionnelle fléchit assez souvent quand le droit ne s'accorde pas avec l'équité. Or, il y va du respect de l'Etat particulièrement dans les pays du Tiers Monde où celui-ci se présente comme le seul recours possible au citoyen et une réforme administrative ne peut négliger la question de l'autorité morale de l'Administration étroitement liée à sa loyauté.

L'organisation de la communication des textes au grand public suppose une profonde conscience du devoir en vue de répondre aux attentes des citoyens qui n'ont pas à se pourvoir immédiatement auprès des gens de métier et des spécialistes dès lors qu'ils ont à traiter de leurs problèmes avec l'administration. Elle suppose également une honnêteté de la part de ceux qui ont recours à ces textes qui, sans être générale, n'en est pas moins présente et certaine dans une société. C'est pourquoi, au-delà de la loyauté de l'administration envers le public par une diffusion générale par le truchement des organes déterminés et connus de tous de la documentation, la communication des textes suppose une interprétation équilibrée et constante de ces mêmes textes dans un même esprit sans que ne se manifeste une distorsion dans l'application dûe à des considérations d'intérêts.

En conclusion, il est donc bien nécessaire de relever que le double objectif de la communication des textes au public répond à une mise au courant du citoyen de ses droits et de ses obligations, ce qui correspond à un fonctionnement profondé-

Droit aux situations économiques et sociales car s'il est naturel de croire que l'imperfection des textes peut être atténuée et réduite par un plus grand effort d'attention et de réflexion de la part des rédacteurs, il est non moins vrai que le rédacteur travaille dans l'abstrait sans avoir présent à l'esprit l'ensemble des situations qu'embrassent les mots et les phrases dont il se sert.

De plus, la révision d'un texte en préparation par un autre que le rédacteur ne pallie ces inconvénients que dans une mesure limitée car une défaillance de rédaction procède fréquement d'une optique déterminée ou d'une impossibilité de prévision tenant à la nature des choses et qui, par conséquent, peuvent être communes à plusieurs personnes appelées à se pencher successivement sur un projet de loi, décret, d'arrêté ou de circulaire.

La communication des textes se doit de remédier aux déficiences de la législation car il faut bien observer que les textes sont généralement rédigés par des personnes qui n'ont pas à les appliquer et que toute lacune, obsucurité ou imperfection se fait jour inévitablement à l'épreuve de l'application. Il arrive certes que les services d'éxécution ou de recours soient consultés, mais là n'est pas la règle alors que l'agent qui est en rapport quoditien avec les difficultés du métier, ainsi qu'avec le public, prévoit ce qui échappe au fonctionnaire concevant dans l'abstrait. Ses conceptions peuvent être moins synthétiques et plus terre-à-terre mais toute volonté du législateur, au stade de l'exécution, en arrive au terre-à-terre et à la réponse adéquate aux questions quotidiennes posées par l'existence du citoyen.

La communication des textes au sein de l'Administration doit donc conduire au-delà d'une simple mise au courant de l'état législatif, à une adaptation des textes aux contraintes des choses: consulter les services d'exécution avant de légiférer ou de règlementer étant entendu qu'une réforme administrative parallèle aurait pour mission de faire prendre conscience aux fonctionnaires de l'importance de leur action en les encourageant par diverses mesures à promouvoir une connaissance organisée documentée mise à jour et amendable des textes généraux ou spécifiques relatifs à leur intervention quotidienne dans la société à une période où l'administration se doit de réussir dans son action car elle est, pour le citoyen, l'expression même du prestige de l'Etat.

B - Communication des Textes au grand public.

La communication des textes au sein de l'Administration avec ses nécessaires corrélations de compréhension, d'application et de réadaptation trouve son pendant dans les techniques de diffusion des textes au grand public.

A l'origine, la seule source légale de diffusion des textes au grand public, spé-

double conséquence pratique. La première c'est que faute de texte, l'Administration ne peut pas agir et la seconde, c'est que là où les textes existent la portée de l'action de l'Administration est conditionnée par la valeur même de ces textes.

C'est dire dès lors la dimension réelle de la législation administrative qui se doit d'être diffusée tel qu'il le faut indépendamment de sa qualité pour répondre de manière adéquate au fonctionnement harmonieux et régulier de la Nation. Et c'est pourquoi il y a bien lieu de distinguer deux situations de fait quant à la communication des textes: celle opérée au sein de l'Administration et celle diffusée au grand public.

A - Communication des textes au sein de l'Administration.

Celle-ci se trouve assurée par divers moyens d'ordre juridique: lois, décrets, règlements, arrêtés, circulaires qui paraissent au Journal Officiel ou qui sont diffusés par les procédés d'information. Elles ne résolvent pas pour autant les problèmes posés quant à leur application ou leur interprétation.

L'efficacité de l'Administration dépend incontestablement de la simplification et de la clarté de la législation en ce sens que les fonctionnaires se doivent moins d'interpréter les textes que de les appliquer ce qui suppose une rédaction claire, intelligente et compréhensive des textes relatifs aux actes et au fonctionnement de la société économique et politique.

En outre, la communication des textes au sein de l'Administration gagnerait à répondre aux deux principes éminement négligés jusque-là: elle se doit d'être d'abord **fonctionnelle**, se présentant sous des aspects synthétiques avec des mises à jour et de manière à permettre aux Administrations de connaître le dernier état de leur codification pour éviter les compartimentages qu'elles présentent souvent entre elles. Elle doit en second lieu être **homogène**, répondant à un profond souci d'équité et de loyauté envers elle-même avant même que de l'exiger des citoyens.

On ne saurait enfin trop insister sur le caractère de rapidité que doit revêtir la communication des textes au sein de l'administration. La publication au Journal Officiel d'un texte de Droit ne doit pas revêtir un caractère ésotérique pour les seuls initiés mais bien connaître la diffusion nécessaire à sa claire connaissance par ceux-là mêmes qui se doivent de l'appliquer et d'en apprécier au plus haut point les qualités et les défauts.

C'est d'ailleurs pour pallier ces déficiences chroniques des législations que la communication scientifique des textes dans l'Administration se doit de répondre. C'est moins d'un cimetière de paperasseries qu'il s'agit que d'une réflexion intelligente et cohérente opérée par les services concernés en vue d'une adaptation du

l'arbitraire des fonctionnaires qui peuvent, à leur gré, invoquer tantôt un texte, tantôt l'autre; elle offre l'occasion de déceler les malfaçons et les absurdités des règlements permettant ainsi de les amender.

La rigueur dans la définition de la mission de l'Etat joue également un rôle de premier plan dans le développement de la Nation en ce sens que l'application des lois valables et répondant aux besoins réels de la société fait moins l'objet de recours contentieux.

Les intérêts mis en jeu par les affaires contentieuses dans lesquelles l'Administration est impliquée sont souvent très importants. L'Etat peut être condamné à verser des dommages-intérêts d'un montant élevé. L'annulation par le juge de décisions administratives peut conduire à une paralysie de l'action gouvernementale dans certains domaines ou à un retard considérable et ce sans compter que les arrêts rendus peuvent avoir une grande portée psychologique ou politique et c'est pourquoi la codification, sans être définitive, doit correspondre néamoins à la réalité sociale environnante avec ses traditions et ses renouveaux.

La communication des textes

Au-delà des problèmes généraux et complexes de la codification du Droit Administratif et des mutations nécessaires imposées par les transformations économiques et sociales, le problème de la communication des textes apparait d'une importance particulière car il concrétise pratiquement l'application des règles administratives dans la vie quotidienne par l'Administration et les citoyens. Elle se présente en quelque sorte comme l'articulation de la réflexion et de la codification en matière administrative avec la réalité des situations socio-humaines car, de leur connaissance et de leur application dépend le fonctionnement harmonieux des institutions politiques économiques et sociales dans un sens équitable envers tous.

Cet état de fait est d'autant plus marquant que l'Administration n'est pas libre. Là où le citoyen et la collectivité privée peuvent accomplir tous les actes que la loi n'interdit pas et ne pas accomplir ceux que la loi ne rend pas obligatoires, l'Administration est tenue d'obéir à d'autres règles. Qu'ils s'agisse d'une autorisation, d'une interdiction, d'un contrôle, d'une perception, d'un paiement, d'une quelconque exigence, elle doit pouvoir justifier son action par la loi ou par les textes pris pour son exécution. Il est possible de voir un fonctionnaire ignorer les textes sur lesquels sont fondés les actes d'apparence abusive qu'il accomplit mais il sait que cette loi existe.

De cet impératif de légalité se dégage une donnée déterminante à l'action administrative: l'acte administratif doit reposer sur un texte et ce principe connait une

problèmes abstraits de cette qualité et se trouve franchement animée par un souci d'efficacité et d'action. Tout Droit veut empêcher quelque chose. Toute administration est action» (Lorenz Von Stein).

Bien que formellemnt fondée et règlementée par le Droit écrit dans les sociétés modernes, l'Administration fonctionne également plus informellement selon les données de la tradition et d'un Droit coutumier représenté par un capital d'habitudes et de préceptes de sagesse administrative. Quels que soient les cas (Droit écrit, textes règlementaires, us et coutumes), l'on est en présence d'une très forte résistance au changement, l'essentiel du travail administratif répugnant à l'improvisation, suspectant l'innovation et se situant toujours quelque part entre la glose et l'éxégèse. Ainsi malgré la positivité apparente et maintes fois évoquée du métier administratif, c'est toujours le dogmatisme et la normalité qui l'emportent au niveau des fondements. A la limite, la tautologie administrative se marque souvent par la perte de la notion de service et par la prolifération correspondante d'impératifs et d'interdits. Les finalités auxquelles l'administration se subordonnait encore jusque-là disparaissent au point que les personnes destinataires des services ne sont plus appréhendées, à travers des niveaux d'abstraction de plus en plus aliénants en «citoyen», mais en «usagers» et finalement en «assujettis». L'Administration tend à la limite à ne plus fonctionner que pour elle-même et la réduction des heures d'ouverture au public indique bien le caractère indésirable et comme «toléré» de ce dernier. Sa tâche se réduit à la gestion des biens administratifs. Ses bénéficiaires hypothétiques sont désormais perçus comme des corps étrangers posant des problèmes et menaçant l'intégrité et la belle harmonie du système. Il s'agit donc surtout de s'en protéger en les pliant aux règles du jeu. La règlementation devient protectionniste et malthusienne.

Toutefois et face à cette accélération des données de l'histoire et des exigences des hommes, une distorsion nécessaire s'est imposée entre la permanence des textes et les attentes des citoyens, non seulement au niveau de l'approche générale des problèmes mais également des cas concrets précis entre le citoyen et l'Administration au Liban.

L'importance du Droit Administratif et la gravité de son rôle proviennent du fait que, face à une intervention diversifiée de l'Etat dans les divers rouages de la société, sa fonction revient à rassurer le citoyen quant à l'intelligence et à l'équité des solutions envisagées et des positions adoptées envers lui.

Car, en transcendant l'aménagement des choses, il s'agit de proposer des objectifs d'équité au sein de la société sur le plan des relations de Droit entre le citoyen et l'Administration d'une part et une homogénéité de comportement des agents administratifs au sein même de l'Administration d'autre part. La codification facilite le travail des fonctionnaires et des administrés; elle met l'individu à l'abri de

Le troisième objet vise à assurer un équilibre imparti par la démocratie dans les relations entre les citoyens et l'Administration et à garantir ceux-ci contre l'arbitraire de l'Administration dans le cadre de la procédure non-contentieuse. Elles comprendront donc dans tous les domaines de l'action administrative et même avant la naissance de tout litige ou conflit entre le pouvoir et l'administré, l'obligation pour l'administration de respecter dans sa démarche un ensemble de règles de conduite conformes à la loi et aux règlements ou, plus simplement, arrêtées par la coutume ou fixées par la jurisprudence. Ces règles obligent l'Administration, quand elle se doit de décider de le faire dans un esprit de justice à l'égard du particulier, dans une mentalité analogue à celle du juge. Et quand bien même le recours contentieux a lieu, le juge administratif devra jouir de l'indépendance nécessaire pour garantir aux intéressés un traitement équitable.

On ne saurait d'ailleurs suffisament insister sur l'importance du domaine des garanties contentieuses et non contentieuses nécessaires à l'équilibre démocratique d'un pays. Elles concrétisent la longue lutte des démocraties en vue d'assurer à l'action administrative les voies les plus conformes aux intérêts de la Nation sans que ne se manifestent des distorsions durables dues aux intérêts du moment.

De là découlent les multiples problèmes liés à la codification même du Droit administratif qui se distingue de l'activité administrative en ce qu'il ne recouvre pas le même domaine exactement.

En premier lieu, le Droit Administratif est essentiellement un droit écrit, même lorsqu'il est d'origine jurisprudentielle. Or, toutes les décisions administratives qui engagent l'Etat et la Nation ne sont pas écrites; certaines sont communiquées oralement, ce qui revient à montrer que l'activité administrative déborde largement le domaine de la règlementation qu'elle élabore.

En second lieu, la règlementation administrative porte sur des activités nettement plus diversifiées que celles qui font l'objet du Droit Administratif. Celui-ci en tant que branche du Droit Public s'occupe particulièrement de l'activité des diverses personnes morales de Droit public s'attachant à l'analyse de leurs structures et à la détermination de leurs rapports. La règlementation administrative, par contre, est celle que toutes les organisations privées ou publiques élaborent et, donc, son domaine apparait plus vaste que celui exploré par le Droit Administratif.

En troisième lieu, le Droit Administratif insiste sur l'organisme administratif le plus important: celui de l'Etat. Il s'attache donc principalement à bien définir les rapports que les différentes personnes publiques ou privées peuvent entretenir avec lui dans le dessein de prévenir leurs conflits ou de les régler s'ils existent ou surgissent. La règlementation administrative, par contre, n'est point marquée par des

encore au citoyen l'image réelle, les établissements publics et offices autonomes, par contre, ne diffusent plus leurs rapports annuels qu'avec beaucoup de retard et sur un plan très restreint n'autorisent pas une évaluation réelle et périodique de leur gestion - avec toutes les conséquences prévisibles sur le plan de l'analyse méthodologique et conceptuelle du rôle, des actions et des besoins de ces institutions.

Chapitre 1

Mission et problèmes de l'Administration

La détermination de la mission de l'Adminitration constitue l'élément - clé de la réussite de son action, d'une part, et de la coordination inter - administrative d'autre part.

Sur le plan strictement légal, la mission et le champ d'intervention sont définis dans la loi organique portant création du service concerné. Aussi une réflexion méthodogique et conceptuelle très poussée doit-elle présider à la rédaction des textes de droit pour éviter confusions et/ou lacunes. C'est dans cet esprit que nous aborderons la détermination du rôle et de la mission des services publics au niveau des textes (section 1) pour analyser ensuite certains problèmes quotidiens inhérents au fonctionnement même de l'Administration (section 2).

Section 1: Détermination du rôle et de la mission des services publics au niveau des textes.

Le terme de Droit Administratif a, selon les conceptions, un contenu plus ou moins large et on pourrait lui distinguer un triple objet.

Le premier se rapporte au Droit des structures soit donc de la codification des règles de bonne organisation. On retrouve sous cette rubrique la forme et les modes de gestion des services publics et des administrations ainsi que la répartition des attributions, les règles ayant trait à la dévolution et à la délégation des compétences, au contrôle et à la tutelle du pouvoir central sur les services décentralisés et les pouvoirs locaux.

Le second concerne les moyens spécifiques d'action dont dispose l'administration pour mener à bien ses missions et qui se distinguent du Droit commun applicable entre particuliers (ou parfois entre les particuliers et l'Etat lui-même). Tel est le cas du Droit de la Fonction Publique, des Finances Publiques et du Domaine Public, de l'expropriation pour cause d'utilité publique, du système des adjudications et des concessions.

administrations soit pour satisfaire des clientèles électorales et confessionnelles soit pour combler des vides importants quant à sa présence.

En conclusion donc, et à défaut d'une organisation coordonnée, on a assisté à une superposition d'administrations-où les traitements et les frais généraux sont devenus de plus en plus lourds en une période où la guerre a exigé et exige, de plus en plus, une sélection des crédits car l'argent se fait rare et cher.

Dès lors, la question qui se pose revient à s'interroger sur le destin de l'Administration, ses actions, ses interventions et son efficacité. Et c'est pour présenter une tentative de solution que cette étude a été élaborée en fonction de quatres chapitres suivants: qu'est-ce-que l'administration libanaise? (chapitre 1). Ressources et Dépends de l'Administration (chapitre 2) missions et problèmes (chapitre 3) et la Reforme (chapitre 4).

Il y a lieu de relever enfin, sur le plan méthodologique, que notre propos se limitera à la **politique** administrative au service du citoyen et de la nation et ne concernera pas la politique générale, diplomatique et militaire qui sont du ressort des autorités publiques, du ministère des Affaires Etrangères et du ministère de la défense nationale. Notre recherche concernera donc l'état et les réformes possibles des administrations directement en charge ou en rapport des besoins du citoyen - alors que le fait de refaire l'Etat implique une analyse et une action globale quant à l'ensemble du processus politique, diplomatique et militaire de la nation.

Jusqu'en 1951-date de la restitution de la concession privée de distribution d'eau potable à la ville de Beyrouth et de la constitution le 11 Janvier 1951 de l'office des Eaux, premier office Autonome - l'Administration libanaise était étroitement dépendante et concentrée sous l'autorité hiérarchique du ministre.

A partir de 1951, et progressivement à l'évolution politique et socio - économique, une structure parallèle à l'Administration s'est constituée et s'est développée - à savoir celle des offices autonomes sous tutelle d'un ministre déterminé mais jouissant de larges prérogatives dont la personnalité morale et l'autonomie financière et administrative.

Actuellement donc cette double structure qui devrait en principe être fortement coordonnée car visant un même but s'est ancrée et développée au niveau des institutions publiques. Et c'est ainsi qu'aux dix sept ministères qui regroupent 67 institutions et directions générales sont venus s'ajouter 44 établissements publics et offices autonomes visant donc à soutenir l'action administrative et à la relayer dans de nombreux domaines où la routine ne devrait pas être théoriquement de mise.

Sur le plan légal, l'ensemble de cet édifice est sous la tutelle d'un ministre concerné, mais si, pour l'administration traditionnelle, le Budget annuel en présente

Refaire l'Etat

Me Hyam Mallat

La création et l'organisation de l'Etat ne sont pas une donnée de l'Histoire mais la résultante d'une option politique librement choisie et acceptée par tous les citoyens. L'exigence de liberté est, sur ce plan, fondamentale car c'est d'elle que dépend le meilleur d'une société et toute atteinte ou dégradation en ce sens se répercute nécessairement sur l'ensemble de la société nationale.

L'Administration libanaise, qui a commencé à se constituer dès le temps du mutassarifiyya, s'est fortement développée à partir des années 1950, dès lors que l'Etat s'est convaincu de la nécessité d'intervenir sur le plan économique et social pour équiper certains secteurs et répondre aux besoins des citoyens.

Malheureusement, ce rôle de plus en plus important de l'Administration n'a pas été planifié en vertu d'une création coordonnée des services administratifs requis et c'est pourquoi l'Etat s'est progressivement trouvé dans l'obligation de créer des

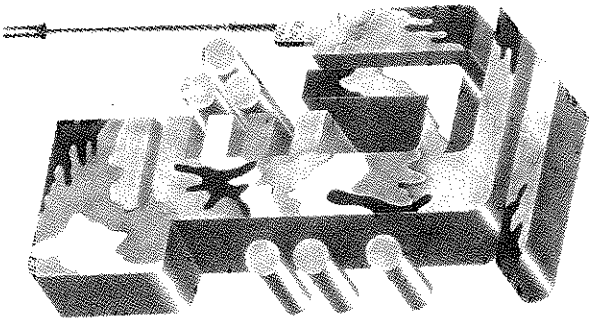

لكل لبنان

ACM

مصنع الاشغال المعدنية

ATELIER
DE CONSTRUCTIONS
METALLIQUES

Ce troisième numéro de la revue de Défense nationale propose des sujets d'ordre divers intéressant tant l'intellectuel et l'universitaire que le spécialiste.

Considérée dans le même esprit que les numéros précédents, nous avons voulu que cette publication soit éloignée, autant que possible, de toute orientation, dogmatique ou extrêmiste stérile. Et il semble bien que cette expérience soit suffisamment réussie, jusqu'à présent, si l'on considère le flot des lettres addressées à la direction de cette revue, saluant cette nouvelle publication qui comble un vide sensible au Liban et dans le Moyen-Orient, transcendant les formules usuelles de politesse en une critique de fond des articles présentés dans les deux premiers numéros pour en apprécier ou critiquer fortement la teneur et le contenu.

C'est d'ailleurs pour justifier sa mission première qui est d'être la tribune de la pensée libre et libérée que notre revue a choisi de publier l'une des lettres qui lui ont été addressées. Les controverses suscitées par cet article et les réponses sont suffisamment éloquentes pour nous inciter encore plus à ouvrir toutes grandes les pages de cette revue au combat des idées qui a, de tous temps, caractérisé notre Liban.

Avec la parution de ce troisième numéro, notre revue souhaite attirer les plumes nationales et spécialisées pour qu'elles expriment, avec force et courage, les idées de leur conviction, dans le domaine de leur choix et de leur spécialisation tant locale que régionale ou internationale. En contribuant ainsi efficacement à la promotion de la pensée qui reste, tout compte fait, le sort et le destin ultime du Liban.

Lt. Colonel Izzat El-Haddad
Directeur de L'orientation

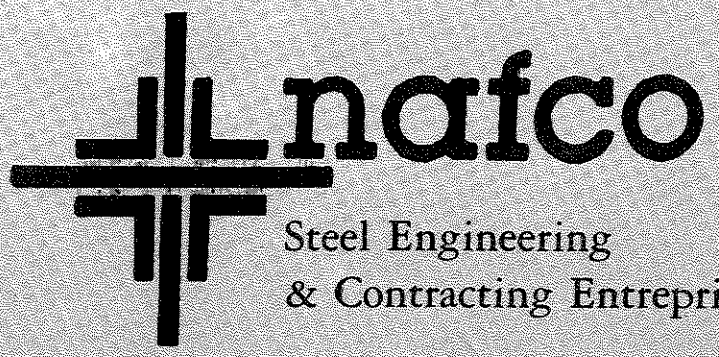

Steel Engineering
& Contracting Entreprises

R.C. 13960
Sad el-Bouchrieh - Cité Industrielle
Tél. 497066
Amarat Chalhoub - Nahr el Mote
Tél. 891948 - 897735
Télex. 40127 LE NAFCO
B.P. 80108 Bourj Hammoud - Liban

مطابع نصرالله

مطبعة وفصل الوان

Institution's Name: NASRALLAH PRINTING PRESS
Type of industry: Printing
Area: Industrial City
Specifications of products & items produced: school books - calenders - general colour works - colour separation
History of the plant: est. 1955 Khandak El Ghamik - 1970 Industrial City
Managing director: Mitri NASRALLAH
Number of employees: - 14 -
Address: Antoine Maalouf Bldg. Industrial City
Mailing address: P.O.Box 90164 Jdeideh El Metn. Cable address: NASPRESS Telephone: 497192 - 497195

البوشرية، المدينة الصناعية، ت: ٤٩٧١٩٢ ـ ٤٩٧١٩٥

PLASTI FLEX

PLASTI FLEX

ETS. ARA YEREVANIAN

MANUFACTURERS OF
POLYETHER FOAMS

INDUSTRIAL CITY
SADD EL-BAOUCHRIEH
ARA YEREVANIAN BLDG.
TEL. 497176 - 497177.

PLASTI FLEX

مؤسسة آرا يروانيان

معامل لصنع الاسفنج الاصطناعي

المدينة الصناعية، سد البوشرية
ملك آرا يروانيان
تلفون: ٤٩٧١٧٦ / ٤٩٧١٧٧

الشركة المتحدة لتجديد المحركات

موريكو MOREGO

مسلماني ـ ابو سليمان

هاتف: ٤٩٧٤٢٠ ـ ٤٩٧٤١٨ ـ المدينة الصناعية

مصنع

انطوان حلو
Antoine Helou

جبالات باطون ولوازمها

منذ عام ١٩٥٨ ونحن نعمل على تطوير صناعة الجبالات ومعدات البناء
وقد انتشرت صناعتنا في البلاد العربية عامة ولبنان خاصة وان التجاوب الذي لاقينا من الزبائن
الكرام حافزاً لنا للمضي قدماً إلى الامام والعمل على ما يرضي الجميع في شتى الميادين.

سد البوشرية ـ المدينة الصناعية ـ ملك بعقليني هاتف: : المعمل ٤٩٧٣٧١ ـ المكتب ٣٨٤٩٠٨ ـ المنزل: ٣٨٤٩٠٨
Baushrieh - Industrial City - Baakliny Bldg Phone: Factory 497371 - Office 384908 - Home 384908

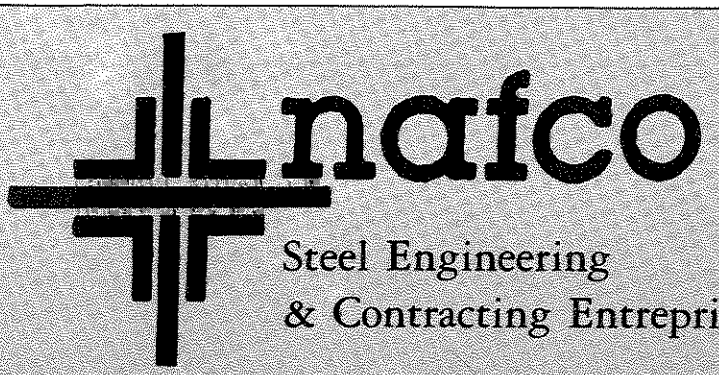

Steel Engineering
& Contracting Entreprises

R.C. 13960
Sad el-Bouchrieh - Cité Industrielle
Tél. 497066
Amarat Chalhoub - Nahr el Mote
Tél. 891948 - 897735
Télex. 40127 LE NAFCO
B.P. 80108 Bourj Hammoud - Liban

مطابع نصرالله

مطبعة وفصل الوان

Institution's Name: NASRALLAH PRINTING PRESS
Type of industry: Printing
Area: Industrial City
Specifications of products & items produced: school books - calenders - general colour works - colour separation
History of the plant: est. 1955 Khandak El Ghamik - 1970 Industrial City
Managing director: Mitri NASRALLAH
Number of employees: - 14 -
Address: Antoine Maalouf Bldg. Industrial City
Mailing address: P.O.Box 90164 Jdeideh El Metn. Cable address: NASPRESS Telephone: 497192 - 497195

البوشرية، المدينة الصناعية، ت: ٤٩٧١٩٢ ـ ٤٩٧١٩٥
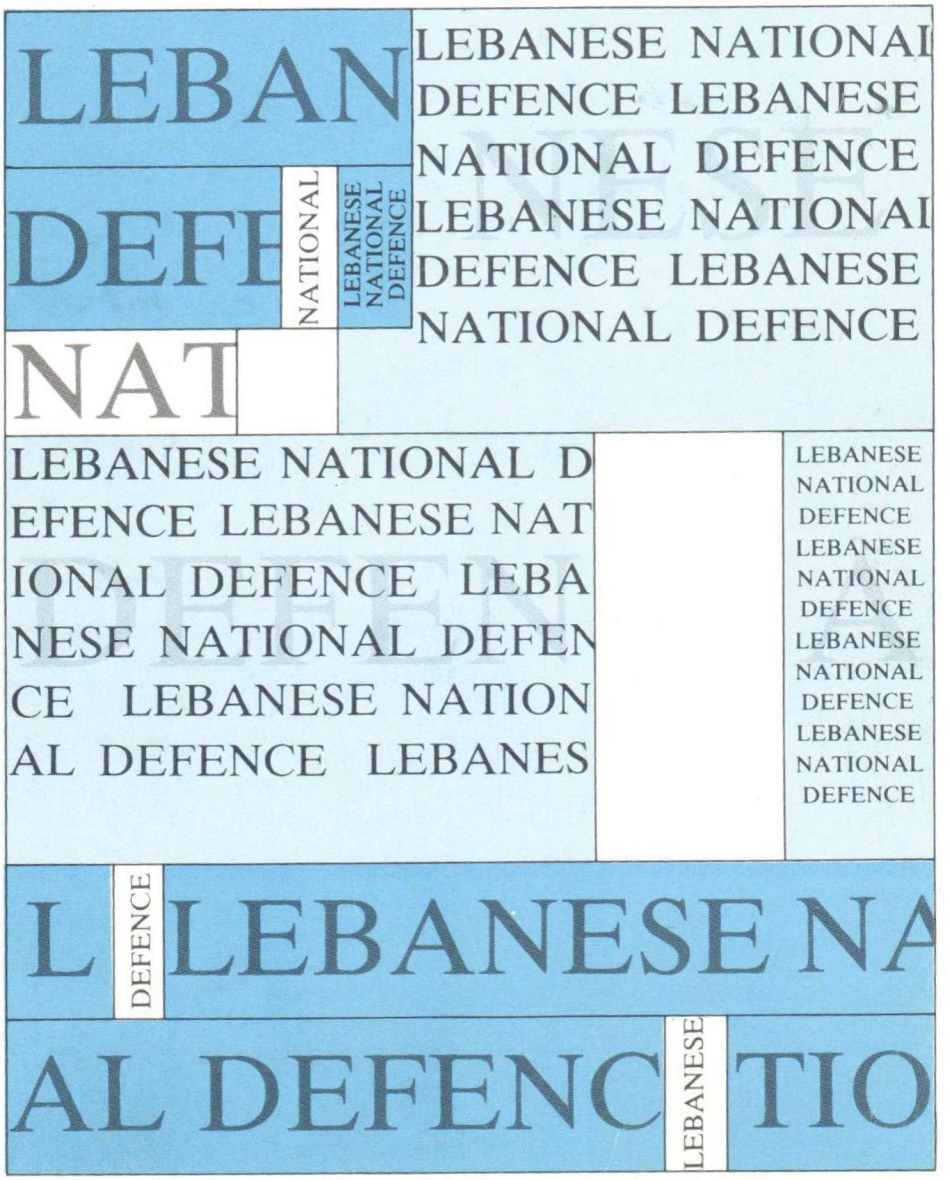
DEFENSE NATIONALE LIBANAISE